

جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه دولة

التخصص: اقتصاد.

دور الادخار المحلي في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر

في الفترة (1974-2006)

من طرف

خضراوي ساسية

أمام اللجنة المشكلة من

رئيسا
مشرفا ومقررا
عضوا مناقشا
عضوا مناقشا
عضوا مناقشا
عضوا مناقشا

أستاذ التعليم العالي بجامعة الجزائر
أستاذ محاضر بجامعة البليدة
أستاذ محاضر بجامعة الجزائر
أستاذ محاضر بجامعة البليدة
أستاذ محاضر بجامعة البليدة
أستاذ محاضر بجامعة الجزائر

صخري عمر
رزيق كمال
رعاد علي
بن حمودة فطيمة
ناصر مراد
مصار منصف

البليدة، ديسمبر 2007

قال الله تعالى:

"وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا"
"صدق الله العظيم"

سورة الفرقان، الآية: 67

ملخص البحث

إن الموضوع الذي حاولنا تغطيته بالبحث ينصب حول الادخار المحلي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، وتطلبت منا معالجة الإشكالية المطروحة الاستعانة بمقدمة عامة تناولت البناء المنهجي للبحث ، ثم تقسيم البحث إلى أربعة فصول.

تناول الفصل الأول جانبا من الإطار النظري يدور حول مفهوم الادخار والفائض الاقتصادي من وجهات نظر مختلفة ، كما تناول موقع الادخار في الفكر الاقتصادي عند المفكرين الغربيين وفي الفكر الاقتصادي الإسلامي ثم معرفة العوامل المحددة للادخار للوصول إلى كيفية تعبئته في التنمية الاقتصادية.

وتناول الفصل الثاني التنمية ومصادر تمويلها المحلية منها والخارجية ليتم بذلك الجانب المكمل للإطار النظري للدراسة .

أما الفصل الثالث فقد انصب حول تمويل التنمية في الجزائر لإبراز أهمية دور الادخار المحلي فيها، ومصادره المتمثلة في الادخار في القطاع العائلي والمؤسسات الفردية، والادخار في قطاع الشركات وأشباه الشركات والادخار في القطاع الحكومي والأهمية النسبية لكل منها في تكوينه.

ويعالج الفصل الرابع مكانة الادخار المحلي في التنمية الاقتصادية وإظهار نتائج قصوره على المديونية والتغيير الذي أدى إلى الخوصصة لينتهي الفصل بمحاولة إظهار انعكاسات إنفاق الادخار على النشاط الاقتصادي وتقييمه من حيث مستوى النمو والتشغيل وإنتاجية العمل .

وينتهي البحث بخاتمة عامة تدرج فيها الاستنتاجات والاقتراحات والآفاق التي يفتحها هذا البحث مستقبلا.

الكلمات المفتاحية:

1- التنمية الاقتصادية، 2- الفائض الاقتصادي، 3- الادخار، 4- المديونية، 5- الخوصصة، 6- البطالة، 7- محددات الادخار .

الإهداء

إلى ذكرى أحن قلب يسعد لفرحتي ، أمي الحبيبة ، وذكرى والدي ، رحمهما الله ،
إلى رفيق حياتي الذي قاسمني الجهد والعناء.إلي عائلتي الصغيرة، وعائلتي الكبيرة، أهدي
ثمرة جهدي هذه.

الشكر

أشكر الله وأحمده على كل شيء ، ثم أشكر من كان عوناً لي في كسب العلم والمعرفة. الشكر للدكتور المشرف كمال رزيق على الجهود التي بذلها في المتابعة، والتوجيه. وأشكر كل من ساعدني من أصدقاء وزملاء.

قائمة الجداول

الرقم	الصفحة
1	نسبة مجموع الصادرات مع الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
2	تطور معدلي نمو الصادرات والواردات ومعدل تغطية الصادرات للواردات
3	حصة الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات.
4	قرض الاقتصاد.
5	نصيب القطاع الخاص من مجموع الودائع والقروض في البنوك.
6	تمويل بنك الجزائر للاقتصاد.
7	هيكل تمويل البنوك للاقتصاد.
8	تطور معدلات الفائدة البنكية.
9	وضعية بنك الجزائر في تمويل الاقتصاد(1999-2006)
10	تطور القروض البنكية للاقتصاد خلال الفترة(2000-2006)
11	تطور الرقم القياسي لكل من الادخار المحلي والادخار الوطني خلال(1974-2005).
12	تطور معدل الادخار المحلي الاجمالي خلال الفترة (1974-2005).
13	تطور هيكل الادخار المحلي الخام خلال الفترة (1974-2005)
14	تطور الميل المتوسط للادخار في القطاع العائلي خلال الفترة (1974-2005)
15	تطور الرقم القياسي للدخل العائلي والرقم القياسي للادخار العائلي خلال الفترة (1974-2005).
16	تطور الرقم القياسي لكل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ونسبة كل منهما إلى الدخل العائلي. خلال الفترة(1974-2005).
17	الضريبة على الدخل الإجمالي الشهري قبل تعديلات قانون المالية 2008.
18	تطور مردود الضريبة على الدخل الإجمالي المطبقة على الأجر خلال (2002-2006).
19	مردود الضريبة على الدخل الإجمالي المطبقة على المداخيل غير الأجرية خلال (2002-2006).
20	تطور نسبة إيرادات ونفقات الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1984-2006).
21	تطور الرقم القياسي لإيرادات ونفقات الميزانية في الجزائر (1984-2008)
22	تطور الأهمية النسبية للجباية البترولية إلى مجمل إيرادات الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1984-2008).
23	تطور الادخار الميزاني ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1984-2006)
24	تطور موارد واستعمالات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2007).
25	تطور المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها خلال (1980-1989).
26	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال (1990-2007)
27	تطور معدل الاستثمار ومعدل نمو الناتج الحقيقي خلال(1974-2006)
28	تطور مساهمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال (1996-2006)
29	تطور نسب الواردات من السلع الاستهلاكية وبلغ التجهيز من مجمل الواردات في الفترة(2002-2006).

187	30	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1996-2006).
188	31	نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى مجمل الصادرات في الفترة (2002-2006).
189	32	تطور نسب توزيع الاستثمار على القطاعات المؤسساتية خلال الفترة (1984-2006)
191	33	تطور الأهمية النسبية لتراكم رأس المال للأصول الثابتة حسب مختلف القطاعات خلال (1984-2006).
193	34	نصيب كل قطاع في البرامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)
201	35	مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي (2002-2006)
201	36	تطور معدل النمو الحقيقي للفلاحة خلال (2002-2006)
202	37	تطور الصادرات والواردات من المواد الغذائية والأهمية النسبية لكل منهما في مجمل الصادرات والواردات. (1995-2006)
203	38	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال (2001-2006)
204	39	تطور نمو القيمة المضافة ، ونمو التشغيل ، ونمو إنتاجية العمل للفترتين (1995-2001)، (2001-2005)

قائمة الأشكال

الصفحة	الرقم	
111	1	هيكل التمويل في نهاية الستينيات
115	2	دائرة الخزينة العمومية في الفترة (1962 – 1987)
120	3	الدورة التمويلية للجهاز المصرفي في الفترة (1970-1981)

الفهرس

المخلص
الإهداء
الشكر
الفهرس

9

مقدمة

14	1. الادخار المحلي.
14	1.1. مفهوم الادخار والفائض الاقتصادي
15	1.1.1. مفهوم الادخار
18	2.1.1. الفائض الاقتصادي.
21	3.1.1. أنواع الادخار.
29	2.1. الادخار في الفكر الاقتصادي
29	1.2.1. الادخار في الفكر الاقتصادي عند المفكرين الغربيين.
34	2.2.1. الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي.
39	3.1. محددات الادخار.
39	1.3.1. محددات الادخار في القطاع العائلي.
56	2.3.1. محددات الادخار في قطاع الأعمال والقطاع الحكومي.
67	2. التنمية الاقتصادية والتمويل.
68	1.2. التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي
68	1.1.2. المفاهيم الأساسية للتنمية والنمو.
70	2.1.2. أنواع التنمية.
74	3.1.2. مقومات التنمية.
78	2.2. تمويل التنمية الاقتصادية.
79	1.2.2. التمويل الخارجي.
82	2.2.2. قطاع التجارة الخارجية.
90	3.2.2. وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات المحلية.
99	3. تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.
99	1.3. النظام المالي وأسلوب التمويل في الجزائر.
100	1.1.3. تطور الجهاز المصرفي والمالي في الجزائر.
109	2.1.3. أسلوب تمويل القطاع المالي في الجزائر.
129	2.3. هيكل المدخرات في الاقتصاد الجزائري.
130	1.2.3. تطور الادخار في الجزائر.
135	2.2.3. الأهمية النسبية لمكونات الادخار المحلي.

168	4. مكانة الادخار في التنمية الاقتصادية في الجزائر
169	1.4. علاقة الادخار بالمدىونية الخارجية وبالخصوصة في الجزائر.
169	1.1.4. تطور الإطار العام للنشاط الاقتصادي في الجزائر
171	2.1.4. المدىونية الخارجية في الجزائر.
175	3.1.4. الخصوصة في الجزائر.
181	2.4. إنفاق الادخار وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في الجزائر.
182	1.2.4. الطاقة التمويلية في الجزائر.
188	2.2.4. مجالات إنفاق الادخار المحلي.
194	3.2.4. انعكاسات إنفاق الادخار المحلي على التنمية.
208	الخاتمة.
214	قائمة المراجع.
220	قائمة الملاحق.

مقدمة

إشكالية الدراسة

تعتبر تنمية المدخرات المحلية من أهم قضايا النمو والتنمية التي تستدعي الاهتمام والدراسة في جميع الدول، المتقدم منها والنامي، انطلاقاً من حقيقة دورها في تكوين رأس المال الذي يجب أن يكون ذاتياً وتلك ضرورة تملئها اعتبارات التنمية الاقتصادية طويلة الأجل.

ويؤدي هذا الاعتبار إلى تكريس الجهود من أجل تشجيع المدخرات وتعبئتها في مجال الاستثمار .

وتعود أهمية تدبير الجزء الأساسي لتمويل التنمية اعتماداً على المدخرات المحلية بالدرجة الأولى، أن الكثير من الدول استطاعت زيادة ناتجها الوطني بمعدلات أكثر ارتفاعاً من غيرها، من هذه الدول الهند وكوريا الجنوبية ، وتايوان، كما أن الاعتماد على المدخرات الوطنية يقي من الوقوع في التبعية المالية للعالم الخارجي، ويعرض مسار التنمية إلى التعثر في كثير من الدول نتيجة تحملها ثقل خدمات الديون المترتبة عن الإفراط في طلب القروض اللازمة لتمويل الاستثمار، مما يتسبب في تسرب الفائض الاقتصادي المتكون إلى الجهات الدائنة ، ويتحول إلى قيد يمنع رفع معدل الاستثمار في البلد المدين ويضعف القدرة على الاستيراد ويضر بمستوى معيشة أفراد المجتمع الغير قادر على تعبئة مدخراته المحلية إلا أن الوضع ليس دائماً كذلك بالنسبة لجميع الدول النامية ، إذ نميز بين نوعين : دول بها عجز في مدخراتها عن تلبية احتياجاتها للتمويل، وأخرى بها فائض، هذه الأخيرة هي الدول النفطية التي بفعل ارتفاع أسعار المحروقات تنامت مدخراتها ومعها برزت مشكلة تحتاج التعقل لحظها، تتمثل في التناقض الحاصل بين الوفرة في المدخرات من ناحية وضعف القدرة على استيعابها من ناحية أخرى.

والادخار ليس له مفهوم واحد أو تعريف واحد، لما يتعلق الأمر باختلاف وجهات النظر أو الطرق الحسابية، ويزداد التعقيد لما يتعلق الأمر بالاقتصادات المتخلفة، إذ ينتهي الفكر إلى الاهتمام بقضايا عديدة وخصائص لها صلة بوضع التخلف كالحوض في تحديد وقياس الفائض الاقتصادي على اختلاف أنواعه .

لم يقتصر الاهتمام بالادخار على جملة المدارس الغربية والشرقية بل كانت للفكر الاقتصادي الإسلامي مساهمته في إثراء الموضوع . هذا الانشغال بموضوع الادخار أكسب النظرية الاقتصادية ثراءً بالأفكار، ومادة علمية تستنبط منها الآراء، إذ عم الفكر جوانباً عديدة من الادخار، وركز على كيفية زيادته من خلال التعرض لمحدداته التي تعددت بتعدد مصادره ومستوياته من ناحية، وبتعدد جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية من ناحية ثانية .

وللجزائر في محاولتها التنموية، سلوكها في مجال توفير الادخار اللازم لتمويل العمليات الاستثمارية، إذ لا ينفع ذلك لما يعجز النظام المصرفي والمالي عن إدارة وتسيير الموارد نحو الوجهة

الصحيحة، كما لا يكفي وجود الجهاز المصرفي والمالي في حال غياب الإدارة المدعمة بالخبرة والكفاءة للعاملين به.

ويعكس النشاط الاقتصادي بقطاعاته الإنتاجية والخدمية وأدائها وفعاليتها، دور الادخار في إحداث النمو والتنمية.

مشكل ندرة الموارد الاقتصادية يمثل عقبة أمام الدول النامية ومنها الجزائر، حين ترغب في التوسع في مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية، فوفرة الموارد المتأتية من المحروقات في السبعينات وسلوكها طريق كثافة الاستثمار، أدى بها إلى حافة الاختناق لما تعرضت للصدمات النفطية، لذلك فالوفرة الحالية للموارد المتأتية من المحروقات غير مضمونة لاحقاً، ومن ثم يخلق مشكل الاعتماد الحالي المتزايد عليها في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما دفعني إلى التساؤل التالي:

ما هو دور الادخار في إحداث التنمية الاقتصادية ؟

ولتوضيح الإشكالية السابقة طرحت التساؤلات التوضيحية التالية :

- ما هي التنمية والنمو الاقتصادي، وما الفرق بينهما ؟
- ما هو مفهوم الادخار و الفائض الاقتصادي والعلاقة بينهما ؟
- ما هي محددات الادخار المحلي ؟
- ما مستوى الاعتماد على الادخار المحلي في تمويل التنمية وانعكاسات ذلك على التنمية ؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة اقترح الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: التنمية مرتبطة بالنمو ويوجد فرق بينهما ، وكلاهما يتوقف على وفرة الادخار إلى جانب العناصر اللازمة لعملية تراكم رأس المال.

الفرضية الثانية: إن الاعتماد على الادخار المحلي في تمويل عملية تراكم رأس المال في الجزائر كغيرها من الدول النامية كان غير كاف ،والتماذي في الاستعانة بالمكون الأجنبي يعرض الاقتصاد إلى اختلالات على المستوي الداخلي والخارجي للبلاد.

الفرضية الثالثة: وفرة الموارد المالية ، ما لم يتم تخصيصها نحو الجهات الصحيحة تفقد نجاعتها في تحسين مستوى النشاطات الاقتصادية وتقلل من دورها مع العناصر الأخرى لتحقيق التنمية.

دوافع اختيار الموضوع

من أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار الموضوع هي:

- تمر الجزائر بمرحلة تحول نحو اقتصاد السوق تمثل فيها التوسع في عملية تراكم رأس المال ونجاحها، الدعمة الأساسية والضمان للانتقال بالاعتماد على تطوير آليات التمويل لأجل تحقيق النتائج التي تنعكس على الوطن بالازدهار والرفاه.

- رغبة شخصية لمواصلة البحث في نفس المجال للمرحلة الأولى ما بعد التدرج (ماجستير) والتي تحمل موضوع: تراكم رأس المال ونمو الدخل الوطني في الجزائر، والذي يحتل فيه الادخار موقعا متميزا، كونه سببا من حيث تحويله إلى رأس مال ثم نتيجة لما يحدث من نمو في الناتج أو الدخل يترتب عنه مزيدا من الاستهلاك لتحسين مستوى معيشة الأفراد ، ووفرة في الادخار لتمويل النشاط وخلق وظائف تتماشى ونمو قوة العمل.

أهمية الدراسة

النجاح المحقق في العديد من تجارب الدول بالاعتماد على مواردها المحلية وتنميتها رغم فقرها لأي نوع من الموارد الطبيعية يستدعي، الاهتمام بتطوير وسائل التمويل المحلية والتي تحتاج إلى معالجة أوجه ضياع الادخار نتيجة سوء تعبئته، والتطرق إلى محدداته من وجهات نظر مختلفة، يمكننا من تحديد ما ينطبق منها على اقتصادنا، ومحاولة التكيف معها أو التأثير فيها لتسمح بتحرير الادخار، ليصب في قنوات تؤدي إلى بعث النشاط الاقتصادي وإحياء التنمية. تسخير قدرا أوفر من الموارد لتحقيق الأهداف من قبل الدولة يتطلب الحكمة في التوفيق بين الحاضر والمستقبل، تقتضي الحاجة حاضرا إلى التوسع في بناء بنية قاعدية متينة وقوية دون التفريط في الاستثمار في المجالات الأخرى ذات المردود السريع، وسعة حجم السوق المحلي، حتى تتمكن القطاعات الاقتصادية وخصوصا القطاع الخاص من تحقيق التمويل الذاتي والتوسع أكثر لمقدرته على خلق مناصب شغل واستيعاب البطالة، وذلك يكن في الاستفادة من وفرة الموارد المحلية وإيجاد صيغة لاستيعابها في المشاريع الإنتاجية، الصناعية و الفلاحية والخدمات التسويقية التي تعرف بلادنا احتياجا كبيرا لسد الطلب المتنامي عليها وقلة توفرها محليا.

- إصلاح دور الجهاز المصرفي في تطوير الخدمة الناجعة للزبائن يمثل الآلية السليمة لخدمة التوجيه الجيد للادخار نحو الاستثمار والأداء الأمثل للعملية الإنتاجية. والحاجة إلى مثل ذلك تسترعي الانتباه إلى الإعداد الجيد للإطارات التي تشارك في إنجاز المسار التنموي.

يشكل الادخار هدفا من منطلق الإحراز على النمو المتواصل والتنمية المستدامة، ويمثل وسيلة لبلوغ تحقيق أهداف تنعكس على تحسن مستوى معيشة الفرد في المجتمع.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية بصفة أساسية ثم إظهار مساوئ الاعتماد على القروض الخارجية في تمويل التنمية الاقتصادية، كما أن الوفرة التي تتحقق في الادخار بفضل ارتفاع أسعار المحروقات تستوجب أن تستغل لتضمن توليد الادخار في القطاعات الأخرى، كي لا تعيد الكرة التي عرفتها من قبل.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة

اعتمدنا في البحث على المنهج الوصفي التحليلي ، وسرد النظريات والأفكار فيما يتعلق بالتنمية ، وتمويلها ، ومحددات الادخار واستعنا بتحليل الجداول التي تتضمن في اغلبها سلاسل زمنية تمتد لفترة طويلة ، لمعرفة التحولات وتأثيرها على مدى الفترة الزمنية على مستوى الادخار المالي ، وكذلك الربط بين تطور القدرة التمويلية على مستوى فجوة (الادخار-الاستثمار) وفجوة التجارة الخارجية للوصول إلى تفسير القدرة أو العجز في المراحل المختلفة للفترة الزمنية ، مع قراءات للأرقام لمعرفة نتائج إنفاق الادخار في مجال الاستثمار والتشغيل .

إطار وحدود الدراسة

نحاول من خلال عرض الأفكار الاستفادة من إيضاحاتها للقضايا ذات الصلة بموضوع البحث والتي نجد فيها ما يفسر مستوى الادخار المحلي ، ولتوضيح ذلك قمنا بإنجاز هذه الدراسة ضمن الحدود والأبعاد التالية :

البعد الزمني: تغطي هذه الدراسة في معظم تحليلاتها الفترة 1984 - 2006 ، وأحيانا أخري ذكر حتى المخططة لسنة 2008، وهي احدث معطيات استطعنا الحصول عليها ، كما غطينا بالتحليل بعض المجاميع للفترة 1974.

البعد المكاني: اقتصرت دراستنا حول دور الادخار المحلي في الجزائر مع التعرض ليس بالتحليل بل كشواهد ، إلي كوريا ، والهند ، وتايوان.

نطاق الدراسة: حاولنا أن نتعرف على دور كل مصدر ومشاركته في عملية الادخار، وهم: القطاع العائلي والمؤسسات الفردية، قطاع الشركات وأشباه الشركات، وقطاع الإدارة العمومية، وقطاع المؤسسات المالية. ثم تعرضنا إلى معرفة مجال إنفاق الادخار على مستوى القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، وأداء كل من قطاع الفلاحة، وقطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات، ثم معرفة القطاعات من دون المحروقات ومستوى أدائها لكي نكشف عن المستوى الفعلي لنشاطها.

الدراسات السابقة

قلة الدراسات في الجزائر حول الموضوع، فحاولنا الاستعانة بالعديد من الدراسات نذكر منها:

"المدخرات العربية ، أنواعها ، ونوعية المدخرين والعوائق المؤثرة على حجمها".

قدمها خليل محمد حسن الشماع ، في سنة 1987 وقد حاول أن يلم بجوانب عديدة تجمع الدول العربية ليخرج بنتائج حول الدول العربية التي قسمها حسب احتياجها للمدخرات، إلى بلدان ذات العجز وأخرى ذات الفوائض، والتي حينها تنفرد الجزائر كظاهرة فريدة من دول العربية النفطية ذات الفوائض لتسجل ضمن دول العجز كونها كانت تقوم بجهود تفوق قدرتها الذاتية على التمويل والتي كان في ذلك الوقت يتوقع لها نتائج جيدة.

وتعرض الفوائض خارج هذه الدول، كنوع من الفرصة الضائعة عن خدمة التطور الاقتصادي العربي، ورغم أهميتها إلا أنها جاءت في فترة لازال يسود فيها الاقتصاد الموجه ، في الكثير من الدول ومنها الجزائر .

"المدخرات في الاقتصاد المصري ."

أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد (غير منشورة) من إعداد منال محمد محمد متولي ، جامعة القاهرة 1995.

تناولت الباحثة المدخرات المصرية بدراسة قياسية على المستوى الكلي وعلى مستوى قطاعات الاقتصاد الوطني، للتوصل إلى أن أهم قطاع في فترة (1974-1991) في تكوين الادخار المعبأ في الجهاز المصرفي هو القطاع العائلي كما توصلت إلى أن الاستقرار السياسي والظروف الاقتصادية تلعب دورا هاما في التأثير على ادخار قطاع الأعمال من خلال التقلبات التي مر بها كما تبين تأثير ادخار القطاع الحكومي وتأثره بالإيرادات والنفقات.

هيكل الدراسة

تتكون الدراسة من أربعة فصول، بالإضافة إلى الخاتمة، وأهم النتائج والتوصيات، يتناول الفصل الأول، مفهوم الادخار مع التفريق بين الادخار المحلي والادخار الوطني والإحاطة بالفائض الاقتصادي وأنواعه ثم التطرق إلى أنواع الادخار من حيث شخصية المدخر، ومن حيث طبيعة المدخرات، وموقعه في الفكر الاقتصادي عند المفكرين الغربيين وفي الفكر الإسلامي، كما سنتطرق إلى محددات الادخار على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي .

وسيتعرض الفصل الثاني للتنمية لإبراز مفهومها وأنواعها ومقوماتها، مع إظهار دور التمويل من مختلف مصادره في تمويل التنمية والذي يستلزم معرفة وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات المحلية.

ويُخصّص الفصل الثالث لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر والذي يقتضي إظهار طبيعة التمويل من خلال معرفة مستوى نضج الجهاز المصرفي والمالي ثم التعرض إلى الادخار في الجزائر لمعرفة تطوره، والأهمية النسبية لمكوناته.

أما الفصل الرابع والأخير نحاول من خلاله أن نبرز مكانة الادخار المحلي في التنمية في الجزائر وتأثير العملية علي قضايا جوهرية مثل المديونية وإقرار الخصوصية ، وينتهي هذا الفصل بانعكاسات الإنفاق في الادخار علي التنمية في الجزائر.

كما تتناول هذه الدراسة أبرز وا هم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها.

صعوبة الدراسة

- وجود إشكال في معالجة الموضوع، ناجم عن وضع الجزائر كبلد ذو عجز في مدخراته أدى إلى وضع تصور لمعالجة إشكالية قصور المدخرات، لكن التحول الذي حدث هو أن الجزائر صارت بلدا ذو فائض اقتصادي ، يحتاج إلى معالجة إشكالية ضعف القدرة على استيعاب هذه المدخرات.

- قلة نشر الإحصائيات، وتعذر الوصول إلى التفاصيل، يمثل عقبة أمام إصدار أحكام دقيقة.

الفصل 1 الادخار المحلي

تمهيد:

الادخار ليس له مفهوماً أو تعريفاً واحداً، فقد وردت تعاريف مختلفة باختلاف وجهات النظر أو الطرق الحسابية.

والاختلاف يكون أكثر، لما يتعلق الأمر بالبحث عنه، في ظل الاقتصادات المتخلفة، إذ ينتهي الفكر إلى الاهتمام بقضايا عديدة، وخصائص لها صلة بوضع التخلف، كالحوض في مفهوم وتحديد وقياس الفائض الاقتصادي.

ولم يقتصر الاهتمام بالادخار على المفكرين الغربيين، بل نال اهتمام المدارس الفكرية الاقتصادية وكان للفكر الاقتصادي الإسلامي نصيبه من المساهمة في إثراء الموضوع.

ورغم الاختلاف والتنوع في الأفكار التي تدور في تحديد مفهومه وقياسه، والعوامل المؤثرة فيه، لكنها لا تختلف حول دوره في بعث النشاط الاقتصادي عند توفره، وإجادة استخدامه في تحقيق التنمية.

التطرق إلى هذا الموضوع يكون كالتالي:

- مفهوم الادخار و الفائض الاقتصادي.

- الادخار في الفكر الاقتصادي.

- محددات الادخار.

1.1 مفهوم الادخار و الفائض الاقتصادي.

يعتبر الادخار ظاهرة اجتماعية قديمة عرفت منذ زمن بعيد، وهو تصرف طبيعي سلكه الإنسان تحسباً لمفاجآت الزمن، فالامتناع عن الاستهلاك الحاضر و الاحتفاظ به لأجل الحاجة مستقبلاً، يعد نوعاً من الادخار الوقائي ضد المخاطر وعدم الضمان، وقد عرفت شعوب عديدة من العالم، بهذا التصرف وخاصة في آسيا، ومصر الفراعنة، وما قصه سيدنا يوسف عليه السلام مع العزيز (حاكم مصر)، إلا مثال ودرس على وجود هذا النوع من السلوك الواعي.

ووجد كذلك في مناطق أوروبا، وبقية المدخرات الوقائية إلى غاية عهد التجاربيين، حيث تحولت المدخرات الوقائية إلى القنوات التجارية، تحت تأثير التغيير في المعتقدات الدينية والأخلاقية، وكان الادخار مقتصرًا على الطبقة المقتدرة دون غيرها، ثم توسعت ممارسة الادخار إلى الطبقة الوسطى،

وبعد الثورة الصناعية بدأت تظهر منظمات وهيئات متخصصة بالادخار، كبنوك الادخار، والتوفير، وبنك القرية، وصناديق المعاشات، والتأمين، تمهيدا لظهور المدخرات الإنتاجية.

ومن أجل فهم أشمل، وأوضح للادخار، كظاهرة اقتصادية، لها بعدها وتأثيرها في عملية النمو والتنمية، لابد من التعرف عليه بوضوح أكثر، من خلال تقديم مفهومه وأنواعه ونحاول في هذا الجزء استعراض ذلك من خلال ما يلي:

- مفهوم الادخار.

- الفوائد الاقتصادية.

1.1.1. مفهوم الادخار.

إن الادخار بمعناه البسيط هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستهلك و بالتالي فبالقدر الذي يتم به الامتناع عن الاستهلاك تزداد مدخرات الأفراد ومن ثم يزداد الاستثمار المنتج [1] (ص56).

وبعبارة أخرى هو الفرق بين الدخل و الاستهلاك النهائي سواء كان ذلك على مستوى العائلة والفرد و منشأة الأعمال أو الدولة أو في تعامل الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي، ويمثل الاستهلاك الحالي في الغالب نتيجة جهود الماضي أي أن الجهود الإنتاجية توجه نحو متطلبات المستقبل ، و تعويض الماضي بما أتاحه من استهلاك حالي ، أي انه قرار بالترفضيل الزمني للمستقبل في مواجهة الحاضر ونجد دائما تفضيل الأفراد متحيزا تجاه الحاضر [2].(ص274).

الادخار معناه، ضغط الاستهلاك إلى مستوى اقل من مستوى الدخل، وبالتالي تحويل جزء من الموارد من إنتاج السلع الاستهلاكية لتستخدم في زيادة ما يملكه المجتمع من سلع رأسمالية [3] (ص133).

وهكذا فان المصدر الأساسي في تمويل الاستثمار في بلد ما هو ما يستطيع هذا البلد أن يدخره. من خلال ما تقدم يتضح أن الدخل، و الادخار، والاستثمار، بينهم علاقات مترابطة و متداخلة و ابسط صيغة للتعبير عن ما يجمعهم هي التالية:

$$\text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} \quad (1)$$

$$\text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار} \quad (2)$$

ومن المعادلتين (1) و(2) نحصل على الادخار = الاستثمار.

1.1.1.1. تعريف الادخار.

الادخار هو البند الموازن النهائي في الحسابات الجارية - أي ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي لا ينفق على الاستهلاك النهائي للسلع و الخدمات- و من ثم يكون متاحا للاستخدام في اقتناء الأصول غير المالية أو لسداد الخصوم ، وقد يكون موجبا(عندما يزيد الدخل المتاح على الإنفاق الاستهلاكي النهائي، أو سالبا عندما يزيد الإنفاق الاستهلاكي النهائي على الدخل المتاح) [3] (ص133).

ويعرف الادخار على أساس إجمالي و على أساس صافي والفرق بين الادخار الإجمالي (الخام) و الادخار الصافي هو إهلاك رأس المال الثابت [4] (102)، و يدل إهلاك رأس المال الثابت أو الاندثار، على انخفاض قيمة رصيد الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج بسبب التدهور المادي لأدوات العمل أو تقادمها المادي أو التلف العرضي العادي ، وتستعيد من هذا الإهلاك قيمة الأصول الثابتة التي تدمرها أعمال الحرب أو الأحداث الاستثنائية كالكوارث الطبيعية [4] (ص102).

يظهر الادخار دائما كرصيد الموارد والاستخدامات للقطاعات الاقتصادية المقسمة كالتالي:

- قطاع الشركات و أشباه الشركات (قطاع الأعمال).

- القطاع العائلي و المؤسسات الفردية.

- الإدارات العمومية.

- المؤسسات المالية.

حيث يجسد الادخار الخام قدرة الشركات و أشباه الشركات على التمويل الذاتي، كما يمثل الادخار في القطاع العائلي و المؤسسات الفردية الصغيرة، الفرق بين دخلها المتاح و الاستهلاك النهائي، على أن الدخل المتاح هو عبارة عن مجموع الموارد المتحصلة من قبل هذا القطاع ناقصا تحويلات إعادة التوزيع [5] (ص117).

وهكذا الباقي في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني يمثل الفرق دائما بين الموارد و الاستخدامات ، رغم اختلاف طبيعة الموارد والاستخدامات لكل قطاع على انفراد.

كما يرد الادخار الخام كمورد في حساب التراكم ، هذا الحساب الذي يوضح كيفية استخدام الادخار لتمويل التراكم حيث يمثل مع صافي التحويلات الرأسمالية المستلمة للقطاع المعني موارد تمويل التراكم.(تكوين رأس المال)[4] (ص97).

ويعتبر الادخار هو مصدر التمويل الذاتي، وعندما لا يكفي، يغطي الفرق بين التراكم والادخار عن طريق القروض أو إصدار سندات.

2.1.1.1. الادخار المحلي والادخار الوطني

للتفريق بين ما هو محلي أو ما هو وطني في مجال الادخار نأخذ في الاعتبار أثر عوائد عوامل الإنتاج من الخارج ،والتحويلات من الخارج، وهي متغيرات تخضع بدرجة أقل لتأثيرات السياسات

المحلية ، بينما يمثل الادخار المحلي حجم الجهود المحلية لتعبئته، فنشاط الأفراد والمشروعات لما يمارس داخل حدود الدولة فانه في هذه الحالة محلي سواء كان ادخارا أو استثمارا...الخ.

لكن ونتيجة للتشابه بين دول العالم فان جزءا من النشاط الاقتصادي يتم خارج حدود الدولة سواء نتيجة هجرة العمل أو رأس المال ، مما يترتب على ذلك تحويل عوائد بعض عوامل الإنتاج (أجور- أرباح) إلى خارج أو داخل الدولة ، إذ تقوم قوة العمل المهاجرة بتحويل جزء من أجورها إلى دولهم ، وهو الجزء من المدخرات الذي يضاف إلى المدخرات المحلية لتصبح مدخرات وطنية[6] (ص40).

وهكذا فإذا أخذنا في الحسبان المعاملات التي تتم مع الخارج وبالإضافة إلى الادخار المحلي، يكون ما يسمى الادخار الوطني ، وهو عبارة عن الادخار المحلي الذي أسفر عنه النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة.

بالإضافة إلى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية. وصافي المعاملات قد يكون موجبا أو سالبا فإذا كان موجبا فالإقتصاد الوطني يحصل على حقوق تجاه العالم الخارجي يمثل الزيادة.

ويأخذ شكل أصول مالية أو أصول إنتاجية ثابتة تعتبر عائدا سنويا ، وفي الحالة هذه يحدث إضافة للادخار المحلي.

أما الحالة العكسية فتحدث إذا كان هناك عجزا في المعاملات مع الخارج، فإن الادخار الوطني يكون أقل من الادخار المحلي.

ويمكن صياغة هذه العلاقة على النحو التالي:

الادخار الوطني = الادخار المحلي (+ أو -) صافي المعاملات الخارجية

(صافي عوائد الإنتاج في الخارج + صافي التحويلات من الخارج) .

فإذا كان هناك فائضا في المعاملات الخارجية فإن :

الادخار الوطني = الادخار المحلي + صافي المعاملات الخارجية

(حيث الصادرات اكبر من الواردات) .

أما إذا كان هناك عجزا في المعاملات الخارجية فإن:

الادخار الوطني = الادخار المحلي - صافي المعاملات الخارجية

(حيث الواردات اكبر من الصادرات) .

الادخار الوطني = إجمالي الدخل الوطني المتاح - الاستهلاك النهائي

= تكوين رأس المال + ميزان الحساب الجاري الخارجي[3] (ص100).

2.1.1. الفائض الاقتصادي.

يعرف الفائض الاقتصادي بأنه ما يزيد عن الاستهلاك النهائي [7] (ص30) ، وشكل موضوع اهتمام المفكرين الاقتصاديين، وجاءت آراؤهم مختلفة حول تحديده ومصادره وقياسه واستخدامه وصياغته... الخ، ولكنهم كانوا متفقين تقريبا في البحث عن فعاليته الاقتصادية ودوره في التنمية الاقتصادية لزيادة الادخار الموجه لتمويل الاستثمار.

وفي هذا الشأن يقول "بول باران": مشكلة البلدان المتخلفة ليست في قلة الفائض الاقتصادي وإنما في أسلوب استخدامه [8] (ص83).

وقد شكل كذلك موضع اهتمام من قبل المدرسة التجارية والطبيعية والكلاسيكية وأشاروا إلى أشكال الفائض الاقتصادي ومصادره واهتموا بأنواع الدخول التي تحتوي عليه من ريع وفائدة وربح اهتماما كبيرا.

أما "كينز" فلم يكن موقفه من الفائض الاقتصادي محددًا ، فهو يشجع الاستثمار لأقصى حد حتى يتوقف رأس المال عن كونه عاملا نادرا. وهو في نفس الوقت مع نقص الادخار بسبب دوره الانكماشية حيث يقلل من الطلب الاستهلاكي أي الطلب الفعال [9] (ص4).

كما قدم "كارل ماركس" مفهوم الفائض الاقتصادي بأنه الفرق بين قيمة إنتاج العامل وما يحصل عليه من أجر يكفي لإمداده بما يحافظ على قوة العمل عنده، ويمثل على مستوى الوطن، فائض قيمة الدخل الوطني بعد استبعاد الأجور أي عوائد حقوق الملكية [10] (ص61).

ومع تناول موضوع التنمية زاد الاهتمام بالفائض الاقتصادي فجاء كما يلي :

2.1.1.1. الفائض الاقتصادي عند "بول باران"

قدم "بول باران" ثلاثة مفاهيم وأنواع الفائض الاقتصادي هي: [8] (ص76).

الفائض الاقتصادي الفعلي

وهو الفرق بين الإنتاج الفعلي الجاري للمجتمع واستهلاكه الفعلي الجاري، وهو بذلك يتعادل مع الادخار.

وهو يكون بوضوح نصيب من الناتج الكلي أقل مما تتضمنه فكرة "ماركس" عن فائض القيمة، (عوائد حقوق الملكية)، حيث أن فائض القيمة عند "ماركس" يتكون من الفرق بين الناتج الصافي والدخل الحقيقي للعمل، أما الفائض الاقتصادي الفعلي فهو مجرد ذلك الجزء من الفائض الذي يتراكم من فائض القيمة.

الفائض الاقتصادي المحتمل

وهو الفارق بين الناتج الذي يمكن إنتاجه في ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة بالاعتماد على الموارد الإنتاجية المتاحة، و بين ما يُعد استهلاكاً ضرورياً للمجتمع، وتحقيقه يفترض سلفاً توزيع الناتج الاجتماعي و إعادة تنظيم الإنتاج بصورة جادة، كما يستلزم إجراء تعديلات في هيكل المجتمع [8] (ص76). إن هذا المفهوم يؤدي إلى تحديد أوجه ضياعه التالية:

- الاستهلاك المفرط للمجتمع.
- الناتج الذي يفقده المجتمع نتيجة وجود عمال غير منتجين.
- الناتج المفقود بسبب التنظيم غير العقلاني والقائم على التبدد للجهاز الإنتاجي الموجود.
- الناتج الضائع بسبب البطالة الناجمة عن فوضي الإنتاج الرأسمالي ونقص الطلب الفعال أي البطالة المقنعة.

الفائض الاقتصادي المخطط

وهو الفرق بين الناتج الأمثل للمجتمع الأمثل [11] (ص9) الذي يمكن بلوغه في بيئة طبيعية وتكنولوجية محددة تاريخياً، وفي ظل ظروف الاستخدام الأمثل المخطط لكل الموارد الإنتاجية المتاحة، وبين حجم أمثل للاستهلاك الذي يختاره المجتمع، والمقصود بالأمثل، العقلنة في استخدام الموارد من أجل تحقيق التوازن لرغبات المجتمع فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل.

وبتحليل المفاهيم السابقة نجد أن الفائض الفعلي عند "باران" يعادل الادخار ولهذا يعتبر شائعاً، كما أن الفائض المخطط لا يتم تحقيقه إلا بتحقيق الأمثلية في الإنتاج والاستهلاك، ولا يتحقق ذلك إلا في حالة التخطيط الشامل في ظل الاشتراكية كما يقول "باران"، بالإضافة إلى الفائض الاحتمالي عنده، يشتمل عدة بنود يصعب قياسها، ويتعرض لانتقادات عديدة.

ومما سبق يمكن تعريف الفجوة الادخارية بأنها، الفرق بين الفائض المعبأ، (الادخار الفعلي)، والفائض غير المعبأ، (الادخار الممكن)، فبصورة أخرى هي الفرق بين:

المدخرات المحققة فعلاً، والمدخرات التي كان من الممكن أن تتحقق في ظل الاستخدام الأمثل للموارد.

2.2.1.1. مفهوم الفائض الاقتصادي عند "شارل بتلهام"

يميز "شارل بتلهام" بين ثلاثة مفاهيم للفائض الاقتصادي هي: [11] (ص10).

الفائض الاقتصادي الجاري

ويقصد به الزيادة في الناتج الإجمالي المتاح عن مجموع استهلاك المنتجين وأسرهم.

ويعتبر الناتج الاجتماعي المتاح، هو الفرق بين الناتج الاجتماعي الإجمالي وبين التجديدات الضرورية، للمحافظة على نفس مستوى الإنتاج.

أما الناتج الاجتماعي الإجمالي، فهو يمثل مجموع ناتج الفروع التي تشتغل بالإنتاج المادي أو تقدم خدمات مرتبطة بشكل مباشر بالإنتاج مثل النقل والتجارة.

وبناء عليه استبعدت من الناتج الاجتماعي الإجمالي، خدمات الجيش، والأمن، والقضاء، والأجهزة الإدارية الحكومية، والتعليم، وخدمات الصحة.

وبالرغم من أن هذه الخدمات لها تكلفة، إلا أنها ليس لها ثمن، حيث إنها لا تكون محلا للبيع... وتعد تكلفة تلك الخدمات، هي دخول أولئك الذين يقومون بها.

الفائض الاقتصادي الجاري المتاح للتنمية

يقصد به كل ما هو متاح للاستخدام في التنمية، وليس كل ما يستخدم فعلا في التنمية، ويحسب هذا الفائض المتاح، بأن يطرح من الفائض الاقتصادي الجاري، المصاريف العمومية الاجتماعية، أي النفقات اللازمة والضرورية لسير المجتمع في نفس الظروف السابقة على نفس المستوي فهي تمثل الاستهلاك الضروري لتكرار الإنتاج، وهو الذي يشمل كل أنواع الاستهلاك التي تضمن المحافظة على الوضع الراهن لاقتصاد الوطن والمجتمع، وليس لتحقيق تنمية اقتصادية.

الفائض الاقتصادي المستخدم في التنمية

ويقصد به الفائض الذي يحقق تغطية النفقات التي تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع [12] (ص117).

وعندما لا يكون العاملون مسيطرين على أدوات الإنتاج، فلا بد من التمييز بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية التي تعرف بأنها الارتفاع في مستوى معيشة العاملين، وهذا الارتفاع لا ينشأ عن تنمية اقتصادية أيا كان نوعها.

ويمكن أن يدخل في دائرة الفائض المستخدم للتنمية ما يلي:

- الاستثمارات الإنتاجية الجديدة ويسمى هذا الجزء من الفائض بأموال الاستثمارات الإنتاجية الجديدة.

- الاستثمارات غير الإنتاجية التي تخدم التنمية بشكل غير مباشر، ويسمى الفائض المستخدم فيها "أموال الاستثمارات غير الإنتاجية الجديدة التي تخدم التنمية".

ويدخل في هذا البند، استثمارات المدارس، والجامعات، والمعامل، وبعض استثمارات الإسكان والمستشفيات... الخ، التي تسهم في زيادة القدرة المتاحة في مستوى خدمات التعليم والبحث العلمي والإسكان والصحة العامة.. الخ، في الحدود التي تؤدي معها تلك الاستثمارات إلى زيادة مستقبلية في الإنتاج وإلا كانت الاستثمارات غير منتجة وغير متصلة بالتنمية في نفس الوقت.

أما الاستثمارات غير المنتجة وغير المتصلة بالتنمية فهي تلك التي تسهم في التنمية الاجتماعية دون أن يترتب على ذلك ولو بشكل غير مباشر زيادة مستقبلية في الإنتاج. ومثال ذلك الاستثمار في منشآت ثقافية أو رياضية أو تحسين ظروف الإسكان في أحوال معينة.

وبناء عليه فإن التمييز بين الاستثمارات الإنتاجية وبين الاستثمارات غير الإنتاجية، وفقا لمفاهيم "بتلهايم".

فهو يستند إلى أن الأولى تستخدم مباشرة في زيادة الإنتاج وإنتاجية العمل أو خفض تكاليف الإنتاج في فروع الاقتصاد التي تقوم بالإنتاج، وتشمل الاستثمارات غير الإنتاجية كل الاستثمارات الأخرى.

3.1.1. أنواع الادخار

للادخار أنواع كثيرة تتنوع وفق تنوع النظرة إليه:

3.1.1.1. أنواع الادخار من حيث شخصية المدخر.

نميز وفق طبيعة شخصية المدخر سواء كانت شخصية طبيعية أو معنوية، أنواع الادخار التالية:

الادخار الفردي

ويتمثل في الادخار الذي يقوم به الأفراد عندما تفوق دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك . ويوجه الفائض للادخار للأغراض التي قد تكون إلزامية أو اختيارية وهي:

- المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات، تتفق هذه الأوعية في طبيعتها الإلزامية واتصافها بقدر من الاستقرار.

- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في صورة نقود أو أصول أخرى كالحلي والمجوهرات، أو تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير أو المصارف، سواء الجارية أو الآجلة أو تستخدم في شراء الأوراق المالية من الشركات أو الأسواق المالية المختلفة .

- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن، وفي الغالب يكون المدخر هو نفسه المستثمر.

- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة [13] (ص229).

وتعتبر المدخرات التعاقدية والودائع والأوراق المالية، ذات أهمية في الدول المتقدمة والنامية، وتزداد معها تواجد وانتشار البنوك والمؤسسات المالية، ويقبل الأفراد على التعامل معها والتعرف والتألف مع الأوعية الادخارية المختلفة، وفي هذه الحالة تصبح المدخرات في متناول المستثمرين وأرباب الأعمال، حيث تزداد الأرباح عادة عن أسعار الفائدة، مما يؤدي تزايد الأهمية النسبية لهذا النوع من المدخرات، فإن مشاريع التنمية الاقتصادية تتوسع بما يتحقق لها من الأموال عكس تزايد الأهمية النسبية للبندين الأخيرين من جملة المدخرات السابقة حيث تتجه للاكتناز.

ادخار الشركات.

إن ادخار الشركات التي تمثل في مجملها قطاع الأعمال ، تشمل مدخراتها الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة، بمعنى الوفورات التي توفرها الوحدات الاقتصادية الخاصة، والتي تمول منها الاستثمارات التجارية والمالية والناجمة بالأصل عن التراكم ، تحقيق الأرباح يتوقف على عاملين أساسيين هما مستوى الأسعار الذي تباع به المنتجات، ويتوقف عليه مستوى الأجور، ومرتب العاملان، بالإضافة إلى الحصول على مستلزمات الإنتاج من القطاعات الأخرى.

والعامل الثاني هو مستوى الكفاءة الإنتاجية للوحدات الاقتصادية والقطاعات ويقتضي الارتفاع بمدخرات هذا القطاع، كبح جماح الإسراف، والارتفاع بمستوى الكفاءة الإنتاجية عن طريق سياسات فعالة في مجال الأسعار والتوظيف.

ويختلف نشاط هذا القطاع من بلد لآخر، حسب مستوى التطور الاقتصادي في البلد والنظام الاقتصادي الذي يسلكه، فالبلدان النامية ذات الدخل المرتفع أقدراً من نظيرتها ذات الدخل المنخفض على تكوين الادخار، وفي ذات الوقت يتسم قطاع الأعمال بضالة تكوينية للادخار لكلا المجموعتين، (الدخل المرتفع والدخل المنخفض).

نظراً لضالة الأعداد الكفوة من رجال الأعمال والتي تستطيع تحمل مخاطر الاستثمار كما هو الحال في الدول المتقدمة ، وفي حال قيام رجال الأعمال بادخار جزء من دخلهم فإنها غالباً ما توجه هذا إلى القنوات غير المنتجة مما يعني ضياع مساهمتها في التكوين الرأسمالي .

ومن الأنشطة التي قد تستثمر بها هذه المدخرات شراء العقارات والمضاربة التجارية وهذا ما أكدته تقارير الأمم المتحدة [14] (ص70).

الادخار الحكومي

الادخار الحكومي يتحقق بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية، والنفقات الحكومية الجارية . فإذا كان هناك فائض يوجه إلى تمويل الاستثمارات وتسييد أقطاب الديون (في حالة مديونية الحكومة).

أما إذا تجاوزت النفقات الجارية، الإيرادات الجارية، أي في حال وجود عجز، فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى، أو عن طريق طبع نقود جديدة.

وتعمل الحكومة دائماً إلى تنمية مواردها والتي ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض لتمويل استثمارات التنمية المستهدفة.

وتتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب، وتعتبر الضرائب شكلاً من أشكال الادخار الإجمالي، أي اقتطاعاً من دخول الأفراد.

والضرائب نوعان : ضرائب مباشرة، ويتحمل عبئها من يقوم بدفعها . والضرائب غير المباشرة: يستطيع من يقوم بدفعها، من نقلها إلى الآخرين وتلائم الضرائب غير المباشرة الدول النامية، بينما تلائم الضرائب المباشرة الدول المتقدمة.

وتوجد أنواع أخرى من الضرائب ، كالضرائب على الصادرات أو الرسوم ، هذا النوع إذا كان يتحمله قطاع الإنتاج المحلي فإن رسوم الصادرات لا تؤدي إلى أية زيادة في عرض رؤوس الأموال والأمر هنا لا يعدو غير تحويل في الدخل، أما إن تحملها المستوردون الأجانب فإن هذا يعني مساهمة القطاع الخارجي في عرض الأموال والمدخرات المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية . وهذا النوع من الضرائب يمتص قدرا من التضخم المستورد فيخفف في التضخم [13] (ص253).

أما عن النفقات الحكومية الجارية فتتمثل في الإنفاق العام أي الإنفاق على ما تقدمه الدولة من خدمات عامة في مجالات الأمن والدفاع والتعليم والصحة ومشروعات المنافع العامة الأخرى، وكذلك ما يطلق عليه بالنفقات التحويلية التي تتمثل في الإعانات والدعم وفوائد أقساط الدين العام.

1.1.3.2. أنواع الادخار من حيث طبيعة المدخرات

ينقسم الادخار تبعا لذلك إلى نوعين هما: الادخار الإجباري، والادخار الاختياري، وتعرض لهما بمزيد من التفصيل كما يلي:

الادخار الإجباري

هو الادخار الذي لا يمارس فيه المدخر حرية القرار، فهو يمارس الادخار كعملية مفروضة عليه داخل الإطار المؤسسي الذي يعيش فيه، وبدوره ينقسم إلى نوعين هما: الادخار التعاقدى، والادخار غير التعاقدى أو العام.

الادخار الإجباري التعاقدى

يتعلق هذا النوع من الادخار بكل من صافي مساهمة الأفراد والمنظمات التي يعملون فيها بأقساط التقاعد،(الضمان الاجتماعي وإلزام الدولة للأفراد والمنظمات بشراء الدين العام)، ويعتبر قيام بعض منشآت الأعمال باحتجاز جزء من أرباحها وعدم توزيعه لغرض إعادة استثماره، هو نوع ثالث للنوعين السابق ذكرهما.

المساهمة الصافية للأفراد والمنظمات التي يعملون بها في أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي

هذا النوع من الادخار الإجباري يتكون من تسديد العمال والموظفين في القطاع العام والقطاع الخاص لأقساط دورية هي، أقساط التأمين والضمان الاجتماعي التي تستقطع مباشرة من الرواتب والأجور من طرف المنظمة المشمولة بهذا النظام، وتضيف لذلك حصتها من هذه الأقساط وهي في الغالب مساوية لما يدفعه الفرد وتدفع الحصتين للدولة [15] (ص15).

إن الهدف من هذا النظام بصفة عامة هو توفير الأمان للأفراد فيما يتعلق بالمستقبل وما قد يقترن به من ظروف مثل بلوغ سن التقاعد أو التعرض لمخاطر معينة كالمرض أو الحوادث التي قد ينجم عنها العجز عن العمل ، وحتى وإن كان هذا هو الهدف الرئيسي من نظم التأمينات الاجتماعية، إلا أن هذا النظام يمكن أن يسهم في تمويل التنمية الاقتصادية، وقد يختلف هذا النظام من بلد لآخر حيث يسمح في بعض البلدان بضمان حقهم في السحب من هذه الأموال في حالات معينة وشروط معينة تختلف باختلاف نظام التأمينات المتبع [16] (ص11).

ويحسب الادخار الإجباري بمعناه الصافي من خلال عملية المقاصة السنوية بين ما تستلمه الدولة وما تدفعه من أقساط ومدفوعات التقاعد والضمان الاجتماعي علي مستوي الاقتصاد الوطني أو ضمن الحسابات الوطنية ككل..

وتختلف إدارة أموال التقاعد والضمان الاجتماعي من حيث استقلالها الإداري والمالي ففي بعض الدول تعد هذه الأقساط المشار إليها أعلاه إيرادا نهائيا لخزينة الدولة، كما تعد الرواتب التقاعدية إنفاقا نهائيا، وفي بعض الدول الأخرى مثل البحرين ولبنان تدار أموال الضمان الاجتماعي على شكل صناديق مستقلة في الكثير من الدول وتستطيع اتخاذ قرارات استثمارية مستقلة نوعا ما.

ويتوقف صافي هذا النوع من الادخار على ما يرد للدولة أو لصناديقها من أقساط دورية وما تدفعه لتغطية منافع التقاعد والضمان الاجتماعي، ويتأثر بأعمار الأفراد، وبحوادث العمل، حيث تؤدي كثرة حوادث العمل وكبر نسبة المتقاعدين إلى العاملين إلى توسع الفجوة المالية بين ما تدفعه الدولة وما تتلقاه من أقساط، يحدث هذا في الدول التي تعاني ضيق قاعدة هرمها السكاني، أي التي تعاني من ظاهرة الشيخوخة مثل فرنسا.

إلزام الدولة للأفراد والمنظمات بشراء الدين العام

هو النوع الثاني من الادخار الإجباري التعاقدي وهو سلوك تتبعه الدولة عند حاجتها لتمويل داخلي موجه لغرض الإنفاق الجاري أو الاستثمار أو كليهما معا، ويتمثل في التسويق الإلزامي لسندات الدين العام المتداول، وذلك بإلزام القطاع العائلي والقطاع العام بمسكها إجباريا، حسب شروط إصدار الدين العام.

وهكذا يكون هؤلاء ملزمين بالادخار خلال مدة المديونية. ومن أهم أغراض هذا الإلزام هو الإسهام في تمويل التنمية أو لمواجهة متطلبات الدفاع. وبعد إلزام البنك المركزي للبنوك التجارية بمسك جزء من الدين العام ضمن محفظتها من الاحتياطات الثانوية وذلك بنسب معينة ومرتبطة بالودائع.

احتجاز نسبة من الأرباح السنوية الصافية لمنشآت الأعمال

النوع الثالث من الادخار التعاقدي الإجباري، هو عدم توزيع الأرباح السنوية الصافية التي تحققها المنشآت للأعمال في القطاعين العام والخاص.

إن إدراج هذا النوع ضمن المدخرات الإجبارية فيه اختلاف، حيث يرى البعض أن قرارات توزيع الأرباح السنوية الصافية (من عدمها) تتخذ من قبل الهيئات العمومية للمساهمين في شركات القطاع الخاص، ومن قبل المجموعات الصغيرة المالكة لهذه الشركات، كما هو الحال في الشركات العائلية ويفترض أن المساهمين أو المالكين أن يكونوا قد اتخذوا القرارات بإرادتهم.

أما الرأي الآخر، فيرى أن الشركات تديرها إدارات مهنية لمساهمين غائبين، ولا يساهمون في اتخاذ القرارات وخاصة الشركات ذات الأسهم الموزعة توزيعا واسعا، وتستخدم طريقة التصويت بالإنابة، وهذا يعني أن هناك إجبارا للمساهمين أو المالكين بالادخار.

أما شركات قطاع الأعمال فإن توزيع الأرباح تحكمه تشريعات تحدد نسب الاحتجاز والتوزيع، وهذا النوع من الأرجح ألا يعد ضمن الادخار الإجباري التعاقدي.

الادخار الإجباري غير التعاقدى

يشمل الادخار الإجباري غير التعاقدى على ثلاثة أنواع وهي: الادخار الناشئ عن التضخم، وإمكانيات استخدام البطالة المقنعة في العملية الإنتاجية بدون زيادة في مجمل الاستهلاك، وتحقيق فائض في موازنة الدولة.

التضخم النقدي

يعرف التضخم بأنه ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار ، أو هو زيادة إصدار النقود دون أن يقابل ذلك زيادة في إنتاج السلع والخدمات، أي عدم إشباع الطلب الفعال بسبب وجود متغيرات مسببة لذلك ، تؤدي إلى زيادات متتالية في المستوى السائد للأسعار.

ويعد التضخم النقدي (أي الزيادة في إصدار النقود دون أن يقابل ذلك زيادة في إنتاج السلع والخدمات) صورة من صور الادخار الإجباري وتوجه هذه الزيادة في تمويل مشروعات التنمية لكي تزداد دخول العاملين فيها بالرغم من أن الزيادة تكون دائما بمعدل أبطأ بكثير من الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

وبناء عليه فإن الذين يتقاضون دخولا ثابتة نسبيا في شكل معاشات أو فوائد عن السندات وبوالص التأمين لا يحصلون على أية زيادة مناظرة لهذه الزيادة في الأسعار ، فإنهم يرغبون على إنقاص استهلاكهم من السلع والخدمات ويطلق عليه ادخارا إجباريا.

وحيث أن ما لا ينفق على الاستهلاك يعتبر ادخارا، فإن التقليل من الاستهلاك بسبب ارتفاع الأسعار ألقسري، يعتبر ادخارا إجباريا [11] (ص11).

وما يؤدي إلى زيادة التضخم النقدي هو الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات الدول المتخلفة، هذه الاختلالات تتمثل في ضعف مرونة عرض السلع والخدمات تجاه الزيادات المتتالية في القوة الشرائية (الطلب الفعال) .

وفي التضخم المستورد الذي يأخذ شكل الارتفاع المتواصل في أسعار السلع والخدمات المستوردة الاستهلاكية، منها والإنتاجية والوسيطه، وفي بعض الدول النفطية المتخلفة، فإن التضخم أساسه الزيادات في الإنفاق المتأنيئة من زيادة حصيلة الصادرات من المحروقات، من خلال إحداه الدولة لفجوة بين الإيرادات العامة من جراء التمويل بالعجز، أي توافر القدرة الشرائية للدول، وهذا يؤدي بالدولة إلى التنافس مع الفئات الأخرى في قطاعات الاقتصاد الوطني وشرائح المجتمع على امتلاك الموارد النادرة واقتناء السلع والخدمات، وهكذا تتحول أجزاء منها (حسب درجة التضخم)، باتجاه الاستخدامات التي تستهدفها الدولة، لأن هذه الأخيرة تستطيع أن ترفع أسعارها أعلى منها ، مما يفرض ادخارا إجباريا عاما على الفئات التي لا تستطيع شراء ذات الموارد والسلع والخدمات بالأسعار الجديدة المختلفة.

في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ثار جدل فكري، بين الاقتصاديين، حول العلاقة بين التضخم والادخار في البلدان النامية ، وكان بعض الاقتصاديين ، أمثال : "أرثر لويس هيجنز، وجيوفري ماينرد" وغيرهم، يرون أن بإمكان هذه البلاد، اللجوء إلى التمويل التضخمي كسياسة ملائمة لتمويل تكوين رأس المال الثابت، وذلك عن طريق ما يتمخض عن هذه السياسة من ادخار إجباري.

وطالما أن هذه السياسة تعيد توزيع الدخل الوطني لصالح الفئات الاجتماعية ذات الميول المتوسطة والحدية المرتفعة للادخار، فإذا أعادت هذه الشرائح الاجتماعية استثمار الزيادة الناجمة في مدخراتهم ، فإن التضخم بهذه الطريقة أسهم في زيادة معدل الادخار الوطني [14] (ص88)، وبالتالي في رفع الاستثمار، وتعتمد في رأيهم فاعلية التضخم في إعادة توزيع الدخل لصالح الادخار الوطني.

أما معارضة التمويل التضخمي فإنهم يستندون ، إلى المقولة التي تؤكد بأن الاستقرار النقدي من أهم العوامل لتوفير التنمية الاقتصادية المتوازنة ، ويشككون في حجة أنصار التضخم لزيادة معدل الادخار حيث يرون أن الزيادة التي تحدث في دخولهم تبدد في الاستهلاك غير الرشيد والترفي (استيراد السلع الكمالية) ولا توجه نحو الادخار.

كما يرون أيضا أن التضخم حينما يستمر طويلا فإنه يباشر تأثيرا سلبيا على المدخرات الاختيارية لأنه يقلل من حجم الفائض الذي يدخره القطاع العائلي ، كما أنه يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة حيث ترتفع تكلفة خدمتها ويزداد معدل إنفاقها بنسبة أكبر من معدل زيادة مواردها وهو ما يؤدي إلى ظهور عجز في الموازنة العامة [11] (ص7).

فائض الموازنة العامة

ويتمثل ذلك في سعي الدولة لتحقيق الفائض في موازنتها بجعل حجم الإنفاق العام أقل من حجم الإيراد العام وهي بذلك تجيز القطاعات المختلفة، وبدرجات على تحقيق الادخار.

وتلجأ الدول إلى زيادة الضرائب إما برفع معدلات الضرائب الحالية وإما بفرض ضرائب جديدة أو إتباع الطريقتين معا ، وتعد هذه الحصيلة مدخرات إجبارية تعتمد الحكومة إلى جمعها من الأفراد والهيئات بمقتضى التشريع الضريبي، ثم تعبئتها وتوجيهها إلى وجوه الاستثمار في إطار برامج التنمية [14] (ص89).

إمكانية استخدام البطالة المقنعة بدون زيادة مجمل الاستهلاك

تميزت اقتصاديات القطاع العام بوجود فائض في قوة العمل أي جزء من قوة العمل يمكن الاستغناء عنه دون أن تتأثر عملية الإنتاج وينشأ الادخار الإجباري هنا لأن هناك ادخارا كامنا في البطالة المقنعة يساوي الاستهلاك الذي تحتاجه قوة العمل الزائدة وهذا الاستهلاك هو دفعات يتحملها العاملون المنتجون ويقدمونها لغير المنتجين أو الفائضين وبعبارة أخرى فهو ادخار مفروض على العاملين المنتجين بسبب الادخار العائلي والمؤسسي، والفكرة تكمن في أنه إذا أمكن تحويل هذا الجزء من الاستهلاك إلى ادخار يمول الاستثمار، أي تعبئة هذا الادخار الكامن وتحويله لتمويل تراكم رأس المال [15] (ص25)، وذلك بتحويل البطالة المقنعة إلى قوة عمل فعالة وضرورية لا يمكن الاستغناء عنها.

الادخار الاختياري

وهذا النوع من الادخار يتم بقرار من المدخر دون أن يتعرض إلى أي التزام من قبل طرف آخر من حيث تحديد نسبة الادخار، والوعاء وغير ذلك، وهو يقسم إلى قسمين هما: ادخار اختياري في غير المصارف، والادخار في المصارف.

الادخار الاختياري في غير المصارف

وهو ينقسم إلى نوعين : يأخذ الأول شكل الادخار القابل للاستثمار في حين يأخذ الثاني في شكل الاكتناز.

الادخار القابل للاستثمار

توجد أربعة أوعية للادخار هي كالتالي:

الأرصدة النقدية خارج النظام المصرفي

تؤلف الأرصدة النقدية خارج النظام المصرفي أي العملة المتداولة لدي الجمهور بما فيه القطاعات المختلفة، نوعا من أنواع الادخار في غير المصارف.

وتتميز الدول النامية بارتفاع نسبة العملة المتداولة إلى القاعدة النقدية، أو إلى عرض النقد، وتتألف القاعدة النقدية من العملة المتداولة + الودائع الجارية (M1) واحتفاظ الجمهور وخاصة القطاع العائلي، بنسب عالية من مدخراته على شكل عملة خارج النظام المصرفي.

شراء الأوراق المالية من قبل المدخرين

يعتبر شراء الأوراق المالية من الأوعية المهمة للادخار، سواء كان الادخار ناجما عن القطاع العائلي أو قطاع الأعمال الخاص والعام، هذه الأوراق هي:

شراء الأسهم

لكي يتوجه الادخار المحقق في القطاع العائلي أو في قطاع الأعمال العام والخاص نحو مسك الأسهم التي تصدرها الشركات لابد من أسواق مالية منظمة، تستطيع توجيه الادخار نحو الاستثمار المالي. وهذا يتطلب هيئات تشرف عليها، وتشريعات ونظم عمل وإطار مؤسسي يحكم عملياتها، ومعرفة فنية بأسس علمية، وجمهور من المتعاملين منها [15] (ص30).

شراء أدوات المديونية

تشتمل أدوات المديونية أشكالا عديدة أهمها السندات وحوالات (أذونات) الخزينة وشهادات الاستثمار وشهادات الإيداع المصرفي.

الادخار بواسطة المنشآت المالية الوسيطة

وتتكون المنشآت المالية الوسيطة [15] (ص38)، التي تؤلف أوعية ادخارية من شركات التأمين على الحياة، وصناديق توفير البريد وشركات الاستثمار المالي أو العقاري وصناديق ادخارية بمسميات متعددة.

يلعب نشاط التأمين على الحياة – الذي يكاد يكون مفقودا في الدول المتخلفة – دورا أساسيا في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الدول الصناعية ويعمل كوسيط مالي بين المدخر وبين الجهات التي تحتاج إلى التمويل.

الادخار العائلي في الموجودات الحقيقية

الموجودات الحقيقية أهمها الوعاء العقاري كالسكن أو جملة من السكنات أو استصلاح الأراضي الزراعية وشراء العتاد.

الوعاء العقاري لا بد أن يؤخذ بمعناه الصافي وليس الإجمالي أي قيمة الاستثمارات سنويا مطروحا منها ما يقدم للقطاع العائلي من قروض سكنية من المصارف والشركات المالية والعقارية وغيرها.

الاكتناز

هو الجزء الثاني من الادخار الاختياري في غير المصاريف، أي الممكن للادخار القابل للاستثمار. ويعرف الاكتناز بأنه الجزء من الادخار الذي لا يوجه للاستثمار ، وهو الجزء المسحوب من الدخل خارج دائرة النشاط الاقتصادي، يؤثر سلبا علي حجم الاستثمار ، ويمثل حجب جزء من النقد عن التداول وبأخذ أحيانا أشياء أخرى مثل شراء الحلبي والحجارة الكريمة والمجوهرات ... الخ.

إن الاكتناز يتضمن التضحية بالحاضر بالفوائد التي سيفقدها الفرد في المستقبل عندما يمتنع عن إقراض أو استثمار الفائض الذي يتبقى من دخله [17] (ص18).

يؤثر الاكتناز علي التنمية حيث يعتبر ادخارا ضائعا حيث لا يخدم عملية تمويل التكوين الرأسمالي [18] (ص45).

ويكفي الإشارة إلى تحريم الاكتناز صراحة في القرآن الكريم " **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** " صدق الله العظيم- سورة التوبة- الآية رقم34.

الادخار الاختياري في المصارف

هذا النوع معناه الادخار المجمع من طرف القطاع البنكي وهو موضع عرض وطلب ثمنه بشكل منطقي هو الفائدة. ولهذا النوع من الادخار أهمية خاصة لأن توفره في البنوك ينتهي إلى تمويل الاستثمار وخدمة التنمية الاقتصادية حيث يعتبر المودع لمدخراته مشاركا بطريقة غير مباشرة في النمو الاقتصادي.

وفي جميع الحالات فان التكلفة المتوسطة للموارد المجمع من طرف البنوك بنسبة فائدة الدائن هي أقل من متوسط نسبة فائدة المدين ، والفرق بين النسبتين يمثل النسبة المصرفية المحققة التي تشكل ضمان بقاء وتطور البنوك في اقتصاد تسوده المنافسة.

إن تواجد البنوك التي تتعامل بالفائدة على الادخار في الدول الإسلامية وعزوف الكثير من أفرادها عن التعامل معها خشية الوقوع في الحرام ، إضافة إلى صعوبة سيطرة سياسة هذه الدول على التحكم في معاملاتها مع دول غير إسلامية ، والتي تفرضها أوضاعها وظروفها الصعبة الناجمة عن التخلف الاقتصادي والعجز المالي.

هذا الوضع يؤدي إلى تواجد أنواع عديدة من البنوك التي تعمل على تعبئة الادخار، منها التي تعود ملكيتها للدولة، التي تشرف على مراقبتها ومنها التي تخضع للسيطرة التامة للدولة، ومنها البنوك المختلطة، والنظم المصرفية المفتوحة.

وما دما نتحدث عن التعامل (القروض) بفائدة نذكر بموقف المذهب التقليدي للمسيحيين الذي يحرم كل قرض بفائدة على غرار المسلمين.

وقد ظهر القرض المضمون كشكل تأسيسي للقروض لأول مرة، وهو القرض الذي يعكس القرض المصرفي الآن والذي أقرته الكنيسة الكاثوليكية في القرن الخامس عشر [19] (ص3).

وكانت حجة الكنيسة أن إباحة القروض بفائدة، هو وسيلة لمحاربة الربا الذي كان يمارس خفية.

أما عند المسلمين فهناك تصوران متباينان:

تيار محافظ ينبذ النشاط المصرفي الكلاسيكي بما في ذلك الفائدة مهما كانت نسبتها فهي ربا.

غير أن تصورا آخر يقبل الفائدة بنسبة معقولة، ويميز فيه بين الربا المحرم، والذي يكون فيه الزبون ضحية بسبب التجائه إليه مكرها نظرا لوضعيته، والفائدة المصرفية الضرورية للاقتصاد (مستودعات واستحقاقات توظف في شكل قروض الاستثمار وهي منشئة لمناصب العمل والثروة للبلاد).

1.2.1. الادخار في الفكر الاقتصادي

تناول الاقتصاديون على اختلاف مدارسهم الفكرية مفهوم الادخار، فالكلاسيكيون استعظموا دور الأموال المدخرة في التنمية واعتبروها الركيزة الأساسية في التقدم الاقتصادي فهو يمثل جدولا للأرصدة المتاحة للإقراض وأنه يتحدد أساسا بسعر الفائدة، أما الفكر "الكينيزي" فتناول هذا المتغير واعتبره دالة في الدخل.

أما الفكر الاقتصادي بعد "كينز" فتناول هذا المتغير في إطار العديد من نماذج النمو الاقتصادي والتي أعطت أهمية كبيرة للادخار، وكان الفكر الاقتصادي الإسلامي من قبلهم له رأيه في ذلك، المستمد من إيديولوجيته ومرجعياته الإسلامية.

ونحاول معالجة هذا الموضوع كالتالي:

- الادخار في الفكر الاقتصادي عند المفكرين الغربيين.

- الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

1.2.1.1. الادخار في الفكر الاقتصادي عند المفكرين الغربيين

رغم الاتفاق حول أهمية الادخار في إحداث النمو، جاءت أفكار الاقتصاديين الغربيين متعارضة ومختلفة في كثير من القضايا نعرضها في الفقرات التالية:

1.1.2.1.1. الادخار في الفكر الكلاسيكي

لم يهتم الكلاسيكيون بتحليل الاستهلاك ، ففي ظل المنافسة الكاملة يستحيل حدوث حالة عامة من زيارة العرض نظرا لان العرض يخلق الطلب المساوي له تماما، وهي صياغة متعارف عليها بقانون المنافذ أو قانون " ساي " نسبة إلى الاقتصادي الفرنسي " جان باتيست ساي " ، مما يعني أن البطالة وإن وجدت فإنها لن تدوم طويلا ، لان آلية السوق تعمل على معالجتها عن طريق تخفيض أجور العمال إلى أن تتساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من العمل ، وتسود حالة التوظيف الكامل مرة أخرى [20] (ص184)، أي سهولة تغير الأجور و الأسعار .

ووفقا لقانون " ساي " فان التوازن بين عرض الأموال المدخرة والاستثمارات يحدث تلقائيا (أي أن عرض المدخرات هو نفسه طلب على السلع الرأسمالية) [21] (ص282).

كذلك فان افتراض تمتع النظام بالقدرة التلقائية علي الوصول إلى حالة التشغيل الكامل للموارد وتوازن الدخل عند هذا المستوي يعني أن الاستهلاك والادخار عنصران متنافسان، ولهذا لا تكون المشكلة في تشجيع الاستهلاك أو زيادة الطلب بل في توفير المدخرات وزيادة التراكم الرأسمالي والإنتاج.

اهتم الكلاسيكيون بالتراكم الرأسمالي، مما دفعهم إلى دراسة الادخار وتقديم نظريتهم التي تعرف باسم الأرصدة المتاحة للإقراض، وتقوم هذه النظرية على وجهة نظر مميزة، مفادها التقريب الشديد بين قرارات الاستثمار وقرارات الادخار، فالأمر هنا يتعلق بالإففاق على السلع الرأسمالية، فاعتبروا أن المدخرات هي بحكم طبيعتها استثمارات حقيقية. وبعبارة أخرى، فعملية الادخار في رأيهم، عملية طلب الأموال للاستثمار [14] (ص67).

ومن خلال تحليلهم يتبين أن الادخار هو المصدر الوحيد للأرصدة المتاحة للإقراض ، أي انهم استبعدوا احتمالات تمويل الاستثمار عن طريق السحب من المكتنزات ، والتي تمثل أصلا سلوكا مستبعدا من التحليل الكلاسيكي.

وعليه، يكون أمام المدخر أحد الاحتمالات الثلاثة:

- إما أن يحتفظ بالمدخرات في حوزته في صورة نقدية أي يكتنزها وهذا أمر مستبعد لأنه يتعارض مع مبدأ الرجل الاقتصادي الذي أفترض الكلاسيكيون أنه عاقل ورشيدا .

- وإما أن يشتري بها مباشرة سلعا رأسمالية أي يحولها مباشرة إلى استثمار (هم المدخرون ورجال الأعمال).

- وإما أن يشتري بها أوراقا مالية وهو الاحتمال الذي يري الفكر الكلاسيكي أنه يمثل تصرف معظم المدخرين، وبهذا السلوك تجد المدخرات طريقها إلى قنوات الاستثمار.

وحتى يكون الادخار متاحا ، لابد من تأجيل استهلاك جزء من الدخل أي أن الادخار ينطوي علي عنصر الانتظار ، وبالتالي لابد أن يكون هناك ثمنا للانتظار وهو سعر الفائدة، وتعكس العلاقة ما بين سعر الفائدة والادخار التفضيل الزمني للمدخر والذي يبين المنفعة الحدية السالبة التي يتحملها عندما يمتنع عن إنفاق جزء من دخله على الاستهلاك في الوقت الحاضر ، حيث مضمون ذلك أن كل ادخار

موجب يعني تضحية من جانب المدخر، ولحث الأفراد على القيام بهذه التضحية ، أي لتحقيق قدر موجب من المدخرات يجب أن يدفع لهم مقابل ذلك ثمنا ما ، وهو سعر الفائدة [22] (ص186). و يستخلص من ذلك أنه، لكي يكون حجم الادخار موجبا لابد أن يكون سعر الفائدة موجبا أيضا وأنه لكي يتزايد حجم المدخرات، لا بد وأن يرتفع سعر الفائدة.

2.1.2.1.2. الادخار في الفكر الكينزي

يأخذ الادخار في الفكر "الكينزي" شكلا مغايرا عن الفكر الكلاسيكي حيث رفض قانون " ساي " والذي سبقه في رفضه من قبل الاقتصادي الكلاسيكي "مالتس" حول فكرة التوازن التلقائي بين عرض الأموال المدخرة والاستثمارات، (أي عرض المدخرات هو نفسه طلب على السلع الرأسمالية) [21] (ص 282).

إذ يري " كينز " أن الطلب الكلي ليس كافيا للوصول التلقائي إلى حالة التشغيل الكامل للموارد في النظام الحر، لأن العرض لا يخلق بالضرورة طلبا مساويا له وليس صحيحا في رأيه أن كل منتج يستهلك وأن كل دخل ينفق.

وأهم ما جاء به "كينز" أن الادخار دالة في الدخل التصرفي وليس دالة في سعر الفائدة. وقد كان منطوق "كينز" في هذا التنظير هو تفسير ما حدث خلال أزمة الكساد الكبرى "1929" فقد انخفض سعر الفائدة، ولكن لم يتحقق شيئا مما بشر به الكلاسيكيون.

فلم ينخفض الادخار ولم يزد الاستثمار على النحو الذي يحقق الخروج من الأزمة، إذ لم يتحمس رجال الأعمال للاستثمار لمجرد الانخفاض في سعر الفائدة. كما لم يثبط انخفاض هذا الأخير الرغبة في الادخار بدرجة تحقق إزالة الفجوة بين الادخار والاستثمار.

أي أن تحركات سعر الفائدة عجزت- وحدها – عن تقديم الحافز التلقائي لعودة النشاط الاقتصادي إلى مستوي أعلى [22] (ص148).

ويعتمد "كينز" في العلاقة بين الادخار والدخل على السلوك النفسي لأفراد المجتمع الذي يوجه تصرفاتهم ، ومن خلاله يوضح أن تزايد الدخل يؤدي إلى زيادة الادخار ، حيث يتجه الأفراد كقاعدة عامة وفي الوسط إلى زيادة استهلاكهم بكمية اقل من كمية الزيادة في الدخل ويرجع ذلك إلى أن جزءا من هذه الزيادة يدخر.

ومن ناحية أخرى فان انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، ولكن الاستهلاك لا ينخفض بكمية انخفاض الدخل نفسها، لان ضغط الاستهلاك أصعب من ضغط الادخار.

وعلى ذلك يتحمل الادخار جزءا من انخفاض الدخل ، أي أنه ينخفض بانخفاض الدخل، بل أن انخفاض الدخل يؤدي بعد حد معين إلى أن يصبح الاستهلاك اكبر من الدخل وذلك بسبب استخدام الأفراد للاحتياطات المالية [23] (ص63).

وتفسير ذلك أن الاستهلاك في هذه الحالة ينخفض بمقدار أقل من انخفاض الدخل وذلك بسبب سلوك الأفراد المعتاد وصعوبة مخالفته.

و لا يتوقف الادخار في المدة القصيرة، علي حجم الدخل فقط بل إن هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي يمكن أن تتغير.

إلا أن "كينز" اعتبر أن الدخل هو المتغير الأساسي الذي يحدد الادخار في المدة القصيرة، وأهم ما يلاحظ في هذا الصدد، اختلاف التحليل "الكينزي" لتعادل الادخار والاستثمار عن التحليل الكلاسيكي.

فقد سبق أن رأينا أن الاقتصاديين الكلاسيكيين كانوا يعتقدون أن سعر الفائدة هو العامل الموازن بين الادخار والاستثمار.

أما "كينز" فيري أن الدخل هو العامل الموازن بين الادخار والاستثمار، فزيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل الذي يؤدي إلى زيادة الادخار بالقدر الذي يجعله يتعادل مع الاستثمار، وبالعكس نقص الاستثمار يؤدي إلى نقص الدخل وبالتالي يؤدي لنقص الادخار مما يجعله يتعادل مع الاستثمار [24] (ص16).

يرتبط مستوى الاستثمار حسب النظرية " الكينزية " بالكفاءة الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة ، فكما كان الفرق بين الكفاءة الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة كبيرا ، كلما زاد مستوى الاستثمار في المجتمع ، فإن أمكن الاقتراض بسعر فائدة منخفض أصبح بالإمكان زيادة مستوى الاستثمار.

ويتحدد سعر الفائدة بعاملين: تفضيل السيولة (أو الطلب على النقود) وعرض النقود المتداولة في المجتمع ، فالفائدة تدفع للمدخرين من أجل دفعهم للتخلي عن السيولة النقدية ، وليس ثمننا للادخار حسب وجهة نظر الكلاسيك ، فانخفاض معدل الفائدة يدفع المدخرين إلى خفض مدخراتهم وتفضيل السيولة النقدية في الأسواق مما يدفع بسعر الفائدة نحو الانخفاض. أما بالنسبة للكفاءة الحدية لرأس المال فتزداد إذا ارتفعت العوائد المستقبلية للأصول الرأسمالية أو إذا انخفض سعر عرضها [20] (ص188).

3.1.2.1. الادخار عند "هارود و دمار"

أثر توجه اهتمام الاقتصاديين خلال العقود الأولى من القرن العشرين نحو مسائل الكساد على الدراسات فيما بعد، ففي دراستين منفصلتين ظاهريا قام كل من "روي هارود" Roy- Harrod " من أكسفورد، و"افسي دومار" Evsey - Domar " من معهد ما ساتشوسش للتكنولوجيا "MIT" بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي، ولقد عني كلا الباحثين بمعالجة مسألة استمرار نمو الاقتصاد دون مروره في أزمنة كساد متكررة . وقد افترض كلاهما أن النمو الاقتصادي يعتمد اعتمادا حاسما على زيادة رأس المال زيادة متوافقة مع تنامي القوة العاملة ومع التطورات التكنولوجية التي ترفع من إنتاجية العمل، ويفرض أن الاقتصاد مغلق، (أي لا يمكن اقتراض رؤوس الأموال من الخارج) ، أكد كل من "هارود ودومار" أن الادخار سيكون هو الطريقة المتاحة للحصول على رأس المال للتماشى مع العمالة المتنامية والأكثر إنتاجية .

وإذا افترضنا أن النمو يسير باتجاه التوازن ، فيجب أن يتماشى معدل الادخار الذي يحدد قيمة رأس المال الصافي المتوفر مع معدل الزيادة في الطلب على رأس المال ، فزيادة الادخار تؤدي إلى نمو سريع في رأس المال المتوفر مما يخيب آمال شركات الأعمال ويقلل من استثمار رؤوس الأموال ، وهذا ما يقود الاقتصاد إلى حالة الكساد .

أما قلة الادخار فإنها ستعيق النمو الاقتصادي. ولهذا بدأ الاقتصاد كما لو كان متوازنا على حرف سكين ولم يكن واضحا كيف يمكن المحافظة على مسارات نمو مستقرة [25] (ص39).

كان هذا رأي الاقتصادي "فريدريك" لنموذج النمو لـ "هارود ودومار". وبتعبير رياضي تتجسد معادلة نموذج "هارود - دومار" في الصياغة التالية:

$$y = \frac{s}{k} - p$$

حيث:

- y : معدل نمو متوسط دخل الفرد.
 S : معدل الادخار.
 k : معدل رأس المال المتوسط.
 p : معدل نمو السكان.

وواضح أن: $\frac{s}{k}$ هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تفسر المعادلة السابقة أن معدل نمو متوسط دخل الفرد في علاقة طردية مع الادخار و عكسية مع معدل نمو السكان و معدل رأس المال المتوسط .

وإذا افترضنا ثبات كل من معدل نمو السكان و معامل رأس المال فإن معدل النمو يتوقف بصفة أساسية على معدل الادخار.

و تخفيض معدل نمو السكان يساعد على رفع معدل النمو الاقتصادي، و يتطلب زيادة في الوعي الثقافي و الاجتماعي، و هو أمر غير متوفر في القطاع الريفي الذي تندفق منه أعلى نسبة من تزايد السكان.

وبالتالي فإن هذا المتغير الديموغرافي ينتمي إلى الأمد الطويل حتى تثمر الجهود لتغيير المفاهيم و المثل الاجتماعية الموروثة ويستجيب الأفراد للسياسات السكانية الموضوعة، و من ثم يؤخذ معدل نمو السكان كمعطاة ، حيث لا يستطيع المخطط أو واضع السياسة الاقتصادية التأثير فيه في الأجل القصير [17] (ص93).

أما عن معامل رأس المال، فعادة ما يتسم بالكبر خلال المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، بسبب ما تتطلبه عملية التنمية من استخدام جزء كبير من الاستثمارات في بناء رأس المال الاجتماعي الثابت مثل الطرق والجسور ومشروعات الكهرباء... الخ.

حيث تتطلب مثل هذه المشاريع كثافة عالية في رأس المال ويعتبر أيضا من المعطيات التي لا يستطيع المخطط التأثير فيه تأثيرا كبيرا في الأجل القصير.

ويصعب إذن التأثير في معدل السكان و معامل رأس المال خاصة في الأجل القصير و عليه هذا النموذج يعطي أهمية محورية لمعدل الادخار كمصدر للنمو الاقتصادي.

ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن هناك عدة انتقادات وتحفظات، للنموذج السابق منها: [24] (ص19).

- نموذج "هارود - دومار"، موجهة للإقتصادات المتقدمة ، و مضمونه هو البحث عن المعدل الذي يجب أن ينمو به الدخل، (الناتج)، الوطني إذا أريد له أن يضمن توليد الاستثمار الصافي اللازم لتحقيق ذلك المعدل من نمو الدخل الوطني.

لكن طبيعة المشكلة تختلف من أساسها في الدول التي تخطط للتنمية، فليست المسألة هنا هي ضمان نمو مطرد، و إنما هي أن تخلق معدلا مرتفعا للنمو، فالمشكلة في حالة الدول النامية ذات طبيعة هيكلية مختلفة تتطلب نظرة خاصة و علاجاً خاصاً.

ويرتبط بذلك، أنه من الأهمية بمكان، أن يتبين مثلاً، إذا كانت كل العناصر الإنتاجية اللازم تعاونها مع رأس المال متوفرة أم لا، حيث يغلب في الدول النامية ألا تتوافر العوامل الإنتاجية المساعدة لرأس المال بالقدر اللازم لعملية التنمية.

وهذا بالإضافة إلى العديد من العوامل السلوكية و المؤسسية الأخرى التي تعوق مرونة عمل النموذج السابق في الإقتصادات المتخلفة.

ومع ذلك يظل لهذا النموذج أهميته العملية كأحد نماذج النمو الاقتصادي و الذي يبرز الدور المنطقي للادخار في هذا النمو.

و كأحد أدوات التخطيط الاقتصادي التي يمكن استخدامها، مع مراعاة التحفظات التي ترد على هذا الاستخدام ، و التي من شأنها أن تبين الحاجة إلى إصلاحات هيكلية أساسية حتى يتسنى للادخار أن يؤدي دوره المحوري الهام في خروج الاقتصاد من دائرة التخلف إلى مسار النمو.

2.2.1. الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي

رغم تشعب أنواع الادخار التي يؤدي التدقيق في أمور عدة تخصه ، إلى صعوبة تحديد مفهومه ، لكن بصورة عامة وبسيطة من حيث اعتباره الجزء من الدخل الذي يفيض عن الاستهلاك ، وبناء على استعراض كثير من الكتابات الإسلامية التي تناولت موضوع الادخار، يمكن القول أنه ليس هناك اختلافاً بين مفهوم الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي، عن مفهومه في الفكر الاقتصادي غير الإسلامي و ذلك في كونه، ذلك الجزء الذي يخصص للاستثمار و هو ما يمكن التعبير عنه بـ:

$$S = Y - C$$

حيث: S هو الادخار، و Y هو الدخل ، C هو الاستهلاك .

والأصل في الإسلام أن كل ما لا يستهلك يدخر و أن كل ما يدخر يستثمر و بذلك فإن الادخار يتطابق بالضرورة مع الاستثمار.

وهذه الفكرة تؤدي بنا إلى القول، بأن هذا ما جاءت به المدرسة الكلاسيكية و غيرها من النظريات، لكن الواقع يخالف ذلك، من وجهة نظر الفكر الإسلامي إلى الاكتناز والفائدة على رأس المال ، وطريقة استخدام الأموال في تنمية المدخرات كما يلي:

1.2.2.1. النظرة إلى الاكتناز

لقد أقر الكلاسيكيون تطابق الادخار مع الاستثمار من منطلق الرشد الاقتصادي الذي يتميز به الرجل الاقتصادي ، بمعنى أنه مهما كانت هناك فائدة على المدخرات فمن غير المعقول أن يقوم المرء بالاكتناز لماله [18] (412) ، و يحرم نفسه من هذه الفائدة المقررة ، و يقر شكل الادخار الذي يختاره .

أما الفكر الاقتصادي في الإسلام، فإنه مع إقراره بضرورة وجود الرشد الاقتصادي و الحث على وجوده، إلا أنه حرم الاكتناز، فيقول الله تعالى: "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ وَ لَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ. " صدق الله العظيم" (سورة التوبة الآية 34)

وبتحريم الاكتناز يتطابق الادخار والاستثمار، غير أن هناك فرقا جوهريا بين الفكر الإسلامي و الفكر الكلاسيكي ذلك هو عدم إقصاء الفطرة البشرية في النظر إلى السلوك الإنساني عامة من حيث جانب التشريع الإسلامي.

لذلك كان لظاهرة الاكتناز مجال مناقشة الاقتصادي المسلم الغزالي عند توضيحه لوظائف النقود، إذ نجده يبين أن وظيفة النقود كمستودع للقيم تتضمن سوء استخدام للنقود و يمنعها من القيام بوظائفها الاقتصادية في المجتمع [21] (ص109).

يقتصر الادخار في الفكر الكلاسيكي على الطبقة الرأسمالية وطبقة رجال الأعمال واستثناء الطبقة المأجورة من مهمة الادخار، حيث لا يسمح الأجر- الذي يحدده "ريكاردو" في نظريته حد الكفاف ، وكذلك نظرية رصيد الأجور لـ"جون ستيوارت ميل"- بوجود الادخار، إذ لا يحصلون إلا على ما يبقئهم على قيد الحياة، أو كما يقول "ماركس" في نقده للفكر الكلاسيكي ثمن قوة العمل الذي يسمح للعامل بتجديد قدرته على العمل لإعادة استخدامها مرة أخرى .

أما الفكر الاقتصادي الإسلامي فيرى أن الادخار لكافة فئات المجتمع حيث يقول صلي الله عليه وسلم في حديثه الشريف "أَنَّ لَا سَائِبَةَ فِي الْإِسْلَامِ " [20] (ص98).

ويمكن الاستدلال على أن الادخار في الفكر الإسلامي هو ادخار كافة الفئات الدخلية مما يلي :

- محاربة التشريع الإسلامي للإسراف ودعوته للاعتدال في الإنفاق تدبيرا لموارد المجتمع المسلم والعمل على تثمينه وازدياده بصفة مستمرة لزيادة رفاهيته، وذلك كما جاء في الآية الكريمة " وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا " (صدق الله العظيم، سورة الفرقان الآية 67).

- وفي المجال التطبيقي وبخصوص المال العام فكان فائض الأموال العامة في الولايات والأقاليم المختلفة في الدول الإسلامية ، ترسل إلى بيت المال المركزي في العاصمة، ليتولى ولي الأمر (ال خليفة) إنفاقها، وتوزيعها على مستحقيها في الأقاليم الأخرى الأقل حضا، [20] (ص100) وهذا يدل على ضرورة تعظيم إنفاق المال العام، وتحقيق التوازن بين الأقاليم مما يؤدي إلى زيادة وانتشار أوعية الادخار.

- الحث على زيادة الإنتاج وزيادة جهد العاملين لزيادة دخولهم ومن ثم زيادة مدخراتهم وذلك في قول الله تعالى: "وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُؤْفِقِيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ" (صدق الله العظيم، سورة الأحقاف الآية19).

1.2.2.2. النظرة إلى الفائدة على رأس المال

يعرف الفقهاء الربا بأنه أخذ مال بمال من جنس واحد متفاضلين ، ولا يكون إلا في بيع أو قرض أو سلم ، وفي تعريف آخر هو زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال بمال.

وأكثر ما تنصب الدراسة في الربا على النقود وهو ما يطلق اليوم اصطلاح الفائدة [26] (ص309). ويحرم التشريع الإسلامي الفائدة في المعاملات الاقتصادية و المالية، حيث يقول الله تعالى: " الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَفُومُونَ إِلَّا كَمَا يَفُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ، وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ، فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ، وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ." (صدق الله العظيم سورة البقرة الآيات، 275،276).

إن مبدأ عدم الاستغلال يتعارض مع الفائدة سواء لغرض استهلاكي أو إنتاجي ، ومنه حدد الشرع المعاملات التي يرضاها لاستثمار رأس المال في ما يلي :

- استغلال رأس المال من طرف صاحبه بنفسه .
- إعطاء المال للغير مضاربة و التي تعني عقد بين طرفين على أن يدفع أحدهما نقدا إلى الآخر ليتجر فيه على أن يتقاسما الربح بينهما حسب الاتفاق.
- الشراكة : وهي ما يحدث بالاختيار بين اثنين فأكثر من الاختلاط لتحصيل الربح، كما جاء عند المالكية.
- أو هي عقد بين اثنين فأكثر يتفقان فيه علي القيام بعمل مالي بقصد الربح ، بحيث لا تميز لأحدهما عن الآخر . والشراكة نوعان: شركة أملاك ، وشركة عقود .

شركة أملاك

هي شركة العين وهي أن يشترك رجلان في ملك عين وذلك عن طريق الميراث، أو بقبول الشراء والصدقة أو الوصية... الخ وما ينجم من زيادة يكون مشتركا بينهما بقدر الملك، وكل واحد منهما بمنزلة الأجنبي في التصرف في نصيب صاحبه.

شركة العقود

وهي الشائعة في الحياة الاقتصادية، وهي خمسة أنواع [26] (ص340،341) :

شركة المضاربة، شركة العنان، شركة الوجوه، شركة الأبدان، شركة المفاوضة، وتشكل هذه المجالات تجنبا لسريان الفائدة في المعاملات الاقتصادية الإسلامية بكل ما تسببه من مضار على توزيع الدخل و الثروات أو مستويات الأسعار.

وتحريم الإسلام للفائدة هو تحريم مطلق فهو لا يقرها في جانب و يقرها في جانب آخر، على خلاف الفكر الاشتراكي، إذ أعتبر الفائدة على رأس المال نوعا من السرقة التي يمارسها أصحاب رؤوس الأموال على حقوق العمال، لأن السلع التي يستهلكونها بأجورهم إنما تتضمن تكلفتها سعر الفائدة على رأس المال و بالرغم من ذلك فإن المجتمعات الاشتراكية تناقض هذا الفكر النظري في التطبيق كالاتي:

- استخدام الفائدة على رأس المال في توجيه رؤوس الأموال نحو المشروعات المختلفة و كحافز على تجميع المدخرات من الأفراد و ذلك داخل اقتصاديات هذه الدول .

- إقراض المجتمعات الأخرى بفائدة.

يكمن سر هذا التناقض في غياب قيم تمنع المجتمع من الأخذ بسعر الفائدة هذه القيم الموجودة في الفكر الإسلامي بدءا من أن الأموال ملك لله و أن الإنسان خليفة الله في أرضه يقتضي منه الرشد الاقتصادي و استخدام الموارد الاقتصادية وفقا للمعايير التي حددها الإسلام لاستخدام الأموال وتنمية المدخرات.

1.2.2.3. استخدام الأموال في صالح تنمية المدخرات

من القضايا البارزة في الفكر الاقتصادي الإسلامي قضية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية و الطبيعية المتاحة و التي يستدل عليها بما يلي :

محاربة الضياع و الإسراف

إن ظاهرة التبذير و الإسراف تلقى اهتماما من قبل المفكرين الاقتصاديين المسلمين، حيث نجد ابن خلدون يذكر في نظريته للنمو و لوصفه لسلوك السلطان الذي يمثل الطور النهائي لحياة الدولة ، إذ يكون صاحب الدولة سلوكه، التبذير و الإسراف متلفاً لما جمعه أولوه في سبيل الشهوات و الملاذ و الكرم على بطانته ... الخ و يصف هذه السلوكات "بعين الفساد" و يوضح أنها تؤدي إلى "المهانة و الخضوع " ثم زوال هذه الحضارة [23] (ص98). ويعرض استشهاده بالآية الكريمة : " وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا " (صدق الله العظيم، سورة الإسراء، الآية 16).

ويقول ابن خلدون حول هذه الظاهرة الخطيرة التي تؤدي إلى زوال الحضارة ، "الترف حتمية و مهلكة " [27] (ص288).

حيث أن الهدف من النشاط الاقتصادي ليس تحقيق الرفاهية المالية بحد ذاتها إنما هي وسيلة لتحقيق ، السعادة للبشر في دنياهم و آخرتهم ، فالفكر الاقتصادي الإسلامي يتفوق في قدرته على التوفيق بين المعايير الواقعية و المعايير الأخلاقية و التوفيق بين المصلحة الفردية و المصلحة الاجتماعية ككل، و هذه أمثلة على ذلك:

- إن دالة المنفعة للفرد المسلم يدخل فيها المتغير الخلفي فيسقط من سلة استهلاكه كثيرا من السلع التي تستنزف كثيرا من دخول الأفراد في عالم اليوم و من أمثلتها:

السلع الرأسمالية أو الترفيحية لغرض التفاخر حيث وصفهم القرآن الكريم بأصحاب الشمال في صورة الواقعة إذ يقول الله تعالى: " وَأَصْحَابُ الشَّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشَّمَالِ فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ، وَ ظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ ، لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ، إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ وَ كَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحَبْثِ الْعَظِيمِ " (صدق الله العظيم،سورة الواقعة الآيات، 41، 42، 43، 44، 45، 46،)

تحريم الخمر و ما شابهها من السلع و تحريم الاتجار فيها بهدف حماية الموارد الاقتصادية الممكنة و توجيهها الوجهة المثلى في الاستثمار.

و بإسقاط هذه السلع من سلة الاستهلاك فإنها تزيد مقدرة المجتمع على التراكم الرأسمالي و بناء طاقات إنتاجية جديدة تعزز النمو.

تنوع مصادر التراكم الرأسمالي في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي

يحث الفكر الإسلامي على التشغيل الكامل للموارد في مختلف صورته من أجل استمرار تقدم العملية الإنتاجية و زيادة الدخل و من ثم زيادة القدرة على الادخار، كما يحارب ظاهرة التبذير حيث يستمد في القرآن و السنة، سلوك العقلانية أو الاعتدال، الذي يخلف آثارا إيجابية على الادخار.

فالإنسان المسلم يحب ألا يكون بخيلا و لا مسرفا أو مفرطا ، و من جهة أخرى تتعدد مصادر التراكم في ظل الإسلام لشمولية نظام الزكاة و قدرته على جمع الحصيلة المالية للدولة ، و بالإضافة إلى هذا النظام الضريبي الشامل توجد مصادر أخرى غير إجبارية كأنواع الصدقات و الكفآت و التبرعات و ما إليها و أنصبة الإرث التي تؤول إلى غير الورثة الأصليين.

أما فيما يتعلق بالضوابط الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة الادخار عن طريق زيادة الإنتاج و الدخل، فيلحقها البعض في المحددات الأربعة التالية:

- ضرورة التشغيل الكامل لرأس المال .

- ضرورة تغطية الأنشطة الاقتصادية الضرورية للمجتمع.

- أن يكون أسلوب مشاركة رأس المال مستهدفا الإنتاج و ليس مجرد الحصول على الربح أو العائد.

- أن يستهدف الاستثمار العنصر البشري و من الواضح أن كل هذه المعايير تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي و التي تعني زيادة الدخل و زيادة الادخار.

مقاومة الاحتكار في كافة صورته

إن ظاهرة الاحتكار لا يمكن أن تظهر لأن الفكر الإسلامي يمنع سلوك المنتجين المتمثل في خفض الإنتاج من أجل رفع الأسعار، و يمنع المبالغة في تحقيق الأرباح على حساب المستهلكين ، و منه إضعاف قدرة المجتمع على الادخار، و قد طالب المفكرون و كتاب الاقتصاد الإسلامي بتدخل الدولة و

تأميم الاحتكارات، وخير مثل على ذلك هو شيخ الإسلام ابن تيمية [26] (ص340،341)، عمل على إيجاد حلول لقضايا تعتبر محل نقاش في عصرنا والمتعلقة بالاحتكار السائد في ظل اقتصاد السوق .

إذ يقترح حلها من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتضمن السلوك الشرعي لدي التجار والمنتجين وغيرهم من الأطراف التي تشارك في النشاط الاقتصادي فهم ملزمون جميعهم بالأمانة والمعاملات العادلة وعلى الدولة أن تتدخل لكي تتأكد من أن السوق خال من جميع الشوائب المتعلقة بالغبين واستغلال الضعيف والمحتاج [21] (ص113).

1.3.1. محددات الادخار

الادخار قضية بالغة التعقيد ولا زالت جوانب كثيرة غير مفهومة حتى الآن ، لذلك فإنه غالباً ما ينظر إلى الادخار كمفهوم متيق ، أي الفرق بين الدخل والاستهلاك أو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك لذلك نجد أن العوامل التي تحدد مستوي الادخار هي نفسها العوامل التي تحدد مستوي الاستهلاك ومن هذا المنطلق نتوصل إلى :-

- الادخار والاستهلاك شقان لكل واحد وهو الدخل، فما يحدد أحدهما يحدد بدها الأخر.

- إن الادخار لا يمكن أن يزداد – بافتراض ثبات الدخل – إلا بانخفاض الاستهلاك. لذلك ولمعرفة حجم المدخرات المحتمل توافرها في المستقبل لتمويل التنمية الاقتصادية يجب دراسة العوامل الرئيسية التي تؤثر في سلوك الادخار .

وسوف نتطرق إلى العوامل المحددة للادخار حسب مصادر الادخار المحلي المتمثلة في الادخار العائلي والادخار في قطاع الأعمال ثم الادخار الحكومي، على اعتبار أن محددات كل قطاع تختلف عن محددات القطاعات الأخرى، وتكون كالتالي:

- الادخار في القطاع العائلي.

- الادخار في قطاع الأعمال والقطاع الحكومي.

1.3.1.1. محددات الادخار في القطاع العائلي

يتمثل الادخار في الفرق بين الدخل التصرفي المتاح للإنفاق العائلي و الإنفاق الخاص على الاستهلاك.

و يمثل الفائض المتحصل عليه نتيجة الاختيار الحر للفرد بين الاستهلاك الحاضر و بين الاحتياط و الاستهلاك للمستقبل ، و يتوقف هذا الاختيار على مبدأ التفضيل بين منفعتين: المنفعة الحاضرة للمال المتاح و الذي يمكن إنفاقه على الاستهلاك المتنازل عنه، المنفعة الحاضرة لأموال المستقبل.

ومن هنا فإن الفرد يدخر إذا قُدِّرَ حصوله على إشباع أكبر من أموال المستقبل عن ذلك الإشباع الذي تنازل عنه من تركه للاستهلاك.

ولكثرة العوامل المحددة للادخار العائلي ارتأينا تقسيمها إلى فرعين :

1.1.3.1. الدخل ونظرياته

يعتبر الدخل أهم العوامل المؤثرة على الادخار على الإطلاق ، ولذلك حاز علي اهتمام كبير من المفكرين ، أدى إلى التدقيق في تفاصيل الدخل ، أسفرت نتائج أبحاثهم إلى تحديد أنواع مختلفة للدخل ومن ثم تحديد طريقة تأثيره على الادخار فكانت نظرياتهم كالتالي :

الدخل المطلق

تقوم هذه النظرية كما صاغها "كينز" على أساس أن المستهلك يحدد نسبة من دخله الجاري التي سيخصصها للإنفاق الاستهلاكي على أساس المستوي المطلق لهذا الدخل وبافتراض ثبات الأشياء الأخرى على حالها فان ارتفاع الدخل المطلق للمستهلك يؤدي إلى انخفاض نسبة الدخل المخصصة للاتفاق على الاستهلاك، ومن ثم ارتفاع نسبة الدخل المخصصة للادخار.

واقترض "كينز" وجود علاقة خطية بين الادخار والدخل الجاري واقترض الميل الحدي للادخار ثابتا وهو موجب وأقل من الواحد.

واعتبر الميل المتوسط للادخار يتزايد مع ارتفاع مستوي الدخل ومنه يكون الميل الحدي أعلى من الميل المتوسط للادخار [24] (ص26).

ومنذ ظهور النظرية العامة "لكينز" نالت أهمية كبيرة لدي الاقتصاديين وبالأخص ما تعلق بدور الدخل كمتغير أساسي من بين المتغيرات الأخرى التي تؤثر على الاتفاق الاستهلاكي وبالتالي الادخار، وطبقت العلاقة التي توصل لها "كينز" في الدول المتقدمة والدول النامية فكانت النتائج كالتالي: [24] (ص26).

- يتأثر الادخار العائلي بتغيير الدخل الجاري.

- الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في الادخار حيث تُقبل الفئات الميسورة على الادخار لغرض تمويل الاستهلاك في المستقبل، أما فئة محدودي الدخل فان هناك ميل للادخار من أجل الاحتياط لتقلبات مستوي الدخل من جهة ، ومن جهة أخرى توفر فرصة الاقتراض لتمويل الاستهلاك في حالات انخفاض الدخل تمكنهم كذلك من تحقيق الادخار.

ولا يعتبر الدخل ذو اثر موجب على الادخار فقط، بل معدل نمو الدخل أيضا له نفس الأثر، وقد أخذت إحدى الدراسات معدل الادخار كدالة في الدخل المتاح للإنفاق ومعدل نموه ، وانتهت إلى أن كلا من الدخل ومعدل نموه لهما اثر موجب على معدل الادخار بحيث أن نمو الدخل بمعدل 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل الادخار العائلي بـ 5% ويعني ذلك أن أفضل طريقة لرفع معدل الادخار هو ارتفاع معدل نمو دخل الفرد [24] (ص26).

- الميل الحدي للادخار الذي يبدو أنه يتزايد مع الدخل، يكون أقل في الدول النامية عن الدول المتقدمة، وليس دائما أكبر من الميل المتوسط. وعليه فإن أي تغير في الدخل يؤثر في الادخار، إلا أنه توجد بعض الأشكال للادخار الفردي تعتبر غير مرنة في مواجهة التقلبات في دخول الأفراد، عند مواصلتهم في دفع أقساط التأمين، والتزامات الدين وغيرها من أشكال الادخار التعاقدية، بغض النظر عن الانخفاض في دخولهم.

إن الاهتمام بنظرية كينز أدى إلى البحث والتوسع فيها ، ومنه جاءت الدراسة التطبيقية في سنة 1946 قام بها " س.كوزنتس " S. kuznets " للعلاقة بين الاستهلاك في المستقبل عند مستويات الدخل المختلفة خلال الفترة (1938-1869) و مقارنة التنبؤات بالاستهلاك الحقيقي الماضي ، فكانت النتائج تعارض نظرية كينز وتبين عدم صلاحيتها كدالة طويلة الأجل. إذ تبين من دراسة العلاقة بين الدخل و الاستهلاك، ثبات الميل المتوسط للاستهلاك إلى حد كبير مع النمو المطرد للدخل [28] (ص53). ومنه فتح المجال لظهور دراسات أخرى محاولة التوفيق بين نتائج دراستهم وفروض الدالة " الكينزية " وتم التوصل إلى إعادة إيضاح نظرية "س. كوزنتس" "S . Kuznets" فيما يتعلق بالدخل، و سميت مثل ما ذكرناه أعلاه بنظرية الدخل المطلق، و ظهور نظريات أخرى من بعدها مثل نظرية الدخل النسبي، و نظرية الدخل الدائم، و نظرية الدخل على مدى الحياة.

نظرية الدخل النسبي

تقوم هذه النظرية التي قدمها كل من " فريدمن، وبرادي " R. Friedman .D.Brady " على فرضية جديدة هي أن معدل الادخار لا يتوقف على مستوى الدخل، بل على وضع الفرد النسبي في المجتمع ودعم هذا الافتراض الاقتصادي " جامس .س. دوسنبري " James.s. Duesenberry " بإضافة العامل النفسي المؤثر على الموقف من توزيع الدخل بين الاستهلاك و الادخار، إذ يتأثر هذا الموقف تبعاً لدخول الأسر المجاورة أو التي تماثلها، و ليس على أساس الدخل المطلق [24] (ص27).

و من هذا المنطلق يبين "دوسنبري" "Duesenberry" أن معدل الادخار يؤخذ كدالة في نسبة الدخل الجاري إلى أعلى مستوى للدخل قد تحقق .

$$[29] \quad \frac{S}{Y} = a + b \frac{Y}{Y^{\circ}} \quad (\text{ص} 56)$$

حيث : Y° : تمثل أعلى مستوى للدخل قد تحقق من قبل .
 $\frac{S}{Y}$: معدل الادخار .
 Y : الدخل الجاري .

و تتخلص هذه النظرية في النقاط التالية :

- الادخار ليس دالة في الدخل الجاري، و إنما دالة في العلاقة بين الدخل الجاري و أعلى دخل قد تحقق.
- أثر التقليد الناجم عن مسايرة ومحاكاة، المستهلكين أسلوب معيشة الوسط الذي يعيشون فيه والذي يكون قاطنيه من ذوي الدخل الأعلى منهم مباشرة .
- عدم استقلال تفضيلات الأفراد، حيث الدخل النسبي هو الذي يحدد الميل للادخار وليس الدخل المطلق.

وحسب افتراضات هذه النظرية يصبح وضع الفرد بالنسبة لسلم توزيع الدخل هو الذي يحدد النسبة المدخرة، و بالتالي ترتفع نسبة ادخار الأفراد ذوي الدخل فوق المتوسط، بينما تنخفض هذه النسبة عند الأفراد ذوي الدخل الأقل من المتوسط بسبب مجاراتهم لغيرهم في مستوى الاستهلاك. أما من لم يتغير وضعه النسبي في سلم توزيع الدخل خلال الزمن، فإنه يحافظ على نفس نسبة الادخار من الدخل حتى إذا تغير دخله المطلق [24] (ص28).

كما ذكر " دوسنبري " " Duesenberry " أن العلاقة بين الدخل و الادخار تختلف حسب حالات النمو فعندما يكون النمو منتظما فإن الوضع يكون مختلفا عن أوقات الكساد، ومنه ففي أوقات الكساد تكون النسبة المدخرة دالة في نسبة الدخل الجاري إلى أعلى دخل حققه الفرد من قبل، أما في الفترات التي يزداد فيها الدخل بمعدل ثابت فإن النسبة المدخرة تظل ثابتة.

وتوصلت نظرية الدخل النسبي إلى أن حجم الادخار لا يعتمد بدرجة مطلقة على الدخل المطلق الذي تحصل عليه العائلة قدر اعتماده على المركز النسبي لهذه العائلة في سلم توزيع الدخل، و في حالات النمو المستمر و الارتفاع المضطرد في مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية السكان، فإن التغيير في المركز النسبي للعائلات المختلفة فيما يتعلق بتوزيع الدخل سيكون ضئيلا للغاية، و من ثم فإن الميل المتوسط للادخار سيظل ثابتا .

وتري هذه النظرية أنه إذا ارتفع الدخل مصحوبا بإعادة في توزيع الدخل في اتجاه تحقيق عدالة أكبر فإن الميل المتوسط للاستهلاك سوف يتجه للانخفاض لأن إعادة التوزيع تقرب من الدخل الخاص بالأسرة ودخول الأسر الأخرى التي تقلدها أو تحاكيها ومنه يرتفع الميل المتوسط للادخار، وذلك عن طريق تخفيض مقدار الاستهلاك الذي هو أساسه التقليد والمحاكاة بمعنى آخر فإن قرارات الاستهلاك والادخار تتأثر بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد إلى درجة كبيرة.

ومن ثم فإن الفرد بدخل معين يستهلك أكثر إذا عاش بين جيران أغنياء عما إذا كان يعيش بين جيران فقراء، فهو ينفق للمحافظة على مستوى اقتصادي معين بالنسبة لجيرانه [6] (ص107).

وأعطى " دوزنبري " " Duesenberry " فيما بعد لهذا الأثر (أثر التقليد) أو كما يسمى (أثر دوزمبيري) مضمونا أوسع حيث أصبح يتلخص في التصورات حول تأثير ليس فقط وسط هذه الفئة الاجتماعية، وإنما أيضا تأثير وسط الفئات الاجتماعية العليا على المجتمع بكامله، بل وتأثير المستوي المتحقق في البلدان الأكثر تطورا على باقي العالم كله [29] (ص57).

إن الاستنتاجات الناجمة عن "أثر التظاهر" أو "أثر التقليد" ليست عديمة الأساس، ولكن هناك اعتراضات جوهرية عليها أيضا، وهي كالتالي:-

- ليس واضحا لماذا يقتصر "أثر التظاهر على الاستهلاك فقط، فكما هو معلوم أن التأمين وحفظ الادخارات في الحساب المصرفي تستطيع أن تكون أيضا موضوعا للتقليد .

- بعد الأخذ بالاعتبار أن اختلاف المداخل في البلدان الرأسمالية واسع جدا، وأن الاستهلاك يشكل الجزء الأكبر من الدخل الشخصي، فإن تأثير أثر التظاهر يصبح ضيقا جدا.

صحيح أن الأفراد والأسر يتعرضون لتأثير الوسط السائد لاستخدام المداخل، وبالأخص مع تطور اقتصاد السوق والثورة الإعلامية عند مستوي عال لتطور التكنولوجيا، وغير ذلك، إذ يمكن الاقتباس فقط عندما يكون هناك اختيار حر بين الاستهلاك والادخار .

أما إذا كانت الأسرة لا تقوم بأي ادخار فإن الحصول على بضاعة جديدة يترافق بالتخلي عن مستوي الاستهلاك المتحقق من بضائع أخرى [29] (ص57).

كما أضاف " Duesenberry " إلى أثر توزيع الدخل على نسبة الادخار، عوامل أخرى تؤثر على نسبة الادخار وهي معدل نمو الدخل ، أسعار الفائدة ، العلاقة بين الدخل الجاري والدخل المتوقع في المستقبل ، التوزيع العمري للأفراد و أيضا رغبة الأفراد في الادخار للطوارئ ، و خلاصة ما سبق هو أن ميل الفرد للادخار- مع بقاء العوامل الأخرى على حالها- دالة متزايدة في وضعه النسبي في توزيع الدخل.

نظرية الدخل الدائم

تنسب هذه النظرية لـ "ميلتون-فريدمان" Milton-Friedman " وكانت صياغته معارضة لفكرة الدخل الجاري حيث استبدلها "بالدخـل الدائم" . وانطلاقا من قبوله بنظرية سلوك المستهلك و رشادته في تعظيم منفعة من الاستهلاك المتحصل عليه من الموارد المتاحة خلال فترة من الزمن.

وهذه المنفعة التي تتحدد من استقلالية تفضيلاته عن الآخرين.

يُتَوَصَّلُ إلى أن قرارات الاستهلاك لا تتوقف على الدخل الجاري، بل على الدخل الدائم، و يختلف الدخل الجاري عن الدخل الدائم بالدخل المؤقت (المكاسب الرأسمالية الفجائية أو النقص غير المتوقع في الدخل...) [24] (ص31).

ويختلف الاستهلاك الدائم عن الاستهلاك المحقق بالفعل بسبب وجود استهلاك غير متوقع و الذي سماه " فريدمان " بالاستهلاك المؤقت و يرى عدم وجود ارتباط بين المكونات الدائمة والمؤقتة للدخل و الاستهلاك .

الاستهلاك الدائم هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات التي يخطط المستهلك لإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، و أفترض أن العلاقة بين الاستهلاك الدائم والدخل الدائم نسبية على النحو التالي [24] (ص32).

$$C_s = k Y_s$$

حيث : Y_s : الدخل الدائم.
 C_s : الاستهلاك الدائم.

k : هي النسبة من الدخل الدائم و التي ينفقها المستهلك على الاستهلاك ، ومن الافتراضات الخاصة بالاستهلاك الدائم و الطارئ و طبيعة العلاقة بينهما.

و صيغت دالة الادخار كما يلي :-

$$S = (1-k) Y_s + k_1 Y_t$$

حيث: $k_1 Y_t$ هو الادخار الطارئ و S هي الادخار المقاس .

يقسم "فريدمان" دخل الأسرة المقاس خلال السنة إلى عنصر دائم، و عنصر مؤقت، بحيث يكون دخل الأسرة المقاس خلال السنة أكبر أو أصغر من الدخل الدائم بقيمة الدخل المؤقت سواء كان موجبا أو سالبا [6] (ص110).

وحسب فرض الدخل الدائم ، يمثل الادخار نسبة ثابتة من الدخل الدائم ، و هذه النسبة مستقلة عن مستوى الدخل . أي لا يوجد ارتباط بين مستوى الدخل المنخفض و نسبة الادخار المنخفضة .

و قد يؤدي الارتفاع السريع في الدخل إلى انخفاض نسبة الادخار إلى الدخل، إذ يحدث ذلك عندما يكون توقع ارتفاع دائم للدخل ، يؤدي إلى رفع الدخل الدائم بالنسبة للدخل المقاس، و بذلك يرتفع الاستهلاك، أي ينخفض الادخار بالنسبة للدخل المقاس.

كما يرغب الأفراد في تكوين احتياطي للطوارئ، نتيجة لعدم التأكد، بحيث يصبح لتفضيل المستهلكين، و لسعر الفائدة، و لنسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية تأثير على النسبة من الدخل الدائم $(1-k)$ المخصصة للادخار.

كما قال بأن التغيرات المؤقتة في الدخل تؤدي إلى الإضافة أو السحب من الأصول وليس إلى تغيرات الاستهلاك، حيث يمثل k_1 الميل الحدي للادخار من الدخل الطارئ وأنها تساوي الواحد .

وقد جاءت صياغة "Friedman" للدخل الدائم بثلاث طرق:

- عرف الدخل بأنه الدخل الذي يتوقع الفرد أنه كذلك .

- أن الدخل يساوي ثروة الفرد مضروبة في سعر الخصم المناسب.

- الدخل الدائم هو متوسط مرجح للدخول في الفترة الماضية.

وقد تعرض "Friedman" إلى انتقادات بسبب تعدد تعاريف الدخل، ومع ذلك تبقى هذه النظرية مهمة لإثرائها للفكر الاقتصادي ، ولتوصلها لنتائج مهمة مثل :

إن الاستهلاك يتأثر بالتغيرات طويلة الأجل في الدخل وليس بالتغيرات الوقئية ويؤثر ذلك على مدي فاعلية السياسة المالية . إذ تؤدي سياسة تخفيض الضرائب في حالة الانكماش إلى زيادة الادخار ، وذلك إذا اعتبرت الزيادة في الدخل مؤقتة ، أما التخفيض الدائم في الضرائب فانه يولد زيادة في الدخل الدائم وبالتالي يخفض من الادخار.

ومن ضمن الانتقادات التي تعرض لها " فريدمان " Friedman " فيما يتعلق بالدخل الدائم من حيث افتراضه إن الادخار يكون بغرض حماية الاستهلاك مع كبر السن وأهمل دوافع الادخار الأخرى مثل ترك ثروة للورثة .

نظرية الدخل على مدى الحياة

وردت هذه النظرية في كتابات كل من "فارييل وجولد سميث " وهذه النظرية تحاول الإجابة عن كيفية توزيع إنفاق المستهلك الاستهلاكي في مراحل العمر المختلفة [30] (ص130)، ومن ثم سلوك الفئات العمرية المختلفة للإنفاق على السلع والخدمات وتقوم هذه النظرية على عدة فروض أهمها : [24] (ص35).

- إن الفرد يحصل خلال المدة التي يعيشها على دخل من العمل أو من موارد أخرى ويستهلك في نهاية عمره كل دخله.

- وقد يقترض أو يقترض عند سعر فائدة معين إذا كان لا يرغب في أن يساوي دخله في فترة معينة استهلاكه.

ويتضمن دخل الفرد عبر الزمن ما يلي:

الدخل الجاري + القيمة المخصومة لدخله المتوقع عبر حياته ، بالإضافة إلى ثروته الصافية الجارية .

ويتكون الادخار وفق هذه النظرية مما يلي :-

- نسبة ثابتة من الدخل على مدى الحياة و هذا الجزء المدخر مستقل عن مستوى الدخل الجاري مدى الحياة.

- يدخر الفرد جزءا من عائداته الطارئة و هذا الجزء المدخر مستقل عن مستوى دخله و ليس له علاقة بذلك فهو يتوقف على عمر الفرد فقط أي أن الفرد يخطط لإيصال أصوله إلى الصفر عند نهاية حياته لذلك يستهلك لجزء من عائداته.

إن ادخار الأفراد لا يتوقف على الدخل الجاري أو المتوقع فقط بل أيضا على القيمة الحقيقية للأصول التي يمتلكها حيث تأخذ المدخرات السابقة أحد الأشكال التالية:

إما شراء منزل أو سلع مُعَمَّرَة إلا أن القيمة الحقيقية للثروة و كذلك الإسمية يمكن أن تختلف عن مجموع المدخرات السابقة و ذلك كما يلي: [24] (ص35).

- يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للثروة بالنسبة للدخل و بالتالي ينقل دالة الاستهلاك إلى أعلى ، أي تتخفض دالة الادخار.

- يؤدي انخفاض مستوى الأسعار إلى ارتفاع قيمة الأصول و بالتالي تزداد الثروة و كذلك الاستهلاك أي يقل الادخار.

وعليه يتأثر معدل الادخار بالتغيرات التي تحصل في سعر الفائدة و مستوى الأسعار مثل تأثره بالدخل.

ووفق هذه النظرية يتأثر الادخار الكلي بمعدل نمو السكان حيث يدخر الأفراد في سن العمل للتأمين ضد فترة التقاعد، و من ثم يتوقف الادخار الكلي على العدد النسبي للعاملين و الذي يتوقف بدوره على معدل نمو السكان حيث أنهم مستهلكون أكثر مما ينتجون وأدخلت مرحلة الطفولة في التحليل و جاءت الفكرة التالية:

إن الفرد يمر بثلاث مراحل عمرية هي الطفولة ، الشباب و التقاعد و تؤدي الزيادة في معدل نمو السكان إلى زيادة عدد الشباب بالنسبة إلى المتقاعدين ، إلا انه سيقبل بالنسبة لعدد صغار السن، و بما أن الصغار و المتقاعدين يستهلكون أكثر مما ينتجون فإن الأثر الصافي على الادخار الكلي يكون غير واضح.

وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات، مثل صعوبة قياس الدخل المتوقعة خلال حياة الفرد والتي على أساسها يخطط إنفاقه الاستهلاكي على مدى الحياة و بالتالي ادخاره ، وأدى ذلك بأصحاب هذه النظرية إلى اعتبارهم تغير الدخل الجاري و المتوقع في نفس الاتجاه زيادة و نقصانا.

وبيّنت الدراسات أنها لا تنطبق على الكثير من السكان حيث لا يتصرفون وفق فرضية الدخل على مدى الحياة من نواحي عدة:

- قد لا يتأثر الاستهلاك بالتغيرات في قيمة أصول المستهلكين.

- يرتبط استهلاك الأفراد بالتغيرات قصيرة الأجل في الدخل .

- الأفراد لا يدخرون مثل ما هو متوقع من فرص الدخل على مدى الحياة.

وبالرغم من أن هذه النظريات المختلفة للدخل إلا أن هذه النظريات قد نجحت في إظهار العلاقة طويلة الأجل بين الاستهلاك والادخار والدخل، وهي علاقة تناسبية تقريبا.

وقد أثبتت الدراسات التطبيقية والإحصاءات الميدانية هذه العلاقة، حيث أثبتت أن هناك علاقة بين الدخل والادخار، وإن تعددت مفاهيم الدخل المستخدمة [31] (ص139).

تختلف النتائج المتوصل إليها بسبب اختلاف مفهوم الدخل، من دخل مطلق إلى دخل نسبي، والي دخل دائم، ثم دخل على مدى الحياة، ويعود هذا بالتأكيد إلى اختلاف الفروض التي تقوم عليها كل نظرية، هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية، يعزى الاختلاف إلى اختلاف فترة التحليل، إذ كان البعض يعتمد على المدى الطويل والبعض الآخر على المدى القصير [24] (ص38).

وحيث تم اختبار فرض الدخل النسبي في دول متقدمة وحقق نتائج جيدة، وبطبيعة الحال ، هذا الفرض غير ممكن في الدول النامية، حيث يسود شعور بالواجب والمسؤولية - في ظل الأسر الممتدة - حتى مع انخفاض الدخل.

وعلى أي حال، وبالرغم من أن العلاقة بين الاستهلاك والادخار والدخل علاقة تتصف بالتناسب، فإن هناك العديد من العوامل الأخرى غير الدخل ، تؤثر على الاستهلاك ومن ثم الادخار.

2.1.3.1. العوامل الأخرى التي تؤثر على الادخار

بينت نظريات الدخل أن الدخل المتاح هو أهم العوامل التي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي والادخار. وهذا التأثير يتضح بصورة واضحة كلما كانت الفترة الزمنية موضع الدراسة طويلة نسبيا، أما إذا كانت الفترة الزمنية موضع الدراسة قصيرة، فيظهر أثر العوامل الأخرى غير الدخل على مستوى الاستهلاك والادخار [6] (ص115)، وهذه العوامل الأخرى لها كذلك أهمية كبيرة إلى جانب الدخل في التأثير على الاستهلاك والادخار وهي كالتالي:

سعر الفائدة

يمارس سعر الفائدة بعض الأثر على الطريقة التي يوزع بها الأفراد دخلهم المتاح بين الاستهلاك والادخار، ومع ذلك لا يمكن الجزم بأن سعر فائدة أعلى يعني ادخارا أكثر، فآثر التغيرات في سعر الفائدة الحقيقي على الادخار غامضا نظريا وعمليا، إذ أن هناك أثرا استبداليا إيجابيا وأثرا سلبيا على الادخار.

كما أن الدراسات لا تجد عادة أثرا كبيرا لتغيير سعر الفائدة على مستوى الادخار [6] (250) حيث استخلصت الدراسات أن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي بمقدار 100 نقطة أساسية يرفع الادخار بنسبة 0,2 % فقط من إجمالي الناتج المحلي في البلدان الصناعية [6] (ص85).

يعرف سعر الفائدة في الفكر التقليدي بأنه ثمن التضحية بالاستهلاك الحالي، و يتحدد سعر الفائدة عندهم في سوق المال كما يتحدد ثمن أي سلعة يتبادل العرض والطلب عليها، و يتحدد سعر الفائدة التوازني عند النقطة التي يصبح فيها عرض الادخار أو عرض رؤوس الأموال الجديدة مساويا للطلب عليها.

لم يفرق الكلاسيكيون بين طبيعة العوامل التي تحدد قرارات المدخرين و بين العوامل التي تتحكم في قرارات المستثمرين. فكلا القرارين في رأيهم يتحدد بنفس العوامل، و يرى "د.رمزي زكي" أن سبب هذا الاعتقاد يعود إلى طبيعة العالم الواقعي الذي عاشوا فيه في أوائل القرن التاسع عشر، حيث كان آنذاك من قام بالادخار هم أنفسهم من قام بالاستثمار.

ولكن الأمر اختلف نتيجة تطور الرأسمالية و تعمق تقسيم العمل أكثر فاكتر، تغير الوضع ، و صارت إمكانية الادخار متاحة لعدد كبير من الأفراد ، و لم يعد من الضروري أن يقوموا باستثمار مدخراتهم بأنفسهم ، و انفصلت عملية الادخار عن الاستثمار ، و من هنا ظهر حدوث الاضطرابات في دورة الدخل و احتمال وقوع الكساد عندما لا يتبادل الادخار مع الاستثمار [32] (ص295).

وتعرضت نظرية سعر الفائدة على غرار النقود في أداء أدوارها المختلفة من قبل "كينز" وكانت كالتالي:-

- عارض "كينز" وجهة النظر الكلاسيكية التي تعتبر سعر الفائدة ثمنا للانتظار و ما يمثله من تضحية يتحملها المدخر، و تبريره في ذلك هو أن الفائدة لا يمكن أن تكون مكافأة لعملية الادخار، أي لعملية الامتناع عن الإنفاق في حد ذاتها، لأن الشخص الذي يكتنز مدخراته في شكل نقدي لا يحصل على فائدة رغم ما في تصرفه في الامتناع عن الإنفاق [24] (ص56).

وقدم "كينز" التفسير البديل لسعر الفائدة وهو الثمن الذي لا بد من دفعه لجعل أولئك الذين يحتفظون بنقود عاطلة - استجابة لدافع المضاربة - على التخلي عن السيولة التي تتميز بها هذه الأصول، و من هنا يقرر "كينز" أن سعر الفائدة هو الثمن الذي يحقق التوازن بين الرغبة في الاحتفاظ بالأصول في شكل نقدي ، و بين الكمية المتوفرة من النقود أي الكمية المعروضة منها [22] (ص295).

و يرى "كينز" أن سعر الفائدة يؤثر في الادخار بطريقة غير مباشرة عن طريق تأثيره في مستوى الاستثمار والتوظيف وبالتالي في مستوى الدخل.

فعند سعر منخفض فإن الاقتصاد القومي يستطيع القيام باستثمارات أكثر حيث أن مقارنة الكفاية الحدية لرأس المال بسعر الفائدة المنخفض يشجع على القيام باستثمارات جديدة، وزيادة حجم الاستثمارات تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي [6] (ص117) ، وبالتالي فإن التغيرات التي تحدث في سعر الفائدة غير قادرة في المدى القصير على إحداث تأثير مباشر و ملموس في حجم الإنفاق ، أما في المدى الطويل فإن التغيرات التي تحدث في سعر الفائدة يمكن أن تكون لها آثار عميقة على الميل لاستهلاك الأفراد.

- وانتقد " كينز " الكلاسيكيين لإهمالهم تأثير التغيرات في مستوى الدخل على الادخار، و أعتبر نظريتهم خاصة بسعر الفائدة لأنها بنيت على افتراض ثبات مستوى الدخل المرتبط بمستوى ثابت للتشغيل الكامل.

- يوجه "كينز" نقده للكلاسيكيين لما اعتبروا النقود مجرد عربة لنقل القيم إلى الأسواق، فلا مجال لتأثير التغيرات التي تحدث في النقود على النشاط الاقتصادي، أي اعتبروا أن النقود تلعب دورا حيايا على مدى الزمن، إذ لم تأخذ النظرية في اعتبارها أن الطلب على النقود قد يزيد لدوافع أخرى مثل المضاربة.

أما الفكر الاقتصادي الحديث فإن الكثير يعتبر سعر الفائدة هو ثمننا يدفع للمقترض مقابل استخدام الأموال المقترضة، وبهذا المعنى يتوقف سعر الفائدة على عرض وطلب هذه الأموال المقترضة، وهي عبارة عن نسبة من أصل المبلغ المقترض يدفعها المقترض للمقرض. ويعتبر ذو أهمية لسببين، أولهما أنه يعتبر الثمن للحصول على السلع أو الموارد، الآن بدلا من المستقبل بمعنى آخر يقيس سعر الفائدة ثمن السلع والموارد المستقبلية بمعدلها الحالي، وحتى إذا لم يكن هناك تضخم فستكون قيمة الدولار في العام القادم أقل من دولار هذا العام.

وتنتشر مبادلات السلع المستقبلية في مواجهة السلع الحاضرة في اقتصادنا. يجب على القطاع العائلي أن يقرر ما إذا كان سيستهلك الآن أكثر أو يدخر ثم يستهلك أكثر في المستقبل ومن ثم فان سعر الفائدة هو واحد من الأثمان التي تدخل عادة وضمنا، في كل ركن وشق، في الاقتصاد تقريبا، وثانيهما أنه كلما كان الثمن أكثر تغيرا ، كلما كان وقعه أكثر على الاقتصاد [53] (ص352).

إن العلاقة بين الادخار و سعر الفائدة موجودة، ولكن لا يمكن أن يقال أن الادخار دالة في سعر الفائدة فقط، بل هي كذلك بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى.

حاولت دراسات عديدة تحديد أثر سعر الفائدة على الادخار ولكن النتيجة كانت أقل وضوحا بحيث توصلوا إلى تداخل أثرين هما: [24] (ص60).

أثر الإحلال

إن الادخار معناه استهلاك مؤجل وهذا التأجيل غير مرغوب إلا إذا حقق استهلاكا أعلى مقابل الاستهلاك الحاضر وعليه فإن تخفيض الاستهلاك الجاري يعادل الزيادة في الادخار الجاري وتصور الأفراد أن الاستهلاك في المستقبل أرخص، إذا حل محل الاستهلاك الجاري مما يدفع الأفراد إلى إحلال الاستهلاك في المستقبل محل الاستهلاك الجاري وبالتالي يؤدي أثر الإحلال إلى زيادة الادخار.

أثر الدخل

يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ارتفاع الدخل المتوقع في المستقبل عن الدخل الجاري ، وعليه يتم إحلال الاستهلاك الحاضر مكان الاستهلاك المستقبل، وبالتالي فإن ارتفاع الدخل في المستقبل قد يدفع الفرد إلى زيادة استهلاكه الحاضر أي تخفيض الادخار.

والخلاصة أن الفرد يتخذ قراره في ضوء العاملين السابقين، فهو يزيد من ادخاره من دخله الجاري حين ترتفع أسعار الفائدة وهذا يتوقف على القوة النسبية لأثر الإحلال ، الذي يعمل على زيادة الادخار عند أسعار الفائدة المرتفعة، وأثر الدخل الذي يعمل على ادخار أقل عند أسعار فائدة مرتفعة.

وفي ضوء هذه الحقيقة يتبين أن ذوي الدخل المنخفضة التي لا تسمح إلا بنسبة ضئيلة من دخولهم للادخار سوف يتغلب أثر الإحلال لديهم عند أسعار الفائدة المرتفعة على أثر الدخل ، وسوف تتغير مدخراتهم طرديا مع سعر الفائدة، أما ذوي الدخل المرتفعة الذين يدخرون نسبة كبيرة من دخولهم، فقد يتغلب أثر الدخل على الإحلال وينخفض الادخار الجاري [34] (ص38).

ولكن هذا لم يحسم الأمر في تحديد علاقة الادخار بسعر الفائدة على الرغم من أن الكل يتفق حول التغيير في سعر الفائدة يؤدي إلى تغيير في حجم الادخار الإجمالي، عند أي مستوى من مستويات الدخل المتاح، فإن هناك خلاف قائم حول اتجاه التغيير، فهناك من يرى العلاقة طردية وهناك من يراها عكسية.

ويري الرأي السائد أن أثري الإحلال والدخل يلاشيان بعضهما البعض، ويبقى الأثر الصافي على الادخار مبهما وغير محدد، و يوجد أثر ثالث، وهو أثر الثروة، ويعادل أثر التغيير في الدخل الجاري.

ورغم الأثر الضعيف لارتفاع سعر الفائدة على الادخار، بسبب أثرَي الإحلال والدخل، فمن الممكن أن يؤثر تأثيرا غير مباشر على الادخار من خلال أثره على قيمة الثروة سواء كانت في شكل أصول عينية أو مالية، فالارتفاع في سعر الفائدة يخفض من أسعار السندات [35] (ص383).

ومن ناحية أخرى تتأثر أسعار الأسهم عكسيا بتزايد أسعار الفائدة، ومما يجب الإشارة إليه أن ارتفاع أسعار الفائدة يخفض من القيمة الحقيقية للأصول العينية ، ومن ثم يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار لتعويض قيمة الأصول.

وبينت الدراسات التطبيقية للعلاقة بين سعر الفائدة والادخار، أن رفع سعر الفائدة على الودائع يؤدي إلى رفع معدل الادخار، وزيادة كفاءة المؤسسات المالية.

ويفسر ذلك أن رفع الفائدة على الودائع سيؤدي إلى رفع الحافز على الادخار، ومن ثم تزداد الودائع لدى الجهاز المصرفي مما يشجع على الاستثمار من خلال التوسع في منح الائتمان.

أثر الثروة

أظهرت دراسة أثر الثروة على الادخار في الفكر الاقتصادي من خلال فكرتين أساسيتين هما:

أثر كينز

يُعتبرُ هذا الأثر غير مباشر، أي يشتق من العلاقة بين الرصيد النقدي وسعر الفائدة، فالزيادة في الرصيد النقدي تسبب انخفاضا في سعر الفائدة مما يكون له الأثر في رفع مستوى النشاط الاقتصادي.

لكن ما جاءت به نظرية الدخل المطلق لكينز فشلت في تفسير الاختلاف في السلوك الادخاري للأسر، كما يقول طوبن " Tobin " ، التي لها نفس المستوى من الدخل ويرجع السبب إلى الاختلاف في الثروة ، فالأسر التي تعاني من ضعف في الاحتياطات المالية المتاحة ترغب في الادخار باستمرار لتكوين احتياطي مالي لمواجهة الطوارئ، أما الأسر التي تملك ثروة بإمكانها أن تقلل من الادخار من الدخل الجاري أو تزيد من الميل للاستهلاك مع ارتفاع الدخل الجاري [24] (ص58).

أثر بيقو "Effet de Pigou"

يفضل الأفراد دائما الاحتفاظ بنصيب من ثروتهم في شكل رصيد نقدي: (أي الأصول ذات القيم النقدية كالنقود وودائع الادخار والسندات...) ، ولكن هذه الأصول النقدية معرضة إلى التغيير في قيمتها الحقيقية عند تغير مستوى الأسعار، ولأجل الحفاظ على القيمة الثابتة لهذه الأصول ، يغيرون الأصول الاسمية بمعنى أنه في حال ارتفاع الأسعار تنخفض القيمة الحقيقية لهذه الأصول فينتج الأفراد إلى التقليل من الاستهلاك أي تخفيض الميل للاستهلاك، وهذا لتعويض النقص واستعادة القيمة الحقيقية لأصولهم ، ويعرف أثر القيمة الحقيقية للرصيد النقدي بأثر " بيقو" [28] (ص120).

ونتيجة لما تقدم يمكن أن يعتبر الادخار وسيلة لتراكم الأصول لأغراض مختلفة ، حيث يدخر الفرد بتحقيق ثروة معينة، ويغير ادخاره تبعا لاختلاف الرصيد المرغوب فيه من الثروة عن الرصيد الفعلي له، أو يدخر من أجل تنظيم الدخل في الأجل الطويل، أو لضمان تدفق مستمر في الخدمات، أو لغرض الاحتياط في حالة إحالته على التقاعد، إذن توجد علاقة بين الثروة والادخار بحيث إذا زادت الثروة يقل الإقبال على الادخار من الدخل الجاري، وهذا يبين العلاقة السلبية بين الادخار والثروة.

أثر الضرائب على الادخار العائلي

الضرائب نوعان ، مباشرة وغير مباشرة، وكلاهما يؤثر في الادخار باعتبار أنهما استقطاع من الدخل، فالضرائب المباشرة يختلف تأثيرها حسب طريقة فرضها فإذا كانت نسبية تقطع نسبة واحدة من أصحاب الدخل المرتفعة والمنخفضة، وبسبب توجيه القدر الأكبر من الدخل الضعيفة للاستهلاك فان هذه الضرائب تؤثر سلبا على الاستهلاك.

أما أصحاب الدخل المرتفعة ونظرا لحفاظهم على مستوى استهلاكهم فإن الضريبة تؤثر سلبا على الادخار. أما الضرائب المباشرة التصاعدية حيث تعفى الدخل الضعيفة ويرتفع سعر الضريبة مع زيادة وعائها، فإنها تؤدي إلى إنقاص ادخار أصحاب الدخل المرتفعة، وبدرجة تعتمد على شدة تصاعديتها، وبالتالي فإن الضرائب المباشرة على الدخل تؤثر سلبا على الادخار العائلي.[36] (ص319-328).

كما تؤدي الضرائب غير المباشرة إلى رفع أثمان السلع والخدمات أي خفض المستويات الحقيقية للدخل مما يمكن أن يخفض الاستهلاك والتأثير إيجابيا على الادخار. ولكنه ليس دائما كذلك حيث يكون الأثر سلبا في حال عدم استطاعة العائلات من تخفيض استهلاكهم رغبة في الحفاظ على مستوى الاستهلاك السابق أو أن السلع ضرورية غير ممكن الاستغناء عنها.

ويفضل الكتاب والباحثين، الضرائب غير المباشرة عن الضرائب المباشرة من وجهة نظر تكوين الادخار[24] (ص60).

التضخم والادخار العائلي

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويحدث نتيجة زيادة الطلب الكلي على مختلف المنتجات على عرضها[17] (ص211).

قد يعتبر التضخم نوعا من الادخار الإجباري ووسيلة تمويل تلجأ إليها بعض الحكومات خاصة في الدول النامية بإحداث عجز في الموازنة العامة، أي بزيادة النفقات عن الإيرادات العامة لتمويل النفقات الاستثمارية أو الجارية.

ولقد أثار التمويل التضخيمي للتنمية في البلدان المتخلفة كثيرا من الجدل في الفكر الاقتصادي المعاصر، فبينما يوصي البعض باللجوء إلى التوسع النقدي كأداة لتشجيع الاستثمار والتعجيل بالنمو الاقتصادي، ينصح البعض الآخر بوجود تجنب الوسائل التضخمية بسبب ما تفضي إليه من زيادة في الأسعار، وهو أمر يضر بالاقتصاديات المتخلفة نظرا لضعف أو عدم مرونة الجهاز المصرفي.

إن دراسة العلاقة بين التضخم والادخار العائلي في البلاد النامية أحد القضايا الهامة التي قام بشأنها جدل فكري واسع بين الاقتصاديين، نظرا لتشعب آثار التضخم على الادخار، ويميز الاقتصاديون بين نوعين من التضخم، وهما:

- التضخم المتوقع.
- والتضخم الفعلي.

يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم المتوقع يدفع الأفراد إلى التقليل من الإنفاق الاستهلاكي أي زيادة الادخار.

أما عن التضخم الفعلي، فآثره على الادخار العائلي، يتمثل في حالة ارتفاع معدلة إلى خلق جو من عدم التأكد بشأن المستقبل عن الدخل الحقيقي مما يدفع الأفراد إلى التقليل من الاستهلاك وزيادة الادخار، وللتضخم تأثير بشكل آخر على الادخار، إذ يتسبب في انخفاض الدخل الحقيقية للعائلات ذات الدخل المحددة ويقلل بالتأكد من قدرتها على الادخار، و ينخفض الميل المتوسط للادخار، وفي حالة التضخم الجامح قد يتم القضاء كلية على الفائض الموجه للادخار [37] (ص542).

ينعكس التضخم سلبا على ذوي الدخل المحدودة، فله آثار سلبية على معدلات نمو الناتج، وله آثار أسوأ على توزيع الدخل والثروة، و آثار أشد سوء على النواحي الاجتماعية والأخلاقية في البلدان المتخلفة فهو يعمل على إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة في المجتمع وأصحاب الدخل الثابتة، مما يؤدي إلى اتساع فجوة الدخل في المجتمع.

وترتب على ذلك وجود فئة الثراء السهل والسريع التي ترغب في التفاخر والاستهلاك المظهري والترفي ويكون اثر ذلك على حساب الادخار.

كما يتسبب التضخم، استمراره في الدول النامية يؤدي إلى عدم الاستقرار وقلة وضوح الرؤية المستقبلية، لاقتصاد البلاد. وانخفاض القدرة على التنبؤ في مجال الأعمال، فضلا عن أنه يحرم النقود خاصة هامة فيها، كونها وحدة حسابية تستخدم كمخزن للقيمة، وتستبدل بأشياء النقود مثل الودائع للعمليات الأجنبية والودائع لدى شركات توظيف الأموال.

أثر توزيع الدخل على الادخار العائلي

لا يتأثر الادخار والاستهلاك بمستوي الدخل فقط بل يتأثر كذلك بكيفية توزيعه بين فئات المجتمع المختلفة وبتعبير آخر نصيب كل من الأجور والريع والفائدة والأرباح من الدخل الوطني، ويعتبر توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد العلاقة بين الاستهلاك و الدخل ومن ثم الادخار.

لقد شكل التوزيع موضوعا للاقتصاد السياسي في الفكر التقليدي والاشتراكي واحتل مكانا مهما في نظريات التنمية الاجتماعية واختلفت الأغراض حول تحديد كيفية توزيع الدخل، ومن ضمنها هدف توجيه النصيب الأكبر لعملية تراكم رأس المال لزيادة نمو الناتج.

ومن خلال عرض آرائهم يتضح أكثر إثر توزيع الدخل على الادخار، الفكر التقليدي نادى بضرورة تفاوت توزيع الدخل الوطني لأن ذلك حسب زعمهم يؤدي إلى زيادة المدخرات التي تأتي من فائض دخول أصحاب الثروات والدخول المرتفعة الذين يتميز ميلهم المتوسط والحدي للادخار بالارتفاع.

ويؤدي التفاوت في التوزيع للثروات والدخول إلى تكوين المدخرات التي من شأنها أن تزيد في معدل النمو الاقتصادي إذا ما استخدمت في تمويل المشروعات الإنتاجية. أما التساوي في الدخل الذي يؤدي إلى التقارب في الثروة فهذا يضعف عملية الادخار.

ويقول لويس "Lewis" في نموذج التنمية بأن توزيع الدخل بين أرباح المنظمين والدخول الأخرى هو الذي يحدد معدل الادخار، ومنه يتوقف الادخار حسب رأيه على حجم الطبقة الرأسمالية ونصيب الأرباح من الدخل الوطني، حيث يفسر التقدم الصناعي في دول أوروبا الغربية منذ البداية بالتفاوت في توزيع الدخل الوطني الذي أدى إلى زيادة الفائض الرأسمالي الموجه إلى الاستثمار [24] (ص 67).

أما "كينز" فهو يؤكد على أهمية الطلب الفعال في دفع عملية النمو الاقتصادي، إذ يرى أن زيادة الطلب الفعال تؤدي إلى رفع الميل الاستهلاكي لأصحاب الدخل الضعيفة، وهذا يجر وراءه زيادة الإنتاج. ولا يمكن الجزم بأن "كينز" يعارض ظاهرة التفاوت الطبقي في المجتمع، فقد كان يرى ألا يكون التفاوت أكثر حدة فقط، ولم تبين النظرية العامة "لكينز" رغبتها في إحداث تغيير جذري في البنيان الاجتماعي للنظام الرأسمالي [22] (ص 197-199).

أما آراء الكثير من الاقتصاديين والتي تأسست وفق أحد الاتجاهين فالبعض يري أن تحقيق قدر من التفاوت في توزيع الدخل لا يمكن أن يتم إلا على حساب رأس المال، يعني أن إعادة توزيع الدخل لصالح طبقة الفقراء فيه تضحية بالتقدم الاقتصادي، لأنه يؤدي إلى رفع مستوى الاستهلاك الوطني وبالتالي تخفيض الادخار الوطني نظرا لشدة ارتفاع الميل الحدي لاستهلاك الطبقات والفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، الذي يوجه للإنفاق على السلع الضرورية. ومن ثم أي زيادة تحدث في الدخل ستوجه في أغلبها إلى استكمال إشباع حاجاتهم الأساسية ورفع مستوى معيشتهم [38] (ص 104-105).

وكذلك دافع "كينزات" (Kuznets) عن هذا الافتراض النظري ويبين أنه لا يوجد تعارض بين عملية التنمية وبين التفاوت في توزيع الدخل، فالدخل المتفاوتة تخلق التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل عملية التنمية. ويحصل التفاوت في توزيع الدخل بدرجة كبيرة في بداية عملية النمو الاقتصادي، ثم يبدأ متوسط دخل الفرد في الارتفاع التدريجي بعد استمرار عملية النمو إلى أن يصل لمستوى معين تأخذ بعده درجة التفاوت في الانخفاض التدريجي.

ولكن تجارب الدول النامية أثبتت أنه رغم وجود تفاوت شديد في توزيع الدخل الوطني إلا أنها حققت معدلات ادخار منخفضة بل وسلبية في بعض الدول مثل الأردن وفيتنام. ويوضح "روستو" الأسباب التي كانت وراء ذلك فيما يلي:

- توجيه جانب كبير من المدخرات نحو امتلاك العقارات والأراضي والمضاربة.

- ظروف عدم استقرار الأوضاع السياسية والسياسات الاقتصادية، تدفع الأفراد إلى الاكتناز ومحاولة تهريب أموالهم والاحتفاظ بها خارج بلدانهم.

- فئة الرأسماليين الصناعيين في الدول النامية فئة محددة وتتميز بكونها ذات اتجاه استهلاكي، وليست طبقة المنظمين الصناعيين التي قادت عملية التصنيع في أوروبا.

ودافع فريق آخر من الاقتصاديين عن إعادة توزيع الدخل لأجل التقليل من التفاوت بين الفئات الدخيلة المختلفة ، فكان رأيهم إن ذلك من شأنه أن يضعف أثر الضغط المفروض على كل فئة من الفئة الأعلى منها وهو ما يعرف بأثر التقليد أو المحاكاة.

ولذا من المتوقع أن تكون النتيجة النهائية هي انخفاض الاستهلاك عند كل فئة دخليه، حيث أن الميل للاستهلاك لا يتوقف على المستوى المطلق للدخل بل يعتمد على مستوى دخل واستهلاك الأفراد الآخرين أو بعبارة أخرى على المستوى النسبي للدخل الحقيقية.

ولقد أكدت بعض الدراسات التي أجريت على العديد من الدول النامية، أن الادخار يميل للتزايد في هذه البلاد مع زيادة المساواة في توزيع الدخل، فعلى سبيل المثال ، نجد أن بلادا تحقق معدلات نمو مرتفعة مصحوبة باتجاه نمو إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة، مثل تنزانيا في الفترة (1964 - 1972) ، وتايوان في الفترة (1950 - 1970) ، وقد سبقتها إلى ذلك ومنذ الثلاثينيات من القرن العشرين في السويد، حيث طبقت سياسة الإصلاح الاجتماعي لتشمل نواحي متعددة:

إعادة توزيع الدخل على نحو أكثر عدالة، بهدف حماية المستوى المعيشي للأسر وعلى الخصوص تلك التي تتميز بالدخل المحدود، تحسين مستوى المعاشات، مساعدة كبار السن إصلاح القطاعات الاجتماعية كالإسكان والتعليم والصحة والغذاء... الخ.

وقد ترتب على هذه الإصلاحات، أن حققت السويد على المستوى الاقتصادي، معدلات نمو أعلى من مثيله في الدول المتقدمة الأخرى كأمریکا [17] (ص82).

لذا فالاعتقاد بأن فئة ذوي الدخل المنخفضة ذات ميل ادخاري منخفض استنادا إلى بعض بحوث ميزانية الأسرة في الدول النامية، لا يعكس حقيقة مدخرات هذه الفئة لعدم ظهور جزء مهم منها في حسابات الدخل الوطني، حيث يأخذ شكل استثمار مباشر. ومن ناحية أخرى حقيقة أن الميل الادخاري مرتفع لفئة الأغنياء في الدول النامية ليس دائما كذلك ما دام جزءا كبيرا يبدد في المجالات الاستهلاكية البذخية.

عدم التأكد والادخار العائلي

المقصود بهذا العامل أن عدم التأكد يؤثر على الادخار من خلال توقع الناس لتغير الدخل في المستقبل، فإذا كان التوقع هو انخفاض الدخل فمعناه تتم مواجهة ذلك بتكوين أرصدة حقيقية، أي زيادة الادخار وعليه إذا تحقق ذلك فعلا، أي إذا انخفض الدخل فإنه يمكن المحافظة على مستوى الاستهلاك عن طريق تخفيض المدخرات، ولكن هذا العامل لا يمكن قياسه لمعرفة أثره على الادخار، لذلك استخدمت بعض الدراسات معدل البطالة على أساس أنه يعكس عدم التأكد عن الدخل في المستقبل، وانتهت إلى أن معدل البطالة شأنه في التأثير سلبا على الادخار العائلي في ظل انقطاع الدخل.

العوامل الديموغرافية

يتأثر الادخار العائلي بمجموعة من العوامل الديموغرافية مثل النمو السكاني، النزوح الريفي أي تزايد وتوجه الريفيين نحو المناطق الحضرية أي المدن وتتناول هذه العوامل بالتفصيل فيما يلي:

النمو السكاني ومعدل الإعالة

اهتمت الكثير من الدراسات التطبيقية ببحث العلاقة بين معدل نمو السكان ومعدلات الادخار حيث أن تخفيض معدل نمو السكان يؤثر إيجابيا على معدلات الادخار وارتفاع معدل المواليد يؤثر على التركيب العمري للسكان بحيث ترتفع نسبة الإعالة نتيجة لارتفاع نسبة من ينتمون إلى فئة صغار السن التي تتميز بارتفاع مستوى الاستهلاك ومن ثم يمثل قيدا على قدرة المجتمع على الادخار إذا لم تكن هناك زيادة مقابلة في دخل الأسرة أو تخفيض استهلاكها. فعلى سبيل المثال لو افترضنا معدل النمو السكاني في فرنسا قد ارتفع فجأة إلى 3,5% - كما هو الحال في الجزائر خلال فترة السبعينات- فإن فرنسا بكل ما لديها من تجهيزات وتقدم تكنولوجي حديث ستصبح بلدا متخلفا لماذا؟.

يجيب على هذا السؤال "موريس جارنييه" [17] (ص44)، لأنه في بلد ذو معدل مرتفع جدا للنمو السكاني يمكن لنسبة صغار السن فيه (أي غير المنتجين) أن تتعد 50% من مجموع السكان (51% من السكان تقل أعمارهم عن 19 سنة في الجزائر سنة 2000) [39] فإذا أضفنا المرضى والمعوزين وكبار السن ومن استقالوا من أعمالهم عبئا على الإعالة لأنهم يستهلكون دون أن ينتجوا.

ومن الممكن أن تكون أيضا هناك علاقة بين عبء الإعالة والادخار العام على أساس أن الضرائب تفرض بعد تحديد حجم الاستهلاك اللازم، أي الحد الأدنى من الاستهلاك اللازم لكل فرد، وكلما زاد عدد المعالين كلما انخفض الفائض الذي تفرض عليه الضرائب ومن ثم تخفيض إيرادات الدولة، ومن ناحية أخرى يتأثر الإنفاق الحكومي بنمو السكان من خلال تزايد الإنفاق على الصحة والتعليم وبالتالي ينخفض الادخار الحكومي.

ونجد الدراسات التطبيقية تتفق حول ارتفاع معدل الإعالة الذي يؤدي إلى خفض الادخار، [6] (ص124) ، كونها قائمة على أساس انخفاض مستوى الدخل في الدول النامية مما يجعل قدرتهم على الادخار ضعيفة ومن ثم ارتفاع معدل الإعالة بخفض الادخار، وما يعاب على هذه النتيجة اعتبارها الدول النامية مجموعة واحدة، حيث الواقع يثبت أن الدول يمكن تقسيمها وفق مستوى الدخل ومن هنا يمكن تحديد ثلاثة مجموعات من الدول النامية فالمجموعة الثالثة ليس لها أصلا هامش يمكن ادخاره فالزيادة في معدل نمو السكان معناه زيادة في تقاسم الفقر. ويوجد رأي آخر يعتبر معدل الإعالة ذو أثر عكسي ولو طفيف على الادخار في الدول النامية، بمعنى أن زيادة أفراد الأسرة لا يؤدي بالضرورة إلى تخفيض الادخار، فقد يكون الأطفال بدائل لأشكال أخرى من الإنفاق، أو دافعا لرفع دخل الأسرة من المزيد من العمل أو تكوين أصول أخرى كاحتياطي لهم.

في المناطق الريفية كلما زاد عدد أفراد الأسرة الواحدة، يتحقق ناتج أكثر ، نتيجة مشاركتهم الجماعية في العمل. كما يساهم أطفال الأرياف في العمل ليضموا دخول إضافية للأسرة.

التحول الحضري

يتأثر الادخار بمستوى التحضر حيث كلما زادت نسبة سكان المناطق الحضرية (المدن الكبرى) كلما زاد الميل للاستهلاك نتيجة لعامل المحاكاة والتقليد لأنماط لاستهلاك السائدة ومجاراة خطوط الموضة

وعالم الأناقة، والشراة الاستهلاكية، والذي تلعب فيه وسائل الإعلام دورا مهما، أضف إلى ذلك تكاليف المعيشية المرتفعة من استئجار للمساكن والمواصلات وغيرها من الخدمات المتعددة والتي تؤدي كلها إلى زيادة في الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم انخفاض الادخار [31] (142).

ونصل في الأخير إلى أن العوامل الديمغرافية تعتبر من أهم محددات معدل الادخار فتغيير الهيكل العمري للسكان مع تفاوت الميل الادخاري بين مختلف الفئات العمرية من شأنه أن يؤثر على مستوى الادخار في المجتمع ككل، فكلما انخفض عبء الإعالة، كلما ساهم ذلك في زيادة الميل للادخار للمجتمع ككل.

نظرا لانخفاض الميل للادخار لدى كبار السن، (65 عاما فأكثر)، بالمقارنة بالشباب، كذلك يقل ادخار الأسر، نتيجة تركهم للمناطق الريفية والحياة البسيطة غير المكلفة واتجاههم إلى المناطق الحضرية، أين يكثر الإنفاق على متطلبات التمدن، وبالتالي كلما كانت نسبة سكان المدن إلى سكان الأرياف عالية كلما كان الاستهلاك أكثر وهذا يكون على حساب الادخار.

العوامل الاجتماعية والسياسية

يرجع اختلاف السلوك الادخاري فيما بين الأفراد إلى الاختلاف بين الأفراد من حيث الوعي الادخاري والمصرفي بصفة عامة، وفقا للحالة الاجتماعية والتعليمية والثقافية، ودرجة تأثرهم بالمعتقدات الدينية والتقاليد. ومن العوامل الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على السلوك الادخاري للأفراد، هي تأثير عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي حيث تعاني أغلب الدول النامية من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يتخذ عدة أشكال من أهمها أعمال الشغب، التغييرات المفاجئة والسريعة في الحكومات، والاعتقالات السياسية، وغيرها.

- تؤثر البيئة السياسية والاجتماعية غير المستقرة على المدخرين في الدول النامية، وتقود توقعات الأفراد إلى آثار على الدخل والنشاط الاقتصادي عموما في المستقبل.

- عدم الثقة في الجهاز المصرفي برمته، يرجع إلى ضعف الثقافة الادخارية، وضعف الرسالة الإعلامية التي ترغب في الادخار في الأوعية المصرفية، وتبسيط المعلومة حتى يقبل البسطاء عليها في ظل معدلات الأمية، التي مازالت مرتفعة في المجتمع الجزائري.

- اعتقاد الكثيرين بأن نظم البنوك والفوائد المحصلة عن المدخرات تخالف الشريعة الإسلامية.

- المباهاة باقتناء السيدات للحلي الذهبية وغيرها من الأشياء الثمينة ، كل هذه السلوكات تؤثر على الادخار [1] (ص57).

العوامل الشخصية

تتحدد هذه العوامل وفقا للخصائص الأساسية للطبيعة الإنسانية، و على العادات و المؤسسات الاجتماعية، و يمكن إجمال أهم هذه العوامل الشخصية المؤثرة في الادخار في النقاط التالية: [40] (ص13).

- الاطمئنان على المستقبل و مواجهة الحوادث التي تقلل من الدخل مثل الشيخوخة، و الأزمات، المفاجآت، العجز، البطالة، الوفاة، تعليم الأطفال... الخ، و كل هذه العوامل تدفع الفرد إلى تكوين مدخرات يواجه بها مثل هذه المواقف.

- دافع الربح: هو رغبة الفرد في زيادة دخله أكثر في المستقبل، باستثمار الأموال بما يحقق له عائداً (فائدة)، ويختار من بين أنماط الادخار ما يناسب قدرته، سواء كانت ودائع أو حسابات توفير أو شهادات استثمار... الخ.

- تحسين الأوضاع الاقتصادية في المستقبل: كالحصول على سلع معمرة أو بناء سكن أفضل... الخ.

- التمتع بالاستقلال و حرية التصرف: قد يدخر الفرد بدافع الاستقلال و تكوين أسرة، أو قد يدخر للقيام برحلة مكلفة، أو الذهاب للحج... الخ.

- هناك من يدخر بغرض إرضاء نزعة البخل، أو الثراء.

2.3.1. محددات الادخار في قطاع الأعمال والقطاع الحكومي

يمارس قطاع الأعمال بفرعيه، العام والخاص، الادخار الذي يتأثر بجملة من العوامل تحددها أوضاع البلد الاقتصادية والقانونية الخاضعة للتغيير بتغيير الزمان والمكان.

ففي كثير من الدول النامية ومنها الجزائر ظل الادخار في القطاع العام والادخار في القطاع الحكومي غير منفصلين.

رغم اختلاف العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيهما وسنحاول إظهار العوامل كما يراها الفكر الاقتصادي، والمسئولة عن وفرة أو محدودية الادخار في هذه القطاعات بهدف التأثير عليها وتعبئتها لخدمة التنمية.

1.2.3.1. محددات الادخار في قطاع الأعمال

ادخار قطاع الأعمال أو ادخار الشركات يشمل الأرباح غير الموزعة ومخصصات إهلاك رأس المال، ولقُورَاتِ هذا القطاع دور مهم حيث تمول منها الاستثمارات التجارية والمالية الناجمة بالأصل عن التراكم [14] (ص68).

وينعكس ذلك في تقديم فرص العمل و فرص الاستثمار المنتج، و يتيح الاستثمار في هذا القطاع للإفراد المشاركة من خلال شرائهم لأسهم تعكس مساهمتهم في المشروع، ومن ثم مشاركة قطاع الأعمال في تعبئة المدخرات المحلية، ويتوقف إقبال الأفراد على المساهمة في هذه المشروعات على درجة ربحية هذا القطاع واستمراريته.

ومن صالح المؤسسات أن تهتم بتوزيع الأرباح على أصحاب الأسهم وذلك يجعلهم أكثر إقبالا على المؤسسة، وخاصة في حالة إمكانية تحقيق أرباح على أسهمهم في مؤسسات أخرى بنسب أحسن يجعل منهم أقل إقبالا على المؤسسة [41] (ص124).

كما يُعرَّفُ الادخار بأنه الزيادة في الدخل الجاري على الإنفاق الجاري وبالتالي يمثل الأرباح غير الموزعة التي يتم الاحتفاظ بها ثم يعاد استثمارها في المشروع، ويُقبلُ قطاع الأعمال على زيادة مدخراته لعدة أسباب، منها: [42] (336).

- التوسع، أي زيادة مشاريع جديدة يمولها بواسطة التمويل الذاتي، أي استخدام ما تحقق من مدخرات دون الاستعانة بمصادر خارجية.

- السيولة، لإمكانية مواجهة الظروف غير المتوقعة والتي قد ينتج عنها قصور في النقدية الداخلية للمنشأة عما هو متوقع فيتم اللجوء إلى الرصيد النقدي لسد العجز، ويطلق على السبب بدافع الاحتياط.

- الحكمة المالية التي تقتضي تكوين احتياط يفوق ما يستلزمه النشاط الجاري.

- تحقيق الاتساق في توزيع الأرباح يتأثر الادخار الصافي بالهلاك بدرجة كبيرة، إذ تدخل قيمة المكاسب الرأسمالية والخسائر في الدخل ومن ثم الادخار الصافي كما يعتمد على التكلفة الأصلية في حساب الهلاك في حين لما يتم الاعتماد على التكلفة الجارية في حساب الهلاك لإدخال أثر الأسعار في الاعتبار فإن هذا يجنب الدخل ومن ثم الادخار الصافي من المكاسب والخسائر الرأسمالية [24] (ص 81).

والهلاك مفهوم محاسبي يخضع لعدة اعتبارات، مثل توقع ظهور فن إنتاجي جديد سيؤدي إلى التقادم الفني للمعدات المستخدمة، ويعني ذلك حساب استهلاك رأس المال في فترة قصيرة، أي إتباع سياسة سعريه لاسترداد قيمه رأس المال في عدد قليل من السنوات.

كذلك سياسة الحكومة تجاه تنظيم الهلاك، الذي يقدر كل سنة، من أجل فرضيه الضريبة على دخل الشركات، هذه هي السياسة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

ووفقا لما سبق يشمل قطاع الأعمال الأرباح غير الموزعة بالإضافة إلى قيمة الإهلاك الرأسمالي.

ويواجه قطاع الأعمال، عدة قيود، والتزامات، في مواجهة الناتج الذي يحققه، مثل دفع الأجور للمستخدمين، وأن يفى بالالتزامات طويلة الأجل مثل الفائدة على الديون والإيجارات، والضرائب المفروضة على الأرباح أو على الدخل الذي يحققه القطاع، أضف إلى ذلك أنه لا بد حتى تستمر الأسهم ذات الامتيازات، فلا بد من دفع العائد عليها حتى لا يفقدها القطاع، بالإضافة إلى الأسهم العادية.

وبذلك يتحدد ادخار قطاع الأعمال بعدد من المحددات المختلفة وهي:

سياسة توزيع أرباح الأسهم

يتحدد حجم الادخار بهذه السياسة نتيجة لتفاعل قوتين:

الأولى هي رغبة حاملي الأسهم في تعظيم أرباحهم و من ثم دخلهم الشخصي.

والثانية هي رغبة الشركات في توزيع الحد الكافي فقط حتى ترتفع مدخراتها.

ويرى "دبروفسكي" " Dobrovisky " أن سياسة توزيع أرباح الأسهم تتوقف على التوزيع السائد في الفترة السابقة، حيث ترغب الشركات في أن يكون هناك استقرار في سياستها بشأن توزيع أرباح الأسهم لأنها تحقق الفوائد التالية[43] (ص234-237).

- السياسة المستقرة لتوزيع أرباح الأسهم تؤدي إلى ارتفاع قيمة الأسهم في السوق لأن المستثمرين ينظرون بارتياح إلى المكاسب المؤكدة مما يجعلهم يضعون قيما أعلى على الأسهم صاحبة المكاسب المستقرة.

- يعيش كثير من حملة الأسهم على الأرباح الموزعة وإحداث تقلبات في الأرباح الموزعة يؤثر على أوضاعهم الاقتصادية.

كذلك تتأثر سياسة توزيع أرباح الأسهم بمدى إمكانية الحصول على التمويل الخارجي، حيث كلما ارتفعت تكلفته كلما اكتفت الشركات بتوزيع الحد الكافي من أرباح الأسهم.

الضرائب

يتأثر ادخار قطاع الأعمال بالسياسة المالية التي تسلكها الدولة من خلال فرض الضرائب.

ولأجل معرفة دور الضرائب في التأثير على ادخار قطاع الأعمال، أثارت مسألتين رئيسيتين، إحداهما تتعلق بالتساؤل حول طبيعة استخدام العائدات من الضرائب بالنسبة للحكومة، وكذلك لو بقيت هذه العائدات عند قطاع الأعمال في صورة زيادة مدخراته، هل ستعكس في زيادة استثماراته.

أما المسألة الأخرى فتتعلق بالإعفاءات الضريبية على أساس أنها تساعد على زيادة صافي ربح المشروع من جانبيين:

- تخفيض تكلفة الإنتاج، وخاصة من خلال الإعفاءات المتعلقة بالواردات من مستلزمات الإنتاج المختلفة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة إجمالي الربح.

- تخفيض الاستقطاعات الضريبية من الربح الإجمالي، الأمر الذي يترتب عليه زيادة صافي الربح.

اتجاه الدورة الاقتصادية

اتجاه الدورة الاقتصادية تحكمه ظروف مختلفة، يتم فيها النشاط الاقتصادي، لذلك فهو يمر بفترات رخاء يحقق فيها قطاع الأعمال ناتج مرتفع، يضمن زيادة إيراداته الجارية على نفقاته الجارية، فيرتفع الميل الحدي للادخار، وفي فترات أخرى يكون الكساد، وتقل إيرادات القطاع الجارية، وينخفض الميل الحدي للادخار.

الصادرات

تؤدي زيادة التصدير إلى زيادة الدخل الوطني، أما في حالة نقص التصدير فمن شأنه أن يفضي إلى النقص في الناتج الوطني، وفي الدخل الوطني، حيث التصدير كالاستهلاك والاستثمار، عامل من العوامل المحددة لحجم الدخل الوطني.

ولكن ما يجب إدراكه، هو أن عملية التصدير في حد ذاتها قد لا تتطوي على توليد الدخل، وتوزيعه، إلا فيما يتعلق بالخدمات المرتبطة بعملية التصدير، كخدمات النقل، والشحن، والتأمين... الخ.

حيث لا يتولد الدخل والتوزيع، إلا بعد أن يلجا المصدرون إلى إصدار أوامر إلى المنتجين، لتعويض النقص في المخزون من السلع، بإنتاج سلع جديدة محل السلع المصدرة إلى الخارج، كما أن الإنتاج قد يسبق عملية التصدير [40] (ص90).

أما الدراسات التي أثبتت أثر الصادرات الإيجابي على الدخل الوطني، والنمو الاقتصادي في الدول النامية، إذ ترجع النمو الاقتصادي الناجم عن الصادرات إلى العوامل التالية:

- تسعى سياسة التصدير إلى تحقيق الفائض في المنتجات من خلال تحسين مستوى التطور التكنولوجي، والذي ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

- من أجل المنافسة القوية في الأسواق الخارجية، توجب رفع مستوى جودة المنتجات المصدرة والعمل على تخفيض نفقة إنتاجها.

- تتطلب سياسة التصدير سعة الوحدة الاقتصادية، ومن ثم يمكن الاستفادة من مزايا الغلة مع الحجم.

واهتمت العديد من الدراسات بالعلاقة بين الصادرات والادخار من خلال تأثير الصادرات على ادخار قطاع الأعمال، وتوصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقة طردية لحصيلة الصادرات والادخار لما يلي: [24] (ص84-85).

- الميل للادخار أكبر في قطاع الصادرات مقارنة بالقطاعات الأخرى.

- إن نمو قطاع التصدير يؤدي من خلال علاقات التشابك إلى نمو القطاعات الإنتاجية الأخرى على نحو يرفع من قدرة الاقتصاد الوطني على توليد الادخار.

- وتوصل "مايزل" "Maizels" إلى وجود ارتباط بين الادخار والصادرات، لما قام باختبار الفرضية التالية:

هل يرتبط الادخار بحجم الصادرات، أكثر من الناتج المحلي الإجمالي، أو ناتج القطاعات غير المصدرة؟

- أما "لي" "Lee" فقد طور من تحليل "مايزل" "Maizels" بحيث، أدخل الأثر غير المباشرة للصادرات على الدخل المحلي والادخار، من خلال: [40] (ص97-106).

- التخصيص الكفاء للموارد من خلال تزايد فرص التجارة.

- أثر مضاعف التجارة الخارجية.

كذلك توصل "لي" "Lee" لما قام باختبار العلاقة بين الصادرات والادخار المحلي، والتي تتم من خلال ادخار قطاع الأعمال، وأكد فرضية "مايزل" "Maizels".

إن ذلك لا ينطبق على الدول النامية المصدرة للمواد الأولية فقط، بل ينطبق على دول أخرى، ليست نامية، وليست مصدرة للمواد الأولية.

أما " لوماس " " Laumas " فهو يتعارض معهما ، بحيث يري أن الادخار يتوقف علي نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

و في كل الأحوال، ورغم تعدد الصيغ في التعبير عن العلاقة بين الصادرات والادخار، فإن الصادرات، لها دور إيجابي في التأثير على معدل الادخار، ويعود ذلك إلى أن الدول ذات الحصيلة الوفيرة من الصادرات، لا تحتاج إلى ممارسة قيود كبيرة على الاستثمار، فالقدرة الذاتية للاستيراد تكون كبيرة، ومن ثم تحصل على السلع الرأسمالية الكافية واللازمة للتوسع في المشاريع الاستثمارية التنموية، دون أن يعيقها ما يسمى بقيود الاستثمار أو قيد النقد الأجنبي.

إلا أن نجاح الصادرات في تحقيق الأثر الإيجابي يتطلب شروطاً أخرى كثيرة، تبعث على الانتعاش، وهذه عادة ما تكون مفقودة في الدول النامية.

وتواجه هذه الدول ضعفاً وأحياناً تدهور معدل التبادل التجاري في المدى القصير الذي يؤدي إلى ضعف حصيلة الصادرات التي تحكمها ظروف السوق العالمية للمواد الأولية، والتي تحتل الدول النامية الصدارة لامتلاكها. وتواجه حصيلة صادرات المواد الأولية في المدى البعيد تراجعاً في قيمتها بسبب تراخي الطلب عليها.

وما يزيد الأمر تعقيداً الصعوبات التي تواجهها الدول النامية لتسويق منتجاتها المصنعة، بسبب تكاليف الدول المتقدمة والقيود التي تضعها على انسياب هذه المنتجات المصنوعة إلى أسواقها.

2.2.3.1. محددات الادخار الحكومي

تتحقق مدخرات الدولة من خلال زيادة إيراداتها عن نفقاتها [14] (ص68)، هذه المدخرات تستخدم لأغراض الاستثمار، وإنشاء المشاريع الجديدة، وبذلك تعمل على زيادة التكوين الرأسمالي. وتلجأ الدولة إلى تكوين الادخار عن طريق السياسة الضريبية، وعن طريق الفائض المتحقق في مشاريعها الاقتصادية، ويعتبر القطاع الحكومي في الكثير من الدول النامية، القطاع القادر، على تحقيق معدلات مرتفعة من المدخرات، وذلك لتنامي دور القطاع الحكومي في هذه الدول، إضافة إلى ما تنسم به أنظمتها الاقتصادية من تكوين هيكلية يجعل الحكومة، تقوم بدور المهيمن.

وتعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات الجارية للدولة، حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

- ضرائب على الدخل وتفرض على الأفراد والشركات .

- ضرائب الإنفاق، وتشمل ضريبة المبيعات، التعريفية الجمركية ورسم الإنتاج.

- ضرائب الملكية، والتي لها أنواع مختلفة، تفرض على المنازل، المباني، الأراضي الزراعية.

ويمكن أن تصنف الضرائب، إلى:

- ضرائب مباشرة.
- وضرائب غير مباشرة.

وبصفة عامة الضريبة تعرف على أنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، بصفة نهائية، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة [44] (ص96)، أو هي اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر، من ثروة الأشخاص الآخرين، دون مقابل خاص لدفعها، وذلك بغرض تحقيق نفع عام [36] (ص 191).

وتفرض الضرائب المباشرة على الأفراد وشركات الأعمال، أما الضرائب الغير المباشرة التي يسهل تحصيلها من الضرائب المباشرة فهي، تفرض على السلع والخدمات.

إذا الضريبة أداة مالية يتم بموجبها تحويل جزء من الدخل والثروات جبرا من الأفراد والهيئات إلى الحكومة، وتعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيراد العام في العصر الحديث.

ويختلف هيكل الضريبة في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، فبينما تمثل الضرائب المباشرة نسبة كبيرة من إيرادات الحكومة في الدول المتقدمة، تتميز الدول النامية بانخفاض نسبة الضرائب، إلى الدخل الوطني، مقارنة بالدول المتقدمة، كذلك تعتمد الدول النامية على الضرائب غير المباشرة، والتي تكون أكثر أهمية بسبب سهولة تحصيلها من الضرائب المباشرة، في حين تمثل الضرائب المباشرة وخاصة ضرائب الدخل، دورا أساسيا في هيكل المدخرات في الدول المتقدمة [17] (ص68-72).

واعتماد الدول النامية على الضرائب غير المباشرة يرهق أصحاب الدخل الصغيرة التي يقع عبؤها عليهم، وهي تفرض على السلع، والخدمات، والصادرات، والواردات، ولكل نوع من هذه الضرائب تأثير مختلف، حيث تؤدي الضرائب المباشرة إلى تخفيض الدخل النقدية، بينما تعمل الضرائب غير المباشرة على رفع أسعار المنتجات، ومن ثم تخفيض الدخل الحقيقي.

وتعد الضرائب أحد وسائل تكوين الادخار الحكومي الإجباري، لكن مصير هذا الادخار وأهميته في عملية التنمية، يتوقفان على الأغراض التي تتجه لها حصيلة هذه الضرائب، وما إذا كانت الحكومة توجه هذه الحصيلة لتمويل الاستثمارات أم توجهها للإنفاق الاستهلاكي [36] (ص370).

وينقسم الإنفاق الجاري إلى فرعين أساسيين، فرع يضم الأجور النقدية، ومزايا عينية ونقدية، أما الفرع الثاني فينقسم بدوره إلى عدة مجموعات، وكل مجموعة إلى عدة بنود، وكل بند إلى عدة أنواع.

ويمكن تقسيم النفقات الجارية وفقا لأغراضها، إلى عدة أنواع مختلفة، على سبيل المثال النفقات الحربية، والصحية، والتعليم، والثقافة، ونفقات اجتماعية مختلفة، وهو ما يعني أن النفقات الجارية متعددة في مختلف الميادين، فهي تهدف في نطاق الاقتصاد العام إلى إشباع الحاجات الجماعية المختلفة أي تقديم خدمات عامة مختلفة.

كما أنها تؤدي، بالإضافة إلى ذلك وفي نطاق الاقتصاد الوطني، إلى التأثير في مختلف الكميات الاقتصادية، وهي الدخل الوطني، المستوى العام للأسعار، وفي توزيع الدخل الوطني، وبالتالي إلى التأثير في التوازن الاقتصادي العام.

ويتحدد الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية، بعاملين يؤثران على مقدار الفائض المتبقي وهما كالتالي:

التضخم

يؤدي التضخم إلى زيادة تكلفة الخدمات الحكومية، وفي نفس الوقت يؤدي إلى زيادة الإيرادات المختلفة للحكومة، وبما أن المكونات المختلفة لكل من الإنفاق والإيراد تستجيب بدرجات متفاوتة، فإنه بصفة عامة يستجيب الإنفاق الحكومي للتغير في مستوى الأسعار بدرجة أكبر من استجابة الإيرادات [24] (ص 89-90).

يؤدي التضخم إلى زيادة في تكلفة الإنفاق الجاري للحكومة على وظائفها المعتادة مثل الأمن، الدفاع، التعليم، الصحة، والمدفوعات التحويلية، فتصبح رغبتها في الضغط على الإنفاق أمرا صعبا، زيادة على ذلك، ينتج عن ظاهرة التضخم ضغوطا اقتصادية واجتماعية، تلجأ الحكومة للتخفيف من حدتها عن طريق زيادة الإنفاق الجاري، الموجه للأجور والمرتبات، وهنا تجد الحكومة صعوبة في ضغط التزاماتها مثل فائدة وقسط الدين.

ومن ناحية أخرى، يؤدي التضخم إلى زيادة واضحة في دخول بعض الفئات والطبقات الاجتماعية، مما يتيح للدولة إمكانية زيادة مواردها السيادية.

وفي هذا الصدد يرى "تنزي" "Tanzi" أن مرونة النظام الضريبي، والفترة الزمنية بين جمع الضرائب والحدث الضريبي هما عاملان أساسيان يؤثران في مدى استجابة الإيرادات من الضرائب للتضخم.

فإذا كان النظام الضريبي يتمتع بالمرونة ($m < 1$) ، يؤدي التضخم في حال بقاء العوامل الأخرى على حالها، إلى زيادة حقيقية في الضرائب ومن ثم فإن نسبة الضرائب إلى الدخل الوطني تزداد، لكن الوضع يكون مختلفا بالنسبة للدول المتخلفة (النامية) لأن مرونة النظام الضريبي مهما كانت طبيعتها فإن آثار التضخم تكون مختلفة، وبصفة خاصة عندما يكون معدل التضخم مرتفعا، وكلما ارتفع معدل التضخم وزادت فترة الإبطاء كلما زاد حجم الانخفاض في القيمة الحقيقية للإيرادات من الضرائب، حتى مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فمثلا تزداد الضرائب على الدخل الشخصي خاصة إذا كانت تصاعديا كلما زاد معدل التضخم.

أما الضريبة على الشركات فإنها تتوقف بصفة أساسية على نمو قطاع الأعمال بالنسبة للقطاعات الأخرى.

أما الضرائب غير المباشرة فإن سرعة استجابتها للتضخم تتأثر بدرجة كبيرة بما إذا كانت الضرائب، نوعية أو قيمية وبالنظام المحاسبي في القطاعات التي تدفع هذه الضرائب، فبينما نجد أن العائدات من ضرائب المبيعات لا تستجيب بسرعة لارتفاع الأسعار - نظرا لوجود حدود تتعلق بفترة الإبطاء - يلاحظ أن الضرائب النوعية لها استجابة أقل.

أما الضرائب على التجارة الخارجية، فإن سرعة استجابتها للتضخم، تتوقف على ما إذا كانت تغيرات الأسعار المحلية بالنسبة لتغيرات الأسعار مع الشريك الذي تتم معه التجارة تنعكس في تعديلات سعر الصرف.

وإذا لم يكن كذلك يكون من المتوقع أن تقل استجابة هذا النوع من الضرائب.

وبذلك تكون مدى استجابة العائدات من الضرائب للتغيرات في الأسعار تابعة لما يلي:

- هيكل النظام الضريبي .

- درجة تقدم الجهاز الإداري، الذي من شأنه أن يرفع من الطاقة الضريبية للمجتمع، فبوجود المشاكل الإدارية المتعلقة بجمع الضرائب، يسهل التهرب الضريبي مما يخفض من الادخار الحكومي فيصبح تحسين الجهاز الإداري في الدول النامية أكثر ضرورة من فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعار الضرائب القائمة.

- فترة الإبطاء التي يحددها قانون الضرائب، يمكن أن تنقسم إلى نوعين:

- فترة تقرها الدولة في تأخير الدفع.

- فترة تأخير الدفع، عن الوقت المقرر أثناءه الدفع.

ولأجل زيادة العائدات من الضرائب، ضروري تخفيض النوع الأول إلى أقل قدر ممكن، وتخفيض النوع الثاني حتى يصل إلى الصفر.

وخلاصة ما سبق أنه، إذا أدى التضخم إلى زيادة في الإنفاق الجاري، لا توأكبها زيادة مماثلة في إيرادات الدولة، فإن ذلك يؤدي إلى عجز الموازنة الجارية للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة تبادلية بين التضخم والعجز، فالتضخم يؤدي إلى زيادة العجز، والعجز يزيد من التضخم، خاصة إذا لجأت الدولة إلى سد العجز بالاستعانة بالتمويل التضخمي عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، الذي يصدر نقدا جديدا يساوي العجز غير المدبر في الموازنة العامة للدولة.

وتجارب الدول النامية في سلوكها، التمويل بالعجز كثيرة، وخاصة بلدان أمريكا اللاتينية، كالأرجنتين... وغيرها [45] (ص296) وبلدان آسيا كإندونيسيا... الخ

الادخار الأجنبي

يعتبر الادخار الأجنبي، العامل الثاني المؤثر في الادخار الحكومي، أما عن طبيعة هذا الأثر، فقد انقسمت الآراء إلى اتجاهين، اتجاه يرى في تدفق رأس المال الأجنبي أثر سالب على الادخار الحكومي، واتجاه آخر يرى العكس بحيث يؤدي تدفق رأس المال الأجنبي إلى الزيادة في الادخار الحكومي وبالتالي يؤثر إيجابيا على الدخل.

ومن أنصار الاتجاه الأول " راهمان " Rahman"، الذي يوضح أن تدفق رأس المال الأجنبي، يؤدي إلى ضعف الادخار الحكومي، فينعكس بالانخفاض على المعدل المتوسط للادخار المحلي.

أما "قوبتا" Gupta" فينتقد " رهمان " Rahman"، كونه أخذ عينة من 31 دولة فقط ليتأكد من صحة افتراضه، وهذه الدول التي تناولها، وتنطبق عليها دراسته، هي دول ذات دخل متوسط، ومن ثم كانت عينة Gupta من 50 دولة ذات ثلاثة مستويات للدخل، وانتهى إلى عدم وجود علاقة بين الادخار الحكومي وتدفق رأس المال [46] (ص273- 275).

ثم ظهرت دراسات أخرى تؤيد "Rahman"، بأن التدفق الخارجي يخفض الادخار الحكومي، كون الحكومة ترغب دائما في الادخار من أجل تنفيذ برامج الاستثمار، ولما تتاح لها ذلك، فإنها تخفض من رغبتها في الادخار، وكذلك قد يذهب جزء من الاستثمار الأجنبي لغرض الاستهلاك المحلي، فإن الادخار المتوقع من الدخل في المستقبل لا يكون قادرا على تسديد الدين وفوائده، وخلصت بعض الدراسات إلى أن أثر تدفق رأس المال الأجنبي على الادخار موجبا ومن ثم على الاستثمار أيضا استندت في ذلك إلى أنه:

إذا كان الادخار تابعا للدخل ولم تتجه الحكومة لتعويض الزيادة في الادخار الأجنبي بتخفيض الادخار الحكومي، فإن الأثر الصافي للادخار الأجنبي يتوقف على النسبة الموجهة من الادخار الأجنبي للاستثمارات فإذا كانت نسبة كبيرة من الادخار الأجنبي تتجه إلى الاستثمار فإنها ترفع الدخل ومن ثم الادخار.

إذا كان الاستثمار يتوقف على النقد الأجنبي المتاح من أجل استيراد السلع الرأسمالية وملتزمات الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية، فإن الادخار سيرفع من الاستثمار ومن ثم يرتفع الدخل والادخار.

إلا أنه من الممكن ألا تتحقق هذه النتائج في الأجل القصير، وذلك إذا ما تدخلت قوى خارجية تؤثر على معدل النمو ومن ثم الادخار، مثل الحروب، التغيير في معدلات التبادل، والظروف الجوية، ومدى تأثيرها على القطاع الزراعي، وذلك بصفة خاصة بالنسبة للدول المعتمدة على المحاصيل الزراعية في التصدير.

وكي تتحقق النتائج الإيجابية لرأس المال الأجنبي في الأجل الطويل لا بد أن تتحقق هذه النتائج نفسها في الأجل القصير، حتى تضمن استمرار ارتفاع الدخل والادخار، مما يسمح سداد الديون، ومن ناحية ثانية، فلكي يؤثر تدفق رأس المال الأجنبي على معدل الادخار حتى يصل إلى المستوى المرتفع الذي يؤثر على معدل نمو الدخل ونظرا لاحتمال تعرض تدفق رأس المال الأجنبي لتقلبات شديدة فإن ذلك يعيق إمكانية الاعتماد عليه.

خلاصة الفصل 1

موضوع الادخار واسع ومتشعب ويصعب إعطاء تعريف واحد لذلك نلخص ما ورد ببساطة في ما يلي:

الادخار معناه بصفة عامة ما يفيض من الناتج أو الدخل عما يستخدم في الاستهلاك النهائي، سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو على المستوى الكلي.

وهو في المحاسبة الوطنية، عبارة عن البند الموازن النهائي في الحسابات الجارية أي ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي لا ينفق على الاستهلاك النهائي.

ويتميز الادخار المحلي عن الادخار الوطني، بحصيلة تحويل الأرباح وعوائد العاملين ، من وإلى الخارج، فالادخار الوطني يعادل الادخار المحلي، زائدا صافي المعاملات مع العالم الخارجي، وبالتالي يتفوق أحدهما عن الآخر نتيجة حصيلة المعاملات مع العالم الخارجي وفق العلاقة المذكورة سالفًا.

تبين دراسات الفائض الاقتصادي نتيجة مهمة جدا مؤداها أن حجم الفائض يضيع لأسباب عدة وتتسع الفجوة الادخارية مشكلة قيда على عملية تراكم رأس المال، وصعوبة في استمرارها مسببة عائقا في عملية التنمية.

إن البحث للحصول على مفهوم أشمل وأوسع للادخار، يقود إلى التطرق إلى الأنواع التي نتجت عن تصنيف الادخار، وفق معايير عديدة:

تصنيف حسب شخصية المدخر إلى ادخار فردي، وادخار الشركات وادخار حكومة، وتصنيف حسب طبيعة المدخرات إلى ادخار إجباري وآخر اختياري.

ومن بين الادخار الذي لا يمارس فيه المدخر حرية القرار، هو الادخار الناشئ على التضخم أي الزيادة في الإصدار النقدي.

وجاءت الآراء مختلفة بين مؤيد، ومعارض، كالتالي:-

المعارضون يرون في الاستقرار النقدي، أهم العوامل المؤدية للتنمية المتوازنة ويشككون في حجة أن التضخم يؤدي إلى زيادة معدل الادخار، بسبب توجيهه للاستهلاك وليس للاستثمار، واستمرار التضخم لمدة طويلة يؤدي إلى تأثير سلبي، على الادخار الفردي للأفراد.

أما الرأي المؤيد فيري أن التمويل التضخمي يوجه لتمويل عملية تراكم رأس المال ، وينجم عن إتباع هذه السياسة إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الفئات الاجتماعية فيؤدي إلى زيادة الادخار .

لهذه الآراء المتعارضة مبرراتها، فالمؤيدون تأكدت وجهة نظرهم حيث خاضت بعض الدول التجربة مثل الهند سابقا وحققت نجاحات، إذ تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية.

أما الرأي الثاني، فهو أيضا له جانب من الصحة، إذ يعترض جهود التنمية، الإختلالات الاقتصادية، والعقبات الاجتماعية، والسياسية وحتى الأخلاقية.

كما يمثل الاكتناز كنوع من الادخار الاختياري، ظاهرة سلبية في المجتمعات المتخلفة بحيث تحجب جزءا من الأموال عن المساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي وحسب رأيي، السبب يعود إلى ضعف أو غياب ثقافة الاستثمار لدي المجتمعات المتخلفة، ويحتل الادخار محورا رئيسيا عند المفكرين، انطلاقا من الكلاسيكيين الذين يرون، أن قرارات الادخار، هي نفسها تقريبا قرارات الاستثمار، أي أن عملية الادخار هي عملية طلب الأموال للاستثمار.

أما كينز فهو يعتمد على الدخل ويعتبره العامل الموازن بين الادخار والاستثمار، وليس سعر الفائدة كما يعتقد الكلاسيكيون .

أما "هارود - دومار" فتمودجه، رغم أهميته إلا أنه، موجه للدول المتقدمة حيث يبحث عن معدل نمو الدخل اللازم لضمان الادخار الصافي، الذي يحافظ على النمو المطرد للدخل.

أما مشكلة الدول النامية، تتمثل في كيفية الحصول على النمو في الدخل.

وكان للمفكرين المسلمين مساهمتهم الموضوعية، والتي لا تخلو من الإيديولوجية الدينية والتي لا تعيق فهم الظاهرة، بل تزيدها وضوحا، وتصب كلها في زيادة النشاط الاقتصادي وعدم تعطيل الأموال والمظاهر السلبية، كالاكتناز، والربا والغش والغبن والإسراف... كلها لها علاقة بالادخار.

وتبعا لتنوع الادخار تتنوع العوامل التي تؤثر فيه، حيث يختلف سلوك الفرد عن سلوك الشركات أو المؤسسات الحكومية، في قرارات تخص الاستهلاك، ومن ثم الادخار، وكان أهم عامل حظي بعناية في تأثيره على الادخار الشخصي هو الدخل، والذي يعتبر أكثر العوامل تأثيرا على الادخار، إضافة إلى العوامل الأخرى مثل الثروة، الضرائب، الفائدة، التضخم، توزيع الدخل، الخ.

أما قطاع الأعمال فان توزيع الأرباح والضرائب، واتجاه الدورة الاقتصادية والصادرات، كلها عوامل تؤثر على ادخار هذا القطاع بدرجات متفاوتة .

أما القطاع الحكومي، فان ادخاره هو الفرق بين الإيرادات الجارية، والنفقات الجارية ويتأثر هذا الفارق بالتضخم وبالادخار الأجنبي.

إذا كان تحقيق الادخار اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية قد احتل هذا القدر من الاهتمام، فإنه يستوجب أن نتعرف عليه في ظل اقتصاديات البلدان النامية، وعليه وجب علينا أن نحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

ما المراد بالتنمية؟ وما هي أنواعها؟ وما هي مصادر تمويلها؟

الفصل 2 التنمية الاقتصادية والتمويل

تمهيد:

شكلت التنمية الاقتصادية و الاجتماعية هدفا أساسيا للبلدان النامية، للتخلص من آثار التخلف الاقتصادي والاجتماعي، واللاحق بركب الدول المتقدمة، غير أن بلوغها ذلك، يتطلب شروطا مسبقة، يجب تداركها لكي يكون بالإمكان تحقيق النمو والتطور الاقتصادي المنشود، وأهم هذه الشروط هي توفر الموارد المالية الكافية، ولا يتم مثل ذلك النمو والتطور إلا من خلال بناء تراكم في رأس المال، يكون كافيا لرفع معدل نمو الدخل والإنتاج بشكل سريع وفعال.

وتستمد الموارد اللازمة لتمويل التنمية في أي بلد، مما يتاح له من مدخرات محلية. فالمدخرات الاختيارية للأفراد والوحدات العائلية والمدخرات الإجبارية، وأرباح المشاريع غير الموزعة، وفائض مشروعات القطاع العام، والقروض الداخلية الحكومية، وقروض المؤسسات المالية الوسيطة، ويقتضي استكمال مواردها المحلية المحدودة، برافد أجنبي مكمل.

وقد أصبح تمويل اقتصاديات الدول النامية من الأمور المسلم بها، لما يقوم به التمويل من دور رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن الاستغناء عنه في رسم السياسات والاستراتيجيات الوطنية الهادفة، إلى حشد وتعبئة وتوجيه الموارد المالية من خلال قنوات الأنشطة المطلوبة.

وقد شغل موضوع الادخار حيزا كبيرا من الاهتمام وكيف لا، وهو يعتبر حجر الزاوية لأية خطة من خطط التنمية الاقتصادية، حيث يتوقف الهدف الذي تتطلع الخطة إلى تحقيقه، على معدل الادخار، فكلما كان هذا المعدل كبيرا، كلما كان معدل النمو المحقق عاليا، والعكس بالعكس.

ومع ذلك لا يعتبر المسؤول الوحيد عن حدوث النمو، بل وجوده يعتبر هاما، ومكملا للعوامل الاقتصادية الأخرى والاجتماعية والثقافية، إذ لا يكفي التغلب على مشكلة ضالة معدلات الادخار بالبلاد المتخلفة أو تلك الأخذ في النمو حتى تتحقق التنمية.

ذلك أن رأس المال الذي يتكون عن طريق الادخار ليس هو العنصر الوحيد لعملية التنمية الاقتصادية، حيث أن رأس المال يتضافر مع العناصر الإنتاجية الأخرى، وعلى الأخص المهارات والكفاءات الفنية والتنظيمية، اللازمة لدوران الطاقات الإنتاجية، التي يستهدف التكوين الرأسمالي إنشاؤها.

إذا لم تتوافر هذه العناصر بنسب معينة تحددها طبيعة الفن التكنولوجي المناسب لاستخدامه، فإن عملية التنمية الاقتصادية تتعثر في سيرها.

ويقضي إيضاح هذه القضايا وترابطها ببعضها ، بمعالجة الموضوعات التالية:

- التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.
- تمويل التنمية الاقتصادية.

1.2. التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

فرضت قضية التنمية نفسها علي المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث برزت على السطح قضية الانقسام بين الدول المتقدمة والدول النامية أو المتخلفة، ولكل منها، مفهومه، وخصائصه، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، والسياسية... الخ وإن كان لكل من، التقدم أو التخلف، خاصية النسبية.

وتأثرت معالجة قضية التنمية الاقتصادية، بالأوضاع السائدة، لاسيما بالصراع الإيديولوجي السائد بين الغرب والشرق. أصبحت جزءا من لعبة التوازن الدولي ، فتأثرت سياسات التنمية الاقتصادية بالانتماءات السياسية للدول النامية ، فبعض الدول مالت إلى نماذج أقرب إلى الاشتراكية في الاعتماد على التدخل المكثف للدولة، وأنواع من التخطيط المركزي، في حين أن البعض الآخر ظل أقرب إلى أشكال من الحرية الاقتصادية والاعتماد على السوق.

وقد عرفت الدول النامية بشكل عام بدايات مشجعة في معالجة قضايا التنمية منذ الستينيات، بعد حصولها علي الاستقلال الوطني فحقق معظمها معدلات معقولة من النمو الاقتصادي، ومع ذلك فقد بدأت هذه الدول تواجه مشاكل، أكثر حدة، منذ بداية السبعينيات وخاصة في عقد الثمانينيات، حيث تددت الموارد، واختلطت المفاهيم، وتمايزت الدول بين قلة، حققت نجاحا كبيرا، (دول شرق آسيا) وغالبية، تدهورت أحوالها، خاصة إفريقيا، وتعمقت الفجوة بين أكثر الدول غنى وأكثرها فقرا [47] (ص107)، فكانت أزمة الغذاء.

وأدت أزمة الطاقة في العالم إلى تزايد تكاليف واردات الدول النامية، وارتفاع في الأسعار، واختلال في موازين مدفوعات الدول النامية، ومنه زيادة في مديونية هذه الدول بسبب العجوزات البالغة الارتفاع

وعرفت مفاهيم التنمية اجتهادات، واختلافات جوهرية، ونحاول فهم التنمية من خلال سرد جملة من النظريات الهامة، من خلال المواضيع التالية:

- المفاهيم الأساسية للتنمية والنمو.

- أنواع التنمية.

- مقومات التنمية.

1.1.2. المفاهيم الأساسية للتنمية والنمو.

التنمية كلمة لها أكثر من مفهوم، حيث تشير العديد من التعاريف والطرحات التي تتعدد بتعدد متناوليها، وستعرض في دراستنا هذه ما تيسر من المفاهيم على النحو التالي :-

1.1.1.2. المفهوم اللغوي

توضح اللغة العربية، الفرق بين مدلول النمو، ومدلول التنمية، حيث أن نمو الشيء يعني زيادته أو تغييره إلى حال أكبر أو أحسن ، أما تنمية الشيء فتعني فعل وإحداث النمو، وهذه التفرقة بين مدلول النمو ومدلول التنمية في اللغة العربية توضح المفاهيم المرادفة للنمو والتنمية في الاقتصاد [48] (ص44) ، وفي اللغة الفرنسية نجد الاختلاف واضحا في التعبير اللفظي عن الكلمتين، فكلمة نمو، تكتب " Croissance " أما كلمة تنمية، فتكتب " Développement"، وفي اللغة الإنجليزية تكتب كلمة النمو "Growth" أما التنمية فتكتب "Development" .

2.1.1.2. المفهوم الاقتصادي

أما في الأدب الاقتصادي فان التنمية ما هي إلا عملية مجتمعة متشابكة متكاملة في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية و إدارية، [49] (ص11) وبالتالي فان التنمية ذات مدلول اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي ولا تعدو عملية التنمية الاقتصادية إلا أن تكون جانبا من جوانبها المتعددة.

وتتحصل عملية التنمية في التطوير المستمر والمتواصل لأنماط سلوك البشر والقيم الاجتماعية وعناصر الإنتاج والمؤسسات الوطنية، [50] (ص 4) بينما يفرق "كندل برجر" النمو الاقتصادي والتنمية على أساس أن النمو يعني إنتاجا أكبر، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية كلا من الإنتاج الأكثر، والتغيرات في الترتيبات الفنية والمؤسسية التي يتم بها الإنتاج.

ويشير اصطلاح النمو الاقتصادي إلى إحداث زيادة في الدخل ، وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك (مع الأخذ بعين الاعتبار معدل النمو السكاني)، وبما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة.

ويتم التعبير عن النمو، بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي، ويجب أن يتحقق النمو دون حدوث مشاكل مثل التضخم واختلال موازين المدفوعات. [51] (ص116).

ويري "مبير بالدوين" انه ليس هناك تعريفا منفردا للتنمية، يمكن اعتباره مرضيا تماما لان هناك اتجاه لاستعمال المصطلحات " التنمية الاقتصادية ، النمو الاقتصادي ، التغير طويل الأمد " كل مكان الآخر ، فهي بمثابة مترادفات في استعمالها وفي جوهرها.

ويعرف "بالدوين" التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن ، ويقصد بعملية التنمية ذلك التفاعل القوي الذي يتحقق - في فترة طويلة - في الكيان الاقتصادي للدولة، ويشتمل على تحولات في الأشياء والكميات، وتفاصيل هذه العملية تختلف باختلاف الزمان والمكان، ولكن هناك بعض المظاهر الأساسية المشتركة فيما بينها، والنتيجة العملية هي زيادة الإنتاج القومي للنظام الاقتصادي، وهو في حد ذاته تغير طويل الأمد. [52] (ص6،5).

بينما يرى البعض الآخر أن التنمية لا تعني التنمية الاقتصادية فحسب ، كما أن التنمية الاقتصادية لا تعني التصنيع فحسب ... فالتنمية بمعناها الشامل هي مزيج من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... لكن التنمية الاقتصادية مازالت تحتل مساحة أكبر من الاهتمام لأنها تقوم على معايير مادية وذات مردود ملموس [53] (ص15).

كما استخدمت مصطلحات عديدة مثل إحداث النمو أو التقدم أو الوصول لنموذج الدول الأوربية الغربية أي التحضر الغربي "westernization" [54] (ص212)، كما تعرف التنمية بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع تحدث نتيجة التدخل الإرادي المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو. [55] (ص117).

ويعرف "علي العطار" التنمية الاقتصادية بأنها تكامل كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بهدف الوصول إلى وضع أفضل على كافة الأصعدة والقضاء على التخلف بكل مؤشراتته وأسبابه.

والتنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني، ولا يمكن أن تتم إلا في إطار نمط إنتاج محدد حيث، تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط خطواته لإنجاز مهامه، ولأنها مرتبطة بالإنسان فهي تحتاج إلى معطيات بشرية وسياسية وطبيعية مختلفة. [56] (ص103)

نخلص إلى القول، أن مفهوم التنمية ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي إذا كان من الممكن الحكم على مدى نجاح التنمية في أي مجتمع من المجتمعات بمقدار ما حققه هذا المجتمع من معدلات النمو الاقتصادي، وبعبارة أخرى يمكن القول أن مستوى التنمية وفقاً لما تقدم إنما يكون تابعاً لمعدل النمو الاقتصادي الذي يحققه المجتمع. [57] (ص135)

2.1.2. أنواع التنمية

أسفرت الدراسات المهمة بالتنمية لإيجاد موضوع يشكل المحور الرئيسي، والانشغال الأهم ضمن جملة عناصر هذه الظاهرة وقد يكون الدافع في ذلك محاولة لإيجاد حلول لقضايا المجتمعات المتخلفة، أو قد يكون لعب دوراً جديداً يخدم مصلحة المجتمعات المتقدمة، إذ لا تخلو الأفكار الاقتصادية من التأثير بالبيدولوجيات أصحابها، وقد أثارت نتائج تطبيق أفكار لم تحقق التنمية، جدلاً في الساحة الفكرية، [58] (ص111) ولا يسعنا المجال هنا إلى سردها.

هذا الفكر التنموي ينص على برامج تخص جوانب مهمة من مشاكل البلدان المتخلفة، هذه البرامج صارت تعد من طرف هيئات ومنظمات أممية ودولية.

هذه البرامج التي تعد انطلاقاً من تحديد مؤشرات معينة ليصبح الهدف هو تغييرها بتفعيل العوامل المؤثرة فيها. من هذا المنطلق ووفقاً لترتيبها زمنياً نعرض باختصار أنواع التنمية كما يلي:

1.2.1.2. التنمية الاقتصادية

هي عملية الخروج من التخلف. وتبحث نظريات التنمية الاقتصادية أسباب التخلف وكيفية التغلب عليها.

وترتبط التنمية الاقتصادية بنمو السكان، وتراكم رأس المال، ومستوى التطور التكنولوجي، وبتكوين السكان وتغيير توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، وتغيير توزيع الإنفاق الوطني بين الاستهلاك والادخار.

ويرى البعض أن التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد فيها الدخل الوطني ودخل الفرد في المتوسط مع تحقيق معدلات نمو في قطاعات معينة.

أي أن هذا التعريف ينص على توفر شرطين حتى تتحقق التنمية الاقتصادية، أولهما، أن يفوق معدل نمو الدخل الوطني معدل نمو السكان وذلك حتى يتحقق زيادة دخل الفرد في المتوسط باستمرار، وثانيهما أن تتم التنمية في قطاعات اقتصادية فنية هامة تعبر عن التقدم وتمثله.

ويؤكد هذا المعنى الاقتصادي " Kindleberger " لما يقرر أن التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها. [59](ص82)

إذا من أجل رفع معدل نمو الدخل الوطني الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل ، تسعى الحكومات لاتخاذ سياسات اقتصادية تقضي برفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد عن طريق الاستثمارات في قطاع الصناعة والزراعة والتجارة والنقل والمواصلات وغيرها من فروع الاقتصاد.

ولا يقتصر الأمر على تحقيق الأهداف التي ذكرناها بل لابد من توفر الشروط الضرورية لضمان استمرار العملية الاقتصادية وتوسيع النشاط الاقتصادي.

2.2.1.2. التنمية الاجتماعية

تحتل الخصائص الاجتماعية مكانة في نظرية التنمية كونها تمثل عوامل مشجعة أو معيقة للتنمية. وشكّل تيارا فكريا سُمّي بالنظرية السسيولوجية التي ترى في الوسط السسيولوجي للمجتمع التقليدي، الذي يوجد فيه الرتبة (الروتين) والتخلف، تفسيراً للفقر.

إذ نجد الاقتصادي " قبلن " من خلال دراسته الانثروبولوجية لحضارة الإنسان، أن غرائز معينة كغريزة احترام العمل لأجل الخبرة أو المهارة، وجدت لدى كل الناس في جميع المجتمعات، ووجد أيضا في دراسته، أن الظروف المادية المحيطة بالبشر، (ومن ضمنها المعرفة أو التقنية)، لها أكبر الأثر على ميولهم وتصوراتهم عن عالمهم، لذلك فإن تصورات الإنسان تتأثر في تكوينها، قبل أي شيء، بظروف البيئة المادية المحيطة به.

ويتوصل "قبلن"، من ذلك، إلى أن المؤسسات القائمة، (العادات، الأعراف...)، في أي مجتمع، ليست إلا انعكاسا لعلاقة الإنسان بالبنية المادية [21] (ص460)، فمثلا، طرق عمل الأشياء والتفكير في الأشياء وممارسات أو طرق توزيع عناصر الإنتاج كلاهما تأسست استجابة لعلاقة الإنسان بالبيئة المادية.

ولطالما تلعب هنا التفسيرات غير الاقتصادية، الدور الأهم، فإن البنية غير الاقتصادية انطلقا من العمليات السياسية والثقافية والمسلكية والحكومية، يجب أن تعطى لها الأولوية مقارنة بالدوافع الاقتصادية.

إذ يشدد " فرانسوا بيرو " على أن كوابح التنمية، تكمن في المؤسسات الاجتماعية وطرائق التفكير والعادات السائدة في مجتمع ما، كذلك غياب النزوع إلى التجديد وغياب طبقة المنظمين، أي يحرض على وجوب دور العوامل غير الاقتصادية لتسريع التنمية مثل، تغيير نمط التفكير، والمؤسسات، والبنية الاجتماعية، وعادات السكان. [60] (ص83)

وتمثل التنمية الاجتماعية هدفا استراتيجيا في ظل النظام الاشتراكي، حيث تتحدد مقدا الأهداف العريضة، والتي يتعين تحقيقها في نهاية مرحلة الخطة، ويتحدد على أساس هذه الأهداف، نمط

الأولويات أو المجموعة من الحاجات الاجتماعية، التي تتمتع بأسبقية في الإشباع على ترتيب تفضيلي فيما بينها يبدأ بالأهم فالمهم.

وحاولت مجتمعات عديدة، رسم وتنفيذ برامج لإحداث التنمية الاجتماعية من خلال تحقيق العدالة في توزيع الثروة، (الدخل)، تكافؤ فرص العمل، القضاء على الفقر الناجم عن تفاوت كبير في الأجور والمراتب، تخليص الفئات المحرومة من خلال برامج المعونة والمساعدات، النهضة التعليمية والتدريب المهني والتكنيكي، وبرامج الأمن ولأمان الاجتماعي.

تطوير البرامج وسياسات التنمية الاجتماعية، يعتمد كذلك على تحسين التأمينات الاجتماعية، والخدمات التي تشمل التأمين الصحي، والمعاشات، والتأمين على الحوادث أو المنافع الاجتماعية، والرعاية الطبية، وتكامل بين الريف والحضر، تحقيق الإنجازات الملموسة في المجتمع، من تثقيف وتنمية روحية، وترسيخ تقاليد التعاون والعمل الجماعي.

3.2.1.2. التنمية البشرية

ذكرنا أن قضية التنمية فرضت نفسها على المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد عرف مفهوم التنمية تطوراً كبيراً منذ ذلك الوقت، وتعرّف التنمية البشرية بأنها "عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها". [61] (ص49)

ما دام الإنسان هو محور التنمية البشرية فهو العامل المؤثر من خلال الاستفادة من قدراته فيما ينفع الإنسان، أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج، والمشاركة في الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية، وكذلك فهو يتأثر بها من خلال تكوين القدرات، ومن خلال الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية والتدريب، والتمتع بالفراغ، فالإنسان هو وسيلة التنمية وهدفها، حيث ينظر للإنسان كعنصر من عناصر الإنتاج مثله في ذلك رأس المال المادي والأرض، ويقوم الاستثمار في رأس المال البشري (الإنتاج في مجال الصحة والتعليم والتغذية والتدريب) بالدخل الإضافي الذي يولده هذا الاستثمار.

وتقاس جدوى رأس المال البشري بمقارنة معدل عائد الاستثمار البشري مع معدل تكلفة رأس المال. كما يتم الحكم على جدوى برامج الاستثمار تلك، من خلال تأثيرها على مقدرة الناس على القراءة والتعليم، وتأثيرها على مستوى التغذية لديهم، وتأثيرها على المستوي الصحي. إذ تعتبر مجدية إذا ساعدت على تحسين القدرات البشرية حتى إذا كان معدل العائد النقدي الصافي منها صغيراً.

وشعار التنمية البشرية هي أنها، لا تعني إعطاء سمكة لكل فرد، وإنما تعني تعليم كل فرد كيف يصطاد، وتعني أيضاً إلى جانب حصول الفرد على احتياجاته من السلع والخدمات السياسية، توسيع الاختيارات أمامه في كل المجالات من تمتع بالحرية الشخصية والسياسية والمساهمة في صنع القرار وغيرها، فالتنمية البشرية تقوم على أربعة عناصر هي: الإنتاجية، العدالة، والاستمرارية، والمشاركة.

ومنذ مطلع التسعينيات وتحت تأثير هذا الاهتمام المتزايد بالعنصر البشري، الذي قدمته نظرية النمو من الداخل، قدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقريره عن التنمية البشرية في العالم والتي توالى صدوره منذ سنة 1990.

وقد قدم البرنامج الإنمائي، من خلال التقارير، معالجة أكثر شمولاً للبعد البشري من خلال مفهوم التنمية البشرية الذي تبناه، والذي أدى إلى تبني كثير من الدول النامية لهذا المفهوم وما يترتب عليه من اهتمام بالعنصر البشري والتنمية البشرية في هذه الدول. [62] (ص166)

4.2.1.2. التنمية المستدامة

التنمية المستدامة أو المتواصلة، هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار والاستدامة من حيث استخدامها للموارد الطبيعية، والتي تتخذ من التوازن البيئي محور ضابط لها، بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها.

وأغلب الدول النامية لم تدخل العوامل البيئية في خططها التنموية، إلا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، مما أثر على مواردها، وعلى عملية التنمية بها. [55](ص95) ومن ثم فهناك عدة خصائص للتنمية المستدامة:

- الاستمرارية

القدرة على تحقيق دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه، يضمن إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد.

- تنظيم استخدام موارد الطبيعة

من الموارد ما هو قابل للنفاذ مثل المواد الهيدروكربونية (البترول والغاز) ، وأخري متجددة يجب أن تستخدم بطريقة تأخذ في الحسبان ما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.

- تحقيق التوازن البيئي

وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية و إنتاج ثروات متجددة مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.

وأصبحت البيئة عنصرا أساسيا ضمن أي أنشطة تنموية، وركيزة ذات أهمية تأخذ في الاعتبار، عند تحديد توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومشاريعها، ومواقع تلك المشاريع بما يهدف في النهاية إلى المحافظة على البيئة، والمحافظة على البيئة تدعمت من القناعة، بان الطبيعة ليست معطاة، بل هي نتيجة لعمل الإنسان يحفظها ويحميها، وقلما توجد طبيعة خام صالحة للاستعمال و للإنتاج إذا لم يلحقها عمل الإنسان ، وهي ليست موارد بلا نهاية ولا هي مستودع بلا قرار، تلقى فيه عوادمنا ونفايات الصناعة... الخ. [47](ص228)

وقد بدأ الاهتمام بقضايا البيئة منذ السبعينات عندما عقد مؤتمر استكهولم للبيئة 1971، على أن أهم خطوة اتخذت في هذا الصدد كانت في شكل مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في "ريو دي جنيرو" في 1992 [58] (ص139)، والذي وضع قضية البيئة في صلب الاهتمامات العالمية، وقد صدر عن هيئة الأمم المتحدة وثائق عديدة، للاهتمام بحماية البيئة، أهمها ما عرف بجدول أعمال القرن 21، والحديث عن مشاكل الأوزون، وارتفاع درجات حرارة الأرض، وتلوث الجو، والأنهار، من أكبر المشاكل التي تهدد مستقبل البشرية، والتي لا يمكن حلها إلا على المستوى العالمي، ضمن عمل جماعي من التعاون الدولي.

ويراد من التنمية المستدامة تطوير كافة جوانب الحياة الاجتماعية بشكل دائم ، تعمل التنمية على تحقيق نمو مطرد في الموارد، بدل استنزافها وتدميرها ، ولتحقيق تنمية مستدامة لابد من إشراك كافة فئات المجتمع، ضمن أجواء من الديمقراطية وحرية التعبير ، وضمان العدالة الاجتماعية، ومشاركة

الفئات الاجتماعية في عملية التنمية، وتفعيل دور المؤسسات الرقابية في المساءلة والشفافية [56](ص106،105).

5.2.1.2 التنمية المستقلة

هي التنمية المعتمدة على الذات، والتقليل من الاعتماد على الجهات الخارجية، في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وتتوقف على طاقات المجتمع وقدراته وما يتوفر له من إمكانيات، أي من موارد طبيعية وبشرية، وهي تختلف عن نموذج إحلال الواردات الذي حاولت بعض الدول العربية مثل الجزائر ومصر وسوريا تطبيقه في فترات الستينيات وما فوق. إن التنمية المستقلة تهدف إلى الخلاص من التبعية الاقتصادية من خلال التحرر الاقتصادي والاجتماعي. [63](ص74)

وتقوم التنمية المستقلة على أسس أهمها، الاعتماد على الذات، بدلا من المعونات والقروض الخارجية، والتوجه الداخلي للتنمية، بدلا من الارتباط بالشركات المتعددة الجنسيات، والوفاء بالاحتياجات الأساسية، وظهرت فكرة التنمية المستقلة لدعم التعاون العربي.

وتعتمد كذلك وبالدرجة الأولى على التطور الرأسمالي المستقل، وذلك من خلال تكوين قطاع قوي للصناعات الأساسية.

وهي ترى أن الإنسان هو عصب التنمية ومركز اهتمامها وهدفها الأساسي، وتقوم على ضرورة المشاركة الشعبية الفاعلة الشاملة لكل فئات المجتمع، في صنع السياسة العامة وتحديد أهداف التنمية ومشروعاتها، وتعميم فوائد التنمية على كل شرائح المجتمع، من خلال تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوافر الحريات الأساسية بما يضمن قوة الدولة ودعمها لحماية مكتسبات التنمية، وتطور الإمكانيات الاقتصادية وتعبئة الموارد البشرية والمادية. [60](ص249)

ولا تعني الانغلاق على نفسها ولكن تقبل علاقات اقتصادية دولية تخدم التطور المستقل بدلا من الخضوع لها. وتحتاج الدول العربية إلى تنمية مستقلة قائمة على التعاون والتكامل للمصالح الاقتصادية، ضمن ظروف وخصائص لكل دولة، بما يضمن مزايا متكافئة لجميع الوحدات الداخلية.

وفي هذا الإطار يقول الدكتور رمزي زكي " إن التنمية المستقلة ليست في الحقيقة عملية اقتصادية بحة، بل هي عملية حضارية شاملة ، وليس الجانب الاقتصادي فيها إلا أحد الأعمدة التي تقوم عليها". [64](ص149)

3.1.2 مقومات التنمية

تزداد الهوة اتساعا بين الدول المتقدمة والدول النامية، رغم محاولات ومجهودات مبذولة لتضييق الفارق الشاسع في مجال التنمية، باستثناء بعض دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول البترولية، مما أدى إلى الاعتقاد بأن المشكلة الأولية في التنمية الاقتصادية، هي إن القوى المسببة للتنمية ليست موجودة فعلا في الدول النامية، بحيث لا يتطلب الأمر تحريكها من الجمود، بل أنه يتعين في الحقيقة خلق هذه القوى من العدم وتوجيهها وجهة معينة، [6] (ص26) واعتبر الاقتصاديون أن التمويل هو العنصر الحاكم والحاسم لمسار عملية التنمية، وذلك لكونه يمثل الوجه الثاني لعملية الاستثمار التي تحظى هي الأخرى باهتمام مكثف.

من جهة أخرى ونتيجة تواضع معدلات التنمية ومعدلات النمو، وأضاف اقتصاديو البلدان النامية إلى جانب رفع معدلات التكوين الرأسمالي، عناصر أخرى مثل تصحيح الاختلالات الهيكلية، والتخلص من التبعية للعالم الخارجي، فضلا عن إحداث تغييرات شاملة في العوامل غير الاقتصادية. واهتدى البعض الآخر إلى وضع جملة من العوامل ذات دلالة للتنمية، وردت في قائمة مختارة لهذه العوامل، وقد قسمها رياض الشيخ [50] (ص10- 15) إلى ثلاثة مجموعات هي كالتالي:

- محددات اقتصادية.

- محددات سياسية وإدارية.

- محددات اجتماعية وثقافية.

كما أضاف آخرون إلى ذلك ضرورة مساهمة الشعب في عملية التنمية، بحيث تكون التنمية منهاجا تعتقه كل فئات المجتمع، بدلا من أن تكون مجرد قرارات سياسية قد تجسدها خطة التنمية، ... كذلك أكد البعض على ضرورة أن يكون مفهوم التنمية واحدا في ذهن القيادة السياسية و الإدارية للمواطن...ومن العرض السابق يتبين بروز مقومات التنمية التي تنقسم إلى:

1.3.1.2. المقومات الاقتصادية

تتشكل بصفة أساسية من العناصر التالية :

العنصر الأول

يتفق جميع المهتمين بدراسة قضايا التنمية حول توفير حجم معين من التراكم الرأسمالي، لأجل تصحيح الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني ، حيث أن رفع معدل التراكم الرأسمالي، يعني زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية التي تقوم عليها التنمية، وإنشاء صناعة وطنية من شأنها أن تحدث تغيير في الهيكل الإنتاجي السائد يرفع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة على حساب قطاع الزراعة .

ويقتضي هذا إن يتم توفير حد أدنى من التراكم الرأسمالي لأن انخفاض حجمه عن حد معين لن يترتب عليه دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق.

لذلك فقد استقر الأدب الاقتصادي على ضرورة توفير الحد الأدنى من الموارد الاستثمارية وإلا لما كتب النجاح لعملية التنمية ولما استطاع الاقتصاد الوطني تحقيق مرحلة النمو الذاتي ، ويأخذ الحد الأدنى صفة "الدفعة القوية " عند "رودان" صاحب المبدأ الأساسي لنظرية الدفعة القوية التي تتطلب ضرورة توافر رؤوس أموال ضخمة محلية وأجنبية ثم استثمارها في بناء قاعدة اقتصادية مدعومة ببنية تحتية صلبة تشرف عليها الحكومة من اجل الانطلاق إلى مرحلة أعلى للنمو، وما أن تنتهي هذه المشروعات حتى يتبعها بمشروعات أخرى رافضا النمو البطيء ، حيث الزيادة في الدخل ستكون أضعاف الزيادة الأولية[59] (ص132).

وينصرف مفهوم التراكم الرأس مالي إلى توفير رؤوس الأموال النقدية للحصول على الموارد العينية فضلا عن تشغيلها، لذلك فان مشكلة التمويل في الدول النامية مشكلة مزدوجة لأنها لا تقتصر على توفير رؤوس الأموال النقدية فحسب بل يقتضي بالإضافة إلى ذلك أن تكون رؤوس الأموال من النوع الملائم

...أي توافر رؤوس أموال محلية للقيام بالإنشاءات ورؤوس أموال أجنبية لاستيراد السلع والمعدات الرأسمالية من الخارج.

وتعود أهمية توفر الحد الأدنى من التراكم الرأسمالي لمواجهة ظاهرة عدم القدرة على تجزئة مشروعات البنية الأساسية وكذلك توفير حجم كبير من الاستثمارات في مجال الصناعة والزراعة التي تساهم إلى حد كبير في تحديد معدل النمو الوطني.

إن الاستثمار يتيح زيادة في الدخل الفردية ، وبالتالي توسيع نطاق السوق المحلي ومن ثم التوسع في الصناعات الناشئة أو الوليدة وبالرجوع إلى تحديد الحد الأدنى من التراكم الرأسمالي اللازم لدخول الاقتصاد إلى مرحلة النمو الذاتي فإنه يمثل عند "W.W.Rostow" المعدلات الحقيقية للاستثمار والادخار انطلاقاً من 5% إلى 10% من الدخل الوطني، أما عند "آرثر ليس" فإنه يجب على الاقتصاد الوطني أن يتحول من اقتصاد يدخر من دخله 5% إلى اقتصاد يدخر 12% من دخله الوطني. [49] (ص255، 256)

كذلك يكسر " Ragnar Nurkse " حلقات الدائرة المسدودة للبؤس [29] (ص103)، من خلال علاج ضعف الاستثمارات بتوزيع رؤوس الأموال على مختلف فروع الإنتاج بشكل يسبب التكامل الصناعي المتوازن الذي يضمن سعة السوق.

وهكذا يحتل ارتفاع معدل تراكم رأس المال – في الأدب الاقتصادي – دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية ، إلا أنه يجب التأكيد على أن رفع مستوى التراكم الرأسمالي لن يجدي بدون مساندة العناصر الأخرى خاصة وأن التنمية كل لا ينفصم ، وهذا ما تؤكد كتابات عدد من الاقتصاديين ومنهم "Massell;Solow;Cairncross" وآخرون وهم بصدد شرح الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية حيث اتفقت آراؤهم على نتيجة هامة تلخص في أن تراكم رأس المال المادي أقل أهمية من عنصر إنتاجية وكفاءة مدخلات "Inputs" العملية الإنتاجية. [13] (ص216)

وعلى الرغم من احتلال مشكلة التمويل المرتبة الأولى في التنمية الاقتصادية إلا أنها ليست مشكلة فنية لتعبئة المدخرات في أوعية التمويل بقدر ما هي مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ولا أحد بإمكانه التشكيك في أهمية رفع معدل التراكم الرأسمالي كشرط لارتفاع معدل نمو الدخل الوطني وزيادة التشغيل ، وتحسين الجهاز الإنتاجي ومنه زيادة إنتاجية العمل .

غاية الأمر أنه لتقدير الدور الحقيقي والسليم الذي يلعبه معدل التراكم في تحقيق مهام التنمية، يجب النظر إليه في ضوء العوامل والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى التي تحدد مسار النمو وتؤثر على عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي في بلد معين .

العنصر الثاني

تصحيح الإختلالات الهيكلية : تتسم الدول المتخلفة باختلال هيكلها الإنتاجي حيث يسود القطاع الزراعي في الكثير منها وترتفع أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني سواء من حيث الدخل المتولد فيه واستيعابه للقوي العاملة ، وتعني سيادة هذا القطاع انخفاض الإنتاجية ومن ثم انخفاض متوسط الدخل الفردي نتيجة ضعف مستوى الفن الإنتاجي المستخدم فيه.

وعليه تسعي جهودات التنمية إلى تصحيح هذه الاختلالات برفع مستوى الاستثمارات التي توجه إلى الصناعة بصفة عامة وإلى الصناعات التحويلية بصفة خاصة، ويتطلب التصنيع السريع زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي مما يترتب عليه عدة نتائج.

- ارتفاع معدل نمو الدخل الصناعي ومن ثم ارتفاع نمو الدخل الوطني.

- زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى وبالتالي انخفاض الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى وبصفة خاصة الزراعة مما يعمل على تصحيح الاختلال في هيكل الإنتاج في المجتمع.

- زيادة قدرة القطاع الصناعي على استيعاب القوي العاملة والقضاء على البطالة .

- العمل على تخفيض حجم الواردات من السلع المصنعة وإحلالها بتوفير بديل محلي.

وتعظم أهمية التصنيع بدوره في تغيير هيكل الاقتصاد الوطني على النحو السالف، وإسهاماته في استيعاب العمل، [54] (ص228) وتنوع الاقتصاد، ومع ذلك يجب ألا نهمل باقي القطاعات الأخرى لإحداث التكامل فيما بينها ، بالمدخلات من المواد الأولية وفائض العمالة والنقد الأجنبي لمضاعفة القدرة الذاتية للاستيراد من الآلات والمعدات ، وخاصة قطاع الزراعة الذي يعتبر سوقا لمنتجات الصناعة الناشئة ، لصعوبة دخولها الأسواق الخارجية بسبب عدم قدرتها على منافسة منتجات الدول المتقدمة من حيث الجودة والتكاليف ، خصوصا في بداية التصنيع.

في هذا المجال عرفت الدول النامية نماذج لسياسات التصنيع مثل إستراتيجية النمو المتوازن ، إستراتيجية النمو غير المتوازن ، سياسية الإحلال محل الواردات أو التصنيع بهدف التصدير مثل ما حدث في كوريا الجنوبية، أو التصنيع بهدف إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين من خلال السوق المحلية الذي مثل أحد أولويات كوريا الجنوبية [65] (ص671)، أو أن تختار الدولة طبقا لظروفها سياسة تؤلف بين هذه السياسات.

إن تحقق النمو ليس مرده دائما إلى الموارد المادية ، إذا ثبتت دراسة لدور عوامل الإنتاج، وتوصلت إلى حقيقة أن النمو أو الزيادة في الإنتاج ليست كلها ناجمة عن الزيادة في كم المدخلات بل هناك نمو ناجم عن التغيير في النوع وليس في الكم .

وعليه، فما هي الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى الزيادة في إنتاجية العامل؟
" Facteur " ، ومن ثم في دخله أو عائده ، حيث كان الاعتقاد الرائج ، أن الزيادة في عائد (دخل) العامل سببها أساسا التقدم الفني، أي التطور التكنولوجي المستخدم في عملية الإنتاج.

إلا أن التعمق في دراسة هذا الموضوع تبين أن الأسباب الرئيسية وراء معظم الزيادة في الإنتاج تعود إلى ما يلي: [13] (ص118)

- التحسن في نوعية عنصر العمل نتيجة للتعليم والتدريب والخبرة ، والزيادة في إنتاجية كل ساعة عمل الناجمة عن نقص ساعات عمل .

- إعادة تخصيص الموارد وذلك بالتحول من استخدامات تتسم بانخفاض الإنتاجية إلى استخدامات تتسم بارتفاع الإنتاجية بما في ذلك استخدام مواد جديدة لم تكن تستخدم من قبل.

- اقتصاديات الحجم وما يترتب عليها من وفورات.

- تحسن سبل الإنتاج نتيجة للتقدم التكنولوجي.

وفي دراسة أجراها الاقتصادي "Edward Denison" لحساب إسهام العوامل المختلفة لنمو الدخل الحقيقي للعامل في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة (1909 - 1973) مستعينا بنموذج "كوب-دوقلاس"، وتبين أن 91% من الزيادة الحقيقية في دخل العامل في الفترة (1929- 1957) كانت ناجمة عن دخل عوامل غير الزيادة في كم رأس المال وأن 9% فقط كانت ناجمة عن زيادة رأس المال والأرقام في الفترة (1948- 1973) كانت 85% ناجمة عن عوامل أخرى، 15% ناجمة عن رأس المال.

2.3.1.2. المقومات غير الاقتصادية

لا تقتصر التنمية الاقتصادية لتحقيقها علي المقومات المادية بل لابد من مقومات أخرى إلى جانب المقومات المادية وهي تخص إحداث تحولات وتعديلات تتعلق بكل معوقات التنمية علي جميع الأصعدة ولا يقتصر الأمر على الأوضاع الداخلية بل أيضا الروابط مع العالم الخارجي والتصرف الواعي لتحقيق مصلحة الأمة من خلال: [54](ص228)

- الاستقلال السياسي والاقتصادي وطالما كان شعارا لكل استراتيجيات الدول الفتية فلا بد من إيجاد الأسلوب العملي لتحقيقه على أرض الواقع .

- تغييرات جوهرية في التعليم وإكساب الأفراد القدرة على استيعاب الثورة الصناعية والتكنولوجية .

- العمل علي تسليم السياسة إلى قيادة واعية من خلال تحقيق الديمقراطية ومشاركة الأمة الواسعة، والوصول إلى منظومة عامة لإدارة الحكم تعمل بمقاييس الحكم الراشد.

-التأثير في الظواهر السلبية للعادات والتقاليد البالية التي لا صلة لها بالقيم الحضارية.

وبصفة عامة تقتضي التنمية تغييرا جذريا في الجو الفكري العام وإدخال أفكار جديدة دون المساس بما يعتبر من مقومات الأمة وإرثها الثقافي.

2.2. تمويل التنمية الاقتصادية

تعتمد الموارد اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية في أي مصنع مما يتاح لها من مدخرات محلية وأجنبية ، وفي اغلب البلدان المتخلفة تكون الموارد المحلية غير كافية لتغطية نفقات التنمية ، وتتجاوز احتياجات التنمية لرأس المال ما يمكن تعبئته من مدخرات محلية أي كان نوعها اختيارية أو إجبارية مما يتطلب استكمال مواردها المحلية المحدودة بموارد أجنبية.

ويؤكد الكثير من الكتاب أن تدبير الموارد المحلية ، النصيب الأكبر من الاحتياجات الرأسمالية للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية بحيث يمثل التمويل الأجنبي دورا ثانويا في هذا المجال، لكن اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، وتطلع هذه الأخيرة إلى تضييق الفجوة يضمنه جهود تنموية كبيرة، إلا أن هذه الجهود المتمثلة في زيادة حجم الاستثمارات تصادفها عقبة ضعف إمكانيات الادخار

المحلي وقصورها عن الوفاء باحتياجات التنمية وهذا قد عزز أهمية التمويل الأجنبي ودور التجارة الخارجية، ويتضمن ما يلي:

- التمويل الخارجي .

- التجارة الخارجية

- وسائل تعبئة وتشجيع الادخار.

1.2.2. التمويل الخارجي

يتم تمويل التنمية الاقتصادية حين لا تكفي المصادر المحلية بالاعتماد على المصادر الخارجية والتي يقصد بها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية من الدول والهيئات لسد فجوة الموارد المحلية ، أي لاستكمال الادخار المحلي .

وتعود أهمية المصادر الخارجية في تمويل البرنامج الاستثماري ألالزم لتحقيق التنمية لأسباب منها ما يلي :

- ضعف المستوي الحالي للمدخرات المحلية مما لا يسمح معه تمويل المستوي الملائم من الاستثمارات لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية، حيث أن المدخرات المحلية تعني تخفيض مستوي الاستهلاك وعليه فإن إضافة المدخرات الأجنبية إلى المدخرات المحلية يؤدي إلى تخفيف عبء التنمية عن الأجيال الحاضرة بحيث تتحمل الأجيال المستقبلية جزءا منها: [54] (489)

- تغطية ضعف القدرة الذاتية للاستيراد وتعود أهمية ذلك الى حاجة البلاد النامية إلى مكونات الاستيراد التي يتم استيرادها من الخارج.

وحيث تعجز حصيلة الصادرات عن الوفاء بهذه الاحتياجات فان انسياب المساعدات الأجنبية من الخارج يمثل إضافة إلى موارد النقد الأجنبي المتاحة.

وبالتالي فهي مورد هامة، نظرا لعدم إيفاء الادخار المحلي بالغرض المطلوب، حيث قد يكون متوفرا وكافيا إلا انه لا يمكن تحويله إلى الاستثمارات لندرة الموارد الأجنبية أو عدم القدرة على تحويله مقابل النقد الأجنبي. [54] (ص490)

- يساهم انسيابه إلى الدول النامية في شكل سلع وخدمات إلى إعادة التوازن بين العرض والطلب في السوق المحلي وتخفيف الضغوط التضخمية.

وعلى الرغم من هذه الأهمية لمصادر النقد الأجنبي لكن له مخاطر تتمثل فيما يلي:-

- تتحمل الدولة النامية أعباء خدمات الديون (فوائد وأقساط القروض) مما يعني إنقاص المدخرات المحلية مستقبلا.

- الشروط والقيود المفروضة على البلدان التي تنساب إليها الموارد الخارجية تقلل من كفاءة تلك الموارد، وتتمثل في عدم ملاءمة الانسياب مع التنمية المستهدفة.

- قد تتعرض الدول النامية إلى مخاطر سياسية نتيجة التبعية المالية قد تتحول إلى تبعية سياسية على المدى الطويل.

وتنقسم المصادر الخارجية إلى عدة أنواع :

1.1.2.2. القروض الخارجية

القرض الخارجي هو اتفاق بين طرفين سواء دولتين أو هيأتين عامتين أو خاصتين يتم بمقتضاهما نقل جزء من الموارد من الطرف المقترض مقابل التزام المقترض بدفع سعر فائدة محدد سنويا مع سداد أصل القرض على أقساط يتفق الطرفان على آجالها بجانب بعض الالتزامات الأخرى. [30](ص120)

ويمكن تقسيم هذه القروض حسب أطراف العلاقة إلى:

قروض ثنائية حكومية

وهي تتمثل في القروض التي تعقد بين حكومتين، وهي قروض ميسرة و تسمى أحيانا بالمنحة، لكن شروطها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قد تكون أشد من الشروط المالية، [66] (ص252) وتأخذ المعونة عدة أشكال:-

- معونة غذائية مثل برنامج الغذاء العالمي.

- معونة تستخدم لتمويل برنامج معين مثل تسديد عجز ميزان المدفوعات أو لتمويل مشروعات صناعية... الخ أو لمد الدولة بالأموال في ظروف الطوارئ والكوارث .

- تمويل التكاليف المحلية المتكررة مثل تمويل مشروعات البنية الأساسية.

- تخصص قطاعي لتمويل قطاع معين.

وتأخذ الأشكال السابقة قيودا وضغوطا تمارسها الدول المانحة على الدول المتلقية .

قروض متعددة الأطراف

وهي قروض رسمية يكون الطرف المقرض إحدى المؤسسات الدولية وتعتبر هذه القروض أفضل وأضمن وسائل التمويل الخارجي [67] (ص126)، وهذه المؤسسات المقرضة هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية وصندوق الأمم المتحدة الخاص بالتنمية الاقتصادية وغيرها من المؤسسات الدولية والإقليمية الناشئة والملحقة بالسوق الأوروبية المشتركة والمؤسسات المالية العربية للإنماء الاقتصادي .

قروض خاصة

وهي قروض يكون الطرف المقرض فيها البنوك التجارية العالمية أو أحد الشركات التجارية أو المالية ، هي مؤسسات خاصة في الدول ذات الفائض في حين يكون الطرف المقرض شركة أو هيئة في دولة تعاني من العجز المالي وهي تأخذ أشكالاً عدة مثل القروض وائتمان المصدرين مقابل توريد سلع وخدمات وهو نوع يتسم بعدم الملاءمة لقسوة شروطه مما يلقي بأعباء ثقيلة على المقرض ويأخذ شكل تسهيلات مصرفية لتمويل العجز الموسمي في حصيللة النقد الأجنبي للدولة المقرضة، وعن طريق طرح سندات في الأسواق المالية العالمية ، وتواجهها في ذلك صعوبات جمة.

2.1.2.2. الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كليهما في مشروع معين في دولة غير دولته ، وفضلاً عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، و بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية ، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة. [68] (ص 47)

ويعتبر هذا المصدر هاما من مصادر التمويل حيث انه غير منشئ للمديونية، ويواجه الاستثمار الأجنبي المباشر عددا من العقبات تتمثل إحداها في تخوف بعض الدول النامية منه بسبب اعتبارات سياسية مرتبطة في ذهن شعوب هذه الدول بالفترة الاستعمارية. [68] (ص 87)

ومن جهة أخرى لا يقبل المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الدول النامية خوفا من المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجهه مثل عدم الاستقرار السياسي وعدم الأمان العسكري ، فالاستثمار الأجنبي خاصا كان أو عموميا سيبقي يتأثر دوما بجاذبية البلدان المستقرة ، ذات المداخل الموثوقة والأمن المضمون، حاله في ذلك كحال الدائن يفضل دائما المدين الأمين. [69] (ص 116، 117)

إن الاستثمار الخاص المباشر متوفر إلا في الدول النامية الأكثر تقدما، [70] (ص 148) ذلك أن هدفه هو الربح دائما ، وبسبب الصعوبات التي تواجه الدول النامية جراء خدمة الدين ، انخفض تدفق الموارد الخارجية إليها ، مع حدوث قصور في حجم المساعدات الخارجية ليس بسبب قلة الفوائض في السوق الدولية ، إنما بعدم تدفقها إلى الدول النامية ، على عكس ما كان عليه في الماضي حيث كانت دوافع المصلحة الذاتية المتمثلة في فرص الربح والاستحواذ على المواد الرخيصة وفتح الأسواق فهذه الأغراض هي العامل المحرك لرأس المال إلى الدول الأقل تقدما .

كذلك انكشفت المعونات الخارجية جراء إخماد المنافسة الأيديولوجية بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ، لكسب الشعوب الجديدة إلى حظيرتهما وغلبة روح التفاؤل حول مستقبل هذه الدول، خصوصا بعد أفول النظام الاشتراكي ، وكذلك بسبب أزمة الثقة في قضية التنمية ذاتها لأسباب تتعلق بالدول النامية مثل إهدار الثروات وتفشي صور الفساد في الكثير منها فضلا عن فشل سياسات التنمية القائمة على فكرة الانكفاء على الداخل وفرض الحماية الجمركية على الصناعات الوطنية وانتهاج سياسة إحلال الواردات ، وصاحب هذه التطورات ما لحق معظم الدول الصناعية من الدعوة إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وتحجيم العجز في الموازنات ، وبالتالي تقليص موازنات المعونات الحكومية للدول النامية أو لمؤسسات التمويل الدولية. [47] (ص 130، 231)

2.2.2. قطاع التجارة الخارجية

حاز هذا القطاع في تمويل التنمية الاقتصادية قدرا كبيرا من الاهتمام من خلال ما تقوم به التجارة الخارجية بتحويل الموارد المحلية إلى موارد خارجية وما لهذه العملية من تأثير على نمو الدخل ، وذلك من خلال جلب سلع الاستثمار التي تفتقد الدول النامية إلى إنتاجها داخليا ، بحيث يتوقف مستوى الاستثمار على القدرة على استيراد مكوناته من الخارج [54](ص489)، وهو ما يستوجب تغطية الحاجة إلى النقد الأجنبي عن طريق زيادة قيمة الصادرات ، إلا أنه بسبب شروط التجارة الخارجية التي في غير صالح الدول النامية ، وضعف القاعدة التصديرية التي تضاف إلى أهم القيود المفروضة على الاستثمار والنمو يترتب عن ذلك قيودا مالية تتلخص فيما يلي:

- زيادة متطلبات الاستثمار عن حجم المدخرات المحلية المتاحة.

- زيادة الحاجة إلى الواردات من السلع والخدمات عن ما تنتجه الحصيلة المتوقعة للصادرات.

أي قيد الادخار المحلي أو قيد النقد الأجنبي أو ما يسمى بنموذج الفجوتين والذي عولج بداية من قبل " H.Bruton " الذي أدخل تعديلا على نموذج " هارود - دومار " الذي تفسره المعادلة:

$$B = 1/v , \quad r = s B \quad \dots \quad (1)$$

حيث: - r : نمو الدخل ، s : معدل الادخار ، B : الإنتاجية الحدية لرأس المال. هذا التعديل تمثل في إدخال التجارة الخارجية إلى جانب نسبة المدخرات وهو ما تطلب إعادة كتابة المعادلة السابقة بالصورة التالية:

$$r = s/v + bv \quad \dots \quad (2)$$

حيث: " b " تساوي $(M - E) / Y$ ، (E) ، (M) تشير إلى صادرات وواردات من السلع والخدمات (من غير عوامل الإنتاج) v : مقلوب الإنتاجية الحدية لرأس المال (B) وتظهر أهمية (b) في أنها تبين أن حصول دولة ما على مدخرات أجنبية سوف تؤدي إلى تفوق الواردات على الصادرات ، وذلك لأن هذه المدخرات سوف تسمح بتمويل استثمارات إضافية لها آثار مولدة للدخل مساوية للآثار التي تولدها الاستثمارات الممولة بواسطة المدخرات المحلية. [71](ص4) وبرغم أهمية الدور الذي يلعبه الادخار الأجنبي في تمويل فائض الواردات عن الصادرات في الدول النامية كما توضحه المعادلة الثانية، إلا أن المعالجة السابقة لدور القطاع الخارجي في عملية النمو تظل قاصرة.

وذلك لأن افتراض قيمة مساوية للصفر للمتغير " b " يعني أن كبر حجم التجارة الخارجية لن يكون له تأثير على النمو الاقتصادي، وهو بلا شك قول غير صحيح. [71](ص4)

وطبقا لـ " Bruton " أدت استراتيجية التصنيع القائمة على أساس الإحلال محل الواردات في الدول النامية ليس فقط إلى زيادة الحاجة إلى استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية التي لا يمكن توفرها محليا ، ولكن أيضا إلى خلق هياكل إنتاجية لا تعمل بكفاءة إلا بحدوث ارتفاع مستمر في استيراد مستلزمات الإنتاج الوسيطة الرأسمالية ، ولأن هياكل الإنتاج وارتفاع أسعار الصرف تعوق التوسع في الصادرات في هذه الدول .

فقد نتج عن ذلك عدم كفاية الصادرات للوفاء باحتياجات الواردات ، أي نقص النقد الأجنبي يمكن أن يكون قيودا على الاستثمار والنمو الاقتصادي ، ويصعب بلا شك تفسير مثل هذه العملية في إطار نموذج "هارود-دومار".

لذلك جاءت صيغة جديدة من قبل "Bruno, H.chenery Mc Kinnon" وتم اشتقاق هذه الصيغة من المتطابقات على النحو التالي :

$$Y_1 = C + I + X . \dots\dots (3)$$

حيث Y_1 : الناتج القومي الإجمالي. C : الاستهلاك. I : الاستثمار الإجمالي. X : الصادرات من السلع والخدمات.

$$Y_2 = C + S + M \dots\dots\dots(4)$$

حيث Y_2 : الدخل القومي. S : الادخار. M : الواردات.

وبما أن المعادلة (3) تتطابق مع المعادلة (4) كقيم محققة فإن فجوة الادخار تتطابق مع فجوة التجارة الخارجية .

$$(I - S) = (M - X) \dots\dots\dots (5)$$

أما بالنسبة للقيم المخططة فان: (6) $(I - S) \geq (M - X) \dots\dots$

وهي تعتبر نقطة البداية في تحليل الفجوتين:

- فجوة الادخار تحدث عندما تكون المدخرات المحلية المتاحة أقل من المستوي المرغوب فيه لتمويل الاستثمارات اللازمة لبلوغ معدل النمو المستهدف ويتحدد النمو بقدرة الدولة على الادخار ، وكذلك بالادخار الأجنبي الذي يساعد على شراء المدخلات المستوردة الضرورية.[72] (ص165)

- فجوة التجارة الخارجية : تحدث لو أن الحد الأدنى من متطلبات الواردات اللازمة لإنجاز معدل النمو المستهدف كان اكبر من الحد الأقصى لمتحصلات التصدير المتاحة لأغراض الاستثمار.

وتلعب العلاقة بين الفجوتين دورا هاما في تطور الاقتصاد الوطني حيث أن كل فجوة منهما تعكس قضايا مختلفة عن القضايا التي تعكسها الفجوة الأخرى، فعلى سبيل المثال تكون فجوة الادخار هي الفجوة المسيطرة أو الحاكمة لو أن معدل النمو الممكن تحقيقه من خلال المدخرات المتوفرة اقل من معدل النمو الممكن تحقيقه من خلال المتوفر من النقد الأجنبي ، فإذا لم يرفع هذا القيد من خلال العمل على زيادة المدخرات المحلية ، فإن هناك نسبة من النقد الأجنبي سوف تظل بدون استخدام بسبب نقص المكون الداخلي للاستثمار وتعتبر فجوة النقد الأجنبي (فجوة التجارة) هي الفجوة المسيطرة لو أن معدل النمو الممكن تحقيقه من خلال المتاح من النقد الأجنبي اقل من معدل النمو الممكن تحقيقه من خلال

المدخرات المحلية فإذا لم يرفع القيد من خلال زيادة الصادرات فإن نسبة من المدخرات المحلية ستظل بدون استخدام ، بسبب نقص المكون الأجنبي.

تشير معظم الدراسات في الدول النامية إلى وجود فجوتين يعتبر في الواقع نتاج اختلال العلاقة بين الادخار والاستثمار (الاختلال الداخلي) والذي ينعكس فيما بعد على القطاع الخارجي - الحساب الجاري لميزان المدفوعات- فالأهداف الاستثمارية الطموحة والإنفاق الحكومي غير المقيد بالمدخرات الخاصة والضرائب قد أدى إلى ظهور فجوة الموارد المحلية.

كما يظهر نموذج الفجوات الثلاث إلى وجود علاقة بين الفجوة المالية وفجوة التجارة الخارجية كما يلي: [71] (ص35).

عندما تكون فجوة التجارة الخارجية - أو النقد الأجنبي - أكبر من الفجوة المالية فإن الأولى تكون هي الحاكمة للاستثمار والنمو، وبالتالي فإن توفير موارد أجنبية كافية لتغطية الفجوة الكبرى يعتبر شرطاً ضرورياً للإبقاء على معدل الاستثمار وبالتالي النمو المرتفع. ويتوقف توفير موارد النقد الأجنبي على مدى القدرة في زيادة المدخرات القومية، والصادرات من السلع والخدمات وكذلك التدفقات الإضافية للادخار الأجنبي الذي سيسمح بـ:

- الاستمرار في رفع معدلات الاستثمار.

- زيادة الاحتياطات الدولية لما تتجاوز التدفقات الاحتياجيات الاستثمارية .

- المقدرة علي مواجهة الصدمات الخارجية مستقبلا .

- تعزيز ثقة الدائنين.

وعندما تكون الفجوة المالية أكبر من فجوة التجارة فتعتبر الأولى هي الحاكمة لمعدل النمو والاستثمار.

ويعتبر توفير مدخرات حكومية كافية لتغطية النقص، الحاصل في الادخار الحكومي، شرطاً ضرورياً لبلوغ النمو المستهدف.

ويتطلب توفير هذه المدخرات إجراء تخفيض في بعض بنود النفقات الاستهلاكية الحكومية غير الضرورية، ورفع معدلات الضرائب على الدخل والأرباح وتحسين طرق تحصيل معدلات الضرائب القائمة، وفرض رسوم إضافية على الصادرات أو تحرير الواردات الأخرى التي كانت مقيدة.

إن الجدل القائم بين المدارس الحديثة حول أهمية هذا القطاع(التجارة الخارجية) في التمويل يتيح لنا إيجاد البديل للتنمية ومن خلال مساهمته في تمويل رأس المال الذي يعتمد علي عوامل منها :

- درجة انفتاح الاقتصاد على الخارج.

- تغير معدلات التبادل لصالح الاقتصاد الوطني .

1.2.2.2. درجة انفتاح الاقتصاد على الخارج

يقصد بدرجة انفتاح الاقتصاد على الخارج ، بالوزن النسبي الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني ، و يقاس ذلك بنسبة الصادرات والواردات مجتمعة إلى الناتج المحلي الإجمالي و طبيعي أنه كلما كانت هذه النسبة عالية كلما كان ذلك مؤشرا على أهمية الدور الذي تلعبه الصادرات و الواردات في تحديد حجم و مستوى النشاط الاقتصادي، و بعبارة أخرى فإن ارتفاع هذه النسبة، يعتبر مؤشرا على مدى الارتباط الوثيق بين عملية التنمية في الداخل و بين مستويات النشاط و الأداء الاقتصادي في الخارج.

ويوضح الجدول رقم:(1) هذه النسبة و تطورها بالنسبة لاقتصاد الجزائر خلال الفترة (1990-2006) إذ تظهر أن هناك درجة انفتاح كبيرة حيث تتجاوز 50% في معظم السنوات و أعلاها هي سنة 2000 إذ وصلت 63.4 و هذا نتيجة ارتفاع الصادرات حيث تجاوزت ضعف الواردات ، و يستخدم هذا المؤشر في التدليل على درجة التبعية الاقتصادية للخارج .و تستخدم إلى جانب هذا المؤشر ، مؤشرات أخرى تتناول أهمية الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، درجة تصدير السلعة الرئيسية في شكلها الخام، درجة اعتماد إيرادات الدولة على سلعة التصدير الرئيسية، و درجة التركيز الجغرافي للصادرات .

ويعتبر هذا المؤشر أي مؤشر درجة الانفتاح المحسوب بهذه الطريقة غير كاف في التدليل على درجة التبعية الاقتصادية و ضرورة الاستعانة بمؤشرات أخرى ، حيث نجد هذا المؤشر في العديد من الدول المتقدمة في سنة 1974 في الولايات المتحدة 17% و في اليابان 29 % و في بريطانيا 62 % و في السويد 66 % [73]. (ص18)

2.2.2.2. مدى التغير في معدلات التبادل لصالح الاقتصاد الوطني

يستخدم معدل التبادل والذي يتمثل في العلاقة أو النسبة التي يتم على أساسها تبادل السلع بين دولتين للتعرف على الفائدة من التجارة الدولية، وقد أستقر الفكر الاقتصادي على استخدام معدل التبادل القيمي، و هو الذي يقصد به معدل التبادل بصفة عامة لقياس التطور الذي حدث في أسعار صادرات و أسعار واردات بين فترتين هما: فترة الأساس و فترة المقارنة .

ولمعرفة هذا التطور في معدل التبادل يستعان بالأرقام القياسية لأسعار كل من الصادرات و الواردات، وهكذا فإن معدل التبادل يدل على تطور أسعار الصادرات بالنسبة إلى أسعار الواردات ما بين فترتين معينتين و ذلك في شكل نسبة مئوية:

$$\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات} \times 100 \dots [49] \text{ (ص169).}$$

$$\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}$$

وكلما زاد هذا المعدل عن 100 يكون في صالح هذا البلد أي أنها تبين صادراتها بأسعار أعلى من الأسعار التي تشتري بها وارداتها ، أما إذا انخفض عن 100 فإنه يعني تدهور معدل التبادل التجاري . أما إذا بقي عند الـ 100 فإن معناه لا تدهور و لا تحسن في معدل التبادل التجاري .

وأهم العوامل التي تؤثر على معدل التبادل الدولي هي:

- الكثافة النسبية لما تطلبه الدولة و ما يطلبه الخارج منها، و في حالة زيادة طلب دولة على منتجات دولة أجنبية من ناحية، و انخفاض ما يطلبه الآخرون منها في الخارج من ناحية أخرى، يحدث تدهور معدل التبادل لهذه الدولة و يتوقف حجم هذا التدهور على مرونة طلب هذه الدولة على السلع الأجنبية.

- مستوى التنمية الاقتصادية: مع التقدم المستمر للاقتصاد في بلد ما يحدث انخفاضا في تكاليف الإنتاج في المدى البعيد ، و يؤدي إلى انخفاض في مستوى صادراتها وبالتالي تتدهور معدلات تبادلها السلعي. وقد يكون التأثير عكسيا إذا ما ظهرت سلع جديدة في مجال التبادل الدولي تجلب الطالب عليها .

- سياسة الصرف التي تطبقها الدولة :يعبر سعر الصرف عن كمية النقود الوطنية التي تلزم للحصول على وحدة من النقود الأجنبية، و الدولة يمكن أن تحتفظ بسعر صرف مرتفع لعملتها من أجل استمرار ارتفاع أسعار صادراتها وبالتالي يظل معدل التبادل في صالحها ، وعند خفض سعر صرف عملتها وهو ما يؤدي إلى خفض أسعار صادراتها و تدهور معدل تبادلها الدولي، و في نظام حرية سعر الصرف حيث يتغير هذا السعر بحسب ظروف العرض و الطلب اليومية، تتدخل الدولة، بطرق و أدوات معينة في سوق الصرف الأجنبي بهدف تخفيف التقلب في سعر العملة الوطنية و العمل على استقراره لضمان مصلحة الاقتصاد الوطني .

ويبرز دور قطاع التجارة الخارجية في تمويل رأس المال من خلال تطور الصادرات حيث يتفق الاقتصاديون على اعتبارها عاملا أساسيا في تحديد مستوى النمو الاقتصادي ، حيث تمثل حصيللة الصادرات المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي اللازم لتنفيذ الاستثمارات التي تتضمنها خطط التنمية الاقتصادية من أجل توسيع المقدرة الإنتاجية للاقتصاد و تغيير بنيانه ، فضلا عن الوفاء بأعباء خدمة الديون الأجنبية التي أعتمد عليها في الماضي كأحد الموارد اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية.

وهكذا يذهب "فرنسوا بيرو" إلى اعتبار الصادرات قطبا للنمو كما يعتبرها "رستو" قطبا قائدا [74] (ص108).

جدول رقم 1:

نسبة مجموع الصادرات مع الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر العمود 3 تم حسابه
بالاعتماد على العمود 1، 2. [75]

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 1	صادرات + واردات 2	مؤشر درجة الانفتاح %
1990	45486	11411 + 10600	48.39
1991	39983	9272 + 11525	52.01
1992	47175	10732 + 11689	47.52
1993	49319	11156 + 10459	62.33
1994	34678	9897 + 07987	51.50
1995	38383	117431 + 10217	58.60
1996	45648	9098 + 13375	49.20
1997	47290	08687 + 13889	47.70
1998	46536	09403 + 10213	42.40
1999	46221	9164 + 12522	46.90
2000	53761	9173 + 22031	58.00
2001	54306	9940 + 19132	53.50
2002	55600	12009 + 18825	55.40
2003	65100	13534 + 24612	58.60
2004	85000	18308 + 32083	59.20
2005	102000	20357 + 46001	65.00
2006	115498	21005 + 52822	63.90

يسمى مجموع الصادرات مع الواردات من السلع والخدمات، (حسب الوارد في ميزان المدفوعات) مقسوما على إجمالي الناتج المحلي، بمؤشر الانفتاح التجاري.

وفقا للجدول رقم: (1) نلاحظ تطور قيمة الصادرات وعلاقتها بالواردات إذ نجد أن الواردات في هذه الفترة متقاربة في الكثير من السنوات، و منخفضة قليلا في سنتي 1991، 1994.

أما الصادرات باعتبار أغلبها من قطاع واحد هو قطاع المحروقات. وبالتالي فقيمتها مقرونة بأسعارها التي هي عرضة لهزات محسوسة صعوبا و هبوطا وفقا لأسعار هذا المنتج الوحيد الذي يساهم في معظم السنوات بـ 95% من مجمل الصادرات وأحيانا 97% مثل ما هو الحال في سنة 2000 وما بعدها.

وهذا يعود إلى ضعف الطاقة الإنتاجية في باقي القطاعات الأخرى والتي لا تتعدى مساهمتها في الصادرات 5%. و زيادة الاستهلاك المحلي من السلع المعدة للتصدير، ويزداد الاعتماد على الاستيراد من الخارج.

وتمثل الواردات من السلع الاستهلاكية نسبة عالية، وهذا بدوره عائق لعملية التنمية حيث تصبح تغطية الصادرات للواردات من هذا النوع أكثر من تغطيتها للواردات من السلع الوسيطة و الرأسمالية، و تشير بعض الدراسات إلى وجود ارتباط قوي بين النمو في الإنتاج و النمو في الطاقة الاستيرادية.

ويمكن القول أن الصادرات من المواد الأولية تمثل أهم مصادر النقد الأجنبي في معظم البلاد النامية، ومن المعروف أن عوائد الصادرات من المواد الأولية يعترها العديد من التقلبات، فهناك التقلبات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، وهذه التقلبات تختلف في مدى تأثيرها وطبيعة العوامل المسببة لها. [49](ص118)

يعتبر مشكلة اتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح الدول المصدرة للمنتجات الأولية من أهم مشاكل تجارتها الخارجية على المدى الطويل، فحصول الصادرات لا تعتمد فقط على " الكمية " من السلع والخدمات التي تقوم الدولة بتصديرها، و إنما أيضا على الأسعار التي تباع بها.

وفي حال انخفاض أسعار صادراته يلجأ إلى تعويض النقص في حصيلته من الصرف الأجنبي بزيادة كمية الصادرات .

وما يحدث هو أن علي المدى الطويل أسعار صادرات الدول المتخلفة تنخفض، والواردات أسعارها ترتفع، وعلى سبيل المثال في سنة 1978 انخفضت أسعار المنتجات المعدنية غير البترولية والتي تصدرها الدول المتخلفة بنسبة 6.3% بينما ارتفعت أسعار السلع المصنوعة التي تستوردها هذه الدول بنسبة 14% [1] (ص53) وهذا من الأسباب التي تجعل البلدان المتخلفة غير قادرة علي الاستيراد بسبب أوضاع العلاقات الاقتصادية الدولية التي لا تحقق لها نصيبها العادل من مكاسب التجارة الخارجية.

وأمام احتياجاتها الشديدة للموارد من الصرف الأجنبي من قلة حصيلته صادراتها لا تجد هذه الدول أمامها سوي الاقتراض من العالم الخارجي من اجل سداد موازين مدفوعاتها ، وهو ما يمثل في حد ذاته عقبة جديدة من عقبات التنمية.

من الملاحظات السابقة نجد التطور المستمر لمؤشر الانفتاح الاقتصادي علي العالم الخارجي والذي يتجه أكثر نحو الارتفاع في الفترة الأخيرة بفضل زيادة قيمة الصادرات الجزائرية المعززة بارتفاع قيمة المحروقات تحت تأثير التطور السريع في أسعارها، ويعكس هذا المؤشر الاعتماد المتبادل بين الجزائر والعالم الخارجي خصوصا الدول الرأسمالية المتطورة والتي يزداد فيها الطلب على الطاقة، والمجال لا يسع للحديث عن العلاقة غير المتكافئة التي يعكسها هيكل الصادرات والواردات الجزائرية من حيث التوزيع حسب طبيعة السلع والخدمات، والتوزيع الجغرافي لها.

لكن الذي يجب التأكيد عليه هو أن موجة العولمة وعقد الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والدخول المنتظر في السوق العالمية للتجارة.

وكل أشكال الاندماج في الاقتصاد العالمي تتطلب استعدادا أكثر في مجال التنافسية بتحقيق أهم شرطين لها وهما الجودة في المنتج والتكاليف المنخفضة.

جدول رقم 2:

تطور معدلي نمو الصادرات والواردات ومعدل تغطية الصادرات للواردات في الجزائر.
تم حسابه بالاعتماد على الجدول رقم 1.

السنة	معدل نمو الصادرات من السلع و الخدمات %	معدل نمو الواردات من السلع و الخدمات %	معدل تغطية الصادرات للواردات
1990	-	-	0.92
1991	8.7	18.7	1.24
1992	1.4	15.7	1.09
1993	10.5 -	3.9	0.93
1994	23.6 -	11.3 -	0.80
1995	27.9	18.6	0.87
1996	30.9	22.5 -	1.47
1997	10.3	4.5 -	1.59
1998	26.4 -	8.2	1.08
1999	22.6	0.25 -	1.36
2000	75.9	0.01	2.40
2001	13 -	8.3	1.92
2002	1.6 -	20.8	1.56
2003	30.7	12.7	1.81
2004	30.3	35.2	1.75
2005	43.3	10.9	2.25
2006	14.8	3.2	2.51

من الجدول السابق يتسنى لنا ما يلي :

تقلبات كبيرة في معدلات النمو بالنسبة للصادرات والواردات معاً، ذلك أن نمو قيمة الصادرات مرتبط بسعر المحروقات وحجم الصادرات منها لذلك يعبر النمو في معظم السنوات عن تأثره بهذين العاملين فهي تنخفض بمعدل (-26.4%) في سنة 1998 بسبب هبوط سعر البترول الذي يصل إلي أقل من 10 دولار للبرميل .

أما الواردات فمعدل نموها مرتبط بالطلب المحلي وبالنمو في الناتج خارج المحروقات من السلع والخدمات من ناحية والاستثمارية من ناحية أخرى دون أن نهمل مستوى أسعارها في البلدان المصدرة لها. ويتحول الموضوع إلى قدرة التحطم في حجمها حتى تنخفض قيمتها ويقل معدل نموها ، وهو ما نلاحظه منذ سنة 1996 نتيجة تطبيق سياسة التثبيت الرامية إلى الحفاظ على التوازن الاقتصادي وهو ما يؤكد انخفاض معدل نموها ب.(- 22.5 %) في 1996 وحافظت الواردات على نسب منخفضة في معظمها إلى غاية 2004 حيث زادت بمعدل (35.2 %).

نلاحظ أيضا انه قبل 1996 كان معدل تغطية الصادرات للواردات ضعيفة، ليعرف بعد هذا التاريخ تغطية من جيدة إلى ممتازة إذ تتجاوز الصادرات في سنة 2006 الواردات أكثر من مرتين ونصف.

3.2.2. وسائل تعبئة وتشجيع المدخرات المحلية

يحظى الادخار المحلي في الدراسات المتعددة لموضوع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، بإبراز أهميته في تمويل الاستثمار، و تبين هذه الدراسات وجود ارتباط قوي بين معدل الادخار و معدل النمو الاقتصادي إذ تحدد قدرة الاقتصاد على زيادة طاقته الإنتاجية بقدرته على الادخار.

وفقا لذلك تمثل زيادة معدل الادخار شرطا من الشروط الأولية اللازمة لتحقيق معدل مناسب من النمو الاقتصادي.

ومما يؤكد زيادة الاهتمام بزيادة معدلات الادخار، ما بينته بعض الدراسات من أن ندرة الموارد المحلية و ليس ندرة النقد الأجنبي، هي التي تشكل العامل المحدد للنمو في عدد كبير من البلاد ومن بينها الجزائر ، ويمكن الاستدلال على الأهمية الكبيرة للادخار المحلي بتجارب بعض الدول، مثل "هونج كونج ، كوريا الجنوبية و تايوان" التي تمكنت من زيادة في ناتجها الوطني بمعدلات أكثر ارتفاعا من تلك التي تحققت في دول التعاون الاقتصادي الأوربي .

خلال الفترة(1971- 1980) بلغ معدل النمو الحقيقي في الناتج الوطني في كوريا الجنوبية 9 % وفي تايوان 10 % في هونج كونج 10 % بينما بلغ في دول التعاون الاقتصادي الأوربي (OECD) 4 % ، و يعود السبب الرئيسي الذي تحقق في هذه الدول إلى الزيادة في الموارد الموجهة نحو تكوين رأس المال المنتج، حيث بلغ الادخار المحلي كنسب من الناتج الوطني الإجمالي في الفترة (1971- 1980) في كوريا الجنوبية 23 % و في تايوان 32 % و في هونج كونج 29 % و حققت على التوالي زيادة في متوسط نمو الصادرات قدرت ب 37 % في كوريا الجنوبية و 32 % في تايوان و 25 % هونج كونج. [76] (ص185)

وقد اعتمدت الزيادة في تكوين رأس المال الإجمالي بصفة أساسية على تنمية المدخرات المحلية ففي كوريا الجنوبية تناقص نصيب الموارد الأجنبية في الاستثمارات المحلية من 8 % في عام 1960 إلى 4 % في عام 1978، أما تايوان فقد أصبحت مصدرة لرأس المال [17] (ص129)، و تؤكد الدلائل

السابقة مدى أهمية رفع معدل الادخار المحلي لدوره في تمويل الاستثمارات اللازمة لرفع مستوى الدخل، لذلك وجب التعرف على كيفية تجميعه وتوجيهه نحو خدمة التنمية.

إن عملية التعبئة هذه تخص كل القطاعات المولدة للادخار وما هي السبل التي تؤدي بكل واحد منها إلى تحقيق هذا الهدف المنشود من قبل مساعي بعض الدول النامية لرفع معدل الادخار بها، ولتحقيق رفع معدل وحجم الادخار المحلي تدابير وإجراءات جادة تضمن الاعتماد بالدرجة الأولى على التمويل الذاتي للبلد حتى يقيه من مخاطر الوقوع في المديونية وعواقب أعباء خدماتها.

ومن أهم وسائل تعبئة الادخار هو السياسة النقدية والمالية التي تتبعها الدول لتعبئة مدخراتها. وهما أهم أدوات السياسة الاقتصادية تتخذهما السلطات الحكومية بهدف تحقيق أهداف معينة.

1.3.2.2. دور السياسة النقدية والمالية في تعبئة الادخار

تلعب كل من السياسة النقدية والمالية دورا مهما في تعبئة الادخار والذي نوضحه كما يلي:

السياسة النقدية.

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات تقوم بها السلطات الحكومية للتحكم في كمية النقود المتداولة في السوق بهدف تحقيق أهداف محددة وباستخدام أدوات معينة. [77] (ص52)

وتختلف فعالية هذه السياسة حيث تكون في البلدان المتخلفة بصفة عامة اقل فاعلية منها في الدول المتقدمة وهذا يعود للأسباب التالية:

- تخلف بنيانها الاقتصادي .
 - التبعية الاقتصادية والنقدية والمصرفية.
 - ضعف واختلال هيكل الائتمان القائم في تلك البلدان.
 - وجود قطاع معيشي كبير في كثير منها لا يسمح بالمبادلات النقدية على نطاق واسع باستثناء دائرة محدودة من السلع الأساسية وبذلك يخرج عن مجال السياسة النقدية والائتمانية.
 - قصور نمو الوعي أو العادات المصرفية بسبب انخفاض الدخل وارتفاع الميل للاكتناز وعدم انتشار البنوك في مختلف أرجاء البلد.
 - نقص أو ضيق نطاق الأسواق المالية والنقدية وضعف نشاطها.
 - قلة التعامل بالأوراق التجارية والشيكات.
- وغير ذلك من العوامل التي تؤدي إلى أضعاف سلطة البنك المركزي في توجيه السياسة النقدية والائتمانية.

ولهذا تعتبر السياسة النقدية والائتمانية في الدول النامية عموما اقل فاعلية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلافات السابق ذكرها.

وبالتالي تكون أدوات الرقابة الكمية كسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة، (سياسة السوق المفتوحة هي: سياسة تتبع عند إصدار البنك المركزي بيع الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية وذلك يعمل على خفض العرض النقدي والاحتياطات الإضافية ، والبنك المركزي في هذه العملية يحقق السيولة للأوراق المالية ويصل إلى سعر فائدة مرن مع إعادة تركيب محفظة الأوراق المالية ليتمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية .)، لا يكون لها تأثير يذكر في هذا الشأن، وينصب الاعتماد كله علي نسبتي الاحتياطي والسيولة من ناحية ، وعلى أدوات الرقابة النوعية والمباشرة من ناحية أخرى.

ورغم ضعف فعالية السياسة النقدية في الدول النامية إلا أن الكثير من البلدان أخذت في الاعتبار الخطوات الأولى للإصلاح المالي ومن المكونات الأساسية لبرنامج الإصلاح المالي : سياسة أسعار الفائدة: تشير الدراسات إلى أن وضع حدود قصوى جامدة لأسعار الفائدة، عرقل نمو المدخرات المالية، وأنقص كفاءة الاستثمار.

ويزيد التضخم المرتفع والمتقلب من الآثار الضارة لتلك الأسقف، ولا يؤخذ في الاعتبار التفريق بين المقترضين تبعا لمواعيد السداد أو مدي المخاطرة ، أو التكاليف الإدارية ، وكانت الحكومات تطلب من البنوك عادة أن تنقاضي أسعار فائدة أقل من القروض المقدمة لصغار المقترضين وعلى القروض التي تمتد لأجل طويلة.

لكن الإدراك المتزايد للمضار الناتجة عن التحكم الإداري في أسعار الفائدة دعا كثيرا من الحكومات في الآونة الأخيرة إلى أن تعطي لقوي السوق وزنا كبيرا ، وسمحت برفع القيود على سعر الفائدة ، مع مراعاة ضالة مرونة الاستثمارات لتغيرات سعر الفائدة بسبب ارتفاع درجة المخاطرة ، وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، ولذلك فإن أي محاولة لزيادة الاستثمار تستلزم تخفيض سعر الفائدة انخفاضا كبيرا وهو ما تحول دونه اعتبارات بنيانية.

تمويل أوجه عجز الموازنة

كان الاتجاه لتمويله بوسائل غير التضخم أو فرض ضرائب أخرى على القطاع المالي ، وكان عجز الحكومة المركزية نصف مجموع الإنفاق الحكومي ، في عينة كبيرة من البلدان النامية ، وكان ما يقرب من هذا العجز يجري تمويله بالاقتراض من البنوك المركزية.

سياسة الائتمان الموجه

تدخلت الحكومات في معظم البلدان النامية تدخلا واسعا في تخصيص الائتمان وربما كان من المفيد ممارسة قدر من التدخل في المراحل الأولى من التنمية ، ولكن الكثير من البلدان يسلم الآن بان هذه السياسة كانت لها آثار مضادة على التنمية الصناعية والمالية:

وهناك من الدلائل ما يبين أن برامج الائتمان الموجه لم تكن وسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل ، ولمعالجة عيوب سوق السلع ، ومع ذلك قد حققت بعض البرامج التي أعدت إعدادا جيدا وحددت لها أهدافا ضيقة ، نجاحا معقولا ، ومعالجتها لعيوب محددة في الأسواق المالية مثل الانتقال إلى رؤوس أموال المخاطر ، وينبغي للحكومات في المستقبل أن تعالج الأوضاع التي جعلت الائتمان الموجه يبدو كما لو كان أمرا مرغوبا فيه مثل عيوب الأسواق ، أو تفاوت المفرط في الدخل ، بدلا من استخدام برامج

الائتمان الموجه ودعم أسعار الفائدة وهكذا رغم تواضع دور السياسة النقدية في الدول النامية إلا انه لا يمكن الاستغناء عن دورها في الإصلاح المالي .

السياسة المالية

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها استخدام الحكومة للضرائب و الإنفاق العام والموازنة العامة للدولة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.[78](ص306) يوجد ارتباط قوي بين الضرائب وتعبئة المدخرات ، ففي حالة قيام الدولة بوضع خطة إنمائية فان سياستها المالية ستكون ذات أهمية كبيرة نظرا للدور الذي ستقوم به في التكوين الرأسمالي لذلك وجب عليها التخطيط للسياسة الضريبية، بحيث تعمل على توفر الأموال اللازمة لمجالات الخدمات العامة الهادفة لرفع المستوي المعيشي .إلا أن سمات معظم الدول النامية ضعف الأجهزة و الأنظمة الضريبية مما تطلب الاهتمام بإصلاح نظمها وأجهزتها الضريبية كنقطة ابتداء حتى تتمكن من الحصول علي اكبر قدر ممكن عمليا من الضرائب في حدود الإمكانيات الداخلية للمجتمع .وتعتبر الضرائب أداة مالية يتم بموجبها تحويل جزء من الدخل والثروات جبرا من الأفراد والمؤسسات والهيئات إلى الحكومة.[79] (ص58)

ومن المشاكل التي تواجهها أغلب الدول النامية التي تعاني ضعفا في أجهزتها الضريبية والتي يمكن إصلاحها، تتمثل فيما يلي:

- لا بد أن يسود الهيكل الاقتصادي طابع المعاملات النقدية.
- من ضرورات نجاح الجهاز الضريبي في أداء مهمته انتشار مستوي معقول من التعليم بين الأفراد (دافعي الضرائب).
- يتطلب نجاح تطبيق القوانين الضريبية وجود دفاتر وسجلات حسابية دقيقة ومنظمة تنظيما مقبولا يطابق حقيقة المعاملات.
- تجاوب الأفراد مع القوانين الضريبية .
- وجوب وجود مناخ سياسي ملائم.

ومن مستلزمات نجاح السياسة الضريبية وجود إدارة ضريبية ذات كفاءة عالية وخبراء ضريبيين يتميزون بالأمان والإخلاص للوطن .وبتحقيق هذه المطامح للدول الراغبة في تعجيل عملية التنمية ، تتاح لها إمكانية تعبئة الفائض الاقتصادي الذي يستخدم لأغراض استثمارية، أي زيادة معدل الادخار من خلال إجراءات عديدة ففي حال تشجيع الدولة الادخار الخاص بأنواعه فلا بد من إعفاء عائد هذا الادخار أو إخضاعه لضريبة بنسبة طفيفة ، فقد تخفف الدولة العبء الضريبي بالنسبة لفوائد السندات الحكومية ، أو سندات قروض الإنتاج الوطنية أو أرباح شهادات الاستثمار ، كما قد تسمح للممول بترك كل أو بعض مدخراته جانبا من مجموع الدخل الخاضع لضريبة الإيراد العام مثال ذلك بوالص التأمين وشراء السندات الحكومية والمبالغ المودعة في إيداع طويلة الأجل أو غيرها، طبقا لما تقتضيه الظروف القائمة.

حوافز الإعفاء الضريبي لتشجيع الادخار في الدول النامية

تساير أهداف النظام الضريبي في الدول النامية ظروف واقعها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وهذه الأهداف ترجع لوجود كثير من العوامل والمشاكل التي تتميز بها الدول النامية والتي تدعم تلك

النظرة لمفهوم العدالة الضريبية في هذه الدول في: [80] (ص202)

- ارتفاع الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك.

- الإنفاق البذخي غير الرشيد لفئات الدخل المرتفع.

- ارتفاع الميل الحدي للاستيراد.

- عدم تدفق المدخرات المخففة رغم ضآلتها داخل القنوات الاستثمارية المنتجة.

تلك الخصائص تفسر الضغوط المفروضة على الدول النامية وهي تتعارض وكيفية رفع معدلات التراكم الرأسمالي ، مما يستدعي – من أجل تحقيق العدالة – التوفيق بين ما يفرضونه من نقص في الأرصد من السلع والخدمات ، وبينما يضيفونه لمصادر التراكم الرأسمالي ، ولهذا فإن المعاملة الضريبية التفضيلية للادخار لا تتعارض مع تفسير العدالة الضريبية السابقة. [9] (ص45)

وتؤدي الحوافز الضريبية إلى تغيير شكل الأصول المالية التي تعد مكونات الادخار، و لا تغير حجم الادخار نفسه.

ويوصي الباحثون بأن تدخر الحكومة بنفسها وتبني لها كيانا كوكيل في السوق المالية واستعمال السياسة المالية واستخدام فائض الموازنة لتمويل ائتماني متاح مما يعطي الثقة للعاملين في القطاع الخاص ، وجذب رجال الأعمال والمصادر الأجنبية المستثمرة. وتوضح تجربة السبعينيات والثمانينيات إن استقرار الاقتصاد الكلي ضروري للنمو القابل للاستدامة ، فالسياسات المالية والنقدية السليمة تخلق مناخا ملائما للاستثمار الخاص ، وبهذا تدعم الإنتاجية ، فكثيرا ما يتعرض اقتصاد البلدان الكلي لصدمة خارجية أو داخلية، وتعتبر المرونة في تصحيح المشكلات المالية والنقدية التي تتسبب فيها هذه الصدمات بصورة سريعة ، أمر حاسم إذا أردنا استمرار النمو، وقد يقضي عدم التصحيح إلى تضخم مرتفع لسعر صرف مغالى في تقييمه ، وأزمة في ميزان المدفوعات وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبطء النمو ، ولإصلاح ما نتج عن الصدمات في انخفاض حاد في معدلات النمو لابد من سياسة اقتصاد كلي قابلة للاستدامة وتعمل بكل ما في وسعها لتشجيع المدخرات المحلية، وتجعل المدخرات الأجنبية أكثر يسرا.

إن السياسة المالية الحكيمة هي الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الكلي المستقر ، فالضرائب والإنفاق العام يؤثران على تخصيص الموارد ، والعجز المالي يؤثر على ميزان المدفوعات ، كما يؤثر على معدل التضخم تبعا للكيفية التي تتم بها تمويل العجز. والسياسة النقدية في البلدان النامية تتبع السياسة المالية إلى حد كبير في كثير من البلدان يحد عدم وجود سوق مالية متطورة لرأس المال ، من الأدوات المتاحة للسياسة النقدية لمراقبة الائتمان وتحديد سوق سعر الفائدة وتغيير الشروط المتعلقة بحجم الاحتياطي وقد تؤثر درجة الاستقلال التي يتمتع بها البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية.

فما زال خلق النقود في حالات كثيرة هو المصدر المتبقي للتمويل ومن ثم فإنه إذا اضطر البنك المركز لتمويل عجز كبير ، فقد يعجز تطبيق سياسة نقدية تقييدية تهدف للتحكم في التضخم .

إن أسلوب تمويل العجز عامل حاسم يؤدي إلى ظاهرة التضخم الذي يؤدي بدوره إلى إنقاص الثروات الخاصة نظرا لتآكل قيمة الأصول المالية وهو ما يسمى ضريبة التضخم ، لكن من المرجح أن يكون هذا التأثير قصير الأجل، إذ يتناقص مع ازدياد التوقعات التضخمية ، فكلما طالت تجربة التضخم قلت رغبة القوي الاقتصادية في حيازة الأصول التي لا تدر فوائد والتي تجبى منها ضرائب بالإضافة

إلى ذلك فإنه إذا انخفضت إيرادات الضرائب الحقيقية أيضا مع التضخم بسبب التأثير في التحصيل فإن العجز سيتسع وسيتسبب هذا في خلق النقود على نحو أسرع وفي تضخم أعلى.

2.3.2.2. تشجيع المدخرات الاختيارية

تعرضنا سابقا إلى مصادر الادخار الاختياري والمتمثلة في القطاع العائلي وقطاع الأعمال، وأهمية مشاركتهم في عملية التنمية من خلال مساهمتهم في رفع معدل الادخار والذي يتصف بصفة عامة بانخفاضه في الدول النامية لأسباب عدة وجب إيجاد آليات لمعالجة ضآلته وقد لا تتطلب مهام صعبة بإتباع وسائل وطرق تؤدي إلى تعبئة هذه المدخرات أهمها:

- تنمية الوعي الادخاري بين المواطنين ، بكافة الوسائل المتاحة عن طريق إشاعة الثقة والأمان ، وخلق بنية سياسية مناسبة بضمان وتهيئة مناخ مستقر يسود فيه الاستقرار المالي والنقدي وتجنب مخاطر التضخم .

- إعادة توزيع الدخل بين المواطنين بشكل يؤدي إلى تمكين الأغلبية على تحقيق الادخار ، باعتبار أن الأقلية من أصحاب المداخل العليا ينفقون معظم مداخيلهم في الاستهلاك البذخي والكمالي بدلا من استثمارها في المجالات التي تخدم عملية التنمية [79] (ص49) على ذلك فإن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ، قد ينجم عنه في البلدان النامية ، انخفاضاً في أجمالي الاستيراد من السلع الاستهلاكية ، مما يشجع على زيادة المدخرات المحلية ، وتحسين الميزان التجاري للبلدان النامية المستوردة في مقابل البلدان الصناعية المصدرة لمنتجاتها الاستهلاكية ويطلق عليه اثر الاستيراد "Export effect" نظرا لأن إحساس الفقراء بعدالة توزيع الدخل الحقيقي في المجتمع يجعل أفراد المجتمع يشعرون بقيمة المال الناجم عن جهد حقيقي مما يحد من الإسراف والبذخ كما أن إعادة توزيع الدخل لصالح للفقراء في الدول النامية يؤدي إلى اتساع السوق لتلبية الحاجات الأساسية قبل القاعدة العريضة من محدودي الدخل، مما يؤدي إلى وجود قوة شرائية كبيرة، تستهلك سلعا كثيفة العمالة، وتحد من مشكلة البطالة وتزداد معها الدخول لدى الأفراد، مما يزداد معه فرص زيادة الادخار العائلي. [81] (ص563-564)

- ربط الادخار بتقديم خدمات تعود على السكان، كما في الجمعيات السكنية، والائتمان التعاوني، التي تربط الادخار بتوفير المنازل للمدخرين بأسعار اقتصادية أو تزويد الأعضاء باحتياجاتهم من الائتمان، أو بتقديم خدمة دفع فواتير الكهرباء والماء... الخ.

- تطوير نظم صناديق المعاشات لزيادة القدرة على تعبئة الادخار العائلي نحو مجالات استثمار مرتفعة العائد وتخفيض التكاليف الإدارية من خلال إجراء إصلاحات مثل ما حدث في دول أمريكا اللاتينية حيث أدت نظم صناديق المعاشات الخاصة إلى رفع معدل الادخار في الشيلي مثلا.

ويرجع السبب في ظهور الاتجاه نحو إصلاح صناديق المعاشات في هذه الدول إلى انخفاض عائد استثمار أموال هذه الصناديق الأمر الذي يعود إلى اتجاه الدولة التي تملك وتدير هذه الصناديق نحو استثمار أموال صناديق المعاشات في شراء سندات حكومية تستخدم عادة لتمويل العجز في المشروعات المملوكة لها بأسعار فائدة اسمية منخفضة فائدة وقد تصبح سالبة مع ارتفاع معدل التضخم وتحدد الاعتبارات السياسية نمط استثمار احتياطات صناديق المعاشات. [16] (ص15)

تعدد صناديق الاستثمار تؤدي إلى المنافسة ويترتب على ذلك اتجاه الأفراد إلى توجيه جانب من مدخراتهم للاستثمار في هذه الصناديق مثل ما حدث في الهند سنة 1992 حيث تم التحول من احتكار شركة تشرف على صناديق الاستثمار إلى تحرير صناديق الاستثمار. [16] (ص17)

- تنويع مجالات الاستثمار: يسهم تنويع مجالات الاستثمار في تعبئة مدخرات القطاع العائلي وفي رفع كفاءة استخدام هذه المدخرات عن طريق توفير مجالات مختلفة لتوجيه المدخرات نحو تمويل عملية التنمية.

ويمكن تنويع مجالات الاستثمار عن طريق تنشيط أسواق رأس المال وتحرير قطاعي التأمين والبنوك.

إذ تسهم أسواق رأس المال في رفع مستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة عن طريق توفير السيولة بالنسبة للمستثمرين (أفراد أو شركات) كما أنها تعتبر من أدوات تعبئة مدخرات الأفراد وذلك لأنها تتيح لهم فرصة استثمار مدخراتهم في شراء الأوراق المالية وتوفر أسواق رأس المال كذلك فرص لاستثمار موارد صناديق التأمينات الاجتماعية بأشكالها المختلفة في شراء الأوراق المالية .

- تحرير قطاعي التأمين والبنوك: إلغاء أو التخفيف من الضوابط الحكومية المفروضة على القطاعين وتوفير المنافسة مما يؤدي إلى رفع كفاءة أدائها ومن ثم القدرة على تعبئة الادخار العائلي.

- تشجيع الشركات على الادخار من خلال حثها على عدم توزيع جزء من أرباحها ليوضع كاحتياطي يستخدم في تمويل مشروعات جديدة.

ويمكن زيادة هذه المدخرات عن طريق إعفاء الجزء الغير الموزع من الأرباح التي تمول به من كل أو بعض الضرائب لمدة محددة.

- تشجيع بنوك إسلامية للتنمية ، باعتبار أن معظم سكان البلدان النامية تدين بالإسلام حيث أن فكرة إنشاء شركات مساهمة وإنشاء بنوك إسلامية للتنمية تلائم أوضاع البلدان النامية باعتبار أن العديد من الناس في هذه الدول يمتنع عن التعامل مع المصارف لتحرير الربا أو التعامل بالفائدة، وإنشاء بنوك إسلامية ستكون بديلا ومكملا للمنشآت المصرفية الأخرى التي تقوم بتعبئة وتشجيع المدخرات. [79](ص54-55)

- ضمان سيولة المنظمات الادخارية بحيث يتأكد المستثمرون من أن مدخراتهم سوف يعاد دفعها عند الحاجة ، كما يجب أن يتاح للمنظمات الادخارية أن تستثمر نسبة أعلى من ودائعها في استثمارات إنتاجية. [67] (ص109)

- ويرى البعض أن رفع سعر الفائدة يساعد على عرض المدخرات إلا أن رفع سعر الفائدة قد يؤدي إلى خفض حجم الاستثمار بوصفه هو والكفاية الحدية لرأس المال تؤثران على الاستثمار لذلك يجب أن يقترن رفع سعر الفائدة بتقديم المعونات الحكومية للإنتاج أو أن تدير الحكومة بنفسها المؤسسات الادخارية بخسارة، وهذا قد لا يتفق مع الأهداف العامة للسياسة النقدية، وتبقي إمكانات الادخار الحر في البلدان النامية محدودة ما عدى الدول المصدرة للبتروول.

- التوسع في فتح الفروع من أجل تقريبها من المودعين بمعنى تعدد الأوعية الادخارية يساعد علي زيادة المدخرات.

خلاصة الفصل 2

مما تقدم نستخلص ما يلي:

- إن الفرق بين النمو والتنمية اصطلاحاً أو مدلولاً لا يقلل من ارتباطهما حيث النمو متضمن في التنمية كمكون من مكوناتها .

- اختلاف وجهات النظر ومستوي شموليتها ليس مرده دائماً إلى اختلاف في الموقف تجاه قضايا معينة ، وإنما مرده إلى اختلاف في تشخيص أسباب المشكلة ومن ثم اقتراح الحلول الناجعة.

- جاءت اقتراحات الغرب لحل مشاكل الدول النامية بوصفات مناسبة أكثر لحلول مشاكلهم، فكانت غالباً تنعكس سلباً على الدول النامية.

- توالى مساعي تحقيق التنمية فجاءت محتوية للقضايا الاقتصادية و أخرى مركزة علي جوانب اجتماعية وسياسية وامتدت إلى التفكير في كون الفرد ليس سبباً في التنمية وإنما هدفاً لها فكانت التنمية البشرية.

- لم يعد يقتصر التفكير في التنمية في الحاضر وإنما العمل على كيفية استمرارها ، وامتدادها عبر الزمن ، من خلال الحفاظ علي قضايا بيئية فكانت التنمية المستدامة.

ولما أدرك أصحاب الشأن أي الدول النامية عدم جدوى هذه الوصفات التنموية المستمدة من هيئات أممية ، لم يبق أمامهم خيار سوى التأقلم مع الأوضاع التي يملها النظام الاقتصادي العالمي الجديد. إن اقتراح فكرة التنمية المستقلة كانت وليدة الحرص لإيجاد تنمية بديلة ، قائمة على الاعتماد أكثر على الذات... وهكذا رغم الاختلافات في الآراء، إلا أنها تتفق بصفة عامة حول أمرين ضروريين للتنمية الاقتصادية تتمثلان فيما يلي:

- جانب اجتماعي وهو عملية مستمرة تتطلب كأحد شروطها الضرورية عملية تعليمية مستمرة تتيح لأفراد المجتمع التعرف على حقائق وأشياء جديدة وأنماط جديدة للحياة واكتساب الجديد من المعرفة والكشف عنه كما يتطلب تغييراً مستمراً في القيادة السائدة ، مع تغير المناخ والعقلية الاقتصادية ويتضمن هذا التوافق والتطابق بين الأوضاع الاجتماعية و الأوضاع الاقتصادية للأفراد.

- جانب مادي : يتطلب زيادة الكميات المتوفرة من مختلف عناصر الإنتاج وزيادة الجهد البشري وتحسين نوعية العمل ،تنمية الموارد الطبيعية والارتفاع بكفاءة طرق استغلالها ، زيادة تراكم رأس المال والارتفاع بكفاءة الاستثمارات ورفع مستوى طبقة المنظمين والمديرين ورجال الأعمال وتحسين طرق اختيارهم والاهتمام بالبنية التحتية ،...

- تحتاج عملية تراكم رأس المال التي تعاني من الضعف في معظم البلدان النامية بسبب قلة مواردها المحلية إلى مصادر مكملة للادخار المحلي في المكون الأجنبي الذي يظل حسب المنطق عاملاً مؤقتاً حين تمكين البلد من الاعتماد على موارده الذاتية.

- الاعتماد على، الموارد الخارجية ضرورية لإعادة التوازن بين العرض والطلب وتخفيف الضغوط التوازنية، إلا أن ذلك قلما تكون نتائجه إيجابية على التنمية في البلدان المقترضة، إذ في غالب الأحيان تسفر على أعباء متمثلة في خدمات الديون مما يعني إنقاص المدخرات المحلية مستقبلاً. وقد تتجاوز ذلك، وتعرض هذه البلدان إلى فقدان سيادتها الاقتصادية وحتى إلى مخاطر سياسية.

- تختلف ظروف البلدان النامية من حيث مستوى الفقر والنمو وخصائصها الطبيعية وحتى الاجتماعية والسياسية لكنها تتفق في وجود قيود على تحقيق التنمية والنمو أهمها قيد الاستثمار أي الحاجة إلى سلع رأسمالية ومواد أولية من الدول الرأسمالية المتقدمة وهذه مهمة قطاع التجارة الخارجية، والتي احتلت مكاناً مهماً في التحليل الاقتصادي سواء ضمن النموذج الاقتصادي ذو الفجوتين، فجوة الادخار المحلي أو فجوة النقد الأجنبي (فجوة التجارة الخارجية). أو ضمن نموذج للفجوات الثلاثة بإضافة الفجوة المالية إلى الفجوتين السابقتين.

- يقتضي التخفيف من عواقب النتائج السلبية، والتغلب على القيود المفروضة على النمو والتنمية: التعقل في تطبيق استراتيجيات التنمية برصد الأولويات والعمل على تحقيقها، وتفادي المغالاة في الشعارات الكاذبة والانطلاق من أرض الواقع لكل بلد وما تقتضيه مصلحته ثم التعاون مع الجهات الأخرى وفق مبدأ التعامل بالمثل.

وتظل مسألة الادخار المحلي تحتاج إلى تعبئة بالجبر أو الاختيار ولكل منهما أساليب للجمع والتوجيه للتنمية، و أهمها قضية تقديره ومعرفة مكانه ورصده والعمل على القضاء على صور التبيد والهدر والضياع.

الفصل 3 تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تمهيد:

التنمية الاقتصادية هدف يتحقق بتوافر الشروط الأزمة لعمليتها المستمرة، وتعتبر القدرة على التمويل الذاتي هدف مكمل لها ضمن تنفيذ البرامج الاستثمارية المحددة والمرتبطة حسب أولويتها في تلبية احتياجات الوطن الضرورية، وعادة ما تتعرض هذه البرامج في الدول النامية إلى التأخير في الإنجاز مما يستدعي تكاليف ونفقات أكثر.

وينعكس ذلك في تأخير النمو الاقتصادي، واختلال في التوازنات الاقتصادية والتي إذا تزامنت تسبب في اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار اقتصادي وسياسي. لذا وجب الخوض في هذه المسألة والتي نحاول الإحاطة بها في هذا الفصل من خلال تناولنا للمواضيع التالية:

- النظام المالي وأسلوب التمويل في الجزائر.

- هيكل المدخرات في الاقتصاد الجزائري.

1.3. النظام المالي وأسلوب التمويل في الجزائر

تخضع عملية تمويل التنمية إلى مستوي تطور النظام المصرفي والمالي إذ لا يكفي توفر الموارد لما يعجز الأول عن إدارتها وتسييرها نحو الوجهة الصحيحة وتحقيق الغاية من وجوده، متوقفة على عوامل عدة قلما تتوفر في البلدان المتخلفة، إذ توجد عدة عوامل تحكم عدد المصارف العاملة في أي بلد، أهمها مستوي التنمية وإيديولوجية الدولة وفلسفتها الاقتصادية وسياستها التي تحدد ملكية الدولة للمصارف أو المشاركة فيها، والسماح للقطاع العام والخاص والمختلط والأجنبي للعمل فيها بأشكال متعددة، وخضوع المصارف للاندماج بعد التأميم، ومدى ذلك الاندماج ودرجته والتخصص المصرفي القطاعي، والدرجة المسموح بها من الازدواج، والدرجة المسموح بها من المنافسة المصرفية، نظم التحويل الخارجي (الصرف الأجنبي)، كما تخضع عملية التنمية إلى أسلوب التمويل المرتبط بالنظام المصرفي والمالي، إذ لا يكفي وجود هذا الأخير عند غياب الإرادة المدعمة بالخبرة والكفاءة للعاملين به، والتي تضمن إدارة وتوجيه جيد لتمويل برامج التنمية والاستثمارات المنتجة والضرورية، والجزائر كدولة نامية عرفت منذ استقلالها سياسيا، محاولات لإصلاح نظامها المالي في إطار سياستها الاقتصادية، وعرفت تطورات متلاحقة لتواكب التحولات في بقية القطاعات الأخرى ولإيضاح ذلك حاولنا عرضه فيما يلي :

- تطور الجهاز المصرفي والمالي في الجزائر.

- أسلوب تمويل القطاع المالي في الجزائر.

1.1.3. تطور الجهاز المصرفي والمالي في الجزائر

يحتل القطاع المالي مكانة هامة ما بين القطاعات الأخرى باعتباره أحد القطاعات المكونة للنظام الاقتصادي وينفرد بدوره إلى عدة مؤسسات، ويظم النظام المصرفي والمالي مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة:

1.1.1.3. الخزينة العمومية

منذ تاريخ 29 أوت 1962 انفصلت الخزينة العمومية عن الخزينة الفرنسية، وأوكل لها دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني، يتمثل في كونها عونا اقتصاديا يساهم في إعطاء قروض تجهيز على المدى الطويل لصالح المؤسسات العمومية بالإضافة إلى الإعانات غير المسترجعة لصالح هذه المؤسسات الحكومية، وتتمثل مصادر دخولها من: [82] (ص68)

- المداخل الضريبية و تسبيقات البنك المركزي.

- محفظة السندات القابلة للخصم لدى مؤسسة الإصدار، كما يمكن للخزينة العمومية تعبئة موارد خارجية لتغطية نفقات الاستثمار المخططة للقطاع العمومي، وبتاريخ 1971 صارت هذه المصادر في شكل سندات تجهيز.

ويمكن للخزينة اللجوء إلى البنوك التجارية لسد حاجتها الظرفية عن طريق الاكتتاب في سندات الخزينة إلى حد 5% من الودائع وقد ألغي هذا الاكتتاب فيما بعد، حيث أدى التمويل المباشر من الخزينة لاستثمار المؤسسات العامة التي تفاقم الدين العمومي بها ليصل إلى 108 مليار دينار جزائري تجاه البنك المركزي و 10 مليار دينار جزائري تجاه البنوك التجارية، كان هذا في سنة 1989. لذا نص قانون النقد والقرض الذي صدر سنة 1990 على إلغاء التمويل المباشر من الخزينة لاستثمارات المؤسسات العامة الجديدة.

2.1.1.3. المؤسسات المالية البنكية

تتضمن المؤسسات المالية البنكية كلا من البنك المركزي والبنوك التجارية والتي سنتطرق إليها فيما يلي:

البنك المركزي الجزائري

تأسس هذا البنك بتاريخ 13/12/1962 [83] (ص56)، هذا البنك من الناحية القانونية هو مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية واستقلال مالي، وله فروع في كل ولاية كما نص عليه القانون، وهو المسؤول عن الائتمان من حيث توزيعه وتقرير شروطه والمراقبة عليه وهو بنك الدولة يقدم لها الإمدادات (سلف، ضمان، خصم)، وله امتياز إصدار العملة - الورقية والمعدنية - بما في ذلك استبدال التالف منها بالجديد وهو المسؤول عن التداول النقدي (أي حجم النقود وسرعتها في التداول) والسياسة النقدية والقاعدة النقدية، والغطاء النقدي... الخ، ويقوم البنك المركزي بتسيير مختلف الاحتياطات من العملة الصعبة، وتنظيم الصرف وقد تقلصت هذه الصلاحيات منذ 1973 لصالح البنوك التجارية.

في سنة 1990 تغيرت تسمية البنك المركزي الجزائري إلى بنك الجزائر وهي بداية صدور قانون النقد والقرض وهو قانون تنظيمي جديد للقطاع المالي ، ينص على تأدية مهامه كبنك مركزي وبالنظر إلى الامتيازات المتاحة له.

يصدر بنك الجزائر تعليمات ذات طابع تنظيمي وتنفيذي، فهو يضطلع بتنظيم كل العمليات والنشاطات والخدمات المتعلقة بالصفقات التجارية للبنوك وأسواق المال وسوق المبادلات ما بين البنوك ومراقبة تنظيم الصرف. [84] (ص9)

البنوك التجارية

أدى الدور السلبي الذي لعبته البنوك الأجنبية في تهريب رؤوس الأموال الوطنية ، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني، إلى إنشاء بنوك وطنية تخفف العبء عن الخزينة العمومية والبنك المركزي وجاء قرار 1966 القاضي بتأميم شبكة البنوك الأجنبية وإحداث بنوك يكون رأسمالها 100% [82] (ص68) جزائريا ، لتؤدي هذه البنوك المهام التالية:

- أداء خدمة عمومية.
- مراقبة الصرف.
- تنظيم القرض.

البنك الوطني الجزائري

أنشئ في 13 جوان 1966 وأسندت له مهمة، تأمين الخدمة المالية للمجموعات المهنية للقطاع الاشتراكي والقطاع العمومي، وخاصة مراقبة تسييرها عن طريق تنفيذ سياسة الدولة اتجاه المؤسسات الزراعية وغير الزراعية المسيرة ذاتيا. ومنذ 1968 أصبح الممول الوحيد للقطاع الزراعي، إلى أن تحولت هذه المهمة إلى البنك الجزائري للتنمية في سنة 1982 الذي كان يساهم أيضا في عملية التمويل في الميدان الصناعي و التجاري، بمنح قروض للقطاع العام، والقطاع الخاص، وقروض متوسطة المدى موجهة لإنجاز استثمارات إنتاجية.

القرض الشعبي الجزائري

أنشئ بتاريخ 11 ماي 1967 على أنقاض مجموعة من المصارف المتواجدة في الجزائر، ويمارس هذا البنك العمليات المصرفية التقليدية وبصفة خاصة تمويل النشاطات الحرفية، الفندقية والسياحية والصيد والنشاطات الملحقة بهم، بالإضافة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها مؤسسات القطاع العام المسير ذاتيا.

بنك الجزائر الخارجي

تم إنشاؤه بتاريخ 01 أكتوبر 1967 [83] (ص61) من أجل تسهيل تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الدول الأخرى في إطار التخطيط الوطني، تأسس لتقديم العون المالي لقطاع النفط والغاز والتجارة الخارجية، ويمنح الاعتمادات عن الاسترادات ويعطي ضمانا للمصدرين الجزائريين لتسهيل

مهمتهم في التصدير (اعتماد /تامين) ويضع إنفاقات اعتمادات مع البنوك الأجنبية وفي هذا البنك قسمان واحد للائتمان (ودائع وإقراض) والثاني للعمليات الأجنبية ويتضمن تمويل التجهيز المقرر في الخطة. وتوسعت عمليات البنك منذ عام 1970، إذ لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميدان المحروقات (سونطراك، نפטال) والكيميائية والبتروكيمياوية، والتعدين، والنقل البحري ومواد البناء، وهو الذي يمدّها بالقروض، وبالإضافة إلى المقر الرئيسي في العاصمة، فله 47 فرعاً.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشئ في 13 مارس 1982 [83] (ص61) على شكل شركة وطنية ذات رأس مال مقدم من طرف الدولة وكان هدف هذا البنك تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل الأنشطة الممهدة للزراعة، إضافة إلى تاديته العمليات المصرفية التقليدية، يقوم بالنشاطات التالية:

- الأنشطة الصناعية الفلاحية.

- الأنشطة الصناعية التقليدية والحرف الريفية.

بنك التنمية المحلية

ظهر في 30 أبريل 1985 [83] (ص62) ليساهم بصفة أساسية في تنفيذ سياسة الحكومة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية المتمثلة في عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف هذه الجماعات، وكان ظهوره نتيجة الصعوبات المالية التي أفرزتها إعادة هيكلة المؤسسات والتطهير المالي.

3.1.1.3. المؤسسات المالية (الادخارية – الاستثمارية)

يعتبر تطوير المؤسسات المالية مهما لدوره في تعبئة الادخار وأكثر أهمية من حيث تقديم خدمات الاستثمار، ونميز منها المؤسسات التالية:

البنك الجزائري للتنمية

تأسس بالقانون الصادر في 1963 /05/7 [83] (ص62) باسم الصندوق الجزائري للتنمية وذلك لملا الفراغ الذي أحدثه توقف بنوك كبرى فرنسية. وتخصص بتمويل تكوين رأس المال الثابت، وفي سنة 1971 تغير اسمه من صندوق إلى بنك، ويتولى مهمة جمع الادخار والمساهمة في تمويل الاستثمارات الإنتاجية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

تأسس في 1964/08/10 له فروع في جهات عديدة من البلاد متصلة بالمقر الرئيسي بالعاصمة ومكاتب بريد تقوم بجمع الادخار لحساب الصندوق، ويدير الصندوق ثلاثة أنواع من الموارد: أموال الادخار، وأموال الهيئات المحلية ... وتأتيه الموارد من القطاع الخاص والقطاع العام ولكنه يشتهر بكونه مستودع المدخرات الصغيرة للأفراد وكان الحافز الذي يدفع الأفراد لإيداع مدخراتهم هو حصولهم على سكن، وجمع أيضا ادخار المهاجرين الجزائريين لفتح حساب لهم، بقصد تمكينهم من سكن في وطنهم.

وظل يلعب دوره كمنشأة ادخارية وليس كمنشأة مصرفية إلى غاية أفريل 1997 حيث تحول إلى بنك للقروض العقارية على أساس تجاري. [85] (ص76)

كما أنشئت شركة لإعادة التمويل العقاري وشركة لضمان القروض العقارية في نفس السنة.

وفي إطار برنامج الحكومة الرامي إلى إنجاز مليون وحدة سكنية [86] (ص7) شرع البنك الوطني للتوفير والاحتياط C.N.E.P في برنامج إنجاز 65 ألف وحدة سكنية، في العديد من ولايات الوطن، وهذا البرنامج يدخل في إطار البيع بالإيجار الخاص بـ C.N.E.P. ويسعى البرنامج لإتمام إنجازها في مدة الأربعة سنوات القادمة وهذه الوحدات كان من المقرر أن تنجزها وكالة عدل وسيكون التعامل مع الشركات الوطنية والأجنبية بدون تمييز وبكل مساواة ويحتل C.N.E.P. 95% في سوق العقار في الجزائر، ويتعامل مع زبائنهم شركات عمومية مثل ترقية السكن العائلي، دواوين السكن والترقية العقارية.

التعامل مع القطاع الخاص: فقد دخل مؤخرا سوق العقارات من خلال عدد المستثمرين الذين أولوا اهتماما بمجال ترقية السكن ولا يفرق C.N.E.P. بين القطاع الخاص والقطاع العام بحيث تتخذ القرارات بناء على نوعية المشروع.

ألغى C.N.E.P. بقرار 2004 منح قروض شراء السيارات بسبب ضعف قدرة هياكل البنك على مواجهة التنوع والاختلاف في منح القروض من جانب التسيير، بحيث كان الطلب على قروض السيارات كبير جدا، ثم تراجع عن هذا القرار فيما بعد.

وتخضع سياسة القروض التي لن تتغير بسبب تكاليف المداخيل وتقييم المخاطر وهي عوامل تدخل في تحديد نسبة الفوائد التي تطبق على الزبائن وهذه النسبة مرتبطة بنسبة دفاتر التوفير، فتغير الأولى، يؤدي إلى تغيير الثانية، وبالتالي لا يشجع على الادخار، حيث يؤدي إلى تخفيض نسبة الفائدة المقدمة للموفرين إلى التقليل من عدد المدخرين، ومنه يصعب على البنك توفير المبالغ التي تقدم للزبائن، وقد يؤدي التحسن المالي على مستوى الاقتصاد ككل، إلى تخفيض الفوائد على الزبائن .

مشاكل الـ CNEP: 20% من الزبائن لم يسددوا قيمة القروض وتمثل قيمتها الإجمالية 15مليار دينار جزائري حسب الحل الودي.

وفي إطار تطوير منظومة تمويل السكن ترقية التحويلات المصرفية الموجهة للقطاع العقاري، دخل قانون توريق القروض- (التوريق عملية إصدار سندات بقيمة ديون الشركات للبنوك وطرحها في سوق المال (البورصة) وهذا يوفر مزايا أهمها :

- المحافظة على حقوق البنك تجاه الشركات...

- تقليل عبء الاقتراض على الهياكل المالية لهذه الشركات بتحويل قروضها قصيرة الأجل إلى ديون متوسطة وطويلة الأجل حيث السندات تطرح بأسعار فائدة تقل بكثير عن فائدة الاقتراض المصرفية فضلا عما توفره من أداة تنشيط لجانبي العرض والطلب في سوق الأوراق النقدية)- الرهنية حيز التنفيذ في 12 مارس 2006 [87] (ص5) وستوكل عملية التوريق أساسا لهيأتين هما شركة التمويل الرهني التي ستكون بمثابة هيئة توريق المكلفة باقتناء القروض الرهنية التي تحوزها البنوك وإصدار السندات التي يمكن التفاوض حولها في السوق المالية وتحويل المتدفقات النقدية للديون إلى مدفوعات مضمونة،

والهيئة الثانية، فستكون المودع الرئيسي للسندات، والمكلف الرئيسي بحفظ السندات وتداولها وإدارتها ويخضع في ممارسة وظائفه لمراقبة لجنة إشراف وتنظيم تعاملات البورصة.

4.1.1.3. البنوك المختلطة

نتج عن إصلاح النظام المصرفي وعن القانون المتعلق بالنقد والقرض الذي فتح المجال لإنشاء مؤسسات مصرفية ومالية خاصة محلية وأجنبية، جملة من البنوك المختلطة والخاصة.

البنك التجاري المختلط البركة

أنشئ في 1990/12/06 بمساهمة مجموعة البركة الدولية السعودية وبنك الجزائر للتنمية الفلاحية، وتمثلت مهمته في إنجاز العمليات المصرفية المطابقة للشريعة الإسلامية حسب قناعة المتعاملين مع هذه المجموعة.

البنك المختلط

LA BAMIC OFF SHORE ظهر في 1988/06/19 بين البنك الليبي ومجموعة من البنوك التجارية الجزائرية. CPA. BADR. BNA. BEA. ومهامه الأساسية هي القيام بالعمليات المصرفية المالية والتجارية بالعملة الصعبة، وترقية الاستثمارات وتطوير التجارة في دول المغرب العربي.

بنك الأعمال الخاص

UNION BANK أنشئ في 1995/05/07 بمساهمة مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال الخواص، الوطنيين و الأجانب ومهمته جمع الادخار وتمويل التجارة الدولية وتقديم الاستشارة والمساهمة والمساعدة في هذه العمليات، وبعد افتتاح بنك الاتحاد الجزائري أبوابه كأول بنك استثماري ممول من القطاع الخاص تبعه بنك الخليفة في سنة 1998 ، وبنك (مونا) كبنوك خاصة تقدم خدمات مصرفية للأفراد ويعمل أيضا عدد من البنوك الأجنبية مثل "سي تي بنك" و"البنك التجاري والصناعي الجزائري" وهو بنك فرنسي، والمؤسسة المالية الجزائرية الأوروبية، ويوجد أيضا فرع للمؤسسة المصرفية في الجزائر العاصمة، وتملك المؤسسة المالية الدولية (ومقرها واشنطن) 10% من أسهم الفرع الجزائري.

وفي سنة 2003 تم غلق كل من "بنك الخليفة" وتبعه بنك التجارة والصناعة الجزائري وبنك آخر خاص بعد إدانتها بعمليات احتيال في مجال التصدير والاستيراد. [88](ص17)

وفي منتصف شهر مارس 2006 تم سحب الاعتماد من بنك الريان الذي منح الاعتماد في 8 أكتوبر سنة 2000 ، وجاء قرار سحب الاعتماد من قبل مجلس النقد والقرض التابع لبنك الجزائر نتيجة لعدم تطبيق البنك الإجراءات المتعلقة بالرفع من قيمة الرأسمال الاجتماعي للبنك إلى حد أدنى يقدر بـ 2.5 مليار دينار جزائري مقابل 500 مليون د.ج. كسقف معمول به من قبل.

ويعتبر بنك الريان ثامن بنك خاص يسحب منه الاعتماد بعد دخول الإجراءات الجديدة حيز التطبيق، وبنك الريان برأسمال مختلط، أما السبعة بنوك التي اختفت فهي برأسمال جزائري. [89] (ص5) حيث تعرضت من قبل، إلى منعها من الوصول إلى السوق المالي أي البورصة، التي تتعامل فيها البنوك

إقراضا واقتراضا، إذ يتم تداول الفوائض المالية بالسوق النقدي ولا تمثل البنوك الخاصة حاليا سوي 6.5% من السوق المالي والمصرفي ومن قيمة القروض والمحافظ، مقابل 12% سنة 2002. [90](ص5)

وبالمقابل تمكنت معظم البنوك الأجنبية والفروع البنكية التابعة للمجموعات المالية والمصرفية من رفع رأس مالها من بينها البنكان الفرنسيان: البنك الوطني الباريسي باريبا، وسوستي جنرال، اللذان استفادا من اتفاق تحويل المديونية الجزائرية (تجاه فرنسا) لمباشرة عملية رأسمالها الاجتماعي.

وقد ساهمت التدابير الجديدة في تغيير أكبر للساحة المالية، واختفاء شبه كامل للبنوك الخاصة ذات الرأسمال الأجنبي، وبروز البنوك الأجنبية من خلال فروع وتمثيلات تقوم على أساس حصص أكبر في مجال التجارة الخارجية والتحويلات المالية.

5.1.1.3 قطاع التأمين

تعتبر شركات التأمين من المنشآت المالية، تملك الدولة في الجزائر شركات التأمين الكبرى وأهمها:

- المؤسسة الجزائرية للتأمين (SAA).
- الشركة الجزائرية للتأمين (CAAT).
- الشركة الجزائرية للتأمين ولإعادة التأمين (CAAR).
- الشركة المركزية لإعادة التأمين (C.C.R.) متخصصة في التأمينات الصناعية.
- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات (كاجكس)، المتخصصة في التأمينات التجارية .

كان قطاع التأمين في الجزائر بداية قطاعا خاصا بيد أجنب غير أن الحكومة أمتت شركاته في سنة 1966 مع الإبقاء على وجود محدود لوسطاء القطاع الخاص، غير أن هذا الواجب لم يستمر أكثر من بضع سنوات ليُلغى تماما في سنة 1971 ، لكن احتكار الحكومة لهذا القطاع لم يدم، حيث ظهرت فيما بعد أربع شركات تأمين خاصة، أسسها مستثمرون محليون وأجنب خلقت منافسة شديدة للشركات الحكومية من هذه الشركات الشركة العالمية للتأمين وإعادة التأمين (C.A.A.R.) التي تأسست في عام 1999 ويرى أصحابها إنها تقدم خدمات جديدة ومختلفة عن تلك المتوفرة بالشركات الحكومية ، وهي قادرة على التأقلم السريع.

(C.A.A.T.) تعتبر دائرة من دوائر (C.A.A.R.) وكانت مهمتها تتلخص بتوفير خدمات التأمين على وسائل النقل لكن بعد ما نمت الدائرة كثيرا قررت الحكومة جعلها شركة مستقلة فولدت الشركة الجزائرية للتأمين على وسائل النقل، ثم تحولت إلى الشركة الجزائرية للتأمين مع احتفاظها باسمها المختصر نفسه (C.A.A.T.) [91](ص2).

(C.A.A.R.): تحتل المرتبة الأولى بين شركات التأمين الحكومية من حيث الأرباح وتسعى إلى عقد شركات مع القطاع الخاص، حيث بدأت الشركة رحلتها في سوق التأمين متخصصة في التأمين ضد المخاطر الصناعية، وتوفير خدمات التأمين للأفراد، وأدى تعاونها مع شبكة من وسطاء القطاع الخاص القادرين على تسويق خدماتها وتأمين شركاء محليين وأجنب لها، تمكنت من أن تحقق لنفسها وجودا متميزا في العالم الغربي.

شركة "كاجكس"

من الشركات العامة للتأمين تأسست في عام 1995 متخصصة بالتأمين ضد مخاطر التصدير في قطاع الهيدروكربونات ثم طورت الشركة خدماتها، بحيث باتت تقدم خدمة تأمين شامل على الصادرات، وتؤمن على القروض المصرفية لتجار الهيدروكربونات الصغار.

6.1.1.3. البورصة

هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالأوراق المالية طويلة ومتوسطة الأجل (الأسهم والسندات) عن طريق وسطاء مؤهلين ومختصين، وفي أوقات محددة، وتعتبر صلة الوصل بين المشاريع ومدخرات الأفراد. كما أنها تعد سوقا منظمة لتداول الأسهم والسندات، حيث تروج فيها مصلحة المستثمرين الذين يسعون وراء رأس المال لتطوير مشروعاتهم وتنميتها، كما تعتبر المكان الملائم لإدخارات الأفراد بهدف جني العائد وتنمية رأس المال [92](ص20).

ويلعب فيها العرض والطلب دوره الرئيسي في تحديد الأسعار، وتعتبر أداة لتحويل رؤوس الأموال من القطاعات ذات الطاقة التمويلية الفائضة إلى القطاعات ذات العجز، أي التي تفتقر للسيولة اللازمة لتمويل استثماراتها.

وهي كذلك أداة عاكسة لحقيقة الوضع الاقتصادي للدولة في أوقات الرواج والكساد وتكمن ضرورتها في إكمال عمل البنوك الجارية بإضافة أرصدة مكملة لنقص الأرصدة المتاحة لديها.

وفي ظل انفتاح أسواق رأس المال القائمة فيها ، على الأسواق المالية العالمية وقيامها بتحرير حساباتها الرأسمالية أمام حركة رؤوس الأموال ،تواجه العديد من التحريات التي تفرض عليها أعباء كبيرة، لذلك وجب على الدول النامية ومنها الجزائر أن تفكر في إدراج الآليات التي من شأنها مساندة اقتصاد السوق أي إنشاء وتطوير أسواق الأوراق المالية، تجلب الاستثمارات التي بواسطتها يمكن إعطاء دفع للتنمية الاقتصادية، وذلك بتحريكها للسيولة النقدية ، كما تشكل دافعا لجلب الاستثمار الأجنبي الذي يوفر التمويل المباشر.

ويمثل تحقيق سوق مالي يتميز بالنجاعة سبيل للبنوك فرصا كثيرة لإعادة الاستثمار في الوساطة المباشرة بالمشاركة في نشاطات الإنعاش والتنظيم والتحكم في الأسواق. [93] (ص106).

كما أن علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية تكون غير فعالة دون وجود سوق مالية تضمن استخدام، أدوات غير مباشرة، لتنفيذ السياسة النقدية.

إن دخول الجزائر لاقتصاد السوق ومحاولاتها الاندماج في الاقتصاد العالمي، ورغبتها في مساندة التحولات السريعة في شتى الميادين، ومتابعة الإصلاحات الاقتصادية التي تبعتها منذ نهاية الثمانينات، سعت إلى إنشاء سوق مالية تدرج ضمن الأدوات الأساسية لإرساء قواعد اقتصاد السوق، ومعرفة دوافع وجودها يؤدي إلى تفسير إحداثها لتتزامن مع بداية الدخول في اقتصاد السوق: [94](ص 14-15)

- تشكل البورصة بديلا غير تضخمي لتمويل استثمارات المتعاملين الاقتصاديين مرتكزة على الاستعمال المباشر لموارد الإدخارات مهما كانت مصادرها سواء كانت جماهيرية أم من هيئات للمقيمين وغير المقيمين.

- تمثل البورصة بديلا للمدخرين الذين تتجه اهتماماتهم الاستثمارية باتجاه بدائل أخرى، وخصوصا الاستثمار في العقارات وأنشطة المضاربة، فإشياء أدوات مالية حديثة تساهم في إعطاء المدخر مكانته في تمويل الاقتصاد.

- السماح للخزينة العمومية بالرجوع إلى تقنية جديدة لجمع الادخار من أجل إعادة التمويل.

- تعتبر البورصة إطارا مناسباً لفتح رأس مال المؤسسات العمومية، للمساهمين الخواص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين محليين أو أجنب.

- تجسيد هدف خوصصة المؤسسات العمومية، الذي تبنته السلطات السياسية في البلاد.

- السماح للاقتصاد الوطني بمسايرة التطورات الحاصلة على المستوى العالمي في إطار العولمة المالية.

- إيجاد الشركات والحلفاء الاستراتيجيين الذين يساعدون المؤسسات باعتبارهم مساهمين لتحقيق التزاماتهم والتقدير المحددة.

وتماشيا مع الأنظمة المعمول بها في بورصات العالم فقد حدد المشروع الجزائري وجميع الهيئات المنظمة لها وتحديد جميع المتدخلين فيها، حيث وضع المرسوم التشريعي لبورصة الجزائر لأول مرة في سنة 1993 وبدأت ممارسة نشاطها للمرة الأولى في سبتمبر 1999 [95](ص109)، كأحد نتائج نجاح برنامج التصحيح الهيكلي الذي طبق في الجزائر بعد الانتهاء من سنة التثبيت الهيكلي في الفترة (1994-1998).

وأدرجت ثلاث شركات في بورصة الجزائر التي بدأت ببيع وشراء الأسهم، والسندات وتكونت محفظة البورصة من أسهم شركة المواد الغذائية المسماة الرياض بولاية سطيف وأسهم شركة صناعة الأدوية "صيدال" وسندات الشركة الوطنية "سونطراك".

ثم أدرجت في سنة 2000 مؤسسة تسيير فندق الأوراسي.

وتعد بورصة الجزائر محدودة الأداء على غرار أغلبية بورصات الدول النامية، خاصة بعد خروج شركة سونطراك من البورصة بعد مرور خمسة سنوات التي كانت مقررة، وتعود أسباب ضعف أدائها إلى:

- عدم تنوع الأوراق المالية بسبب قلة الشركات المدرجة بها.

- ضعف النظام المعلوماتي وغياب الشفافية.

- هيمنة القطاع العام بسبب فشل الخوصصة.

- التضخم- العامل الديني- الخوف من التغيير- غياب ثقافة البورصة.

- طول مدة المعاملات وطول الإجراءات وتعقيدها.

- عدم ملاءمة التشريعات القانونية، سارية المفعول، سواء بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية أو المصرفية.

7.1.1.3. خصوصية البنوك في الجزائر

تحول الجزائر من الاقتصاد الموجه الذي انتهجته منذ 1965 إلى نهاية الثمانينات لتدخل إلى اقتصاد السوق مع بداية التسعينيات، أو كما يقول الأستاذ بن بتور، "الخصوصية بدأت مع إصلاحات 1987 حين أقرت استقلالية المؤسسات في ظل سيادة القطاع العام، بخصوصية التسيير"، ثم إقرار القانون للخصوصية والإعلان عن برنامج واسع لخصوصية المؤسسات العامة كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مع نهاية الثمانينات.

وقد عرف القانون الجزائري الخصوصية في المادة الأولى من الأمر 22-95 المؤرخ في أوت 1995، [96] (ص165) بأنها التحول من الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، بواسطة صيغ تعاقدية تحدد فيها كفاءات تحويل التسيير وممارساته وشروطه.

ومع نهاية التسعينات بدأ مجال الخصوصية يتسع شيئاً فشيئاً ليشمل بعض القطاعات الحساسة ومن بينها البنوك، حيث لم تجد فكرة خصوصية البنوك الجزائرية معارضة وخلافاً في الرأي لدى الحكومة، وإنما وقع التضارب حول كيفية تنفيذ الخصوصية خلال الفترة (1999-2000)، بين الوزير المكلف بتنسيق الإصلاحات، ووزير المالية آنذاك، فالأول يلح على ضرورة إعطاء ديناميكية للقطاع البنكي وفتح رأس مال (C.P.A.) بينما الثاني يتخوف من خصوصية البنوك العمومية، بسبب الوضع الصعب للمؤسسات العمومية. وتبلورت الآراء حول هذا الموضوع خلال السنوات الأخيرة، فهناك من طالب بضرورة الخصوصية في الأجل القصير لبنك عمومي أو أكثر، بينما تدعو آراء أخرى إلى تطهير مسبق لهذه المؤسسات قبل فتح رأسمالها، وكما ورد معنا سابقاً عرفت محافظ البنوك العمومية عمليات تطهير وإعادة رسملة خلال الفترة (1997-2001) من أجل التخلص من الديون المشكوك فيها والتمكن من تطبيق معايير السلامة (نسبة الملاءمة) وقد كلفت عملية التطهير والرسملة أكثر من 1200 مليار دينار جزائري وهذا من أجل وضع البنوك في موقع يتجاوب مع أي عرض للشراكة، وهو بمثابة تحضير أولي للخصوصية.

وفي إطار وضع برنامج خصوصية البنوك على أرض الواقع، فقد اتخذ قراراً بخصوصية بنك التنمية المحلية (B.D.L.) عام 1997 لأنه كان يسجل نتائج سلبية من جهة، والتنازل عن عدد من الفروع يمكن أن يشكل عوامل جذب للمستثمرين الأجانب من جهة ثانية، ونجم عن عملية تطهير محفظة ديون البنك وإعادة هيكلة شاملة، إقفال 38 فرعاً وتحضير 36 فرعاً للخصوصية بناء على رغبة الحكومة [96] (ص156).

وتعرض أيضاً، القرض الشعبي الجزائري، (C.P.A.) إلى مفاوضات، التي أخذت الطابع الشكلي بينها وبين الشركة العامة (Société Générale) كأحد أهم البنوك الفرنسية، إذ طالبت هذه الأخيرة 40% من رأس مال CPA ولاعتبارات تصحيحية قررت السلطة في النهاية الشروع في عملية رسملة البنوك التي اكتملت في سنة 2002. [96] (ص156)

ومثل القرض الشعبي الجزائري (C.P.A.) استعداداً وجاهزية أكثر للخصوصية بعد تطهير محفظته وارتفاع نسبة الملاءمة عنده، إضافة إلى تحقيق نتائج إيجابية وبقي هذا الملف معلقاً لعدم حسمه والفصل فيه من طرف الجمعية العامة.

وتظل خصوصية البنوك على غرار العديد من المؤسسات العمومية التي تطرح للخصوصية والتي تزيد عن 1200 مؤسسة في حالة انتظار، وبظل القطاع البنكي العمومي والموصوف بالتخلف لسوء تسييره، في حالة من عدم الانضباط بحيث يسمح بعمليات اختلاس شكلت في السنوات الأخيرة، ظاهرة مستمرة ومنتشرة على مختلف نواحي الوطن ساهم في نهيبها الجزائري والأجنبي سواء، فعلى مستوى

البنك الوطني الجزائري تجاوزت سرقة 2000مليار سنتيم. وبدر بنك 1700مليار سنتيم، هذه الأرقام المكشوفة وما خفي كان أعظم وبدون تحفظ. و يضاف هذا الوضع الغير مؤهل لاقتصاد السوق إلى الشروط الصعبة لمناخ استثمار وطني و أجنبي خاص وعام.[96] (ص157).

2.1.3. أسلوب تمويل القطاع المالي في الجزائر

بعد عرضنا لتطور الجهاز المالي نتطرق فيما يلي إلى دوره في عملية تمويل الاقتصاد منذ بداية حصول الجزائر على استقلالها إلى غاية التطورات الأخيرة التي تتميز بالتحول إلى اقتصاد السوق والذي يقتضي عقلنته، وعصرنته بما يتماشى مع هذا الوضع الذي يعاني من صعوبات جمة على مستويات عدة.

1.2.1.3. أسلوب تمويل الاقتصاد الجزائري قبل سنة 1990

مرت عملية تمويل الاقتصاد الجزائري قبل 1990 بتعديلات جذرية على الجهاز المالي وعلى طريقة تمويله من وضعه الغير ناجع إلى وضع يتماشى مع التحولات التي اقتضاها نمط الاقتصاد المخطط.

التمويل خلال مرحلة التحول إلى التخطيط المركزي

عرف الاقتصاد الجزائري إعراض البنوك الأجنبية عن القيام بتمويل النشاط الاقتصادي واقتصر تمويلهم على التجارة الخارجية وعمليات الاستغلال للمؤسسات التي تتمتع بملاءة جيدة ، ورغم وجود سيولة لكن الاقتصاد الجزائري كان يعاني من شح الموارد.

وأمام هذه الوضعية المجحفة في حق الاقتصاد الوطني، حصل التخلص من تقاعس البنوك الأجنبية القائمة في الجزائر في مجال مد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية باحتياجاتها لتمويل أنشطتها المختلفة، وأن لا يتدخل البنك المركزي بشكل مباشر في التمويل عن طريق توزيعه للقروض. [ساهمت تبرعات الشعب الجزائري في توفير قسط من الأموال بغرض تمويل قطاع التسيير الذاتي الذي تكون بفضل غيرة الشعب على الوطن، وعملوا على إدارة العمل في المؤسسات التي تركها المعمرون شاغرة.]

ثم عملت على خلق مؤسسات مؤهلة وهي الصندوق الجزائري للتنمية ويتلخص نشاطه في حشد الموارد المالية ذات المصادر المحلية (خزينة الدولة) والمصادر الخارجية (خاصة فرنسا في المرحلة الأولى) من جهة، وتوجيه تلك الموارد إلى تمويل الاستثمارات طويلة المدى بشكل خاص ، من جهة أخرى.

كما تم حصر عملية الاستيراد والعمل على مراقبة الصرف الأجنبي وكان إجراء هاما للتحكم في الموارد المالية للدولة والعمل على تعبئته وتخصيص الموارد بشكل رشيد، مما دفعها إلى إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي دعم نشاط شركة التأمين وإعادة التأمين، وكذا الشركة الجزائرية للتأمين في 1963.

واستكملت الجزائر سيادتها الوطنية بإصدار العملة الوطنية متمثلة في الدينار الذي ظهر للوجود سنة 1964 حيث حددت قيمته بـ0.18 غرام من الذهب وهي قيمة مساوية للفرنك الفرنسي آنذاك، وتولى البنك المركزي إصدار العملة، وتميزت هذه الفترة بازدواجية وجود نظامين مصرفيين، واحد قائم على

أساس ليبرالي رأسمالي متقدم من جانب، وآخر قائم على أساس اشتراكي وسيطرة الدولة من الجانب الثاني [97] ص15)، وبالتالي عجز البنك المركزي على احتواء النظام المصرفي ككل، وتسييره وفقا للتوجهات الجديدة للدولة.

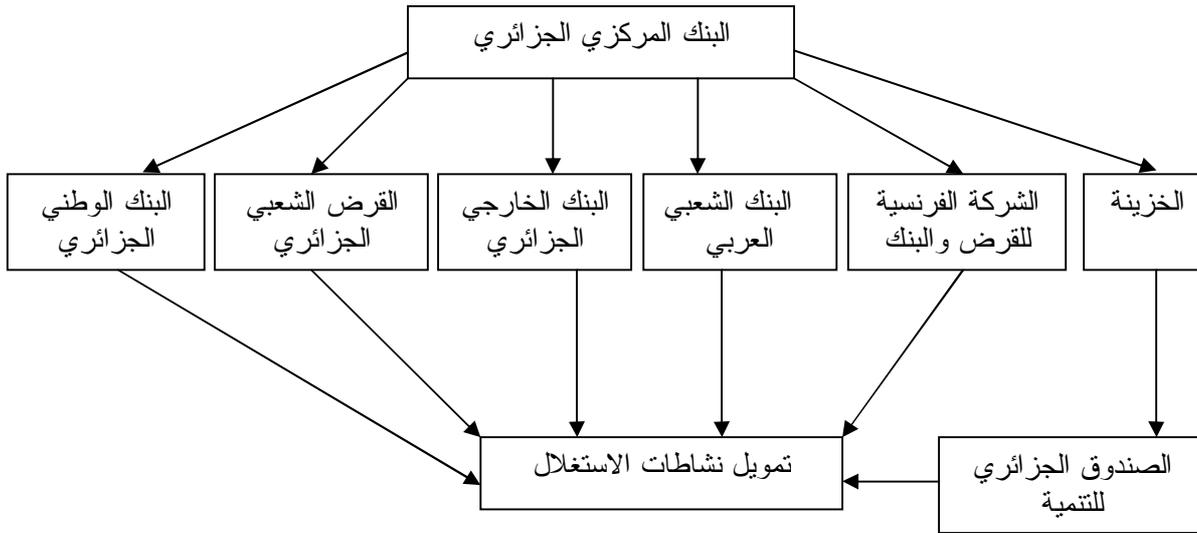
وفي سنة 1967 جزارة النظام المصرفي و البنكي بإلغاء الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية لاسيما المعاملة الخارجية وبعدها أصبحت البنوك الجزائرية تحتكر النشاط البنكي في العملة والصرف والقرض. [82] (ص70)

وتخصصت البنوك كما - ورد معنا سابقا - في تمويل مجالات أو قطاعات معينة، ولكن هذا الأمر لم يحترم هذا التخصص في التطبيق على أرض الواقع، حيث تجاوز تمويل كل بنك اختصاصه إلى تمويل كل العمليات تقريبا، باستثناء تمويل القطاع الفلاحي الذي كان البنك الوطني الجزائري يمارس احتكار تمويله كاملا، وتسبب ذلك في وجود علاقة تنافس بين البنوك التجارية في جمع الادخار وفتح القروض أمام القطاع العام والخاص. [98] (ص219)

ويعود هذا السلوك إلى ضعف دواليب الاقتصاد ومن بينها انعدام الفروع والتمثيل لبعض البنوك في جهات عديدة من الوطن.

ويستفاد من تمويل الجهاز البنكي كل من القطاع المسير ذاتيا والقطاع العمومي والقطاع الخاص من القروض قصيرة المدى ومتوسطة المدى من البنوك التجارية.

ويتم تمويل استثمار القطاع العمومي والمسير ذاتيا من الخزينة العمومية عن طريق الصندوق الجزائري للتنمية الذي لعب دورا هاما في التمويل وكان يمثل الإدارة التنفيذية لميزانية الدولة وبعض المشاريع الاستثمارية، ويتم تمويل استثمارات الدولة باللجوء إلى الخزينة والموارد الخارجية.



الشكل رقم 1 هيكل التمويل في نهاية الستينيات [98] (ص 209)

التمويل المخطط للاقتصاد

تطلب التخطيط في النظام الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر منذ 1965، تطبيق مبدأ مركزية القرار من قمة جهاز التخطيط إلى التنفيذ، على مستوى القاعدة لذلك كان هذا المبدأ يشمل عملية تخطيط تمويل الاقتصاد.

نمط التمويل قبل 1971

كان النظام المصرفي و البنكي حتى نهاية سنة 1969 يتطابق مع القواعد التقليدية للبنوك، وكان إنشاء البنوك التجارية العمومية يهدف إلى تحرير البنك المركزي من مهمته في التمويل المباشر للاقتصاد، واختصاصه في إصدار ومراقبة العملة [82] (ص69)، حيث ترافق فترة الخطة الثلاثية (1969 - 1970) نظام تمويل لبرامج متقابلة كما يصفها الاقتصادي الفرنسي (ديستان دو بيرنيس) صاحب نموذج الصناعات المصنعة لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ لم تكن لهذه الخطة أهداف كمية أو قيمية فبقي تمويل الاقتصاد محدودا وتميز التمويل في هذه المرحلة يتداخل بين صلاحيات المؤسسات المالية.

وصعبت عملية فرز الحسابات، ولم تمارس البنوك عملية الرقابة في استعمال القروض، والإصدار النقدي إذ يقوم بتوفير السيولة دون مقابل، كما لم يحترم التخصص البنكي، فالبنك الواحد يقوم بتمويل قطاعات مختلفة وغير متجانسة، ويتلقى تعليمات من جهات مختلفة، وكانت هذه المسؤوليات تفوق قدرات البنوك التي تخضع في نهاية المطاف إلى وزارة المالية، إذ لم يكن هناك فصل بين الدائرة الاقتصادية والدائرة السياسية.

كما تميزت هذه الفترة بنقص القروض الموجهة لمؤسسات الدولة، وتتوفر البنوك التجارية على مبالغ معتبرة من السيولة غير المستثمرة. كما تعارضت الأهداف مع النتائج في مجال التمويل حيث كان يعول على الصندوق الجزائري للتنمية في القيام بمهمة تمويل برامج التنمية لكن شح الموارد وتنافس الصندوق في جمع الادخار بسبب ضعف شبكة تعبئة الموارد الادخارية، وطرح منتجات مالية في غياب سوق مالي، وتطلب التمويل اللجوء المتزايد لسلفيات البنك المركزي التي أدت إلى تزايد الإصدار النقدي، والاستدانة. وتطلب الأمر، ومع الدخول في مرحلة تخطيط جديدة، إجراء تغييرات وإصلاحات في النظام المالي.

مرحلة إصلاح 1971

جاءت السياسة التمويلية في فترة تنفيذ مخططات التنمية، ووفق النموذج التنموي المتبع والذي يركز على البدء بالصناعات الثقيلة المعتمدة على توفر الجزائر لمورد هام للتمويل متمثلا في قطاع المحروقات، ودُعِّمت هذه السياسة بفكرة زرع ثمار قطاع المحروقات لنحصد قطاعات مولدة للتمويل الذاتي مستقبلا.

وتعزز التخطيط المادي بنظام تخطيط مالي خاضع في تسييره للتخطيط المركزي ، بصور قوانين ونصوص موضحة:

- دور البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي.

- تعميم القروض.

- لامركزية التمويل.

- مركزية الموارد المالية.

- إحداث تفرقة بين المؤسسات العمومية التي تعاني عجزا هيكليا في الاستغلال، و الأخرى التي تعاني عجزا ظرفيا.

مركزية الموارد المالية

كانت كل الموارد المتاحة الداخلية والخارجية مركزة على مستوى الخزينة والبنوك، وتحول إجباريا إلى الخزينة أموال صناديق المعاش، الادخار، شركات التأمين، الجمارك واحتياجات هذه المؤسسات.

وتجبر المؤسسات العمومية على إيداع أموال الاحتياطيات والاهتلاك في حساب خاص بالخزينة العمومية ودفع مساهمات محددة كمشاركة في ميزانية الدولة.

أما على مستوى البنوك التجارية يتم تركيز الموارد الجارية للمؤسسات العمومية، الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل المؤسسات الخاصة و الأفراد.

توزيع القروض المخططة

جميع القروض الممنوحة للمشروعات الاقتصادية على اختلاف أنواعها، يخضع تحديدها وتوزيعها لإدارة المالية والتخطيط، وتقوم بإلزام البنوك بتمويل الاستثمارات المخططة على المدى المتوسط، وتستخدم موارد الخزينة للتمويل الطويل المدى بواسطة الصندوق الوطني للتنمية، (الذي أصبح في سنة 1972 البنك الجزائري للتنمية).

إجراءات الرقابة على استخدام القروض

- إجبار المؤسسات بتركيز حساباتها وعملياتها البنكية على مستوى بنك واحد .

- إلغاء التمويل الذاتي من أجل التحكم في الموارد وتوزيعها بما يوافق تنفيذ البرامج حسب أولوياتها.

- منع التمويل بين المؤسسات.

- إجبارية المؤسسات العمومية على دفع مصاريفها، عن طريق تحويل أو شيك بنكي من أجل المشاركة في ميزانية الدولة.

- لجوء المؤسسات العمومية إلى طلب تصريح من البنك المركزي للحصول على قروض خارجية.

الهيئة الاستشارية ودورها في النظام المصرفي

تضم مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية، وأنشئ مجلس القرض في 1971/06/30 وهو هيئة استشارية يقع على عاتقها دور تقديم الآراء والملاحظات المتعلقة بالنقد والقرض، من أجل القضاء على الاستخدام العشوائي للقرض، واتخاذ التدابير الكفيلة بتهيئة الادخارات، وزيادة الموارد المالية للدولة، ويقدم تقارير دورية، ويبرز مشاكل التمويل والحلول اللازمة لها، ويرأس المجلس وزير المالية، ويضم 22 عضوا.

كما قامت اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية بتدابير عديدة لتحسين أداء النظام المالي في أداء مهمة تمويل المؤسسات، ولكن النتيجة هي عدم جدوى الهيئتين المنشأتين في تحقيق المهام المسندة لهما بسبب عدم تواجدهما أصلا.

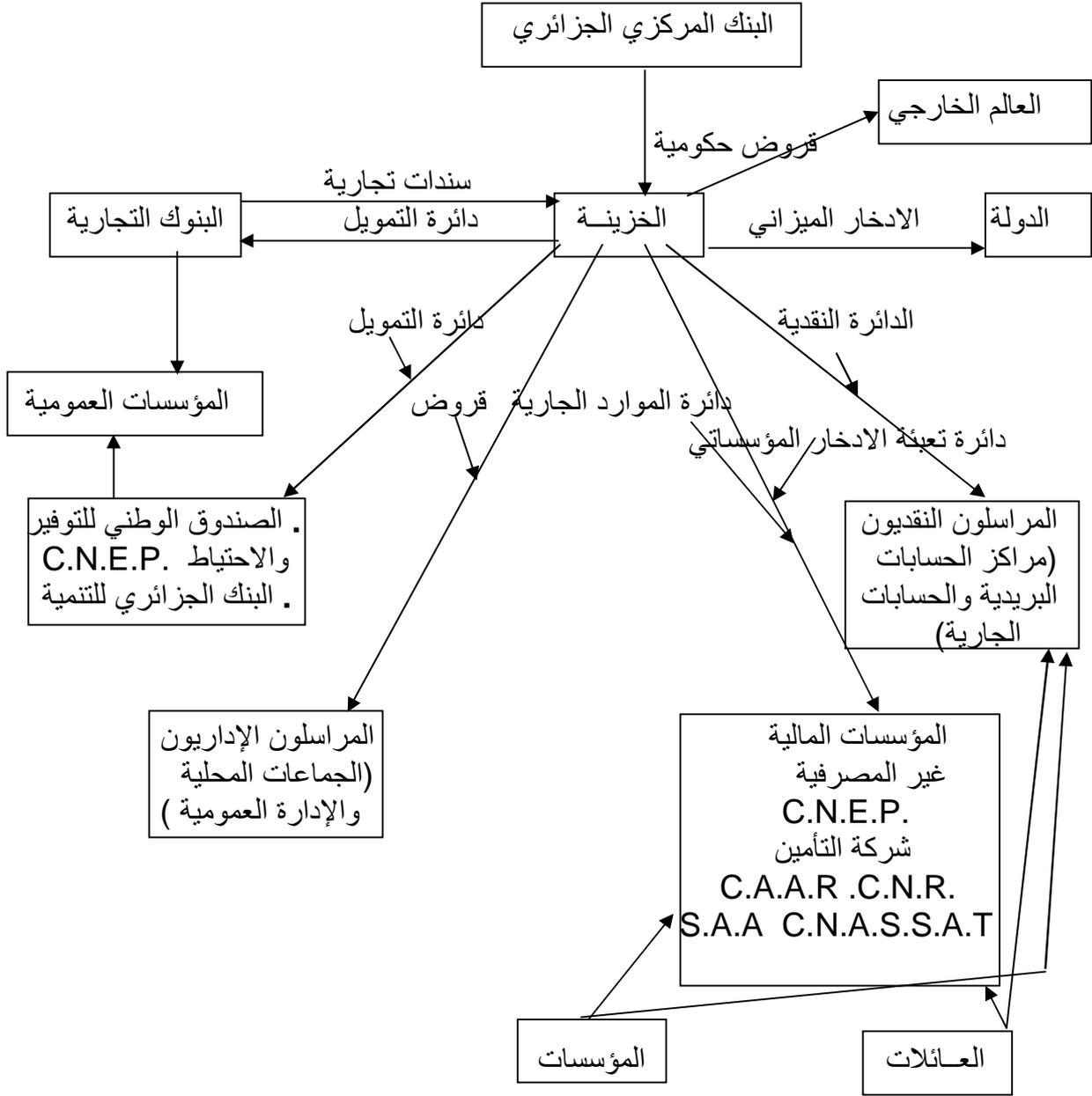
دور الخزينة في التمويل

يتمثل دور الخزينة في تكييف إيرادات الدولة مع نفقاتها و كانت في الماضي مكلفة فقط بحركة الأموال التي تساعد على تكييف إيرادات الدولة مع نفقاتها في الزمان والمكان فصارت تقوم بوظيفة الإشراف على النشاطات المالية وتنسيق التدخل في الاقتصاد على طريق القروض والضمانات والمساهمات. [99](ص42)

التخطيط المالي أعطى للخبزينة دورا مركزيا ليس فقط في تجميع الموارد الادخارية، ولكن أيضا في توزيع الادخار على أساس الموارد المجمعلة لدى الخزينة والمتمثلة في:

- الادخار مؤسساتي لكل من صناديق الادخار، شركات التأمين، شركات الضمان الاجتماعي.
- ادخار المؤسسات العمومية بالاكتتاب في سندات الخزينة في حدود مواردها المالية المخصصة للإهلاك وللاحتياطات.
- الادخار في السوق الداخلي عن طريق صندوق التوفير والاحتياط وتدخل الخزينة مباشرة عن طريق إصدار السندات.
- القروض الخارجية.

توجه كل هذه الموارد نحو تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية حيث تمول الخزينة الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية غير الإنتاجية بشكل مباشر بمنح مالية غير قابلة للتسديد، وتمول الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية بقروض واجبة التسديد، وتقدم ضمانات تتحمل كليا أو جزئيا مخاطر عدم تسديد القروض .



شكل رقم 2 دائرة الخزينة العمومية في الفترة (1962-1987) [100] (ص 115)

وتلعب الخزينة أيضا دور بنك أعمال في حالة امتلاك جزء أو كل رأس مال العديد من المؤسسات العمومية ، وكوسيط مالي تقوم الخزينة بممارسة نشاطات ذات طابع بنكي وفتح حسابات الودائع لمختلف الهيئات العمومية ، ومنح قروض و تسبيقات لها وتسيير أموال الصكوك البريدية .

ومنذ الإصلاح المالي لسنة 1971 سيطرت الخزينة العمومية على تمويل الاقتصاد الوطني عن طريق الاستثمار في هذه الفترة ، ويوضح الجدول التالي حصة الخزينة في تمويل الاستثمارات .

جدول رقم: 3 حصة الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات [101] (ص73)

الفترة	1973-1970	1977-1974	1979-1978	1984-1980	1987-1985
المعدل	%29.65	%23.10	%24.69	%47.70	%63.60

وتجدر الإشارة إلى أن للبنك الجزائري للتنمية دور هام كأحد أهم قناة لتمويل الخزينة للاستثمارات العمومية المخططة فهو حلقة وصل بين الخزينة العمومية والبنوك التجارية.

دور البنك المركزي الجزائري في تمويل لاقتصاد

يتغير دور البنك المركزي كغيره من مكونات النظام البنكي في تمويل الاقتصاد في إطار التخطيط ، ولكن هذا التطور لن يعود على تقدم وظائف بنك الإصدار وهي :

- ممارسة احتكار الإصدار.

- القيام بدور الممول للدولة وتسيير حسابات الخزينة العمومية .

- تسيير الاحتياطات من الصرف الأجنبي ، ومراقبة الصرف .

- متابعة سيولة البنوك الأولية والأوضاع النقدية العامة.

وبشكل عام منذ إصلاح 1971 تدخل البنك المركزي يجب أن يخضع للمبادئ التي يمكن من خلالها توفير مجموع التمويلات الضرورية في ميدان إنشاء مشروع إلى غاية تصريف منتوجاته عن طريق القرض، مما يعني اضطلاع النظام البنكي بتمويل مجموعة الاحتياجات القصيرة والمتوسطة، وطويلة المدى للمؤسسات العمومية وتمويل المؤسسات العمومية بقروض بنكية يرتبط بالبنك المركزي لأنه يقوم بضمان السيولة من خلال:

- تمويل البنوك التجارية بقروض قصيرة الأجل تتعلق بتمويل الاستغلال للمؤسسات العمومية، وبتعبئة قروض متوسطة الأجل من خلال إعادة خصم السندات العمومية التي تكون في حوزة البنوك بشكل آلي.

- تغطية احتياجات الخزينة العمومية التي يصل ميعاد استحقاقها أجل ثلاثة أشهر. ويقوم أيضا بالإقدام على التعامل باتفاقيات إعادة الشراء للسندات العمومية [102] (ص62) ولاستعمال دائرة التمويل يمول البنك المركزي الخزينة بشكل غير مباشر من خلال تضخيم موارد حسابها المفتوح لدى مركز الحساب البريدي C.C.P بدون حدود.

اعتمدت الخزينة بشكل كبير على تسيقات البنك المركزي التي عليها تسديدها، ولكن نادرا ما كان يتم تسديدها لأن المؤسسات العمومية التي كانت تستفيد من هذه القروض لا تسدد ديونها.

ونتح عن هذا الطلب الكبير للسيولة لزيادة الإصدار النقدي بشكل لا مثيل له، فارتفعت الكتلة النقدية حيث انتقلت من 16% سنة 1970 إلى 28.3% سنة 1985 [103] (ص62)

وبذلك أصبحت تسيقات البنك المركزي للخزينة من أهم مكونات مقابل الكتلة النقدية ففي ظل هذا الإصلاح نظام التمويل يعتمد أساسا على وساطة الخزينة العمومية التي دفعت البنك المركزي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإصدار النقدي بشكل لا يبرره الوضع النقدي ، حيث اصبح عرض النقد في إطار التخطيط المركزي متغيرا داخليا بحيث يتكيف حتما مع احتياجات الاقتصاد.

وفي مثل هذه الوضعية ضيع البنك المركزي استقلالته وسلطته على السياسة النقدية إذ لم يستعن بأي من أدوات السياسة النقدية باستثناء معدل إعادة الخصم ، وفي نفس الوقت أدى إلى فقدان البنك المركزي سياسة القرض.

جدول رقم: 4 قرض الاقتصاد[82](ص68)

(الوحدة : مليون د.ج)

السنة	القروض التي منحها البنك المركزي الجزائري	القروض التي منحتها البنوك التجارية	المجموع
1963	1300	850	2150
1966	1150	1400	2550
1969	970	5000	5970
1974	6300	14200	20500
1979	11000	45000	56000
1982	27000	82000	109000

دور البنوك التجارية في التمويل

التسيير الإداري والمركزي للنظام البنكي كان مرتبطا مباشرة بالسياسة الاقتصادية والمالية للدولة ، فاصبح للبنوك دورا في الاستجابة إلي الطلب النقدي للمؤسسات العمومية باستعمال المصادر التالية:

- تعبئة ادخار ودائع الأفراد والمؤسسات.

- أموال الخزينة التي تحول إلى البنوك أو المؤسسات المالية المتخصصة (C.N.E.P. B.A.D)

- إعادة خصم أوراقا مالية تمثل قروضا متوسطة المدى.

- فائض خزينة البنوك الموظف في السوق النقدي.

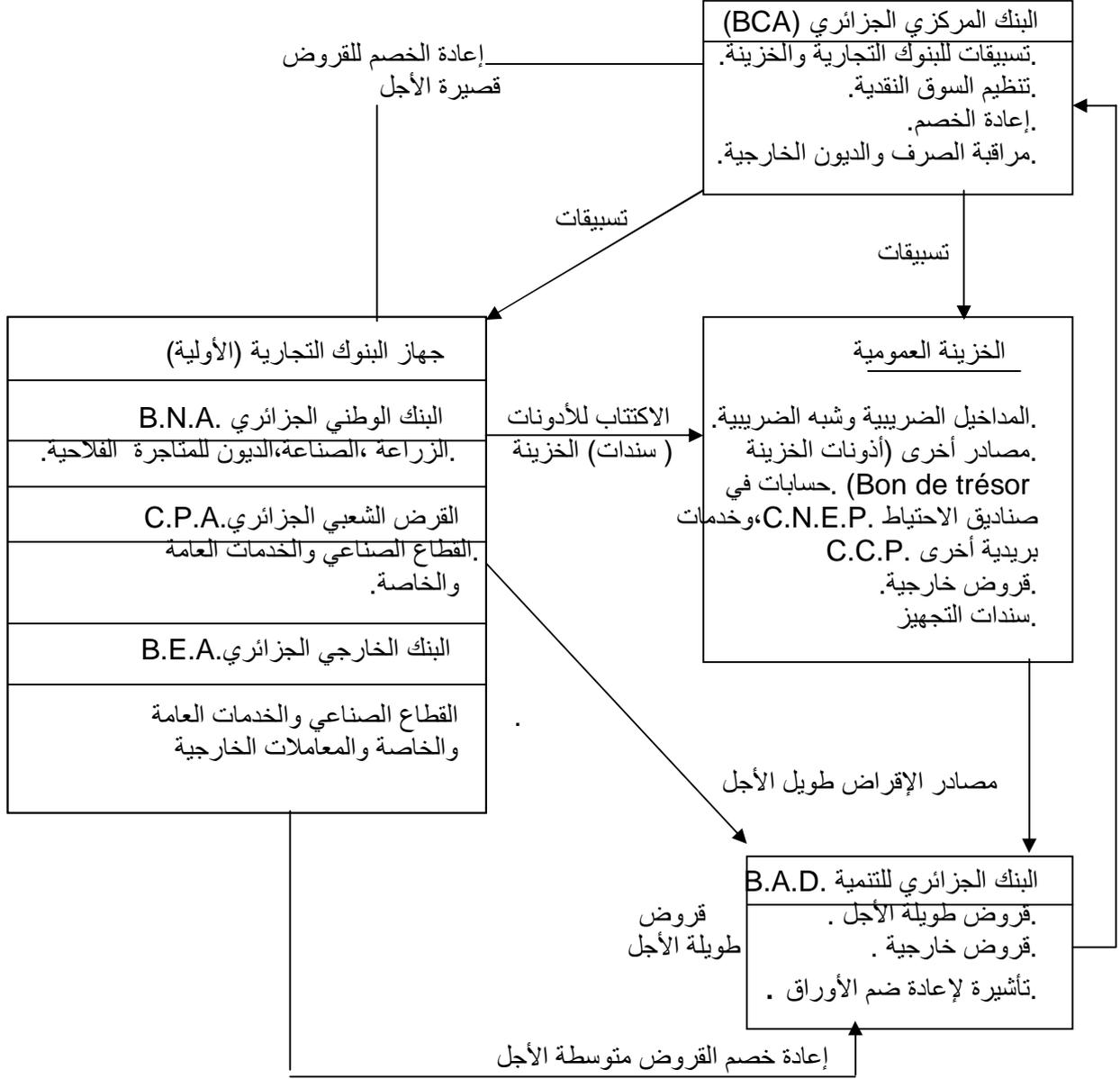
- القروض الخارجية المعينة من الدولة، البنوك أو المؤسسات العمومية مثل سونا طراك تكلف البنوك بتمويل المؤسسات العمومية بالأموال التي تقترضها من الخزينة العامة عبر قناة البنك الجزائري للتنمية في حالة قروض طويلة المدى.

وتجدر الإشارة إلى أن للبنك الجزائري للتنمية دور هام كأحد أهم قناة لتمويل الخزينة للاستثمارات العمومية المخططة وذلك بتخصه في تمويل مؤسسات القطاع الصناعي التجاري والهياكل القاعدية، المحروقات، السياحة، وكذلك تمويل الاستثمارات التي تكون على عاتق الدواوين الفلاحية.

كما كان له دور في التمويل بتدخله في الأسواق الخارجية بغرض تعبئة الموارد ذات المصدر الأجنبي من المؤسسات المالية الدولية ومساعدته للمؤسسات الوطنية في إبرام عقد المرور وقرض المشتري ومنحها ضمانا عند الحاجة.

- كما تتكلف البنوك التجارية بتمويل القروض قصيرة الأجل ، ويقوم البنك المركزي بإعادة خصم القروض قصيرة الأجل ويقدم لها تسبيقا ، ويتم إعادة خصم القروض متوسطة الأجل من طرف البنك الجزائري للتنمية لدى البنك المركزي.

فما يمكن استنتاجه أن البنك الجزائري للتنمية هو حلقة الوصل بين الخزينة العمومية والبنوك التجارية من جهة، وحلقة الوصل بين البنوك التجارية والبنك المركزي من جهة أخرى.



الشكل رقم 3 الدورة التمويلية للجهاز المصرفي (1970-1981)[103bis](ص13)

يوضح الشكل السابق العلاقة بين البنوك والخزينة العمومية ويظهر دور البنك الجزائري للتنمية الذي كان يؤدي دور تسيير الاستثمارات المخططة ، وتقوم الخزينة بتمويله بالموارد اللازمة ، أما النظام البنكي فكان يكتفي بخصم أو إعادة خصم (عملية تقنية فقط) وإصدار النقود كان بأمر من بنك التنمية.

تمويل البنوك للقطاع الخاص

تكون القطاع الخاص في الجزائر مع ظهور حركة صناعية في الجزائر بسبب عوامل عدة منها حرب فرنسا مع ألمانيا، وظهور قطاع المحروقات ، وظهور فئة من البرجوازية الجزائرية التي سمحت لها الظروف بان تنشط خلال فترة الاحتلال لتبقي صلة ربط بين الجزائر وفرنسا ، ومع بقاء القطاع الخاص متواجدا في ظل الاقتصاد الموجه والذي منح في فترات عديدة ، امتيازات سواء للقطاع الخاص الجزائري أو الأجنبي مقابل الحصول على دعمه للقطاع العمومي بالخبرة وإكساب العمال تأهيلا ومهارة والمشاركة في امتصاص البطالة لكن ذلك لم يمنع وجود تمييز وشروط محددة عند طلب قروض التمويل مثل : عدم تجاوز مبلغ القروض من (25% إلى 30%) من التكلفة الإجمالية للمشروع بما فيها رأس المال العامل ، وتقديم الضمانات العينية أو الشخصية ، مما يضيق الخناق على القطاع الخاص ، وهذا بسبب التخوف والاحتراز من القطاع الخاص وعم الثقة فيه ، وكذلك بسبب معاناة البنوك من نقص دائم في السيولة.

كما أن إجراءات إعادة التمويل للقروض الموجهة للقطاع الخاص والتي هي من صلاحيات هيئة الإصدار تعتبر عشوائية وبطيئة جدا، الأمر الذي لا يشجع البنوك التجارية على منح القروض بهذا القطاع وما يؤكد ضعف دور البنوك في تمويل القطاع الخاص أرقام الجدول التالي :

الجدول رقم: 5 نصيب القطاع الخاص من مجموع الودائع والقروض في البنوك [103] (ص67)

السنة	1974	1975	1976	1977	الوحدة: %
الودائع البنكية	47	50	43	7	
القروض البنكية	10	4	3	4	

يظهر الجدول السابق مساهمة القطاع الخاص بنسبة معتبرة وصلت سنة 1975 إلى 50% من مجموع الودائع المودعة في البنوك بينما لا تحصل في نفس السنة إلا 4% من مجمل القروض البنكية، أي تهيمش تام للقطاع الخاص.

بل يتعرض القطاع الخاص إلى مضايقات، مقابل انحياز صارخ لصالح القطاع العام، ولذلك اعتمد القطاع الخاص على نفسه في التمويل عن طريق وسيلة التمويل الذاتي، واستغلال السوق الموازية.

2.2.1.3. التمويل المصرفي للاقتصاد ابتداء من 1990

عرف الجهاز البنكي في ظل قانون النقد والقرض 10/90 الذي صدر في سنة 1990 تماشياً مع التوجه الجديد السياسي والاقتصادي للبلاد على غرار الكثير من البلدان النامية نحو الانفتاح الكلي على الاقتصاد الليبرالي، ومن أجل تعديل القوانين التي تتعارض والتحويلات الجديدة الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في التغلب على تبعات المديونية الخارجية وأعباءها، والتحكم في ظاهرة التضخم والعمل على تحسين أداء القطاع المصرفي في تعبئة الادخار المحلي وتوجيهه لتمويل قطاعات الاقتصاد الوطني، وتهيئته كأداة مناسبة لترسيخ اقتصاد السوق.

قانون النقد والقرض

يمثل إصلاحاً للمصارف من أجل إيجاد حلول للقروض الهالكة الكبيرة الحجم منحتها للمؤسسات الحكومية غير المنتجة. [91] (ص1) و تضمن هذا القانون مبادئ:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: انفردت السلطة النقدية باتخاذ القرارات فيما يتعلق بالأهداف النقدية من خلال الأهداف التالية: [104] (ص196)
- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي، والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية .
- استعادة الدينار لوظائفه النقدية وتوحيد استعمالاته داخليا وخارجيا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دوراً هاماً في اتخاذ القرار المرتبط بالقرض.

الفصل بين الدائرة الميزانية ودائرة القرض

تولت الخزينة في المرحلة السابقة تمويل الاستثمارات العمومية، ليقصر دورها على تمويل القرض دون الخضوع إلى القواعد الإدارية، في ظل قانون القرض وتعود للبنوك وظيفتها النقدية في منح القروض.

الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الميزانية

كانت الخزينة في المرحلة السابقة تجد سهولة في التمويل عن طريق الإصدار النقدي إضافة إلى سيطرتها في تمويل الاستثمارات، مما خلق تداخل بين الأهداف والصلاحيات للخزينة وصلاحيات السلطة النقدية. ولأجل الفصل والحد من هذا التدخل وضع القانون إجراءات توقف التمويل الآلي (الأوتوماتيكي) وإلزام الخزينة بدفع ما عليها من ديون سابقة، وكلفت البنوك بمهنة تقديم القروض بدلاً من الخزينة.

إنشاء سلطة نقدية واحدة ومستقلة

وحد قانون القرض مراكز السلطة النقدية التي كانت موزعة علي عدة جهات : وزارة المالية ، الخزينة ، البنك المركزي ، مسؤولية الدفاع عن قيمة الدينار داخليا وخارجيا . في هيئة جديدة سميت "مجلس النقد والقرض" متميزة بالاستقلال لضمان تنفيذ السياسة النقدية ، من اجل تحقيق الأهداف النقدية، ولتفادي التعارض بين الأهداف والتحكم في تسيير النقد. ويتمتع بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون بنك الجزائر ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون ويمثل السلطة النقدية التي ترسم التنظيمات المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وهو الأداة التي يمارس من خلالها بنك الجزائر عدة وظائف وصلاحيات⁽¹⁾، وله سلطة وضع المعايير النقدية ، واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة لإدارة الجهاز البنكي ، ويمثل مستشارا لدي الحكومة فيما يتعلق برفع الفعالية الاقتصادية.

- وفي إطار فتح الاقتصاد الوطني على الاستثمار الأجنبي وتنفيذ مساعي الدخول في اقتصاد السوق سمح للبنوك الأجنبية بإنشاء فروع وبنوك خاصة في الجزائر.

- استعادة البنك المركزي مكانته كبنك البنوك واصر في 1991 نظام يتضمن تنظيم السوق النقدية والتي تجعل بنك الجزائر يقوم بدور الوسيط في السوق النقدي خلال المرحلة الانتقالية ، وحدد المؤسسات المالية التي يمكنها الدخول إلي السوق النقدية، ويمكنه بيع أو شراء سندات عامة سارية المفعول لأقل من ستة أشهر.

- كما يمكن للخرزينة العامة أن تتدخل عن طريق التوظيفات وجعل سندات الخزينة إلزامية.

- أنشأت السلطات الجزائرية هيئات بنكية للرقابة والسير الحسن لتطبيق القانون للحفاظ على الأموال التي غالبيتها تعود للغير هذه الهيئات مثل اللجنة البنكية ومركز المخاطر مركزية عوارض الدفع التي ينظم لها بموجب قانون 92-02 كل من الوسطاء الماليين: البنوك، المؤسسات المالية والخرزينة العمومية ومصالح البريد والمواصلات وكل المؤسسات الأخرى التي تضع بحوزة الزبائن وسائل الدفع لتفادي كل المشاكل المتعلقة باستعمال وسائل الدفع .

وفي ضوء الإصلاحات التي تعرضنا إلي أهم محطاتها ، مارست الخزينة العمومية عملية التطهير المالي للبنوك باعتبارها مؤسسات مستقلة بهدف تحسين الوساطة المالية من أجل استغلال أفضل للموارد وتحت إشراف بنك الجزائر، ولقد تمت عملية التطهير وإعادة رسملة البنوك [106](ص36-37) حسب المراحل والخطوات التالية:

- قامت الخزينة في سنة 1991، 1992 بإعادة هيكلة الحقوق البنكية غير المدرة للعائد حيث قامت بتحويل 275.4 مليار دينار إلى سندات طويلة الأجل لمدة 20 سنة.

- تمويل ما يقرب من 186.7 مليار دينار في سنة 1996 ، حقوق سحب غير مدرة لعائد تخص دواوين استيراد بعض المواد الأساسية ، والمؤسسات المتخصصة لسندات لمدة 12 سنة وفي نفس الفترة تم وضع آلية البنوك، والمؤسسات وهذا في ظل تنفيذ استراتيجية من شأنها الابتعاد عن التحويلات من الميزانية، واستعادة قدرة المؤسسات على تحقيق الأرباح.

- دفع مبلغ يقدر بـ168 مليار دينار تعويضا لخسائر الصرف الناتجة عن تسديدات القروض الخارجية الممنوحة من طرف البنوك من أجل دعم ميزان المدفوعات سنة 1997.

- في سنتي 1996،1997 أصدرت الدولة سندات بـ33 مليار دينار لإعادة رسملة أربعة بنوك وصندوق الادخار، كان لهذه الإصلاحات أثر على نمط التحويل المصرفي.

بنك الجزائر وتمويل الاقتصاد

حدد قانون النقد والقرض 90-10 كل شروط تمويل بنك الجزائر للاقتصاد، ولتباين سلوك البنك في هذه الوظيفة نميز بين فترتين:

الفترة الأولى 1990-1993

رغم ما جاء به قانون النقد والقرض من إعادة الاعتبار لبنك الجزائر كبنك للبنوك إلا انه ظل كما هو في الثمانينات. ولم يمارس صلاحياته كبنك للبنوك وكسلطة نقدية حيث قدرت القروض المقدمة للاقتصاد من البنك المركزي ما بين 40% إلى 50% من مجموع الكتلة النقدية. وأحرزت الخزينة تفوقا كبيرا، في الحصول على تمويل من بنك الجزائر للاقتصاد حيث قدرت تسبيقات بنك الجزائر للخزينة في سنة 1993 بـ 90% من مجموع القروض المقدمة للاقتصاد . وذلك لضبط عجز الخزينة جراء انخفاض الادخار المحلي.

وكانت السياسة النقدية المتبعة في هذه الفترة توسعية تسعى إلي تمويل عجز الميزانية واحتياجات المؤسسات العمومية، وتخصيص مبالغ مالية لإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية وعرفت هذه الفترة زيادة الكتلة النقدية 22% بسبب التوسع المالي وزيادة الأجور [85](ص61).

وقد شرع بنك الجزائر في نهاية 1993 بإعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك التجارية نحو السوق النقدية بعيدا عن تسهيلات إعادة الخصم.

الفترة الثانية الممتدة من 1994-1998

واصل بنك الجزائر مد الاقتصاد بالتمويل حيث بلغ سنة 1995 حوالي 53% من مجموع الكتلة النقدية [103] (ص239) إلا أن دوره تراجع في التمويل ابتداء من 1996 إلى 1998 بسبب:

- ضغط ميزانية الدولة على الإنفاق في مجالي التسيير والتجهيز، وتمويل الاقتصاد من طرف البنوك.

- مسايرة السياسة النقدية لسياسة الميزانية بتقييد عرض النقود.

ومن أجل التحكم في معدلات التضخم ودعم واستقرار أسعار الصرف بالتقليل من التوسع النقدي إتبع سياسة نقدية صارمة في قراراتها الإدارية لتحقيق الأغراض السابقة، وتحققت فعالية هذه السياسة إذ انخفضت نسبة السيولة من 43% سنة 1993 إلى 6% سنة 1997، وانخفض سعر الخصم من 9.5% إلى 8.5% في سنة 1999.

والجدول التالي يبين تطور تمويل البنك المركزي للاقتصاد خلال الفترة 1989 - 1998

الجدول رقم 6 تمويل بنك الجزائر للاقتصاد [103] (ص 210-240)

(الحدة:مليار دينار)

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	
303.2	241.1	209.0	164.6	296.7	303.2	241.1	209.0	164.6	141.1	تمويل البنك المركزي:
173.8	162.8	100.6	98.9	246.3	273.8	162.8	100.6	98.9	110.4	- تسبيقات الخزينة
29.4	78.3	108.4	65.7	50.4	29.4	78.3	108.4	65.7	30.7	- قروض البنوك
549.1	529.2	418.8	800.8	733.4	649.1	529.2	418.8	343.3	308.1	الكتلة النقدية M2
%25	%36	%47	%53	% 40	%47	%46	% 50	% 48	% 46	تمويل البنك المركزي/الكتلة النقدية M2

مكانة البنوك في تمويل الاستثمار

ساهمت البنوك في تقديم القروض للمؤسسات العمومية والخاصة بمبالغ ارتفعت من 304,8 مليار دينار سنة 1994 إلى 776,8 مليار دينار سنة 1996، ثم 734,1 مليار دينار سنة 1998، وسبب هذا الارتفاع يعود إلى إعادة شراء وتحويل على شكل سندات طويلة الأجل لحقوق البنوك على المؤسسات العمومية والجدول التالي يبين هيكل تمويل البنوك للاقتصاد.

جدول رقم 7 هيكل تمويل البنوك للاقتصاد. [103] (ص 240)

الوحدة: (%)

1998	1997	1996	القروض
64	62	77	قصيرة الأجل
35	37	22	متوسطة الأجل
1	1	1	طويلة الأجل
100	100	100	المجموع

نلاحظ من الجدول السابق ضعف نسبة القروض طويلة الأجل حيث لا تتجاوز 1% من مجمل القروض وهو ما يفسر صعوبة حصول المؤسسات العمومية على تمويل استثماراتها خلال مرحلة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي المفروض من صندوق النقد الدولي. في حين تمثل القروض متوسطة الأجل ثلث القروض المقدمة للاقتصاد .

ويمثل الجزء الأكبر منها القروض الخارجية غير المسددة وهي قروض قصيرة الأجل التي تم تحويلها إلى قروض متوسطة الأجل بسبب تخفيض قيمة العملة الوطنية ، فيما تمثل القروض قصيرة الأجل أكبر نسبة من القروض البنكية المقدمة للاقتصاد ، وهذا ما يدل على مشاركة البنوك في تمويل التنمية ويرجع هذا لما يلي:

- سياسة نقدية تقوم على الحد من عرض النقود.

- تسيير صارم للقروض بسبب الشروط الاحترازية التي أصدرها بنك الجزائر.

- محدودية تقديم القروض من قبل البنوك ، مما جعل المؤسسات التابعة للقطاع الإنتاجي غير قابلة للتمويل لأنها في نظر البنوك غير منتجة للربح بل مصدر للخطر[93](ص).

جدول رقم 8 تطور معدلات الفائدة البنكية (%) [103](ص242)

التاريخ	معدل الفائدة على القرض	معدل الفائدة على الودائع
أفريل 1994	18 - 25%	16,5 - 18%
ديسمبر 1995	19 - 24%	16,5%
ديسمبر 1996	17 - 21,5%	16,5%
ديسمبر 1997	9 - 13%	8,5 - 12%
ديسمبر 1998	8,5 - 12,5%	8,5 - 12%

بفضل تطبيق الحكومة لإجراءات إعادة الرسملة وشراء القروض مقابل تكاليف أرهقت الخزينة.

ويقدر صندوق النقد الدولي (F.M.I.) إن هذه الإجراءات استهلكت 45% من إجمالي الناتج المحلي بين العامين 1991 و1999. ولم يستطع أي بنك باستثناء (B.N.A.) ، (C.P.A) من تحقيق الملاءة التي حددها البنك المركزي بـ 8% .

- لمعالجة مشكلة الديون الهالكة وضعت الحكومة في عام 1997 إستراتيجية جديدة لتحسين أداء القطاع المالي.

ساعدت السياسة الجديدة على تحقيق بعض الانجازات وشجعت عليها خصوصا:

- تأسيس مصاريف خاصة جديدة ، وفتح رؤوس أموال المصارف الحكومية أمام مشاركة خاصة ضئيلة

- دخول المصارف الأجنبية التدريجي للبلاد.

- تأسيس سوق للأوراق المالية.

- متابعة إعادة الهيكلة التنظيمية للمصارف الحكومية.

وقد ظهرت نتائج هذه السياسة في سنة 2000 : المصارف التجارية لايزال أمامها الكثير لإعادة هيكلتها التي يجب إتمامها قبل جهوزيتها للخصوصية.

- السياسة الحكومية جعلت هذه المصاريف مختلفة تماما عما كانت عليه قبلا، حيث يقول مدير (B.E.A.) أن المصارف الحكومية الجزائرية أدخلت تعديلات أكثر مما ظهر للعلن، ويصف أن الخطاب الاقتصادي يتركز في البلاد على أسعار النفط والدين العام ، لا يعرف الكثيرون داخل وخارج الجزائر إن القطاع المصرفي عرف الكثير من الإصلاحات.

قبل الإصلاحات لم يكن أي بنك يسمح له بمعرفة وضعه المالي، واليوم بات لكل المصارف حسابات شفافة متوافقة مع تنظيمات البنك المركزي المتوافقة بدورها مع المقاييس العالمية.

دور النظام البنكي في التمويل

بعد سنة 2000 انعكست السياسة النقدية المتبعة في برنامج التعديل الهيكلي على أسلوب تمويل الجهاز المصرفي للاقتصاد.

- دور بنك الجزائر في تمويل الاقتصاد: صارت وضعية بنك الجزائر في مجال التمويل مختلفة عما كانت عليه من قبل، إذ انعدمت القروض المقدمة للاقتصاد بل في بعض المجالات كانت سالبة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 9 وضعية بنك الجزائر في تمويل الاقتصاد(1999-2006)

من(1999-2003)[107] (ص112)،(2004-2006)[108](ص105)

الوحدة (مليار د.ج)								
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
-2510.7	-1986.5	-915.8	-464,1	-304,8	-276,3	14,1	469,8	تمويل البنك المركزي
-2510.7	-1986.5	-915.8	-464,1	-304,8	-276,3	-156,1	159,0	تسيقات للخرينة
000.0	000.0	000,0	000,0	000,0	000,0	170,5	310,8	قروض للبنوك

لأول مرة منذ الاستقلال لم تضطر الخزينة العمومية إلى بنك الجزائر خلال الفترة 2000-2006،
لتغطية عجزها عن التمويل بل تحولت إلى عارضة للأموال نحوه. ويفسر انخفاض التمويل من طرف
بنك الجزائر، كما هو ظاهر في الجدول السابق، إلى ارتفاع الجباية البترولية وخلق صندوق ضبط
الموارد سنة 2000.

وبدءا من سنة 2001 أصبحت البنوك العمومية - التي خضعت للتطهير المالي- تتمتع بفائض في
السيولة بفضل الدعم الهام من قبل الخزينة لصالحها ، لدرجة أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر
بلغ مستوي الصفر، من سنة 2001 إلى سنة 2006 ، وصارت ودائع البنوك لدى البنك المركزي
معتبرة ، وتجاوزت مستوى تكوين الاحتياطي الإجباري.

واستفادت البنوك من عملية الرسملة لتدعيم أموالها الخاصة، وعملت الخزينة على استخدام قوائمها
في مسح ديون المؤسسات العمومية تجاه البنوك ، وفي هذا الإطار تقلصت تدخلات بنك الجزائر في
مجال تمويل الاقتصاد نتيجة سياسة البنوك التجارية والخزينة.

البنوك التجارية وتمويل الاقتصاد

تعرف هذه الفترة تحسنا ملحوظا في سيولة البنوك المدعومة بتحسنا معتبرا في السيولة العمومية ،
وهذا في وضعية تتسم بالانتهاء من تطهير ذمة البنوك العمومية التي بوشر فيها منذ التسعينات، مع
تحسن شروط تمويل الاقتصاد خاصة الاستثمارات المنتجة في وضعية تتسم بتضخم يتحكم فيه [109]
(ص1) وهذا ما يؤكد ارتفاع مستوى القروض البنكية المقدمة للمؤسسات العمومية والخاصة التي
يظهرها الجدول التالي:

الجدول رقم 10 تطور القروض البنكية للاقتصاد خلال الفترة (2000-2006)

(2000-2003) [107] (ص54)، (2004-2006) [108] (ص105)، (ص207)

(الوحدة مليار دينار ج)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
848.4	882.4	859.3	791,69	715,83	740,08	701,81	القروض للقطاع العام.
847.3	881.6	856.9	791,49	715,83	735,09	701,81	- البنوك العمومية
1.1	0.87	7	0,19	-	4,98	-	- البنوك الخاصة
		2.68					
1057.0	897.3	675.4	586,55	550,20	337,61	291,24	القروض للقطاع الخاص
879.2	765.3	568.6	487,74	368,95	297,91	264,87	- البنوك العمومية
176.4	131.1	106.1	98,81	181,25	39,69	26,36	- البنوك الخاصة

من الجدول أعلاه يتبين احتواء البنوك العمومية لتمويل القطاع العام سنة 2002 وبسبب التطور السريع للقروض المقدمة من البنوك الخاصة ، انخفضت نسبة القروض المقدمة من البنوك العمومية إلى القطاع الخاص من 88,2% سنة 2001 إلى 67% سنة 2002 .
وتقوم البنوك العمومية بالتمويل الكلي للقطاع العام وفق ما هو مسجل في سنة 2003 ، حيث انتقلت حصتها من 67% سنة 2002 إلى 83,2% سنة 2003.

وزادت القروض المقدمة للقطاع الخاص بنسبة 6,6% مقابل 10,6% بالنسبة للقطاع العام. وعليه تكون حصة القطاع الخاص في القروض للاقتصاد المستحقة قد انخفضت من 43,5% في نهاية 2002 إلى 42,6% في نهاية سنة 2003 ، باستثناء القروض التي تم توزيعها من طرف البنوك الموجودة في حالة تصفية ، فإن نسبة القروض التي منحها البنوك الممارسة لنشاطها في نهاية 2003 تقدر بـ 17,5% [110](ص14).

ومنحت سنة 2003 نسبة 57,4% من مجمل القروض للاقتصاد ، على الرغم من أن الموارد في أغلبيتها (54,6%) من المؤسسات الخاصة والأسر مقارنة بالقطاع العام ، وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يشارك في تعبئة أهم حصة للتوفير المالي للأسر .

إلا أن الوضع بدأ يتغير فيما يخص تمويل القطاع الخاص حيث حظي بنصف القروض تقريبا أي 883 مليار دينار جزائري ، في سنة 2005 إذ وصل مجمل القروض للاقتصاد 2.1778 مليار دينار جزائري ، مع تراجع في نسبة التضخم التي تصل إلى 6,1% في سنة 2005 بينما كانت 6,3% في سنة 2004. [111](ص5)

2.3. هيكل المدخرات في الاقتصاد الجزائري

يعتبر رفع معدل تراكم رأس المال، والاستثمار، أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والذي يستدعي توفر الادخار، لتحقيق معدل مرتفع يناسب المعدل المرتفع للاستثمار.

والمقصود هنا، الادخار المحلي الإجمالي لما له من أهمية كبيرة في إحداث النمو، كما سبق التعرض له سابقا.

لذلك فإن دراسة واقع الادخار المحلي واتجاهاته يفسر كثيرا من قضايا التنمية ومشكلاتها على مستوى الدولة في أي بلد من البلدان.

إن معرفة تطور حجم المدخرات المحلية وقدرتها على المساهمة في تمويل الاستثمارات المنتجة، يعتبر سببا ونتيجة للنمو الاقتصادي والاجتماعي في نفس الوقت، والهدف من ذلك هو بحث مصادر الادخار المحلي، وبحث الوسائل الكفيلة بتعبئته لأغراض التنمية، والتي نوضحها فيما يلي:

- تطور الادخار في الجزائر.

- الأهمية النسبية لمكونات الادخار المحلي.

1.2.3 تطور الادخار في الجزائر

يتوقف حجم الادخار على مستوى النمو الاقتصادي، ويحكم تحديد معدله أهداف السياسة الاقتصادية لنمط التنمية السائد في البلد، وتخضع تعبئته لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية. ويختلف هيكل الادخار من بلد لآخر باختلاف مكوناته ومصادره ويتحدد دور كل واحد من مصادره بمعرفة الأهمية النسبية له في مجمله، وسنحاول معرفة هذه المسائل فيما يلي:

1.1.2.3 الادخار المحلي والادخار الوطني

الادخار الخام هو المكمل للاستهلاك النهائي للحصول على الناتج المحلي الخام، ويتكون الادخار الخام بدوره من الادخار الصافي واهتلاك الأصول الثابتة.

ويشتق الادخار المحلي من الناتج المحلي، في حين يشتق الادخار الوطني من الناتج الوطني.

ويمكن الحصول على الادخار الوطني بإضافة (صافي التحويلات الرأسمالية وصافي تحويلات العاملين من والى الخارج) إلى الادخار المحلي.

لذلك يتفوق احدهما على الآخر حسب إشارة صافي التحويلات الرأسمالية وتحويلات العاملين بالخارج فإذا كانت موجبة كان الادخار الوطني هو الأكبر أما إذا كانت سالبة فيكون الادخار المحلي هو الأكبر.

يوجه الادخار إلى تمويل الاستثمار الذي يتكون من تراكم الأصول الثابتة والتغير في المخزون. ولما يفوق حجم الاستثمار حجم الادخار الوطني يحدث ما يسمى بفقوة الادخار، والتي تتطلب إجراءات لمعالجتها باللجوء إلى المصادر الخارجية وإتباع سياسات تقشفية كالضغط على الواردات، والتمويل بالعجز... الخ.

وباعتبار أن موضوعنا حول الادخار المحلي، فإننا سنكتفي بعرض اتجاه الرقم القياسي للادخار الوطني والرقم القياسي للادخار المحلي. إذ يفيد الجدول رقم(11) في توضيح مستوى تطور كل من الادخار المحلي والادخار الوطني.

ويبين لنا تفوق الأرقام القياسية للادخار المحلي على الأرقام القياسية للادخار الوطني منذ 1974 إلى غاية 2001.

وهذا يفسر بضعف مساهمة تحويلات العاملين بالخارج، وكما هو مبين في الملحق رقم (1) حيث لم تتجاوز في الفترة (1990-2005) نسبة 3.32 % من الناتج المحلي الإجمالي، والتي كانت في سنة 1994 ولم تصل إلى هذه النسبة في السنوات الأخرى وتعتبر من أدنى النسب حيث تصل في الأردن إلى أكثر من 25 % سنة 1997، وإلى 25.69 % في لبنان في سنة 2004.

وتفسر هذه النسبة الضعيفة مقارنة بالعدد الكبير من المغتربين خاصة في دول الاتحاد الأوروبي، بتسرب مدخرات العاملين بالخارج إلى السوق الموازية، وقد ساعدت على ظهور السوق الموازية للنقد الأجنبي، السيولة المفرطة، والتوزيع المقتن للمنتجات، رغم محاولات إيجاد بعض الطرق لتعبئتها مثل:

- اتخاذ قرار سنة 1990 يلزم المهاجرين الجزائريين عند عودتهم إلى الجزائر، بتحويل 3500 دينار جزائري مرة كل عام بالسعر الرسمي للبنوك.

- تضيق الفجوة بين سعر الصرف الرسمي، وسعر الصرف في السوق الموازية، بتخفيض سعر الصرف.

مما يساعد في تقليص اللجوء إلى السوق الموازية لكون هذا الفارق وصل إلى حدود 3 فرنكات فرنسية، حيث أن سعر الصرف وصل إلى 14 دينار جزائري في السوق الموازية مع نهاية برنامج التعديل الهيكلي [112](ص55).

- منح المغتربين تسهيلات لتعبئة مدخراتهم في البنوك الجزائرية وخاصة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وربط ذلك بتسهيلات الحصول على سكن.

وتبقى جهود الجزائر محدودة في تعبئة ادخار المغتربين، حيث قدر استطلاع للمجموعة البنكية "باريبا" Paribas "أن 50 % من الدخل الإجمالي للمغتربين الجزائريين هي مدخرات. [113](ص8)

- ويضل الادخار المحلي الإجمالي متجاوزا الادخار الوطني حيث لم تؤد تلك الزيادات الضعيفة في تحويلات العاملين نحو الجزائر إلى زيادة الادخار الوطني أمام استنزاف جزء كبير من المدخرات المحلية، بسبب تحويلات الشركات الأجنبية العاملة بقطاع المحروقات لأرباحها، التي تمثل جزءا من الادخار المحلي الجزائري، إلى الخارج. [14](ص81)

- وبصفة عامة ظل رصيد الدخل الصافي للعوامل أكثر دائنية، حيث ظلت التدفقات الخارجية تفوق التدفقات الداخلية بشكل كبير جدا إلى غاية 1996.

جدول رقم: 11 تطور الرقم القياسي لكل من الادخار المحلي والادخار الوطني خلال (1974-2005)

تم حسابه بالاعتماد على الجدول الملحق رقم 2

السنة	الرقم القياسي للادخار المحلي	الرقم القياسي للادخار الوطني
1974	100	100
1975	98	94
1976	126	120
1977	133	124
1978	167	157
1979	215	200
1980	292	278
1981	324	302
1982	337	311
1983	388	359
1984	409	381
1985	446	417
1986	371	347
1987	418	390
1988	387	362
1989	534	501
1990	792	742
1991	1414	1321
1992	1534	1440
1993	1482	1390
1994	1892	1770
1995	2491	2337
1996	3540	3374
1997	3842	3620
1998	3309	3261
1999	4285	4099
2000	7604	7228
2001	7739	7653
2002	8067	7904
2003	10414	10011
2004	12882	12291
2005	18068	17225

2.1.2.3. معدل الادخار المحلي الخام

هو نسبة الادخار المحلي الخام إلى الناتج المحلي الخام وتتوقف نسبته على الاستهلاك النهائي للأسر، والاستهلاك النهائي الحكومي، وكذلك على رصيد الصادرات والواردات.

ويتوقف معدل الادخار على مستوى الجهود المبذولة في مجال الاستثمار، والجزائر عاشت تجربة تنموية، منتهجة أسلوب التخطيط على مستوى الاقتصاد الكلي، وحاولت ضمن خططها رسم أهداف واجبة التنفيذ، بإخضاع مواردها لتحقيق ذلك.

هذه الجهود تأكدت من خلال مؤشرات اقتصادية عديدة كان أحدها نصيب الادخار المحلي الخام من مجمل الناتج المحلي الإجمالي.

يوضح الجدول رقم (12) معدل الادخار المحلي متذبذبا، ونلاحظ علاقته وتأثره بالقرارات الاقتصادية فهو مرتفع في سنة 1974، وهي بداية الخطة الرباعية الثانية، إذ يصل إلى 40.75 % ثم يتناقص إلى أن يصل إلى 30.33 % في سنة 1979 وهي تدخل فترة إكمال المشاريع الاستثمارية المتبقية من الخطة الرباعية الثانية.

رغم أن معدل الاستثمار تجاوز 52%، ويقابل ذلك، ضعف القدرة الذاتية للاستيراد، حيث لم تغط الصادرات في هذه الفترة قيمة الواردات.

في سنة 1980 بداية المخطط الخماسي الأول (1980-1984) كان معدل الادخار الخام 40.72 %، ويوافق هذا الارتفاع زيادة الصادرات عن الواردات نتيجة ارتفاع سعر البرميل من المحروقات، إذ يصل إلى 35.1 دولار للبرميل، ثم يتناقص إلى أن يصل إلى 28.82 % وهي أقل نسبة مسجلة ابتداء من سنة 1974، وهذا يوافق أزمة تدهور أسعار المحروقات، والتي تصل إلى أدناها منذ 1974. [انظر جدول الملحق رقم: (11)].

كما يعرف انخفاضا آخر سنة 1998 ويبدأ في الارتفاع من جديد في سنة 2000 ... من التحليل السابق لتطور معدل الادخار المحلي الخام، يظل عند حدود ثلث الناتج المحلي بصفة عامة، ولا نستطيع تأكيد من كان له مساهمة أكثر في مجمل الادخار المحلي، إلا إذا عرفنا الوزن النسبي لكل من ادخار القطاع العائلي، وادخار الشركات وأشباه الشركات، وادخار المؤسسات المالية، وادخار الإدارات العمومية.

جدول رقم : 12 تطور معدل الادخار المحلي الإجمالي خلال الفترة (1974-2005)

تم حسابه بالاعتماد على الجدول الملحق رقم 2

السنة	معدل الادخار المحلي الإجمالي %
1974	40.75
1975	36.36
1976	38.63
1977	34.65
1978	36.06
1979	38.13
1980	40.72
1981	38.43
1982	36.84
1983	37.61
1984	35.12
1985	34.65
1986	28.82
1987	30.32
1988	25.20
1989	28.69
1990	32.38
1991	37.15
1992	32.32
1993	28.20
1994	28.80
1995	28.13
1996	31.19
1997	31.29
1998	26.66
1999	30.20
2000	42.21
2001	41.13
2002	41.00
2003	45.79
2004	47.70
2005	57.30

2.2.3. الأهمية النسبية لمكونات الادخار المحلي.

القطاعات المؤسسية المحلية، كما ترد في المحاسبة الوطنية الجزائرية، تعرف على أنها مجموعة الوحدات التي لها وظيفة أساسية، وتتمتع بخصائص متقاربة بالنسبة لمصدر مواردها الأساسية، أي أن القطاع المؤسسي هو مجموع الوحدات المؤسسة التي لها سلوك اقتصادي متشابه، ويتميز نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية بأربع قطاعات مؤسسية هي:

- الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية غير المالية .

- العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة .

- المؤسسات المالية .

- الإدارة العمومية، والتي تمثل في تقسيمات أخرى إلى:

- الادخار في القطاع العائلي والمؤسسات الفردية.

- الادخار في قطاع الأعمال.

- الادخار في القطاع الحكومي.

1.2.2.3. الادخار في القطاع العائلي والمؤسسات الفردية

بداية نوضح مكونات هذا القطاع كما يرد في المحاسبة الوطنية الجزائرية، لنوضح بعدها أهميته النسبية في مجمل الادخار المحلي، ويتضمن هذا القطاع على مكونين اقتصاديين هما: العائلات، والمؤسسات الفردية الصغيرة. [5](ص32)

العائلات

هي مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة والتي وظيفتها الأساسية الاستهلاك، أي مجموع المستهلكين الذين يعيشون في أسرة واحدة أو في مجموعة. ويمكن التمييز بين العائلة العادية و العائلة الجماعية.

العائلة العادية

تتكون من مجموع الأشخاص الذين يعيشون في سكن واحد ويعتبر إقامة أساسية، وغالبا ما يتكون هذا النوع وهو الأساس لمعنى الأسرة في الغالب الأب والأم و الأولاد، والجد، والجدة، إن وجدوا، أي تربطهم النسب وقرابة الدم، وقد يعيش الفرد بمفرده ومع ذلك يشكل أسرة.

العائلات الجماعية

تتكون من مجموعة الأشخاص الذين يعيشون في مجموعات، مثل الطلاب في الأحياء الجامعية، والمسنين في ديار العجزة، والسجناء في نفس السجون، والجنود في الثكنات.

تتمتع العائلة باستقلالية القرار في نفقاتها وتسيير ممتلكاتها، لذا تعتبر العائلة وحدة مؤسسة، رغم أن العائلة لا تمسك محاسبة تامة.

المؤسسات الفردية الصغيرة

وظيفتها الأساسية هي إنتاج السلع والخدمات الإنتاجية المسوقة المرتبطة بقطاع العائلات، سبب هذا الربط بين العائلات و المؤسسات الفردية الصغيرة هو أن المؤسسات الفردية الصغيرة ليست لها محاسبة كاملة من جهة، ومن جهة أخرى لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية المنفصلة عن شخصية المالكين(محامون، أطباء، حرفيون، التجار الصغار، والفلاحون الصغار).

يصعب التمييز بين النشاط المهني للمقاول الفردي وبين نشاطاته كرب عائلة، أو الفصل بين ممتلكاته المهنية و ممتلكاته العائلية، فالطبيب يستخدم سيارته الخاصة لنشاطاته المهنية و العائلية ولذا فان تحليل سلوكيات التراكم والتمويل والتوزيع يتطلب ربط المؤسسات الفردية الصغيرة بالعائلات.

الأهمية النسبية للادخار العائلي

إن رفع مساهمة هذا القطاع في مجمل الادخار المحلي يشكل هدفا باعتباره احد المؤشرات الهامة على حسن توزيع الدخل والثروة في المجتمع يسوده النظام اللبرالي ، وتوسيع قاعدة النظام الاقتصادي المنتج، ودليل على سلوك سليم يهدف إلى رفع المستوى المعيشي والحضاري لكافة أفراد المجتمع. إن نصيب الفرد والعائلات من الدخل الخام ضعيف في الدول النامية ، وسوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع... وغيرها من السلبيات التي تقلل من توفير الادخار اللازم لجهاز إنتاجي قادر على بعث النشاط الاقتصادي، والذي يتطلب المشاركة الفعلية لقوة عمل تعتبر ترقيتها وسيلة وهدفا، أي محورا للتنمية الاقتصادية .

ولمعرفة وضع القطاع العائلي في الجزائر، والأهمية النسبية لادخاره من مجمل وسائل الادخار المحلي. قمنا بحساب نسبة الادخار العائلي والمؤسسات الفردية إلى مجمل الادخار المحلي الخام. ثم حسبنا الميل المتوسط للادخار العائلي والمؤسسات الفردية بقسمة الادخار العائلي والمؤسسات الفردية على الدخل المتاح لهذا القطاع.

ويتبين لنا مع جملة من القرائن أن نعرف اتجاهاته في المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الجزائري والذي يعرف تحولات جوهرية تتعلق بتسيخ نظام اقتصاد السوق ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي ، في ظرف آلت فيه أدوات التحكم في مصير الشعوب والأمم مرهونة بكسب آليات السيطرة عن طريق القوة الاقتصادية التي عمادها التطور التكنولوجي .

هذه المتطلبات التي تضع البلدان في وجه منافسة تستحق النهوض بكل إمكانياتنا لنشارك في معركة التحدي.

يمثل الادخار العائلي أحد مصادر الادخار المحلي الإجمالي، والجدول رقم(13)بين تطور مساهماته خلال الفترة المدروسة.

تميزت مدخرات هذا القطاع بالانخفاض خلال مرحلة المخطط الرباعي الثاني، حيث بلغت نسبته 06.36 %، في سنة 1977، من مجمل الادخار المحلي الإجمالي، كما بلغ ميله للادخار نسبة 4.3 %

جدول رقم 13 تطور هيكل الادخار المحلي الخام خلال الفترة (1974-2005).

تم حسابه بالاعتماد على الجدول الملحق رقم 3

الوحدة: النسبة المئوية.

السنة	المؤسسات المالية	المؤسسات العمومية	القطاع العائلي والمؤسسات الفردية	الشركات وأشباه الشركات
1974	04.58	54.33	16.8	24.66
1975	08.09	56.73	18.2	17.38
1976	05.80	54.58	16.12	23.88
1977	05.80	60.71	06.36	27.68
1978	04.80	59.90	11.10	24.73
1979	04.90	61.10	20.30	14.12
1980	03.00	55.89	21.14	20.02
1981	02.87	71.12	14.52	11.17
1982	04.50	51.46	21.57	22.79
1983	04.30	39.50	23.98	32.45
1984	04.30	53.88	12.70	29.00
1985	06.50	56.89	16.05	20.50
1986	09.15	54.12	26.95	18.59
1987	08.66	39.68	30.44	21.12
1988	10.10	30.66	34.13	25.03
1989	08.97	40.76	26.58	23.68
1990	07.59	33.93	31.93	26.47
1991	03.88	39.82	35.09	21.19
1992	07.60	23.22	44.07	25.08
1993	07.10	11.07	54.93	26.84
1994	07.96	28.57	33.98	29.48
1995	09.79	39.14	26.02	34.27
1996	10.14	43.73	21.43	24.69
1997	04.90	40.32	22.94	31.75
1998	05.99	20.36	36.73	36.89
1999	04.86	23.11	35.84	36.18
2000	03.02	43.12	23.32	30.53
2001	03.36	35.90	30.16	30.55
2002	04.77	29.89	31.30	34.00
2003	04.72	38.14	28.80	28.00
2004	04.00	40.29	26.30	29.00
2005	03.00	50.09	20.57	28.60

من مجمل الدخل المتاح لهذا القطاع ، ويفسر هذا الانخفاض في هذه النسب بضَعْف الدخل الوطني إذ لا يتعدى نصيب الفرد، في سنة 1977، 5021.6 دينار جزائري في السنة.

ورغم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني في السنوات السابقة، إلا أن ميله للادخار قد تناقص ، نتيجة تطور الاستهلاك الناجم عن التحولات الاجتماعية المرتبطة بالوضع الاقتصادي، حيث تمركز الصناعات في المدن أدى إلى النزوح الريفي، وكما ذكرنا أن ميول سكان الحضر للاستهلاك أعلى منها في الريف.

هذا من جهة، من جهة ثانية أن احتكار الدولة للاقتصاد وإهمالها لكل ما هو غير عمومي كان سببا في ذلك.

كما أدت الحاجة إلى تمويل المشاريع الضخمة، إلى التمويل بالإصدار النقدي الذي انعكس في تنامي التضخم الناجم عنه، ومقابلة ذلك بالزيادة في الأجور الاسمية، التي نمت وأدت إلى ارتفاع محسوس منذ 1979 في الدخل المتاح والتي لم يتمكن الاستهلاك من امتصاصها، بسبب الندرة في وسائل الاستهلاك المنتجة محليا ، حيث كانت الدولة تحتكر التجارة الخارجية ، وتمارس سياسة التقشف.

وظل الادخار مرشحا للزيادة حتى تغيرت بعض ملامح السياسة الاقتصادية، و الإفراج عن دخول البضائع الأجنبية في إطار البرنامج المضاد للندرة، حيث تم ضخ كميات كبيرة من السلع المعمرة في السوق الجزائرية بين سنتي 1981-1982.

وكانت هذه الفترة متنوعة ابتداء من 1985 بظاهرة عدم توفر المنتجات من السلع الاستهلاكية، وساهمت ظاهرة الندرة التي عرفت البلاد في الاختلال في التوازن بين العرض والطلب والذي ساهم إلى جانب عوامل أخرى، في قلاقل اجتماعية وسياسية خاصة منها أحداث 5 أكتوبر 1988.

وتبين الأرقام أن مساهمة هذا القطاع ارتفعت إلى 44 % ، 54 % في سنتي 1991 و1992، على التوالي وتبين قراءة أرقام الميل للادخار في هذا القطاع، أنه لم يتغير كثيرا، والذي يعكس الزيادات الحاصلة في مساهمته في مجمل الادخار المحلي، وهو ضعف مساهمة المؤسسات العمومية في الادخار، والتي زاد طلبها على الائتمان، وأدى الإفراط في السيولة مع نقص في المواد الاستهلاكية بسبب الضغط على الواردات إلى ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لم يكن يعبر عن الانخفاض الحاصل في التضخم من 25.5% في سنة 1991 إلى 20.5 % سنة 1992. [85] (ص65)

وجود السيولة، سمح للسوق السوداء أن تحدث تباينا بين سعر الصرف الرسمي، وسعر الصرف الموازي.

كما أدت تدابير تخفيض قيمة الدينار، وإجراءات تعديل الأسعار، أي (الدعم)، في سنة 1994، إلى مساوئ تمثلت في تراكم المخزون الموجه للمضاربة، وندرة عامة لمختلف السلع المدعمة، وبيع المنتج في النهاية إلى المستهلك بسعر حقيقي اقتصاديا، أو أكثر، وبالتالي فإن إعانات الاستهلاك كانت تتجه مباشرة إلى تجار السوق الموازي في شكل فارق في أسعار بيع السعر المدعم، والسعر الحقيقي، وليس إلى المستهلك في كثير من الأحيان، واتساع حجم التهريب للمواد بكميات كبيرة، إلى الدول المجاورة. [112] (ص55).

جدول رقم 14 تطور الميل المتوسط للادخار في القطاع العائلي خلال الفترة (1974-2005)..

تم حسابه بالاعتماد على الجدول الملحق رقم 4

السنة	الميل المتوسط للادخار العائلي
1974	13.00
1975	12.00
1976	11.90
1977	04.30
1978	07.90
1979	15.00
1980	17.30
1981	11.20
1982	15.10
1983	16.90
1984	08.80
1985	10.60
1986	12.90
1987	16.00
1988	12.50
1989	11.12
1990	15.80
1991	21.50
1992	22.12
1993	22.30
1994	14.90
1995	11.30
1996	11.50
1997	12.30
1998	15.20
1999	17.00
2000	19.20
2001	22.50
2002	22.50
2003	24.50
2004	24.78
2005	24.90

حدث انخفاض في شبه العملة، إلى النقد بمفهومه الواسع (M_2) خلال تلك الفترة، وذلك بمحاولة القطاع العائلي حماية مدخراته من التضخم الذي بلغ أقصاه 38.40 في ديسمبر 1994 بواسطة تحويلها إلى أصول حقيقية.

ويظهر الجدول رقم(14) استمرار الميل المتوسط للادخار إلى الهبوط إلى غاية 1998. أما ظهور الزيادة في مساهمته النسبية في مجمل الادخار في سنة 1998 فتفسر بانخفاض الادخار المحلي الإجمالي، وبانخفاض مساهمة المؤسسات العمومية، والتي تعتبر المسؤولة عن الانخفاض، وهذا بسبب انخفاض مداخيلها التي تمثل المحروقات المصدر الأساسي لها، والتي عرفت في هذه السنة انخفاضا معتبرا.

منذ سنة 1999 يشهد نصيب الادخار الإجمالي في القطاع العائلي والمؤسسات الفردية تطورا ملحوظا، إذ ينتقل من 15.2% من مجمل الدخل المتاح لهذا القطاع، إلى 17% في سنة 1999. ويستمر في الارتفاع إلى غاية 2005، حيث يقارب نسبة 25% وتبقى معرفة الادخار الفعلي، أي المعبأ من قبل الجهاز المصرفي والمالي وبقية المؤسسات التي تعمل على جمع الادخار مثل قطاع التأمين، وخصوصا التأمين على الحياة، حيث تمكن من معرفة الادخار الذي يوجه للاستثمار، والذي يشارك في عملية بعث النشاط الاقتصادي مؤديا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، ولكن العوامل التي أتينا على ذكرها تبقى كابحا للقيام بهذه المهمة كما يجب، وهي باختصار العوامل المحددة لتعبئة الادخار العائلي.

وأما فيما بعد، وبسبب إجراءات تقييد الأجور كإجراء مفروض من قبل توصيات صندوق النقد الدولي، ونتيجة الانفتاح الاقتصادي، تولد لدينا عوامل إضعاف الادخار المحلي، بظهور نمط جديد في الاستهلاك يتسم بالسعة وبيتلع كل فرصة للادخار.

وساعد الاستعداد والميل إلى الاستهلاك، الذي غدها تزايد وتنوع المنتجات الاستهلاكية المستوردة من جهة، وتنامي أسلوب البيع بالتقسيط، وظهور خدمات جديدة، كالانترنت، والاستعمال الواسع للهاتف النقال، سواء للضرورة أو للتباهي، من جهة ثانية ليشكل مصدرا دائما لامتناس الادخار.

كما ساعدت عوامل أخرى مثل البطالة، وظاهرة الأسرة الممتدة وارتفاع معدل الإعالة، وحتى عدم وجود سعر فائدة حقيقي، فان ملكية الدولة وسيطرتها على الجهاز المالي، ومحدودية نشاط السوق المالية وتبعيتها للدولة، كلها عوامل صعبت تزايد الادخار العائلي، والذي نجده يحتل المرتبة الأولى في مصادر الادخار المحلي، في كل من مصر، وكوريا الجنوبية، ويمثل 70% في الولايات المتحدة الأمريكية.

محددات الادخار العائلي

بعد معرفتنا لدوره في زيادة الادخار المحلي الإجمالي، والتي تبين لنا أنها لا تزال متواضعة مقارنة بغيرها من الدول التي حققت مستويات أقل في النمو، نحاول فيما يلي معرفة أهم العوامل المحددة له في الجزائر، ونكتفي بالتحليل النظري لهذه العوامل.

الدخل العائلي المتاح

يتوزع الدخل العائلي المتاح إلى الاستهلاك النهائي داخل وخارج حدود الوطن وإلى الادخار العائلي الإجمالي.

وجلي أن النسبة بين مكوني الدخل العائلي المتاح تتغير بالعوامل المؤثرة عليها، وهذه النسبة، وهذه العوامل، في الحقيقة هي واحدة، بالنسبة لكليهما، والمتمثلة في العوامل الموضوعية، مثل حجم الدخل العائلي المتاح للتصرف، مستوى الأسعار، درجة تنامي الوعي الادخاري بين الأفراد، كذلك تتوقف على الدوافع الذاتية للعائلات لتكوين الادخار، مثل الرغبة في توريث الثروة للأبناء، والرغبة في تحسين مستوى المعيشة مستقبلاً، الاحتياط من مخاطر المستقبل، إضافة إلى عوامل اجتماعية وسياسية أخرى]تم عرض هذه المحددات تفصيلاً في الجزء الثالث من الفصل الاول (3.1)].

ولكن أياً كانت طبيعة هذه العوامل المختلفة، التي تتحكم في تحديد المدخرات، فإن الذي لاشك فيه هو العامل القاسم بينها، هو مستوى الدخل الحقيقي للأسرة، فكلما كان مستوى هذا الدخل مرتفعاً، كلما ظهر هناك فائض قابل للادخار، والعكس صحيح، وبدون هذا الفائض ليس هناك أي مجال للادخار.

وعليه فإن التضخم يؤثر على قدرة هذا القطاع الادخارية، فإذا كان التغير الذي حدث في الدخل النقدي بالزيادة أقل من معدل التضخم السائد، فإن القدرة الادخارية سوف تتأثر و العكس صحيح، مع الأخذ بعين الاعتبار نمط توزيع الدخل والميل الادخاري والاستهلاكي لكل فئة.

جدول رقم 15: تطور الرقم القياسي للدخل العائلي والرقم القياسي للاذخار العائلي خلال الفترة (1974-2005).

تم حسابه بالاعتماد على الجدول الملحق رقم 4.

السنة	الرقم القياسي للدخل العائلي الخام	الرقم القياسي للاذخار العائلي الخام
1974	100	100
1975	121	107
1976	139	121
1977	160	050
1978	191	114
1979	238	260
1980	295	372
1981	343	280
1982	393	433
1983	447	553
1984	483	311
1985	558	426
1986	630	595
1987	644	758
1988	861	786
1989	1043	845
1990	1306	1506
1991	1848	2953
1992	2495	4022
1993	2969	4844
1994	3506	3824
1995	4487	3716
1996	5377	4514
1997	5810	5243
1998	6515	7232
1999	7176	9138
2000	7523	10549
2001	8459	13889
2002	9101.8	14969
2003	9989.8	17890
2004	11121.6	20083
2005	11898	21601

يوضح الجدول رقم: (15) صورة عن هذا الادخار العائلي والدخل العائلي المتاح ونستطيع أن نتبين العلاقة بينهما من خلال الحقائق التالية:

- نسبة الادخار العائلي إلى الدخل العائلي المتاح متذبذبة وغير قارة.

- نسبة الادخار العائلي إلى الدخل العائلي لم تتجاوز 22.5% في أي سنة من سنوات الفترة الممتدة ما بين (1984-2001) فهي في عدم استقرار وتذبذب (صعودا ثم هبوطا)، وهكذا، كما هو مبين في الجدول، وبمقارنة الرقمين القياسيين لكل من الادخار العائلي والدخل العائلي نجد التفسير لهذه النسبة، إذ يتبين أن الرقم القياسي للادخار أسرع من الرقم القياسي للدخل العائلي.

- إن الارتفاع في نسبة الادخار العائلي إلى الدخل، أي الادخار لم يتأثر كثيرا، بانخفاض الدخل العائلي، والذي لم يتجاوز نموه 2.2% في سنة 1987، الذي يأتي مباشرة بعد سنة 1986، سنة الأزمة وثبات الأجور (الانخفاض الحاد في سعر البترول).

- أما بعد سنة 1996 فان نصيب الادخار العائلي من الدخل العائلي المتاح يسجل ارتفاعا مستمرا إلى غاية 2005، وهذه نتيجة لانخفاض التضخم، أي استقرار نسبي في القوة الشرائية للعملة، ومنه ينعكس على سلوك الأفراد، والثقة أكثر في قيمة العملة.

ومن المقارنة بين تسارع الرقمين للادخار العائلي المتاح، والدخل العائلي المتاح، يتبين ما يلي:

فيما يتعلق بالفترة ما بعد 1996 رغم تباطؤ الرقم القياسي للدخل، معبرا عنه بالنقاط، فإن الادخار العائلي المتاح، يعرف تسارعا أكثر من الأول، مثلا، الزيادة التي حصلت في الدخل بين عامي (1996-1997) كانت 433 نقطة، وكان الادخار في نفس الفترة قد ازداد بـ 729 نقطة.

وفي سنة (2004-2005) كانت الزيادة في الدخل 776، فكان الادخار في نفس الفترة 1518 نقطة.

أي أن ثبات قيمة الدينار مع انخفاض التضخم قد أعاد الثقة لهذا القطاع، وحصل فيه ادخار خام إجمالي.

سعر الفائدة

من العوامل المحددة للادخار العائلي، والتي حظيت باهتمام كبير في الفكر الاقتصادي لمختلف المدارس، القديمة أو الحديثة وقد وضحنا ذلك في الفصل الثاني، ونحاول معرفة هذه العوامل في الجزائر:

لم يلعب النظام المالي دورا كبيرا في جمع الادخار العائلي الاختياري، فكانت المهمة موكلة إلى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، الذي ظل يقدم للمدخر، معدل فائدة مقدرة بـ 5% إلى غاية 1994، حيث ارتفع إلى 10%، ويمكن القول أن تطور المدخرات كان سببه دافع آخر، يتمثل في رغبة الأفراد في الحصول على سكن...، بعبارة أخرى أحيانا يكون اضطرارهم لتلبية هذه الرغبة لا غير، وليس لتنمية أموالهم بسبب الاعتقاد الديني الذي يحرم هذه الفوائد على أساس أنها ربا.

رغم وجود بعض المحاولين لتيسير الأمر، باعتبار أن سعر الفائدة يعوض التضخم الذي يحصل، وأن تجميع الادخار يؤدي إلى تنمية الاقتصاد الوطني بمشاركته في تمويل الاستثمار.

ساهم أيضا القرض الشعبي في جمع الادخار العائلي، ويطبق على الفئة التي ترغب في الحصول على ثروة، وذلك على المبلغ المودع وفوائد هذا النوع مسته الإصلاحات حيث تغير معدل الفائدة من 8% إلى 14% في سنة 1994.

وفي سنة 1987 ظهر الادخار لأجل محدد، وهو عبارة عن وديعة على حساب مجمد، ويختلف عن غيره من الحسابات في حصول المدخر على ورقة ادخار، لإيداع مبلغ مالي لمدة زمنية معينة، وهذا التجميد يتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات بمعدل فائدة ما بين 5.6% إلى 6% في السنة، وبعد مرور ستة أشهر، يستطيع المدخر الحصول على استثمار لطلب القرض، لشراء أو بناء مسكن.

وفي سنة 1990، ظهرت إصلاحات داخل الصندوق، حيث قرر التخلي عن مهام ورقة الادخار، وتعويضها بحساب لأجل محدود، ولا يختلف عن الأول في الإجراءات، حيث حددت فترة التجميد من سنة إلى خمسة سنوات، وبمعدل فائدة من 6 إلى 10% في السنة.

إن أسعار الفائدة، مهما ارتفعت، تبقى سالبة، والعلة في ذلك تكمن في نسبة التضخم العالية التي طغت على نسبة أسعار الفائدة الاسمية.

ولكن بعد 1994 وفي إطار تحرير أسعار الفائدة، ارتفعت الودائع في البنوك التجارية، لقد تبين في بعض الدراسات تعذر معرفة الأثر الصافي لتغيرات معدل الفائدة على الادخار العائلي بسبب تعارض أثري الإحلال والدخل. [114](ص138)

الخلاصة، إن محاولة رفع سعر الفائدة من أجل تجميع الادخار، لا يؤثر بصورة كبيرة على الادخار خاصة في الدول النامية وأن أثر الدخل وزيادته، لهما التأثير الأكبر والأقوى، إذ ما فائدة سعر الفائدة في دول تعاني شريحة كبيرة منها الفقر ومحدودية الدخل؟ بحيث لا يتسنى لتلك الشريحة العريضة أن يكون هناك ما تبقي من الدخل ليخصص كمدخرات، بالإضافة إلى أن هناك قطاع عريض يكاد يلقي احتياجاته الأساسية، ومن هناك نجد رفع سعر الفائدة يقتصر أثره فقط على ما يسمى بـ"الحراك الادخاري" أي حرية تنقل أرصدة المدخرات الموجودة، من وعاء ادخاري لآخر، حسب التفاوت في أسعار الفائدة على الأوعية المختلفة، أما مجموع الأرصدة الادخارية فيمكننا القول أنها لا تزيد.

الضرائب

إن اثر النظام الضريبي على الادخار العائلي يتوقف على تكوين الهيكل الضريبي بحيث يجب التمييز بصفة عامة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

ويختلف تأثير الضرائب المباشرة تبعا لما إذا كانت أسعارها نسبية أم تصاعدية فالضرائب المباشرة النسبية، تقطع نسبة واحدة من أصحاب الدخل المرتفعة، والمنخفضة، ولما كانت النسبة الأكبر من الدخل الضعيفة توجه للاستهلاك، فإن الضرائب تؤثر سلبا على الاستهلاك.

أما بالنسبة لأصحاب الدخل المرتفعة، وحيث تتمسك هذه الطبقات بالحفاظ على مستوي استهلاكهم فإن الضريبة تؤثر سلبا على الادخار.

أما الضرائب المباشرة التصاعدية، حيث تعفى الدخل الصغيرة، ويرتفع سعر الضريبة مع زيادة وعائها الضريبي، فإنها تؤدي إلى إنقاص ادخار أصحاب الدخل المرتفعة بدرجة تعتمد على شدة تصاعديتها، وبالتالي فإن أثر الضرائب المباشرة على الدخل تؤثر سلباً على الادخار العائلي.

واكب الإصلاح الضريبي الإصلاحات الاقتصادية الأخرى ، ولم تستطع التعديلات والتشريعات المتعاقبة فله تعقيدها، التي كان من أسبابها تغيير قوانين المالية بسبب تواجد قوانين تكميلية تتميز بها الجزائر عن غيرها من الدول .

وكذلك بسبب تداخل القرارات الانفرادية بالقرارات السياسية، من جراء تعاقب البرامج الحكومية، ولأجل معرفة أثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حاولنا حساب نسبة كل منهما في الدخل العائلي المتاح وحساب تطور الرقم القياسي لكل منهما ، فكانت كما هو مبين في الجدول اللاحق رقم: (16) الذي نرصد منه النتائج التالية:

- نسبة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة تبقى تقريبا ثابتة خلال فترات متقاربة، ويعود الثابت في كل فترة إلي التغيرات في السياسة الاقتصادية.

- نسبة الضرائب المباشرة إلى الدخل أعلى من نسبة الضريبة غير المباشرة، فالأولى تراوحت خلال الفترة (1974-1988) بين 2.4 % إلى 6 % أما الثانية في نفس الفترة كانت ما بين 0.25 % و 1.6%.

وهذا معناه تسارع الضرائب غير المباشرة أكبر من تسارع الضرائب المباشرة وكما نعلم أن أثرها الأولي يقلل من القدرة الشرائية بانعكاسه في شكل زيادة أسعار يتحملها المستهلك، وعليه يكون أثرها كلما زادت أكثر، أدت إلى تقليل إمكانية الأفراد على تحقيق الادخار.

- كما يبين اتجاه الرقم القياسي لكل منهما، أن تزايد الضرائب غير المباشرة كانت أسرع من تزايد الضرائب المباشرة.

إن أثر الضرائب المباشرة على الادخار، أقل من أثر الضرائب غير المباشرة، فالضرائب المباشرة أخذت، منذ إصلاحات 1992، الطابع التصاعدي، رغم عدم استقراره الذي انتهى إلي الصيغة التالية:

جدول رقم:16 تطور الرقم القياسي لكل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

ونسبة كل منهما إلى الدخل العائلي خلال الفترة(1974-2005)

تم حسابه بالاعتماد على الجدول الملحق رقم 5

نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الدخل العائلي	الرقم القياسي للضرائب غير المباشرة	الرقم القياسي للضرائب المباشرة	نسبة الضرائب المباشرة إلى الدخل العائلي	السنة
0.25	100	100	2.40	1974
0.23	107	128	2.54	1975
0.34	188	169	2.90	1976
0.42	165	229	3.42	1977
0.36	273	311	3.91	1978
0.35	329	325	3.27	1979
0.38	439	324	2.63	1980
0.40	562	426	2.98	1981
0.40	632	510	3.11	1982
0.40	754	704	3.78	1983
1.50	2819	733	3.64	1984
1.28	2731	1006	4.39	1985
1.12	2755	1513	5.70	1986
1.60	4019	1624	6.00	1987
1.30	4589	2181	6.00	1988
1.40	5727	2532	5.80	1989
2.00	10435	2940	5.40	1990
1.60	11860	3579	4.56	1991
1.70	16444	4525	4.35	1992
1.65	18035	5350	4.35	1993
1.33	18118	5847	4.00	1994
1.12	19519	7794	4.17	1995
1.12	23498	8724	4.89	1996
1.27	287008	10447.4	4.32	1997
1.20	30916	11060	4.07	1998
0.98	27320	8735	2.92	1999
0.98	28718	9595	3.06	2000
0.92	30203	11955	3.39	2001
0.60	21373.7	15438.7	4.00	2002
0.60	23350.6	17811	4.20	2003
0.556	24080.0	20898	4.50	2004
0.34	16092	22386	4.50	2005

جدول رقم: 17 الضريبة على الدخل الإجمالي الشهري قبل تعديلات قانون المالية لـ2008

[115] (ص17)

نسبة الضريبة%	قسط الدخل الخاضع للضريبة(د.ج)
0	لا يتجاوز 5000
10	من 5001 إلى 15000
20	من 15001 إلى 30000
30	من 30001 إلى 90000
35	من 90001 إلى 270000
40	أكثر من 270000

حيث بلغ مردود الضريبة على الدخل الإجمالي، المطبقة على الأجر خلال الأربع سنوات الأخيرة كما يلي:

جدول رقم 18 تطور مردود الضريبة على الدخل الإجمالي المطبقة على الأجر خلال (2002-2006)

[115] (ص18)

السنة	المبلغ مليار دينار جزائري	نسبة النمو في المردود
2002	51.6	- -
2003	59.9	16.1
2004	74.8	24.8
2005	82.7	10.6
2006	94.9	14.8

ويقترح مشروع قانون المالية لسنة 2008 التعديلات لفائدة الأجراء، بتخفيض نسبة في الضريبة على النحو التالي:

- بالنسبة للعزاب تقدر نسبة التخفيض 10%، بحيث يجب ألا يقل مبلغ التخفيض عن 300 د.ج./ شهريا أو يزيد عن 1500 د.ج./ شهريا، يترتب عن تطبيق هذا التخفيض رفع الحد العام غير الخاضع للضريبة من 5000 د.ج إلى 8000 د.ج/شهريا.

- بالنسبة للمتزوجين، تقدر نسبة التخفيض بـ 30 % دون أن يقل مبلغه عن 400 د.ج/شهرية أو يزيد عن 1500 د.ج/شهرية، يترتب عن هذا التخفيض رفع الحد العام غير الخاضع للضريبة من 5000 إلى 9000 د.ج/شهرية.

جدول رقم 19 مردود الضريبة، على الدخل الإجمالي، المطبقة على المداخيل غير الأجرية خلال الفترة (2006-2002) [115] (ص21)

السنة	مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي لمداخيل غير الأجرية، مليار د.ج.	معدل الزيادة %
2002	19.1	-
2003	19.8	3.6
2004	21.2	7.0
2005	22.8	7.5
2006	26.8	17.5

يقترح مشروع قانون المالية مراجعة جدول الضريبة على الدخل الإجمالي وهو يتضمن التعديلات التالية :

- الرفع من الحد الأدنى لعدم الإخضاع الضريبي من 60000 د.ج إلى 120000 د.ج سنويا، وهو ما يعتبر زيادة في هذا الحد بمعدل الضعف، حيث كان سابقا الحد الأدنى لعدم الإخضاع الضريبي قبل عشرة سنوات 30000 د.ج، ويمكن اعتبار هذه المراجعة عادية من الناحية الإحصائية، حيث أن الحد الأدنى لعدم الإخضاع الضريبي يتضاعف في المتوسط كل خمس سنوات.

- مراجعة التخفيضات المطبقة على الإجراء وإلغاء التمييز تبعا للحالة العائلية للمكلفين بالضريبة، وهو ما يمثل في هذا الظرف مواصلة تبسيط جدول الضريبة وتطبيق عالمية القواعد الجبائية، وهي أجر متساوي، ضريبة متساوية.

- مراجعة عدد أقساط فرض الضريبة من 05 إلى 03 وتعديل الحدود الدنيا والحدود القصوى لكل قسط.

- والهدف من هذه المراجعة تخفيض العبء المطلق على المداخيل الدنيا، وتثبيت العبء المطلق على المداخيل المتوسطة والمرتفعة.

- تبسيط الجدول وتدرجه من خلال تقليص عدد النسب إلى ثلاثة .

- إضفاء انسجام في مستوى الضريبة المطبقة على مداخيل الأشخاص والشركات.

إن هذه الاقتراحات تقترب من الضريبة النسبية، لما تقلل من عدد أقساط الضريبة من 05 إلى 03 ، والتي تؤثر أكثر على الدخل، ومن ثم الادخار، كذلك تحريك العبء الضريبي ونقله إلى الطبقة الوسطى، التي تعتبر الفئة الواسعة في المجتمع، والتي تبتعد دخولها عن الطبقة الوسطى في المجتمعات

الأخرى، ومع تزايد وتوسع نمط الاستهلاك الذي تفرضه ظروف الانفتاح الاقتصادي على منتجات جديدة ومتنوعة، ومع ميول الأفراد في بلادنا إلى المتعة المادية سيكون على حساب ما يوجه للادخار.

2.2.2.3. الادخار في قطاع الأعمال (الشركات وأشباه الشركات)

يتضمن هذا القطاع على مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة والتي نشاطها الرئيسي هو إنتاج السلع والخدمات المسوقة الإنتاجية بمفهوم نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، على سبيل المثال: الخطوط الجوية الجزائرية، سידار، المؤسسة الوطنية للكتاب، نפטال. [5] (ص 31)

والشركة كيان قانوني يتم إنشاؤه بغرض إنتاج السلع أو الخدمات للسوق، ويمكن أن تكون الشركة مصدر ربح أو كسب مادي لمالكيها، وتكون مملوكة ملكية مشتركة لمساهمين لهم سلطة تعيين مديرين مسؤولين عن إدارتها العامة، ويمكن تعريف معظم الشركات وفقا للخصائص التالية: [4] (فقرة 66)

- يَعتبرُ القانون، الشركة كيانا له ديمومة و وجود مستقل عن الوحدات الحاملة لاسمه، وهي وحدة مؤسسية منفصلة عن مالكيها.

- تشتغل الشركة بالأنشطة السوقية وتنشئ فائضا تشغيليا يمكن توزيعه على مالكيها وقد تنقلب القيمة السوقية لمطالبات مالكيها المرتبطة بحصص ملكيتهم، وينتج عنها، إما مكاسب حيازة أو خسائر حيازة لهؤلاء المالكين.

- يمكن للشركة أن تحتفظ بجزء من إيراداتها لاستخدامها كرأس مال عامل أو لغير ذلك من أغراضها.

- أشباه الشركات هي مشاريع غير ذات شخصية اعتبارية تعمل كشركات، ولكي يصبح المشروع شبه شركة يتعين أن يكون في الإمكان مسك مجموعة كاملة من الحسابات ، بما فيها ميزانيات عمومية، لتمييز شبه الشركات عن مالكيها، ويجب أن يكون في الإمكان مسك مجموعة كاملة من الحسابات، بما فيها ميزانيات عمومية لتمييز شبه الشركات عن مالكيها، ويجب أن تكون الأصول والخصوم المرتبطة بأعمال شبه الشركات، مستقلة عن الأصول والخصوم الشخصية لمالكيها، وعلاوة على ذلك يجب أن يتيسر تحديد تدفقات رأس المال التي تحدث بين شبه الشركة ومالكيها، وتعامل شبه الشركة كوحدة مؤسسة مستقلة عن الشركة التي تسيطر عليها بحكم القانون، وتشمل أشباه الشركات الأنواع التالية: [4] (الفقرة 73)

- المشاريع الحكومية غير ذات الشخصية الاعتبارية والتي تمارس الإنتاج السوقي، وتعمل بطريقة متشابهة لطريقة عمل الشركات الحكومية المملوكة ملكية عامة.

- الوحدات غير ذات الشخصية الاعتبارية التي تديرها الأسر المعيشية، وتمارس الإنتاج السوقي، وتعمل كشركات خاصة.

- العمليات المقيمة غير ذات الشخصية الاعتبارية المملوكة كليا أو جزئيا لوحدات غير مقيمة، وتشمل المشاريع المشتركة، والفروع، والمكاتب، والوكالات، والشركات المساعدة) التي تمارس نشاطا ملموسا داخل البلد المعني على مدى فترات طويلة أو غير محددة.

وتمثل أشباه الشركات في الجزائر وكذلك المؤسسات الفردية الهامة التي لها محاسبة تامة، مثل البريد والمواصلات، فهي تقدم منتجات مسوقة، مثل الطوابع البريدية وخدمات (الهاتف، والفكس، ...) والتي يشكل جزءا من مواردها عن طريق بيع إنتاجها في السوق.

ويتميز نظام الحسابات الجزائرية بين الشركات وأشباه الشركات العمومية والخاصة، ويختلف قطاع الأعمال الخاص عن قطاع الأعمال العام من حيث الحجم والأهمية حسب طبيعة النظام السائد في البلد، غير أن الأول يعرف منذ بداية تطبيق الأفكار النيو لبرالية، توسعا من خلال تضيق حجم الثاني بواسطة خصوصته، وضم مؤسساته إلى الأولى، ونهج البلدان ذات الاقتصاد الموجه إلى إتباع هذا الأسلوب الذي يخص قطاعا واسعا كان مسيطرا.

لذا فإن بلدا كالجزائر يمارس عملية خصوصية مؤسسات القطاع العام، وبالتالي ستلاقي مهمة تحقيق الادخار في هذا القطاع، صعوبات تتوقف على نجاح الخصوصية، من ناحية، وتأهيل المؤسسات من ناحية أخرى، ويبقى القطاع العام قليل الادخار، والتي تعتبر مساهمة شركاته في تعبئة المدخرات المحلية محدودة، حيث لم تنجح مؤسسات القطاع العام على وجه العموم في تنمية الموارد من أجل تعبئتها، بل شكلت استنزافا لميزانية الدولة، في معظم البلدان النامية، ومنها الجزائر على الخصوص، حيث ما فتأت خزينة الدول أن تقوم بالتطهير المالي للشركات الخاسرة التي تعتمد في تغطية خسارتها على القروض الحكومية، والإعانات، وهي التي كانت قبل الشروع في الخصوصية تتأثر بكل الديون الخارجية.

أما بالنسبة لشركات القطاع الخاص في الجزائر فوضعها أحسن وأداؤها أفضل، حيث بلغت حصة القطاع الخاص 55 % من القيمة المضافة الإجمالية، و80 % [116] (مقال) من القيمة المضافة خارج المحروقات.

ويلعب القطاع الخاص الوطني دورا إيجابيا ومتزايدا في الاقتصاد الوطني، حيث صار متواجدا في كل الفروع والأنظمة الاقتصادية وذلك بفضل تشجيع السياسة الاقتصادية، على الاستثمار في القطاعات الصغيرة والمتوسطة خصوصا في الصناعات الغذائية والخدمات وغيرها من الأنشطة.

وتعترض تقدير حجم القطاع الخاص مشاكل، حيث تعاني الدول المتخلفة من لبس المكونات، هذا القطاع المنظم وشبه المنظم، والقطاع العائلي، بما يتضمنه من مؤسسات غير منتظمة وغير مالية، كالمشروعات الفردية، وشركات التضامن. وتعاني من غياب واضح وجامع ما بين ما هو منظم وشبه منظم وأيضا غير منظم، حيث القطاع غير المنظم قطاع مرن للغاية، ويشتمل على وحدات اقتصادية إنتاجية وخدمية، وتجارية لا تلتزم جزئيا أو كليا بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها بصورة دقيقة عن حجم نشاطها، ولا تؤدي ضرائب تذكر عن الأرباح، وبيانات هذا القطاع إجمالية في معظم الأحيان وليس هناك تفاصيل كافية عن هذا القطاع ومن يعمل فيه، وبالتالي لا يمكن معرفة ادخاره.

أما قطاع الأعمال المنظم، فيحقق مدخراته من خلال مساهمته في تحقيق الأرباح الناجمة عن إدارة المشاريع والشركات المكونة لهذا القطاع، بمعنى الوفورات التي توفرها الوحدات الاقتصادية، والتي تمول منها الاستثمارات التجارية والمالية الناجمة في الأصل عن التراكم.

ويتوقف تحقيق قطاع الأعمال للأرباح على عاملين أساسيين، أولهما مستوى الأسعار التي تباع بها منتجات هذا القطاع، والذي بمقتضاه يستطيع الحصول على مستلزمات إنتاج من القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى مستوى الأجور ومرتب العاملين.

أما ثاني عامل فهو مستوى الكفاءة الإنتاجية لجملة المشروعات التي يتألف منها هذا القطاع، لذلك فإن الارتفاع بمستوى الادخار يستوجب الحد من الإسراف وزيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق سياسات فعالة في مجال الأسعار والتوظيف، بمعنى أن هدف المنشأة التوسع والنمو مرهون بقرار توزيع الأرباح وإتباع السياسة المثلى له.

فالسياسة المثلى لتوزيع الأرباح هي التي تعظم الثروة للملاك، وتحدد هذه السياسة من خلال المقارنة بين الاستثمارات المتاحة للمنشأة وبين الفرص المتاحة للملاك خارج المنشأة، لإعادة استثمار الأرباح التي يحصلون عليها في شكل توزيعات من المنشأة، يفوق معدل العائد الذي يمكن أن يحصل عليه المستثمر لو قام هو نفسه باستثمار ما يحصل من توزيعات. [117] (ص 501-502).

وتختلف أنماط سياسات توزيع الأرباح من قطاع لآخر، وبين المنشآت في القطاع الواحد وذلك أن هناك عوامل واعتبارات تحكم سياسة توزيع الأرباح من هذه العوامل:

- ضرورة التأكد من قانونية التوزيع أي مدى تماشيها مع القواعد القانونية التي تختلف من بلد لآخر ومن زمن لآخر درجة السيولة في المنشأة.

- الحاجة إلى التزامات (القروض)

- درجة ومعدل النمو والتوسع للمنشأة.

- استقرار الأرباح.

- الموقف الضريبي لأصحاب الأسهم.

- مدى إمكانية الحصول على الأموال من المصادر الأخرى. [117] (ص 503) والتي سبق أن تعرضنا لها في الفصل الثاني.

والجدول رقم: (13) يبين لنا الأهمية النسبية لهذا القطاع بفرعيه الخاص والعام بمساهمته في مجمل الادخار المحلي الخام، وهذه النسبة غير مستقرة وباعتبارها مكملة لنسب القطاعات الأخرى، فإننا نجد أنها تتأثر صعودا وهبوطا بتغيرات هذه النسب، وكان المؤسسات العمومية التي تقريبا تحتل مساهمتها في مجمل الادخار المحلي الخام باستثناء بعض السنوات (1992-1994) تحتل المرتبة الأولى، فيبقى قطاع الأعمال يتبادل مع القطاع العائلي المرتبة الثانية.

إن هذا الخلل في تركيب هذه القطاعات هو شدة تأثرها بالقطاع الحكومي القائم ادخاره على الجباية البترولية.

3.2.2.3. الادخار في القطاع الحكومي

يشمل قطاع الحكومة، الإدارات العمومية والمؤسسات المالية، وتتكون الإدارات العمومية من مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة، المركزية والمحلية:

- المصالح الحكومية ووحدات الإدارة والأمن والعدالة ووحدات تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والصحة والثقافة والخدمات الاجتماعية، التي تقدم مجانا أو بمقابل رمزي لا يتماشى مع تكلفة الإنتاج.

- الإدارات المركزية الوزارات والإدارات المحلية.

- هيئات التأمين الاجتماعي التي تديرها الدولة وتمولها الحكومة، وتشمل المشروعات التي تديرها وتمولها السلطات العامة، بهدف تحقيق الضمان الاجتماعي.

- المشروعات الحكومية التي تنتج سلعا وخدمات للحكومة نفسها، أو تلك التي تبيع السلع والخدمات للجمهور ولكنها لا تعمل على نطاق واسع مثل وحدات الطباعة والنشر، ووحدات الإصلاح والصيانة، ووحدات النقل المركزي... الخ.

- الوحدات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم القطاع العائلي، أو قطاع الأعمال، والتي تدار أو تمول عن طريق السلطات العامة.

أما المؤسسات المالية فهي تتكون من مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة، والتي وظيفتها الاقتصادية الأساسية، تمويل الاقتصاد، وتشمل البنك المركزي " بنك الجزائر " البنوك الأولية، والخزينة العمومية، والمؤسسات المالية، التي تملكها الدولة.

وترد في الحسابات الوطنية الجزائرية ادخار المؤسسات المالية، وادخار المؤسسات العمومية كل واحد منهما على انفراد.

الوزن النسبي لادخار القطاع الحكومي

يظهر الجدول رقم (13) مساهمة القطاع الحكومي بفرعيه السابق الإشارة لهما، الذي يؤكد مساهمة قطاع المؤسسات العمومية بنسبة كبيرة في مجمل الادخار المحلي الإجمالي ، عكس مساهمة المؤسسات المالية. إذ يساهم الأول خلال الفترة (1974- 1982) بمعدلات تتراوح بين (51% - 71.12%) ، وهي الفترة التي تميزت بسيطرة التخطيط المركزي وبسط نفوذه على اغلب وحدات الاقتصاد الوطني.

في المقابل وخلال نفس الفترة كان الادخار الخام في المؤسسات المالية يساهم بنسب ضعيفة في مجمل الادخار تصل إلى 2.87% في سنة 1981 ، والسبب يعود إلى الحد من حرية هذه المؤسسات في ظل الاقتصاد الموجه، وتقلل من نشاطه وقراراته المتعلقة بالاستثمار، والتوزيع والتمويل، وسبق أن وضعنا ذلك في الجزء الأول من هذا الفصل.

ويظل الادخار الحكومي يساهم بنسب معتبرة رغم تناقصها وتذبذبها، تاركا الأولوية أحيانا للقطاع العائلي، مثلا في سنتي 1992 ، 1993 .

ويعرف ادخار المؤسسات المالية تحسنا طفيفا بعد فترة الإصلاحات في نهاية الثمانينات، والتي مست كل المؤسسات، ومنحت صلاحية تسبير شؤونها بنفسها على النحو الذي بيناه سابقا والذي كان فيه الإصلاح على مراحل، إلا أن هذا القطاع ظل يعاني من قلة الكفاءة في الأداء، والتعرض إلى نهب المال العام، وبعد أن وصلت مساهمته في مجمل الادخار الخام إلى 10.14% في سنة 1996، ضعفت مساهمته وتدنت، على عكس المؤسسات العمومية التي عادت للارتفاع خصوصا عند عودة أسعار البترول إلى الارتفاع ، إذ وصل إلى أكثر من 50% في سنة 2005.

ويمتاز الادخار الحكومي بشدة حساسيته لأسعار المحروقات، وبتصدره المرتبة الأولى في غالب الأحيان ضمن مكونات الادخار المحلي في الدول المصدرة للبترول، لذلك تفسر أكبر نسبة في تغييره إلى

تغير أسعار النفط. ويتأثر بعوامل عديدة إلى جانب نمو الناتج الذي يعتبر أكثر العوامل المحددة للاذخار في هذا القطاع، هذه العوامل أهمها:

معدل التبادل التجاري

الذي يظهر في المراحل الأولى من ارتفاع أسعار البترول تحسنا، ما يلبث أن يبدأ في التنازل جراء تغير مستوى الرقم القياسي للواردات، الذي يميل إلى الارتفاع ليساير الرقم القياسي لصادرات المحروقات، فيظهر معدل التبادل في حالة تدهور حيث يكون التحكم في الأسعار من طرف الجهات الفاعلة، وهي المنظمات الدولية التي تعمل لصالح الدول المتقدمة.

شدة التبعية الاقتصادية

ومع تعدد أنواع التبعية إلا أن ما يرهق اقتصادنا هو شدة تبعيتها الغذائية ، حيث يذكر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن وارداتنا في سنة 2004 من السميد والحليب والدواء فقط بلغت 60 % من وارداتنا من السلع الاستهلاكية.

أسعار الصرف

يقيم سعر البرميل من البترول بالدولار الذي يشهد في غالب الأحيان انخفاضا في قيمته تجاه العملات الأخرى خاصة الأورو، حيث تكثر تعاملات الجزائر مع الاتحاد الأوربي والذي توجهها عقود الشراكة معه، وأغلب وارداتنا بالأورو، لذلك ومع المساهمة التي تكاد تكون كلية خصوصا في الفترة الأخيرة ما يزيد عن 98 % من مجمل صادراتنا تمثل محروقات مقدرة بالدولار. والحصيلة تكون منقوصة أكثر بسبب ارتفاع قيمة الواردات وتقلل من الفائض الذي يمثل الادخار وهو المتاح للاستخدام إن استغل في مجال الاستثمار.

ويظل الجدل الفكري قائما حول طرح أساليب أخرى لتقييم المحروقات والذي طرح للنقاش في السبعينيات في منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) بوضع تقييم سعر البترول بسلة من العملات كانت آنذاك مشكلة من الدولار والمارك الألماني والفرنك الفرنسي ، وتعود الفكرة خصوصا على مستوى الجزائر، فهناك من يحاول تنويع الأسواق ، وآخر يرى في تحديد سعر برميل البترول مناصفة بين الدولار و الأورو، ويظل القرار ما دامت الفكرة غير مطروحة على محمل الجد من طرف أعضاء منظمة(OPEC) لا تلقى أي صدى.

الادخار الميزاني

تعتبر الموازنة من أهم الوسائل التي تستخدمها الحكومة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ويوجهه نحو رؤية مستقبلية تؤمن الازدهار والنمو الاقتصادي المتواصل، وتتبع أهمية الموازنة في الحياة الاقتصادية من التدفقات المالية التي تنساب في الاقتصاد من خلال جباية الضرائب من جهة، والإنفاق في الميادين المختلفة منها التربوية والصحية والأمنية على سبيل المثال لا الحصر، من جهة أخرى.

وتناقش من قبل المجلس النيابي الذي يعتبر ممارسة للديمقراطية لا بد منها لتنوير الرأي العام، وتعديل وتصحيح ما يراه ممثلو الشعب مضرا بمصالح الفئات الاجتماعية المختلفة التي يمثلونها، وهي تمثل كذلك فرصة مناقشة الحكومة وإبداء رأيها حول رؤاها المستقبلية وسياساتها في القطاعات الإنتاجية المختلفة [118] (ص1).

وتعرف الموازنة كما يراها الدكتور " قحطاف" بأن الموازنة العامة هو صك تعده السلطة التنفيذية يتضمن تقديرات مفصلة لنفقات الدولة التي تلتزم القيام بها، وبمواردها اللازمة لتمويل هذه النفقات، حيث تعرض على السلطة التشريعية مناقشة ما تراه مناسبا في صيغة قانونية، يسمح بموجبها للسلطة التنفيذية القيام بمهامها الجبائية والإنفاق خلال فترة زمنية محددة. [119] (ص28).

كما يعرف المفكر "باسل" ميزانية الدولة على أنها عبارة عن أداة، من خلالها تقوم الحكومة باقتطاع وتوزيع جزء من الثروة للمنشآت الاقتصادية، بغية تحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية.

وتتشكل الموازنة العامة للدولة في القانون الجزائري من الإيرادات والنفقات المحددة سنويا، بموجب القانون والموزعة وفقا للأحكام التشريعية المعمول بها، والتي جاءت في المادة السادسة من قانون المالية سنة 1984.

وتعني وحدة الموازنة، جملة الإجراءات والمعاملات الفنية، الاقتصادية والسياسية، المتعلقة بالتدفقات النقدية ذات الطابع الدوري، وذلك أنها تتمثل في عدد من المراحل المتصلة والمتكررة، والتي تتميز كل منها بمشاكلها الخاصة، بدءا من مرحلة التحضير وإعداد الموازنة إلى الاعتماد ثم التنفيذ، والتي تستند إلى الرقابة كآخر مرحلة.

والموازنة عبارة عن أداة تنبؤ للإيرادات والنفقات، لأن التصويت عليها يسبق من الناحية الميدانية الفترة التي يتم فيها تنفيذها، وهي أداة مقابلة لأنها تنتج التقارب بين الإيرادات والنفقات من جهة، وبين مختلف الاعتمادات المخصصة لأنواع كثيرة من النفقات، من ناحية أخرى، ويستفاد مما تقدم، أن الموازنة تختلف [120] (42) عن باقي الوثائق المالية والمحاسبية.

إن توازن الموازنة العامة للدولة يتحقق، عندما تتعادل نفقاتها مع إيراداتها، مع استبعاد القروض الخارجية والداخلية، وكذا استخدام وسائل دفع جديدة، فهذه الحالة إذا لم يتحقق التوازن، فإن الموازنة العامة يكون بها عجزا ويتم تمويل هذا العجز بواحد أو أكثر من الطرق الآتية:

- الإقراض الداخلي.

- الإقراض الخارجي.

وينصرف مفهوم التمويل بالعجز إلى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق وسائل الدفع في الاقتصاد محل الاعتبار، إما بالإصدار النقدي أو بالتوسع في الائتمان المصرفي أو كليهما، وهكذا، فإن التمويل بالعجز يختلف عن مصطلح "عجز الموازنة" [121] (ص438).

عجز الموازنة ينصرف إلى إخلال التوازن بزيادة النفقات عن الإيرادات في الموازنة العامة للدولة على النمو الموضح في بداية الفقرة.

أما التمويل بالعجز ينصرف إلى أحد وسائل تمويل عجز الموازنة – عجزاً عادة ما يكون مقصوداً - وذلك عن طريق التوسع النقدي دون سواء، فالعبرة إذاً في مصادر التمويل بالعجز أن يكون التمويل بالنقود الجديدة من خلال الإصدار النقدي الجديد، والاقتراض من البنوك التجارية في المدى الذي يترتب عليه خلق نقود جديدة، ويطلق على هذا النوع من التمويل، التمويل بالعجز نظراً لاعتماده على مصادر تضخيمية بدلاً من الاعتماد على مدخرات حقيقية، وعادة ما يكون التمويل بالعجز أمراً مقصوداً كأحد تدابير السياسة المالية لتحقيق أهداف معينة، لعل أهمها تحقيق آثار توسعية على الاقتصاد بهدف حث الاقتصاد على النمو وتحقيق التوظيف الكامل للموارد، واستعمل التضخم في تمويل العجز المستمر للميزانية نتيجة الاعتماد على سياسة ميزانية توسعية أدت إلى إصدار نقدي متزايد لتمويل العجز الذي كانت تعانيه الشركات العمومية وهذا كله أحدث اختلالات بين تطور الكتلة النقدية والناجح الداخلي الخام وهو ما يعني حدوث التضخم .

أما فائض الميزانية المخطط ، وهو احد أنواع الادخار الإجباري العام ، ويتمثل في سعي الدولة لتحقيق الفائض في موازنتها العامة ، عن طريق جعل حجم الإنفاق العام اقل من حجم الإيراد العام وهي بذلك تجيز القطاعات المختلفة وبدرجات متفاوتة على تحقيق الادخار ، أي أن فائض الميزانية العامة هو تلك المبالغ التي تزيد عن احتياطات الدولة لتغطية نفقاتها الجارية [79] (ص79- 81)، والتي يمكن توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة.

لذا فمن اجل زيادة الادخار العام ينبغي ترشيد الإنفاق العام وضغط النفقات الحكومية إلى الحد الأدنى الضروري من جهة، ومن جهة ثانية زيادة موارد الدولة عن طريق زيادة حصيلة الضرائب والرسوم.

إن تحقيق فائض حكومي لا يعني أن تكف الدولة عن استثماراتها الخاصة وتضع الأموال المحققة في خدمة رأسمال الخاص، بل المقصود استخدام هذا الفائض في الاستثمارات الأكثر فعالية.

تعريف الادخار الميزاني

يعني هذا الادخار فائض موارد الموازنة بعد الإنفاق على حاجيات الدولة في الموازنة. [122] (ص3)

ويعرف حسب المصطلحات المستخدمة في الجائر بالادخار الميزاني يساوي الفرق بين الإيرادات الجارية ونفقات التسيير أي يتضمن نفقات التجهيز ، والتي قد تكون هي الأخرى عرضة للنقصان إذا كان هذا الفارق اقل من النفقات المخصصة لها إذ تلجأ الدولة إلى الاقتطاع منها بسبب أن نفقات التسيير غير قابلة للتأجيل ، وقد يكون الفارق يساوي أو يفوق المبالغ المخصصة للإنفاق على التجهيز وهو بذلك يمثل وجود ادخار حقيقي، وباعتبار هذا النوع من الادخار يتأثر بكل من الإيرادات والنفقات نحاول تحليل واقع وتطور مكونات طرفي الميزانية العامة.

تطور النفقات الحكومية

تتضمن النفقات الحكومية مجالين من الإنفاق هما، الإنفاق على التسيير والإنفاق على التجهيز. ويتبين من الجدول الملحق رقم: (7): تفوق نفقات التسيير على نفقات التجهيز هذه النفقات الموجهة لتغطية المرتبات والأجور والإنفاق على دعم الأسعار للمنتجات والخدمات المختلفة. تعويضات معاشات التقاعد والعجز ومنحة التقاعد، منحة التمدن للطلاب والتلاميذ للأسر المحرومة ، ودعم المطاعم

تسديد المديونية العمومية الداخلية والخارجية وغير ذلك من النفقات التي تعتبر الأسباب الاجتماعية من العوامل الهامة التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة للدولة وهو ما يجد تبريره في الجوانب الاجتماعية لعمليه التنمية. ويزداد الإنفاق على التسيير لضخامة الأعباء الحكومية الموروثة عن النظام الاقتصادي الموجه وسيادة القطاع العام وهذا الوضع ظل على ما هو عليه من حيث الضخامة حيث تبين أرقام الجدول المذكور أعلاه انه إلى غاية 2006 كانت مبالغ التسيير أعلى المبالغ المخصصة للتجهيز.

ولعل أكثر العوامل تأثيرا في زيادة الإنفاق في مجال التسيير، هو تطور الأجور المستمر لمواجهة موجة التضخم الناجمة عن تغطية العجز في التمويل للمشاريع الضخمة التي سادت في فترة السبعينات والثمانينات.

فقد ظل الإنفاق على التسيير خلال الفترة (1984-2006) رغم انخفاض مجمل الإنفاق إلى الناتج المحلي والذي كان يشكل نسبة 41 % من الناتج في سنة 1984 ليتابع انخفاضه من سنة 1990 أين وصل إلى نسبة 25 % من الناتج كما هو مبين في الجدول رقم: (20). ويتواصل انخفاض النفقات بسبب تطبيق القيود المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي كإجراءات تصحيحية لإعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي وفرض سقف محكم علي بنود الإنفاق بالرغم من تخفيض سعر صرف الدينار وأثره على الأسعار الحقيقية. وانخفض الإنفاق على الموظفين الذي يشكل ثلث مجموع النفقات في عام 1993 بمقدار 1.4 نقطة مئوية من إجمالي الناتج بحلول 1997 استجابة لسياسة الأجور الحازمة وتجميد حجم الخدمة [85] (ص39) وتحققت وفورات هامة أيضا في الميزانية على بند التحويلات الجارية نتيجة إلغاء إعانات الدعم العامة على السلع الغذائية الأساسية والمنتجات البترولية وخفض الإعانات للمنتجين في القطاع الزراعي .

استخدمت هذه الوفورات في تسديد مدفوعات فوائد الديون الخارجية. إن الضغط على النفقات العامة في المجالين الاستهلاكي والاستثماري والتي يوضحها الجدول رقم (20) خصوصا بعد إبرام اتفاقية إعادة الجدولة والشروع في عملية التثبيت الاقتصادي ثم مرحلة إعادة الهيكلة.

عودة أسعار المحروقات إلى الانخفاض اثر على النفقات العمومية بسبب كبها حتى لا يزداد تدهور المالية العامة في سنة 1998.

أدت الضغوط المتوالية على الإنفاق إلى تردي الأوضاع الاجتماعية، خصوصا لدى ذوي الدخل المحدودة، رغم وجود شبكة للحماية الاجتماعية وحماية القوة الشرائية للمواطنين، التي اعترضتها صعوبات تسييرها وضعف مساهمتها في التقليل من مظاهر الفقر وتردي أحوال الفئة الدنيا .

إلا أن تهدة الأوضاع المتردية للفئات الضعيفة تقابل من الحين للآخر بزيادة في الأجور التي حدثت في سنة 1992 ثم 2004 ثم في سنة 2007 ، والتي عادة ما تؤدي إلى دفع التضخم إلى الارتفاع كالذي يتوقع حدوثه في سنة 2008 جراء ارتفاع بعض أسعار المواد واسعة الاستهلاك مثل السميد والبطاطا.

جدول رقم 20 تطور نسبة إيرادات ونفقات الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1984-2006)

تم حسابه بالاعتماد على الجداول الملحقه رقم (2، 6، 7)

السنة	نسبة الإنفاق إلى الناتج (%)	نسبة الإيرادات إلى الناتج (%)
1984	40.9	37
1985	33	37.2
1986	35	31.1
1987	33	29.7
1988	34	26.8
1989	29	27.5
1990	25	28.8
1991	27	31.5
1992	28	29.4
1993	32	26.9
1994	31	28.5
1995	29	29.9
1996	26	32.1
1997	30	33.3
1998	31	27.5
1999	29	29.5
2000	28	27.5
2001	31	32.7
2002	34	35.4
2003	33	28.8
2004	31	26.1
2005	28	22.9
2006	31	21.7

تحليل إيرادات الميزانية

تتكون إيرادات الميزانية في الجزائر من:

- الموارد العادية.

- الجباية البترولية.

وتقسم الموارد العادية إلى إيرادات جبائية وأخرى عادية غير جبائية ، والمقصود بالإيرادات الجبائية غير البترولية ، هي حواصل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، و حواصل التسجيل والطابع والرسوم المختلفة على الأعمال، ويتضمن الرسم على القيمة المضافة ، رسم القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة، وتعتبر حواصل الجمارك من الإيرادات الجبائية العادية، ومن الموارد العادية غير الجبائية، حاصل الأملاك الوطنية و حواصل أخرى للميزانية، تمثل إيرادات نظامية، وإيرادات أخرى، مثل المعاشات والهبات ... الخ.

ثم الجباية البترولية والتي تحتل مركزا مهما ضمن مكونات الإيرادات الجبائية وإيرادات الميزانية، حيث تؤدي بمجمل الإيرادات إلى التأثير الكبير بسعر البترول.

من الجدول رقم (20) ترصد الملاحظات التالية:

- نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم السنوات، حيث تمثل الإيرادات خلال الفترة (1984- 1989) بين نسبة (37% إلى 27%) كانت فيها النفقات أعلى، حيث مثلت بين (40.9% إلى 29%).

- ومنذ 1990 بدأت نسبة الإيرادات تتجاوز نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء سنوات 1993، 1994، و سنة 1998، إلى غاية 2002) حيث بدأت نسبة الإيرادات تتناقص، إلى أن وصلت إلى نسبة 21.7% من الناتج، وهي الأدنى خلال كل السنوات تقريبا.

- تطور إيرادات الميزانية تحكمه تغيرات أسعار المحروقات، باعتبار أن الجباية البترولية تمثل نسبة عالية من مجمل الإيرادات، رغم الإجراءات الداعية إلى تطوير بقية مكونات الإيرادات المختلفة والتي تعتبر نسبة مساهمة كل مكون من هذه المكونات، دليلا على ما ينتجه الاقتصاد من ثروة.

- وقد شكلت الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح اضعف الفئات الضريبية التي يتحملها في معظمها العاملين بأجر وكانت تشكل 7.2% في سنة 1995، 1996 [85] (ص43).

جدول رقم 21 تطور الرقم القياسي لإيرادات ونفقات الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1984-2008)

تم حسابه بالاعتماد على الجدولين الملحقين رقم (6، 7)

الرقم القياسي لنفقات الميزانية	الرقم القياسي لإيرادات الميزانية	السنة
100	100	1984
101	109.5	1985
108	93.2	1986
106.9	93.8	1987
123.7	94	1988
127	117	1989
146.9	162	1990
242.6	275	1991
318	319	1992
402	323	1993
476	438	1994
607	606	1995
747	832	1996
771	935	1997
902	781.7	1998
991	959	1999
1214	1115	2000
1362	1402	2001
1598	1591	2002
1807	1531	2003
1917	1614	2004
2170	1735	2005
2743	1845	2006
4069	1848	2007
4457	1941	2008

إن عودة أسعار المحروقات للارتفاع، أدت إلى ارتفاع حصيللة الصادرات ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي هو الذي يفسر تراجع نسبة النفقات والإيرادات بالنسبة له، مع أن قيمتهما المطلقة في تزايد مستمر كما تثبتته تطور الأرقام القياسية الموضحة في الجدول رقم(21).

دأبت الجزائر على إعداد ميزانيتها على أساس السعر المرجعي للبتروول المقدر بـ:19 دولارا للبرميل. منذ سنة 2000 (باستثناء 2002، كان على أساس 15 دولار للبرميل) إلى غاية 2008، وتعمل التدابير فيما يخص التعديلات على مصادر إيرادات الميزانية، لتتماشى والتحول نحو اقتصاد السوق، مثل زيادة حاصل الجباية على المداخل، وحاصل الضريبة على رقم الأعمال، وتخفيض حاصل الجمارك، وفي إطار دخول الجزائر في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جانبه التجاري، في مرحلته الثانية من التفكيك التعريفي التدريجي المقرر في الاتفاق، وستخصص المرحلة الثانية التفكيك التدريجي للتعريف الجمركية لمنتجات القائمتين الثانية والثالثة، المتكونتين أساسا، على التوالي، من مواد التجهيز والاستهلاك الصناعية، ويتم توزيع هذا البرنامج للتفكيك، على مرحلتين، أحدهما بخمس سنوات بالنسبة لمنتجات القائمة الثانية، والأخرى بعشر سنوات بالنسبة لمنتجات القائمة الثالثة، وتطلق كل منهما في سبتمبر 2007. [115] (ص5)

ويوضح الرسم البياني رقم:(1) الملحق، تطور مكونات إيرادات الميزانية للفترة 2000-2008، أي يتضمن أيضا الإيرادات المتوقعة لسنة 2008، والتي تعكس جانبا من التحولات في إطار تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد للفترة من 2005-2009.

وهذا الرسم يبين احتلال الجباية البترولية المرتبة الأولى ضمن الإيرادات ثم تأتي الضرائب على الأعمال، وتدني حصيللة الضرائب على المداخل وكذلك منتج الجمارك الذي يبدأ في التناقص تطبيقا لإجراءات التفكيك التي ذكرناها سابقا، لتعرف حصيللة الضرائب على المداخل تطورا بداية من 2006، ويتوقع أن تزداد حصيللة الضريبة على المداخل الأجرية بـ:10.6% تحت تأثير تنفيذ الشبكة الجديدة لرفع الأجور في الوظيف العمومي، حيث ستمم مراجعة الانخفاض لجدول حساب الضريبة على الدخل الإجمالي في مجال النسب والتوزيع.

أما منتج المداخل غير الأجرية التي سترتفع سنة 2008 بـ:9.8% و منتج الضريبة على الأعمال بـ:(6.7%) المرتبط بالنشاط الاقتصادي الذي تم إدراكه من خلال الناتج الداخلي، خارج المحروقات الذي سيزداد بـ:9.2% بالقيمة الجارية.

الإيرادات غير الجبائية (198%) التي لها صلة مع المنتجات المالية المتولدة عن الأموال المتاحة لصندوق ضبط الإيرادات، الموظفة لدى بنك الجزائر.

وفي دراسة أجراها البنك العالمي جاء فيها أن الجزائر توجد في خانة الدول التي تطبق التدابير الأكثر صرامة والأكثر انغلاقا في المجال الجمركي والتجاري. وأشار إلى أن الإحصاءات بطيئة في هذا المجال ويقدر المؤشر بالنسبة للجزائر بـ:46.5 بينما المتوسط يصل إلى 18.1% [123] (مقال).

رغم تراجع حجم منتجات قطاع المحروقات في سنة 2006 بنسبة (-2.5%) عما كان عليه، إلا أن أهميته النسبية في مجمل إيرادات الميزانية تبقى معتبرة إذ لم تقل عن نسبة 50%. كما هو مبين في الجدول رقم (22)، والذي يوضح تطور الأهمية النسبية للجباية البترولية إلى مجمل إيرادات الميزانية، والتي عرفت تطورا ملحوظا وهي تبدي تبعيتها لسعر البترول إذ تدنت في سنة 1987 متأثرة بتدهور السعر في سنة 1986 كذلك انخفاضها في سنة 1998 لنفس السبب، والذي أشرنا إليه سابقا، أنه تم التحكم في الوضع حتى لا يتسبب في حدوث اختلالات على مستوى الاقتصاد داخليا وخارجيا.

جدول رقم 22 تطور الأهمية النسبية للجباية البترولية إلى مجمل إيرادات الميزانية

في الجزائر خلال الفترة (1984-2008).

تم حسابه بالاعتماد على الجدول الملحق رقم 6

السنة	الأهمية النسبية للجباية البترولية إلى مجمل إيرادات الميزانية الوحدة %
1984	44.00
1985	43.00
1986	23.00
1987	22.00
1988	25.77
1989	39.00
1990	47.56
1991	59.28
1992	63.47
1993	57.80
1994	51.10
1995	55.90
1996	56.80
1997	60.94
1998	48.87
1999	58.92
2000	64.00
2001	60.44
2002	58.12
2003	55.08
2004	53.90
2005	52.27
2006	50.00
* 2007	53.13
* 2008	50.42

* توقعات مشروع قانون المالية لسنة 2008.

تطور الادخار الميزاني

بقي لمدة طويلة عنصرا مهما من عناصر الادخار المحلي. ويتوقف حجمه على إيرادات الميزانية وعلى حجم الإنفاق، خصوصا الإنفاق في مجال المصرفيات الجارية التي لا يمكن إنقاصها.

وباعتبار أن الادخار الميزاني عبارة عن الفرق بين إيرادات الميزانية وهذا النوع من النفقات، فهو يشتمل الزيادة على الإنفاق على التسيير أو النقصان منه، ومن الجدول رقم (23) نرصد الملاحظات التالية :

- حقق الادخار الميزاني نسبة مرتفعة من الناتج الوطني الإجمالي وصلت إلى 19.28 في سنة 1985، وقد ضل يحقق نسبة 19 % في المتوسط خلال المدة (1980-1985) [124](ص12).

- وقد تحققت فوائض في الميزانية العمومية، ولكن ما لبث أن تدهور ابتداء من سنة 1986 إلى غاية 1989، متأثرا بالهبوط الذي عرفه سعر البترول من 29 دولار للبرميل في سنة 1985، إلى 14 في المتوسط سنة 1986، حيث يصل أحيانا إلى حدود 9 دولار للبرميل [أنظر الجدول الملحق رقم: 7]

- وضُغف الادخار هو مؤشر على ضُغف النشاط الاستثماري الجديد، أي عدم القدرة على التكوين الرأسمالي، حيث تصل هذه النسبة إلى 4.9 % في سنة 1988، ويعرف تحسنا ضئيلا في سنتي 1990، الذي تعبر عنه نسبته إلى الناتج والمقدرة بـ 11.5 % .

- ينخفض الادخار ليصل في سنة 1993 إلى نسبة 2.6 % من مجمل الناتج المحلي بسبب زيادة الإنفاق في مجال تحسين أجور العاملين في سنة 1992.

- وحتى الارتفاع الطفيف الذي عرفه إلى غاية سنة 1995 كان يشوبه تضليل للقيمة الحقيقية للادخار بسبب ارتفاع التضخم المتسارع في هذه الفترة والذي وصل إلى 31.7 في سنة 1992 ثم إلى 29.8 في سنة 1995 .

جدول رقم 23 تطور الادخار الميزاني ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، في الجزائر خلال الفترة

(1984-2006)

تم حسابه بالاعتماد على الجدول رقم 7

(الوحدة:مليار د.ج.)

السنة	الادخار الميزاني	رصيد الميزانية	نسبة الادخار الميزاني/ الناتج المحلي الإجمالي %
1984	46.74	02.09+	17.71
1985	56.23	11.01+	19.28
1986	28.71	12.86-	09.60
1987	27.48	10.79-	08.86
1988	17.24	13.40-	04.95
1989	35.41	08.70-	08.30
1990	64.11	13.70-	11.50
1991	89.10	03.60+	10.30
1992	80.70	01.70+	07.50
1993	31.20	01.20-	02.60
1994	89.28	08.70-	06.00
1995	156.37	04.40-	07.79
1996	274.56	01.40-	10.68
1997	283.11	03.00+	10.18
1998	110.65	02.40+	03.93
1999	175.80	53.19-	05.47
2000	268.74	68.71+	06.58
2001	426.11	26.71+	10.00
2002	478.96	235.02-	10.75
2003	318.63	466.60+	06.00
2004	358.10	260.70+	05.80
2005	487.20	385.30-	06.49
2006	385.90	831.70-	04.59

صندوق ضبط الإيرادات

عملاً بتوصيات صندوق النقد الدولي للحفاظ على توازن الاقتصاد الوطني، وتفادي الوقوع في عجز التمويل، تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات ضمن قانون المالية لسنة 2000، ليكون أداة ذات أهمية، كونه أداة لتراكم الادخار، أو يمكن تسميتها بجمع الادخار الوقائي، من مغبة الوقوع في طلب القروض الخارجية، كما حدث في نهاية السبعينات والثمانينات.

تعد الميزانية من تاريخ 2000 إلى غاية 2008 على أساس سعر مرجعي للبتترول قدره 19 دولار للبرميل، والفارق بين السعر المتوسط المسجل، والسعر المرجعي، هو الذي يغذي صندوق ضبط الإيرادات الذي يولد منتوجات مالية من خلال توظيف هذه الأموال لدى بنك الجزائر.

جدول رقم 24 تطور موارد واستعمالات صندوق ضبط الإيرادات (بملايين الدينارات) خلال الفترة (2000-2007) [115] (ص16)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	* 2007
1- الموارد								
الباقي الى 31-12	0	232137	171534	27978	320892	271688	1842686	2931045
فائض القيمة على الجباية البتروولية	453237	123864	26504	448914	623499	1368836	1798000	327279
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0
2- الاستعمالات								
تسديد أصل المديونية	221100	184467	170060	156000	165559	247838	618111	63489
التسديد المسبق للمديونية الخارجية	0	0	0	0	57144	0	0	0
تمويل عجز الخزينة	-	-	-	-	-	-	91530	0
الباقي في 31/12	232137	171534	27978	320892	721688	1842686	2931045	3194835

(*)- عند نهاية شهر جوان 2007.

يبين الجدول رقم: (24)، تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات، ونرصد تطور الأموال المتاحة للصندوق من فائض قيمة منتوجات الجباية البترولية، وهي تختلف من سنة لأخرى، حيث بلغت في سنة 2000 قيمة 453.237 مليار د.ج، الذي استخدم منه مبلغ 221.100 مليار د.ج في نفس السنة لتسديد الديون الداخلية، ثم في السنة الموالية 2001 يضاف إلى المتبقي من الاستخدام فائض قيمة منتوج الجباية البترولية، وهكذا ، نلاحظ في الجدول أن فائض قيمة منتوج الجباية البترولية كان قليلا مقارنة بالسنوات الأخرى.

ويستخدم المتبقي من السنة الماضية، مع إضافة القيمة الجديدة لكل سنة، في تسديد الديون الداخلية والخارجية، وتحديد عجز الخزينة.

ونرصد من الجدول التسديدات السنوية لأصل المديونية الداخلية والتي بلغت في 2006 قيمة 618.111 مليار د.ج. أكبر قيمة مسددة خلال هذه الفترة، ويذهب جزء أساسي منها لتأهيل المؤسسات العمومية التي تعاني عجزا ماليا.

كما نرصد في الجدول التسديد المسبق للمديونية الخارجية والذي كان في سنة 2004 وقدر بـ 57.144 مليار د.ج. والذي يقدر على أساس سعر صرف واحد دولار بـ 72.30 دينار جزائري وهو متوسط سعر الصرف في هذه السنة، وهذا المبلغ يعادل 790 مليون دولار.

ترخص المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006، اللجوء إلى تمويل عجز الخزينة انطلاقا من الأموال المتاحة لصندوق ضبط الإيرادات، ، والذي كان هامشيا نسبيا، حيث لم يغط هذا النمط الجديد عجز الميزانية في سنة 2006، إلا بمقدار 13 % (91 % من عجز 705 مليار د.ج.) [115] (ص15) أنظر تطور عجز الميزانية بالملحق (7).

بلغت الموارد في صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000 – جوان 2007) 5170.1 مليار دينار جزائري.

ووصلت الأموال المتاحة لصندوق ضبط الإيرادات عند نهاية جوان 2007 إلى 3194.4 مليار دينار جزائري، وهو مبلغ معتبر لم يتحقق من قبل، ويمثل ادخارا غير مستغل.

خلاصة الفصل 3

التمويل في الجزائر يتسم بكثير من العيوب وعلى غرار الدول النامية تقوم الجزائر بإصلاح مالي لتحسين مهامه والقدرة على الاعتماد على اقتصاد السوق والحوافز في مجال الوساطة المالية لتبني سياسة التحرر المالي والتخلص من أشكال الكبح.

عانى الاقتصاد الجزائري في بداية استقلاله صعوبات جمة تطلبت جهودا للتخلص من التبعية الاقتصادية، خصوصا القطاع المالي من تبعيته للبلد المحتل. وسيطرت الخزينة العمومية على تمويل القطاع العمومي والمسير ذاتيا من الموارد المحلية والخارجية .

التمويل في ظل التخطيط المركزي يتم من خلال قرارات إدارية تأتي من السلطة أو الوصاية الوزارية لتلعب دور الوسيط بين الجهاز المالي والمؤسسة العمومية لم تكن هذه الوساطة مشجعة للطرفين لأداء دورهما كما ينبغي، إضافة إلى عوامل أخرى غير التمويلية ، تسبب في ضعف الأداء الاقتصادي .

ضعف الأداء ظهر في أشكال عديدة كضعف إنتاجية العمل وضعف الطاقة الإنتاجية والتأخر في إنجاز مشاريع المؤسسات العمومية مما، صعب على الجهاز المصرفي مهمته التمويلية والرقابة المالية ، وضعف مبادرة المؤسسات في تحسين مستوي تسيير ميزانيتها وعدم تعرضها للضغوط التي تلزمها وتفرض عليها تكوين الفوائض الأساسية، مع سلبية الأقساط الحقيقية لعائدات الأموال التي تقتربها المؤسسات من البنوك.

دراسات الميزانية و خطة التمويل وحسابات الأرباح والخسائر المعدة من طرف المؤسسة المعنية بالتمويل فقدت جدواها بسبب تزويد الجهاز المصرفي لمؤسسات القطاع العام بالتمويل اللازم.

تمادي الجهاز المصرفي في تقديم القروض دون تحفظ ولا اعتبار لمخاطر القروض كمييار للفعالية لضعف المسؤولية نحو ما سيحدث مادام البنك التجاري يجد في الدولة الضامن الأكبر بحيث يصل ضمانه بما يزيد عن المبلغ المقترض مرتين أو ثلاث، وسهولة الحصول على المبالغ التي يطلبها مباشرة من البنك المركزي مع ثبات معدلات الفائدة والحصول على هامش مهما كانت القروض.

أدت وضعية الجهاز المالي وأسلوب تمويله للاقتصاد في ظروف عدم الفصل بين القرارات الاقتصادية والقرارات السياسية، إلى حصول عجز دائم كان سببا في إعادة النظر في طريقة التمويل، أتاحت ظهور قانون القرض والبنك في سنة 1986 واستمر التغيير لمرحلة لاحقة مس كل المؤسسات، من خلال قانون استقلالية المؤسسات ومنها القطاع المالي في سنة 1988 .

هيمنة الخزينة العمومية علي تمويل القطاعات الاقتصادية والبرامج التنموية وشكلت التزاماتها، إحدى الأوجه المقابلة للكتلة النقدية.

جاء قانون النقد والقرض سنة 1990 ليحرر الخزينة من عبء منح الائتمان بإنشاء نظام مصرفي يعتمد علي القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد بكفاءة في تعبئة وتوجيه الموارد وإرساء قواعد السوق بتطوير وتخصيص وإعادة تأسيس مائة مؤسسات الدولة والبنوك، وأعطى للبنك المركزي (بنك الجزائر) السلطة اللازمة للإشراف وإصلاح القطاع وتنظيمه.

أظهرت دراسة الادخار في الجزائر للوزن النسبي لمساهمة القطاعات المؤسساتية، في مجمل الادخار المحلي الإجمالي، وتبين أن الادخار العائلي يخضع في مستواه إلى تغيرات السوق وقد حصل تطور في الادخار العائلي منذ 1999 جراء استقرار قيمة الدينار .

يرتبط الادخار المعبأ في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في الرغبة في الحصول على السكن، وتؤدي العائدات والتقاليد في الجزائر إلى الحد من تعبئة الادخار العائلي مع تنامي أشكال التبذير وظاهرة الادخار السلبي (الاكتناز).

أما الادخار في قطاع الأعمال المكون من شركات القطاع العام و الخاص فالأولى باعتمادها على قروض الخزينة لتطهير ديونها تجاه البنوك يعبر عن عجزها في تحقيق الادخار اللازم لتمويلها.

أما شركات القطاع الخاص فادخارها متوقف على سياسة توزيع الأرباح التي هي الأخرى تخضع لمستوي الأسعار، ومستوى الأجور، والرواتب، وأيضا كفاءتها الإنتاجية التي تقوى قدرتها على المنافسة.

ومن خلال معرفة حجم الادخار الميزاني الناجم عن الفرق بين إيرادات الميزانية، هذه الإيرادات التي تهيمن عليها الجباية البترولية مقابل ضعف الجباية العادية، يظهر هذا الادخار تواضعا أمام العجز المسجل بشكل دائم في الميزانية ووجود ادخار يتضاعف في صندوق ضبط الإيرادات، هذا يقلل من أهمية الادخار في عملية التنمية.

الفصل 4 مكانة الادخار في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تمهيد

خاضت الجزائر تجارب للتنمية كانت اولها التجربة التي اعتمدت على النهج الاشتراكي وأتباع أسلوب الإنتاج الذي يسيطر عليه القطاع العام.

وخضوع النشاط الاقتصادي للتخطيط المركزي ، وأتباع النموذج التصنيعي المعروف بنموذج "ديستان دوبرنيس"، أي الصناعات المصنعة أو الصناعات الثقيلة ، هذه التجربة التي كانت على مراحل.

فكانت المرحلة الأولى عبارة عن خطة طويلة من (1967-1980) مقسمة إلى خطط قصيرة متوسطة، هي الخطة الثلاثية (1967-1969) ثم المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، ثم المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

أما المرحلة الثانية فهي تبدأ من (1980-1990) وهي فترة تضمنت المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

وتحاول الدولة الجزائرية منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أن تساير موجة التحولات الاقتصادية السائدة في العالم ، والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التخلي تدريجيا عن سيطرة القطاع العام، وخصوصة مؤسساتها لتدعيم مسار البلاد نحو اقتصاد تحكمه قوانين اقتصاد السوق.

إن التعثر في المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري عديدة رغم محاولات عديدة للإصلاح ، والجهود أدت إلى نتائج غير مرضية للطموحات في مجال التنمية .

ويقتضي الحكم على مستوى الجهود المبذولة في مجال التنمية، التعرف على أوجه إنفاق الادخار المحلي ، أي ما هي طبيعة الاستثمارات ؟.

ومعرفة حجم وقدرة الادخار المحلي على تمويل الاستثمارات ثم نتائج الجهود وانعكاساتها على التنمية في الجزائر، وقبل التطرق إلى هذه الموضوعات نعطي فكرة عن القضايا المرتبطة بتحويلات الاقتصاد الجزائري، ونعالج في هذا الفصل ما يلي:

- علاقة الادخار بالمدىونية الخارجية وبالخصوصة في الجزائر.

- إنفاق الادخار وانعكاساته على التنمية في الجزائر.

1.4. علاقة الادخار بالمديونية الخارجية و بالخصوصة في الجزائر

تعتبر المديونية في الجزائر من أهم العوامل التي أدت إلى قرار الخصوصية، حيث أدى الوصول إلى حافة أزمة اقتصادية، استوجبت طلب النجدة من الهيئات الدولية للتدخل في عملية جدولة ديونها، وحدث أن حصلت الجزائر على الموافقة مقابل تطبيق إصلاحات اقتصادية تضمن القدرة على سداد الديون المتبقية ومن هذه الإصلاحات هو التحول إلى اقتصاد السوق عن طريق الخصوصية ونحاول توضيح ذلك فيما يلي:

- تطور الإطار العام للنشاط الاقتصادي في الجزائر.

- المديونية الخارجية في الجزائر.

- الخصوصية في الجزائر.

1.1.4. تطور الإطار العام للنشاط الاقتصادي في الجزائر

إن عملية تراكم رأس المال شرط ضروري للتنمية الاقتصادية ويحتل الادخار وتعبئته لتمويل الاستثمار مركزا محوريا لكن لا يمكن معالجته بمعزل عن الإطار الاقتصادي العام، أو بتعبير آخر، مناخ الاستثمار الذي صار يشتمل على جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المناسبة للاستثمار أو المعرقله له، وهذا المناخ متقلب نتيجة حدوث تغير أو خلل في التوليفة التي تحكمه، فما هو هذا المناخ في الجزائر؟ وما هي التطورات التي ترتبت عنه في المراحل المختلفة؟

المرحلة الأولى

بعد حصول الجزائر على استقلالها في سنة 1962 وتكوينها لمؤسساتها الإدارية ومع عدم وضوح السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة، والمقتصرة على جملة من الإجراءات والتدابير الاستعجالية، تبعثها مرحلة كانت أكثر وضوحا وأكثر استقرارا، تحددت فيها إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد، تركزت على مقومات أبرزها:

- إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي في شكل مؤسسات وطنية خاضعة لاحتكار الدولة .

- تنظيم وزارة الاقتصاد واتخاذ القرارات من قبل السلطة المركزية من خلال جهاز التخطيط .

- اتخاذ نموذج الصناعات المصنعة، كأسلوب للتعجيل بالتنمية الاقتصادية، وبعث ثورة صناعية، بدءا بالثقيلة ثم تحقيق الصناعات التحويلية الأولى قادرة على إنتاجها، وإحداث التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

- تقويم المحروقات كمورد للتمويل عززه تحكم الدولة من جهة وزيادة أسعار البترول من جهة ثانية مما سمح بتوافر مدخرات محلية متاحة للاستثمار ناجمة خصوصا عن إيرادات الصادرات من المحروقات.

- استقرار سياسي وأمني مدعوم بثقة المواطنين من خلال المشاركة الواسعة في الحوار (ولو شكليا) من خلال عرض القرارات للنقاش على مستوى المؤسسات الاجتماعية، خصوصا المشاركة الطلابية التي كانت تمثل النخبة المثقفة في البلاد، وإجراء استفتاء حول ميثاق 1976.

- تأمين الاستقلال الاقتصادي كأساس للاستقلال الوطني والتخلص من التبعية "للمتربول" وإنهاء الابتزاز المباشر، بتنويع وتوطيد وعلاقات مع أطراف متنوعة ، رغم صعوبة التخلص من التبعية الممتدة إلى نواحي عديدة اقتصادية ولغوية... الخ.

- ركزت مجهودات التنمية على الاستثمار في بناء القاعدة الإنتاجية الأساسية وتتميز بأكبر الحجم وطول فترة الاكتمال وانخفاض العائد النسبي مع تعقد تقنيات الإنتاج.

- توجيه نسب عالية من الاستثمار في قطاع المحروقات أدى إلى نقص في تمويل الاستثمارات الأخرى وتمت تغطية هذا العجز بالاستدانة من الخارج، وأدى نقص الاستثمار في القطاعات الأخرى وخصوصا القطاع الزراعي إلى ظهور تدريجي لندرة أسواق السلع.

- حدوث تحولات اجتماعية مست جوانب عديدة كان أهمها، انخفاض طفيف في معدل البطالة حيث انخفض من 30 % في سنة 1966 إلى 28 % في سنة 1978، كذلك انخفض معدل الأمية من 74.6 % سنة 1966 إلى 58.1 % سنة 1978. [125] (ص373-427).

المرحلة الثانية

تبدأ في الثمانينات وتتسم بالتغير في الحكم، إذ تعرف الجزائر كأي دولة نامية يتغير فيها المسار الاقتصادي ، بتغير الأشخاص الحاكمين على خلاف الدول المتقدمة التي تتصف بمثانة اقتصادياتها التي لا تهتز بتغير الأشخاص، وأعيد النظر في توجيه السياسة الاقتصادية، وانعكست في عدم احتواء الأخطاء السابقة الناجمة عن مساوئ التخطيط المركزي، هذه المساوئ تتمثل في:

- ضعف في الإنتاج والإنتاجية ، نتيجة ضعف الطاقة الإنتاجية للوحدات الاقتصادية.

- زيادة الطلب على واردات المواد الغذائية .

- تأخر في إنجاز المشاريع الاستثمارية وزيادة تكاليفها ، وكانت هذه العوامل مسببة لفعالية إنتاج متدهورة كما يدل عليه المعامل الحدي لإنتاجية العمل الذي ارتفع إلى أكثر من 8. [85] (ص4).

تعقدت الوضعية أكثر بعد الصدمة النفطية العكسية فانخفض معدل التبادل التجاري، وانخفض دخل الصادرات من المحروقات الجزائرية بقيمة 50% . لكن السلطات عوض أن تبادر في مواجهة الأزمة إلى تعديل سعر الصرف شرعت في تنفيذ العديد من التدابير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية، والتي تميزت ببطنها مما تسبب في اختلالات اقتصادية كلية. [85] (ص4).

إن أبرز القضايا التي تحتاج إلى المعالجة والتي كانت ذات تأثير عميق على الاقتصاد الجزائري هي المديونية الخارجية وتبعاتها ، لذلك نركز على علاقتها بالادخار ثم الخصوصية.

2.1.4. المديونية الخارجية في الجزائر

بداية نعرف الديون الخارجية كما جاءت في صياغة تعريف الديون الخارجية من طرف مصرف التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهو كالتالي:

الدين الخارجي الإجمالي في تاريخ معين يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية الجارية المؤدية إلى دفع القيم في بلد إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو بدونها أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو بدونه. [126] (ص30) ولهذه الديون أشكال عديدة تتوقف على طبيعة الدائن أو المدين وحسب استحقاق الدين، وهي:

- ديون عامة.

- ديون مكفولة.

- ديون خاصة.

وتتوزع ديون الدول المتخلفة على دول أمريكا اللاتينية ودول إفريقيا ، ومقسمة إلى دول مدينة ، ودول مدينة جدا ، حيث شكلت نسبة ديون (كوت ديفوار) إلى الناتج الوطني الخام في سنة 1991 (222.6 %) [126] (ص31).

وتمثل ستة(6) بلدان مدينة جدا وحدها 41 % من مجمل ديون البلدان المتخلفة في سنة 1985. ونشأت هذه الديون منذ السبعينات ، لما حدث تغير جذري لشروط العرض في الأسواق الدولية على الصعيد العالمي كان سببه، الصدمة النفطية سنة 1974، حيث بدأت الدول المصدرة للنفط تحوز على فائض مالي ضخم ، يوضع معظم هذه الفوائض في ودائع لأجل لدى النظام المصرفي الدولي وكان لا بد من تأهيل هذه الوسائل المالية ، حيث كان على المصارف ضمان توظيف هذه الموارد المالية الجديدة فقامت بذلك بتوسيع نشاط القروض في البلدان المتخلفة الأكثر ملاءة، وكانت الجزائر إحدى هذه الدول، وكان هذا السلوك مبررا بأن الرساميل جرى توظيفها في الدول المتخلفة أكثر مما هو عليه في البلدان الصناعية. [126] (ص31).

للديون الخارجية علاقة بالادخار المحلي والوطني وهي تترتب عن الاعتماد على المكون الأجنبي في تمويل الاقتصاد الوطني، الموجه لتغطية العجز في ميزان المدفوعات ، وفي ميزان الحساب الجاري من السلع والخدمات فعندما لا تكفي قيمة الصادرات لتغطية قيمة الواردات ، تلجأ الدولة إلى إحدى الخيارات وهي الاقتراض الخارجي .

وقد عرفت التنمية الاقتصادية متاعب أدت إلى هذه الظاهرة أي المديونية ، هذه المتاعب تعود إلى ضعف توجيه الأنشطة والفعاليات الاقتصادية والإدارية من قبل الأفراد والهيئات إضافة إلى اهتزاز الظروف الدولية واشتداد خطورتها.

لقد أدت جهود التنمية الساعية إلى تفديس التحديث والعصرنة إلى تفاقم شديد في تكاليف الإنتاج والصنع ، وتمديد أمد الانجاز، مع فقدان التناسق الإجمالي في السياسة الاقتصادية وكان ما يميز سياسة التنمية القطاعية قلة التقدير والنظرة الجزئية التقريبية للأمور.

مع تسبب الانضباط الإداري وإخفاء كثير من الحقائق مثل عدم التوازن الاقتصادي والتنويه باعتماد حلول مالية شكلية ، وما زاد من خطورة وضعية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ، هو توالي واستمرار سلسلة من الاختناقات جراء التمادي في الاعتماد على التمويل الخارجي مع توفير اليسر المالي على المستوى الخارجي .

هذا اليسر الذي أدى إلى استنزاف سريع لمواردنا، كما أن التركيز الموجه نحو اختيار القطاعات ذات الارتباط الخارجي والتكنولوجي المعقدة، أدى إلى النمو المتفاوت للقطاعات الاقتصادية وتسبب في ظهور مجموعة من السلبيات ارتبطت بتوزيع الدخل من طرف الدولة مما أشاع عقلية الاتكال والمساعدة المستمرة وطبعت الواقع الاقتصادي بتردي الأحوال مثل تأخر الانجازات الاجتماعية والضغوط التضخيمية لمنتجات الاستهلاك العادي وانتشار حالة الفقدان المستمر للسلع والخدمات.

احتلت أزمة المديونية الخارجية دورا كبيرا في ترسيخ التخلف وعرقلة جهود التنمية في البلدان النامية حيث لعبت دورا معاكسا فهددت استقرار هذه البلدان، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بشكل مباشر.

ولعبت خدمات الديون دورها في تعميق الأزمة من خلال توجيه نسبة عالية من حصيله الصادرات من السلع والخدمات، وأضعفت القدرة الذاتية للاستيراد.

كما أن القروض التي يتم الحصول عليها تحول في معظمها إلى سداد جزء من الديون الخارجية المعاد جدولتها، الأمر الذي جعلها تدور في حلقة مفرغة يمكن تسميتها بالحلقة المفرغة للدين الخارجي، والتي يصعب معها الادخار المحلي اللازم للتنمية وبيين الجدول التالي الاتجاه الصاعد للمديونية في الجزائر.

جدول رقم: 25 تطور المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة (1980-1989)
(1): [127]، (2): [128]

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة البيانات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الدين الخارجي(1)	17.86	16.92	15.77	15.12	14.98	17.28	20.64	24.75	25.07	26.03
خدمة الدين(2)	4.08	3.81	4.56	4.72	5.12	5.04	5.18	5.84	6.56	7.53

جدول رقم: 26 تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1990-2007)[129]

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	ديون طويلة ومتوسطة المدى	ديون قصيرة المدى	المجموع	معدل خدمات الديون %
1990	--	--	26.12	83.80
1991	--	--	27.70	83.10
1992	--	--	26.50	79.20
1993	--	--	26.30	89.30
1994	28.154	6.36	29.426	47.10
1995	31.317	2.56	31.573	38.80
1996	33.230	4.21	33.651	30.90
1997	31.060	1.62	31.222	30.30
1998	30.261	2.12	30.473	47.50
1999	28.140	1.75	28.315	39.10
2000	25.088	1.73	25.261	19.80
2001	22.311	2.60	22.571	22.20
2002	22.540	1.02	22.642	21.68
2003	22.203	1.50	23.353	17.70
2004	21.411	4.10	21.821	16.60
2005	16.485	7.07	17.192	12.00
2006	04.700	--	--	--
جوان 2007	0.88	--	--	--

تبيين المعطيات في الجدول رقم: (26) ما يلي:

- أن هناك اتجاه لطلب القروض الخارجية وهو متزايد بتزايد ارتفاع أسعار المحروقات، ويعود ذلك إلى وفرة الإقراض الخارجي وسهولة الحصول عليه [112] (ص70)، والاعتقاد بإمكانية التمتع بمستويات استهلاكية عالية في الأجلين القصير والمتوسط، مع إمكانية الاستمرار في تحقيق التنمية دون مشاكل وتسديد أقساط وفوائد الديون في الأجل الطويل، كان ذلك خلال الفترة (73- 79)، حيث تضاعفت الديون بمقدار 6 مرات .

- تزايد أعباء الديون وخدماتها على الاقتصاد الجزائري .

- فقد برز ارتفاع معدلات خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات عاكسا الوضعية الخطيرة التي عبر عنها من خلال تجاوزه لمعدل 30% أي فاق مرحلة الخطر كما يراها الخبراء، حيث يلتهم معظم الصادرات.

- إضعاف قدرة البلد على الادخار الذي يوجه للاستثمار لزيادة النمو والتشغيل. ويظهر من خلال نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج الوطني الخام والتي وصلت إلى 18.7 % سنة 1993 بعد أن كانت لا

تتعدى 3 % في سنة 1975، ولكن بفضل إعادة الجدولة أخذت الاحتياطيات من النقد الأجنبي تتحسن بشكل مطرد فوصلت إلى 4.23 مليار دولار سنة 1996 ثم إلى 8.04 مليار دولار سنة 1997 [112] (ص72)، وتحسنت بذلك مدة تغطية الاحتياطيات بأشهر الواردات لتصل إلى حوالي 6 أشهر سنة 1996 ثم إلى أكثر من 11 شهرا سنة 1997.

وتعتبر الاحتياطيات مصدر أمان في المعاملات مع الخارج وهي وسيلة لاستقرار العملة المحلية تستعمل عند الحاجة للحفاظ على التوازنات الكبرى وهي مصدر ثقة بالنسبة للمتعاملين .

ولأن مصدر تراكم الاحتياطيات خلال الفترة يعود أساسا إلى انخفاض خدمات الديون المؤجلة بسبب إعادة الجدولة ، لذلك بدأت الاحتياطيات تتدهور ، بعد أن كانت قد وصلت إلى 8.8 مليار دولار سنة 1998 [112] (ص73) ومع الشروع في تسديد خدمات الديون وتدهور أسعار النفط خلال سنة 1999 حسب تقديرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأدى هذا النزيف إلى أن لجأت الحكومة إلى استخدام احتياطيات الصرف لتسديد خدمات المديونية وتغطية فارق الأسعار.

منذ سنة 2000 بدأت المديونية بالانخفاض المستمر المعزز بارتفاع سعر المحروقات، ثم عملية التسديد المسبق للديون وكانت على مراحل سبقته مفاوضات في هذا الشأن مع الأطراف الدائنة ، وفي النهاية والى غاية جوان 2007، لم يتبق من هذه الديون سوى 8.8 مليون دولار أمريكي.

إن وضع الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تنامت فيها الديون ، ولم يرافق ذلك نمو مماثل في اقتصادياتها، بل كانت مصدرا لاستنزاف الفائض الاقتصادي ولم تتغلب على هذه الظاهرة إلا من خلال ارتفاع سعر المحروقات الذي استمر حتى تم تقريبا التخلص نهائيا من المديونية وخدماتها المرهقة لكل خطوة نحو تحقيق النمو.

وفي هذا المجال يظهر التأثير السلبي غير المباشر لمساهمات الرأسمال الخارجي على الادخار المحلي ، بحيث أن جزءا فقط من القدرة التمويلية المقدمة من الخارج ، يدخل في الاستثمار. وهي فرضية تعرف بفرضية "هفلمو" "Havelmo" [126] (ص47) والتي تقول:

إن الاستثمار الداخلي يمكن اعتباره جزءا من الدخل المتاح للأمة بإضافة مساهمات الرساميل الخارجية و ينتج عن هذه الفرضية أن الادخار المحلي المعادل للرصيد الاستثمار وتدفقات التمويل الخارجية، ينقص تبعا لنمو هذه الحركة .

وأدت هذه الفرضية إلى العديد من مجالات الاختبار ، وكانت النتائج محل نقاش وتوصلت عدة دراسات إلى الاستنتاج بوجود علاقة سلبية بين القروض والادخار المحلي.

إن ما يؤكد هذه النتيجة بالجزائر خلال فترة المديونية هو أن خدمات الديون إذا جمعت تفوق بكثير قيمة القروض المحصل عليها وعليه فإن المديونية هي مصدر لامتناس الادخار المحقق في الوطن ، فبدلا من مساهمة الادخار في تراكم رأس المال المحلي ، صار مصدرا لتراكم رأس المال في الدول الدائنة.

3.1.4. الخوصصة في الجزائر

1.3.1.4. الخوصصة

تعرف الخوصصة في الجزائر تعريفا ومضمونا وواقعا يتعلق بأوضاعها، نحاول أن نحيط ببعض جوانبها فيما يلي.

تعريف الخوصصة

عملية الخوصصة أو الخصخصة ، باختصار هي عكس عملية التأميم فالثانية تعني تحويل الملكية إلى القطاع العام .

أما الأولى فهي تعمل على تصفية ملكية القطاع العام أي فرزها ، وتتضمن الخوصصة إسناد عمليات إنشاء وتمويل وتنمية ملكية ، وتشغيل وإدارة إنتاج ، ونقل وتوزيع السلع والخدمات إلى القطاع الخاص سواء كانت محليا أو أجنبيا.

أما صندوق النقد الدولي فهو يعرف الخوصصة كالتالي :

"الخوصصة تعني زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة وتمتلكها".

كما يعرفها "ويلسون و كلاجي " " تعني الخوصصة تقديم سوق اكبر يتسم بدرجة أعلى من الرشادة والمنافسة في مجال الأنشطة الاقتصادية." [130] (ص118)

ويشير تعريف ثالث إلي أن الخوصصة تتمثل في زيادة كفاءة وإدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية [131] (ص28).

أسباب الخوصصة

تتطفر جملة من الأسباب يمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية .

الأسباب الداخلية

الاعتقاد بقدرة القطاع الخاص على توفير إدارة أكفأ ، واستخدام أفضل للموارد ، وأداء اقتصادي أحسن فتزداد الإنتاجية ويحدث النمو الاقتصادي ، والقدرة على تعبئة الادخار نحو المشاريع المربحة وتعميم الملكية على نطاق أوسع من المواطنين، وإتاحة سوق مالية نشطة تشجع على جمع الادخار، وتوفير قناة واسعة للتمويل وتخفيف الأعباء المالية على الحكومة مما تقدمه من تمويل للمشاريع العامة، وتقاديها للخسائر التي تتعرض لها.

ضعف الأداء الاقتصادي في القطاع العام من حيث التمويل العام والإدارة والتسيير ، وكثرة السلوكات السلبية التي تتعارض والمصلحة العامة، كالتراخي في العمل والفساد والتبذير ، وكل ما من شأنه أن يقلل الطاقة الإنتاجية ويعرقل نمو إنتاجه العمل ويتسبب في المديونية ، وانعدام المنافسة .

الأسباب الخارجية:

التوسع في تطبيق الفكر الليبرالي في الدول الغربية وانهيار النظام الاشتراكي ، فضعف سند الدول التي كانت تطبق الاشتراكية وصار منطلق التحول أمر مرغوب فيه للخلاص من سيطرة القطاع العام واحتكاره لكل شيء، وإيجاد مخرج للمديونية الخارجية ، ودعوة المؤسسات المالية الدولية للخصوصية ، وعولمة النظام الاقتصادي العالمي .

أشكال الخصوصية

تختلف إجراءات الخصوصية باختلاف الطرق المتبعة ومستوياتها.

- الخصوصية الكلية: أي التخلي أو الاستغناء ، ويقصد به طرح المؤسسة أو أصولها وأسهمها للبيع بالكامل إما مباشرة أو عن طريق السوق المالية .

- الخصوصية الجزئية: عندما يكون المطروح للبيع هو جزء من الأصل أو جزء من أسهم الشركة .

- خصوصية الملكية : القصد منها نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق البيع بأسلوب مباشر أو بطرح الأسهم المعدة للبيع في سوق الأوراق المالية .

- الخصوصية بالتفويض: تفويض إدارة مؤسسة القطاع العام إلى القطاع الخاص مع بقاء حق الملكية في يد الدولة ، وذلك بموجب عقود إدارية وعقود تشغيل.

أهداف الخصوصية

يثار في كثير من الأحيان نقاش حول ما إذا كانت الخصوصية وسيلة أو هدفا بحد ذاتها، وذلك أن التمييز بين الرأيين يسهل عملية اختيار نمط الخصوصية ، وأدواتها والأكثر ملاءمة مع ظروف اقتصاد البلد المطبقة به.

فالخصوصية كهدف في حد ذاتها قد تعطي للعملية أبعادا سياسية اديولوجية أكثر منها اقتصادية[132] (ص192) أما كوسيلة من وسائل ترشيد الاقتصاد الوطني والانتقال به إلى مرحلة اقتصاد السوق، والأهداف العامة لا تخرج عن الأهداف التالية :

- الاستعمال الأمثل للموارد النادرة لتفادي العجز ، وإخضاع القطاعين العام والخاص لقواعد السوق .

- فسح المجال للقطاع الخاص والتقليل من تحكم الحكومة في النشاط الاقتصادي العام أي الانسحاب التدريجي من ميادين الإنتاج باستثناء البعض منها ذات الطبيعة الإستراتيجية، والتركيز على وظيفة مراقب السوق وتنظيمه.

- تجسيد المحيط القانوني باختيار وسائل التنظيم الأكثر اقتصادية وعقلانية.

- إعادة الثقة في هيكل وقنوات الاقتصاد الوطني يجلب الادخار المحلي والخارجي من خلال: تعديل جهاز الثمن، تخفيف الأعباء المالية للمؤسسات العمومية، تنمية السوق المالية، خلق مناصب عمل ، تنمية الأسواق المنافسة والتغلب على الاحتكار .

- تخفيف تكاليف الإنتاج من خلال إزاحة الحواجز البيروقراطية والسرعة في اتخاذ القرار.

- تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق وتخفيف الأعباء المالية.

2.3.1.4. واقع الخوصصة في الجزائر

الخوصصة في الجزائر لها دوافعها ومجالات تطبيقها في مسارها والذي يظهر مستوى تحقيقها، ونتعرض لهذه القضايا بصفة مختصرة فيما يلي:

دوافع الخوصصة في الجزائر

إن الخوصصة تعتبر أحد الجوانب الهامة لعملية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وليس فقط القطاع العام بسبب الدوافع الآتية :

- العامل الأول يتمثل في حالة الانسداد الاقتصادي والركود الذي أصاب عموده الفقري المتجسد في القطاع العام ، التي أصبحت تستلزم إعادة النظر ليس فقط في طبيعة هياكل هذا القطاع بل كذلك في ميكانيزمات عمله وإرادته والبحث عن أساليب جديدة لإعاشته لخدمة أهداف النمو الاقتصادي والتنمية .

- طبيعة الاتفاقات والبرامج التي أبرمت أو أعدت بالاشتراك مع الهيئات المالية والنقدية الدولية خاصة منها صندوق النقد الدولي ، والبنك العالمي والتي تحل فيها الخوصصة كسياسة إصلاحية جديدة ، مكانة محترمة حتى أن البعض أصبح يطلق على هذا البرنامج، برنامج إعادة الهيكلة و الخوصصة.

- القناعة التي تولدت لدى العديد من المسؤولين السياسيين ، المعنيين مباشرة بذلك والتي تتمثل في أن الخوصصة أصبحت الآن ظاهرة عالمية ، وهو ما أثبتته وتثبتته العديد من التجارب ، وهي لم تعد حكرًا على منطقة معينة أو نظام اقتصادي معين بل توجد في البرامج الاقتصادية الإصلاحية للعديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

المجالات التي تشملها عملية الخوصصة في الجزائر

لقد حدد الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 [131] (ص15)، المنشور بالجريدة الرسمية، والمجالات التي تشملها عملية خوصصة المنشآت العمومية ، والأجهزة المكلفة بالتنفيذ والمتابعة والمراقبة وكذلك شروط هذه الخوصصة وتحدد الأطر القانونية والتنظيمية لضمان شفافية أكبر. وحسب نصوص هذا الأمر، فإن الخوصصة تعني ما يلي:

- نقل كل الملكية أو جزء منها، المتعلقة بالأصول المادية والمعنوية لمؤسسة عمومية لصالح شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص.

- إسناد عملية إدارة وتسيير مؤسسة عمومية ما لأشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص. أما المجالات التي تشملها الخصوصية فيمكن تحديدها كالاتي:

- مؤسسات الدراسات والانجازات التابعة لقطاعات الأشغال العمومية والبناء والري.

- الفنادق والسياحة.

- التجارة والتوزيع.

- الصناعات النسيجية والصناعات الغذائية.

- الصناعات التحويلية المتعلقة بالأنشطة التالية :

- النقل البري للمسافرين والبضائع .

- أعمال الخدمات في المطارات والموانئ.

- التأمينات.

- الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة.

- الصناعات الميكانيكية.

- الصناعات الكهربائية.

- صناعة الخشب ومشتقاته.

- صناعات الإلكترونيات.

- صناعات الورق.

- الصناعات الكيماوية.

- صناعات البلاستيك.

- صناعة الجلود.

كما تضمن الأمر المتعلق بالخصوصية ببعض الشروط التي تخضع لها عملية التنازل عن ملكية المؤسسات العمومية التابعة لأحد الأنشطة السابقة الذكر مثل ضرورة إلزام المشتري بإنعاش المؤسسة أو تجديد معداتها، وللمحافظة على كل أو عدد من العمال فيها، كما لا يحق له، بأي شكل من الأشكال، تغيير طابع نشاط المؤسسة قبل مرور فترة لا تقل عن خمسة سنوات.

كما أن الأمر السابق الذكر يقترح وضع قائمة بالمؤسسات المعنية بالخصوصة وتحديد طرق خصوصتها من طرف الأجهزة الحكومية اعتمادا على اقتراحات وآراء الأجهزة المكلفة بالاشتراك ومتابعة عمليات الخصوصية، كما تحدد حقوق وواجبات الطرف المتملك والطرف المتنازل، وكيفية نقل الملكية أو الإدارة والتسيير في دفاتر خاصة لكل عملية خصوصة وبكل مؤسسة، هي دفاتر الأعباء أو الشروط.

تقييم مسار الخصوصية في الجزائر

نظرا لثقل وزن القطاع العام الذي كان يشكل في الثمانينات 80% من النشاط الاقتصادي العام، خصوصا المؤسسات ذات الطابع الاستراتيجي مثل شركة سونطراك التي تهيمن على أهم قطاع في البلاد وهو قطاع المحروقات، فإن حجم القطاع العام لازال معتبرا ويضم الكثير من المؤسسات ومنها القطاع المالي في معظمه، تمت المصادقة على المشروع النهائي من طرف مجلس الوزراء في سنة 1995، وإصدار الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995.

ويتضمن مشروع الأمر المتعلق بالتخصيص، المبادئ الأساسية التالية:

- مبدأ التدرج في التطبيق .
- مبدأ حماية مصالح الدولة.
- مبدأ الشفافية في الأداء .
- الأخذ بعين الاعتبار الانشغالات (الأثار) الاجتماعية.
- عدم التمييز بين المستثمرين، محليين كانوا أم أجنب.
- إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ ومراقبة عمليات التخصيص (المجلس الوطني للتخصيص).
- تحديد طرق وآليات التخصيص .
- تحديد القطاعات الاقتصادية التنافسية للتخصيص مثل الفنادق، والسياحة والتجارة والتوزيع، والصناعات النسيجية والغذائية والصناعات التحويلية، ومجالات الميكانيكا والإلكترونيك والكيمياء، والنقل والمواصلات، التأمين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعدل هذا الأمر في 1997 لتسهيل الإجراءات القانونية والتنظيمية كما أثرى بمجموعة من المراسيم التطبيقية خلال السنوات 1998-1999. وقد أنفقت السلطات حوالي 300 مليار سنتيم على حملة الخصوصية دون جدوى اقتصادية فعلية، وتوقف المسار بصورة شبه كلية عام 2001-2002 وتضل التبعيات صورية لا تمس جوهر العملية، حيث كما يقيمها خبراء جزائريون وفرنسيون بأنها كانت محتشمة، ما بين 1995-2005 كانت عائدات الخصوصية منعدمة، و أما ما بين 1999-2005 فإنها لم ترق إلى المستوى المطلوب، باستثناء الاتصالات حيث قدرت العائدات الموجهة للخزينة العمومية 100 مليار د.ج. [133] (ص 6) وإلى غاية 2001 كانت الحصيلة تتلخص في ما يلي:

- ثلاث عمليات للبورصة ، فتح رأس مال الشركات ، صيدال ، وفندق الأوراسي، ورفع رأس مال رياض سطيف.

- التنازل عن بعض الصيدليات العمومية .

- ثلاث عمليات شراكة مع متعاملين أجانب (سيدار ، فيرفوس ، اناد).

- التنازل عن أصول بعض الشركات العمومية للعمال .في 20 أوت 2001 صدر مرسوم يؤدي لمزيد من الخصوصية حيث تشمل كل الشركات باستثناء سونطراك، وكانت النتائج التالية:[116] (مقال5611).

1270 شركة معنية بالخصوصية برمجت منذ 2004 وكانت النتائج حسب حصيلة قدمت من طرف مجلس مساهمات الدولة في 22 مارس 2006 كانت عمليات الخصوصية المنجزة في الفترة (2003-2005) التالية:

- مجمل العمليات وفرت للخزينة مبلغ 63.4 مليار د.ج.

- تكفل الأشخاص الذين آلت لهم هذه الشركات بديونها والتي بلغت 28.6 مليار د.ج.

- التزام أصحاب هذه الشركات باستثمارات بقيمة 98.5 مليار د.ج.

- في مجال التشغيل تم الاحتفاظ بـ19000 منصب عمل، وخلق 5000 منصب عمل جديد في إطار الاستثمارات المنجزة.

- استرجعت الدولة خارج عمليات الخصوصية 87.9 هكتار من العقارات الصناعية الفائضة

أسباب تأخر الخصوصية في الجزائر

من الأسباب الموضوعية التي ساعدت على تأخر الخصوصية في الجزائر هي التالية:

- ضعف تأهيل المؤسسات الجزائرية العامة بسبب ضعف أدائها وغياب المنافسة، ويتأكد ذلك من رفض المقاولين لتمويلها بدل الدولة.

- صعوبة بيع المؤسسات العمومية ذات الكم الهائل والتي هي متقدمة عتاها لم يصلح لا من حيث مستوي التطور الفني ولا حتى مستوى الاستعمال ، مع رغبة الحكومة في بيع كل شيء، حيث كرر وزير المساهمة مع كل مناسبة أن كل المؤسسات العمومية قابلة للخصوصية[134] (مقال5792).

- ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري يمثل مانعا لخصوصية قطاع المحروقات الذي احدث جدلا انتهى إلي عدم تمرير قانون المحروقات الذي يحرر ويخصص قطاع النفط والغاز.

- التراجع عن خصوصية المؤسسات الكبرى بقرار من رئيس الدولة وعلى رأسها قطاع المحروقات، وذلك لحماية هذا المورد الهام من الاستنزاف.

- انعدام الشفافية التي تحجب الرؤية المستقبلية، لمصير الخوصصة مع تواجد الدولة في النشاط الاقتصادي
- التفرد في اتخاذ القرارات وعدم وجود النقاش الجاد بين الأطراف المسؤولة .
- ضعف الإطارات المؤهلة في مختلف الفروع ، وعدم انجاز معطيات اقتصادية وإحصائية لازمة لاتخاذ القرار.
- ذلك أن الظروف تقتضي توفر الوسائل للمساعدة على اتخاذ القرار مثل معاهد التحليل الظرفية، والإحصاءات الاقتصادية، خلق مراكز جهوية للجهاز الإحصائي، تكوين مختصين في الاستشراف ومحللين اقتصاديين .

2.4. إنفاق الادخار وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في الجزائر

تبين لنا في الفصل الثالث أن الادخار في الجزائر كانت تحكمه قيودا متعلقة بإنتاجه وتعبئته، وأنه كان متذبذبا ويتحقق في مختلف القطاعات بدرجات متفاوتة تحكمها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويظل موضوع استخدام الادخار المحلي ذو أهمية فائقة باعتبار أن الدول التي تمكنت من تخطي عقبات التنمية أجادت توجيه مدخراتها لمجالات ذات أولوية، وهي المجالات التي يعتبر تفضيلها مبني على تقدير جاد وصائب ، وهو المتمثل في ضمان تنمية مستدامة .

وقد انتهجت الدول النامية إستراتيجية إحلل الواردات وأخري تطوير الصادرات ، وكانت لكل منهما نتائج ، فنجد دول جنوب شرق آسيا ، أو كما تسمى النمر، وخصوصا كوريا الجنوبية، قد عملت على تطوير صادراتها، وهي تعد من ضمن وأهم الدول التي تخطت التخلف في ظرف زمني قياسي.

إن الأهم في الموضوع ، هو تطوير الاستثمارات المنتجة والتي تضمن خلق وظائف لأفراد المجتمع، وهو ما كان يعتبر أحد أهم أهداف المرحلة الأولى من تجربة الجزائر في التنمية، حيث كان يتوخى ضمان وظائف لكل الرجال مع نهاية 1980، لكن بقي ذلك هدفا ، وكانت المسألة مرهونة بتحديات تفوق القدرات المادية والبشرية، على أن تتكيف لتجعل الهدف حقيقة.

ولإعطاء توضيح أكثر لهذه القضية، وقضايا أخرى متعلقة بها، والتي لها صلة أكثر بموضوع أوجه الإنفاق للادخار المحلي.

سننظر إلى الطاقة التمويلية من المدخرات المحلية في الجزائر، وطبيعة الاستثمارات التي شاركت المدخرات المحلية في تمويلها، في المواضيع الثلاث التالية:

- الطاقة التمويلية في الجزائر.

- مجالات إنفاق الادخار المحلي.

- انعكاسات إنفاق الادخار المحلي على التنمية.

1.2.4. الطاقة التمويلية في الجزائر

لوقوف على حقيقة واقع الطاقة التمويلية لابد من معرفة مدى احتياجاتها للموارد المحلية ولأجنبية، لذلك لابد من التعرض للقضايا التالية:

1.1.2.4. فجوة الموارد

تواجه كثير من الدول في سعيها إلى التنمية الاقتصادية، عقبات متعددة منها عجز المدخرات المحلية عن تمويل الاحتياجات الاستثمارية (بسبب انخفاض مستوى المداخيل، واختلال هيكل الناتج المحلي، وعدم قدرة الإيرادات الحكومية عن مواكبة الزيادة في النفقات الحكومية، وضعف قنوات تجميع المدخرات) وقصور مواردها من النقد الأجنبي اللازمة لمتطلبات الاستيراد (بسبب انخفاض متحصلات التصدير من السلع والخدمات، وتراجع تحويلات العاملين في الخارج، وكذا انخفاض تدفق المدخرات الأجنبية بأشكالها المختلفة).

ولا يعني توافر المدخرات المحلية بصورة كافية أن مشكلة تمويل الاستثمار - وبالتالي تحقيق معدل النمو المستهدف - سوف تحل طالما وجدت صعوبة في تحويل هذه المدخرات إلى نقد أجنبي، من خلال زيادة الصادرات التي تستخدم في شراء الواردات الوسيطة والرأسمالية اللازمة لإقامة مشروعات جديدة أو استمرار عمل مشروعات قائمة، كما لا يعني توافر موارد النقد الأجنبي، أن مسألة تمويل الاستثمار - وبالتالي النمو - سوف تحل أيضا، طالما أن هناك قصور في المدخرات المحلية المكتملة، فإذا لم يعالج هذا القصور من خلال تخفيض الاستهلاك، فإن هناك نسبة من النقد الأجنبي سوف تظل بدون استخدام.

ومع ذلك تظل هذه الحالة اقل تفسيراً للاستثمار والنمو من الحالة السابقة إذ بالإمكان استخدام موارد النقد الأجنبي لرفع نسبة المدخرات المحلية وإنتاجية رأس المال، وشراء الاحتياجات الضرورية من رأس المال والقوى المحركة.

ويختلف سلوك الدول النامية تجاه ظاهرة فجوة الموارد، أو فجوة الادخار والاستثمار والتي تعني بتعبير آخر القدرة على التمويل، أو الطاقة التمويلية، التي تكون في حالة عجز إذا تجاوزت الاستثمارات المدخرات الوطنية، وإذا حدث العكس كان فائضا في الادخار.

هذه الظاهرة هي مؤشر مهم لفهم مستوى النشاط الاقتصادي لذلك نتبع تطورها وطبيعتها في الجزائر في المراحل المختلفة لمسار التنمية، ومن تحليل أرقام الجدول رقم (27) والذي يفيدنا بما يلي:

خلال الفترة (1974-1979)، كانت القدرة على التمويل غير مواكبة لتطوير الاستثمارات إذ بلغ معدل الاستثمار 44% في المتوسط، بل تجاوز نسبة 52% في سنة 1978، وانعكس ذلك على ضعف معدل تغطية المدخرات الوطنية للاستثمار وكان الادخار سنة 1978 لا يغطي إلا 69% من الاستثمار وعلى الرغم من أن الجزائر من البلدان النفطية التي امتازت بصفة عامة بتوافر فوائض من الادخار، تنامت بمعدلات متسارعة وبدرجات متفاوتة نتيجة الزيادة التي حصلت في سعر البترول منذ الصدمة البترولية لسنة 1973، وكانت معظمها لا تعاني من قيود فجوة الادخار، وفجوة النقد الأجنبي، إلا أن الجزائر كانت البلد الوحيد الذي يمثل استثناء من ضمن هذه الدول، ذلك أنها كانت البلد الأعلى في العالم (باستثناء القابون) [135] (ص6)، من حيث معدل الاستثمار.

وكانت نتيجة هذا المجهود الكبير في مجال الاستثمار، حدوث تطور في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي كما هو مبين في الجدول التالي رقم(27)، في هذه الفترة إذ وصل في سنة 1978 إلى 9.2%.

يحدث في الفترة (1980-1993) تذبذبا في القدرة على التمويل بين عجز وفائض مرفوقا بانخفاض، متذبذب ومتواصل، عن الفترة السابقة حيث يصل معدل الاستثمار إلى 28.2% من مجمل الناتج المحلي، كما يقابله تدني مستمر في معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى أن يتراجع في أغلب السنوات خصوصا في سنة 1993 حيث يصل إلى (-2.1 %).

وكان هذا الضعف في معدلات النمو ناجما عن تدني جهود الاستثمار، وارتفاع في الاستهلاك الناجم عن التفتح على الخارج والتخلي عن سياسة التقشف التي كانت متبعة، تلاها انخفاض حاد في أسعار البترول، أي الصدمة العكسية في سنة 1986، حيث يكشف الوضع الحقيقي لتقهقر النشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى ويؤكد اعتماد الجزائر على موارد النفط في تغطية مختلف احتياجاتها وتتمادي في تغطية عجزها على الاقتراض من العالم الخارجي. ويكشف مرة أخرى ضعف الجهاز الإنتاجي ومواصلة الاعتماد على الإيرادات من المحروقات، وتراكم الديون إلى مستوى يستحيل معه طلب قروض جديدة لتمويل الواردات من السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية.

منذ سنة 1996 أي بعد وصول الجزائر إلى حافة الاختناق المالي بسبب فقدانها لتوازنها النقدية والمالية على الصعيد المحلي والخارجي، ولجوءها إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها وانصياعها لقرارات صندوق النقد الدولي والتي تعتبر شروطا واجبة للتنفيذ وهي المتعلقة بالحفاظ على التوازنات الاقتصادية. ومن جهة ثانية الارتفاع الحاصل والمستمر في أسعار المحروقات باستثناء سنتي (1998-1999)، كان معدل تغطية المدخرات الوطنية للاستثمار مرتفعا، لكن معدلات النمو كانت متواضعة خصوصا إذا علمنا أن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي هي المسببة لهذا النمو.

في السنوات الأخيرة وبداية من 2002 بدأ معدل الاستثمار يعرف زيادة لم تصل إلى ما كانت عليه في السبعينات، وهذا ما يجعل وجود ادخار يعادل أو يفوق في سنة 2006، 2007 ضعف الاستثمار.

وصارت الجزائر من ضمن الدول النفطية ذات الفوائض الاقتصادية غير قادرة على استيعابها محليا، بل وظفت في بنوك أمريكية، على غرار احتياطي من المعدن النفيس قدر بـ 174 طنا من الذهب، واحتياطي يفوق 90 مليار دولار سنة 2006، إن هذا الوضع للطاقة التمويلية الهائلة يؤكد وجود الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمار.

2.1.2.4. فجوة التجارة الخارجية

إن عدم وجود فجوة على مستوى (الادخار، الاستثمار) غير كاف لتمويل عملية التنمية إذ قد يتوفر الفائض الاقتصادي في المجتمع، لكن القدرة على استيعابه، يعيقها الافتقار إلى النقد الأجنبي في حال عدم توجيه هذه المنتجات إلى صادرات، بسبب قلة الطلب عليها، ويكون البلد في حاجة إلى مستلزمات إنتاج وتجهيزات وخدمات أكثر تطورا لا يمكن جلبها إلا من خلال توفر النقد الأجنبي، الذي لا يتأتى إلا من خلال إحدى الخيارين، إما الاقتراض من الهيئات المالية الدولية أو من البنوك التجارية الخاصة في الدول الرأسمالية، وكنا قد عرفنا عواقبه من جراء الوقوع في المديونية التي ترهق إمكانيات البلد على النهوض.

هذا إن قبلت الجهات السالفة الذكر بالمساعدة المزعومة، بتقديم القروض، ذلك أن موضوع القبول و الرفض يخضع لتقييم البلد المدين وما يتوفر عليه من ملاءة، لاسترداد ما يفوق قيمة القروض المقدمة المتمثل في خدماتها.

أما الخيار الثاني فيتوقف على ما تملكه من موارد طبيعية تتميز بتزايد الطلب عليها مثل الطاقة على سبيل المثال ، أو على ما تملكه من مؤهلات بشرية وحنكة في التفاعل الايجابي مع الظروف ، وإتباع سياسات مرنة تؤدي في النهاية إلى التنمية.

إن سياسة تشجيع الصادرات التي انتهجتها كوريا الجنوبية التي تعد من أفقر البلدان للموارد الطبيعية، هذه السياسة كانت قد سبقتها مرحلة سياسة إحلال الواردات عن طريق التوسع في الاستثمارات لتلبية الاستهلاك المحلي، فلما اتجهت إلى تشجيع الصادرات حيث حدث توافق مع استكمال المرحلة الأولى من التصنيع للإحلال محل الواردات. [136] (ص29)

ذلك أن الجزائر قد تخلت من بداية تجربتها الأولى في التنمية على سياسة إحلال الواردات ، وأجلتها لمرحلة ما بعد الصناعات الثقيلة، فتظافر الطلب على السلع الاستهلاكية مع الطلب على السلع المصنعة ونصف المصنعة وغذا الواردات إلى الحد الذي عجزت معه الصادرات على تغطيتها خصوصا عند تدهور سعر المحروقات .

جدول رقم: 27 تطور معدل الاستثمار ومعدل نمو الناتج الحقيقي خلال الفترة (1974-2006)
تم حسابه بالاعتماد على الجدولين الملحقين رقم (2، 8).

السنة	معدل الاستثمار %	معدل نمو الناتج	معدل تغطية الادخار الوطني للإنفاق الاستثماري
1974	39.70	7.50	109
1975	45.20	5.00	81.5
1976	43.10	8.00	91.00
1977	46.70	5.30	73.00
1978	52.10	9.20	69.00
1979	42.40	7.50	88.70
1980	39.00	0.90	106.00
1981	37.00	3.00	103.00
1982	37.00	6.40	97.00
1983	37.90	5.40	98.00
1984	35.00	3.30	99.00
1985	33.18	3.70	103.00
1986	33.49	0.40	84.00
1987	30.00	0.70 -	100.40
1988	28.19	1.0 -	89.00
1989	30.50	4.40	93.00
1990	28.89	1.10	111.00
1991	30.90	1.20 -	119.00
1992	29.70	1.80	108.00
1993	28.20	2.10 -	99.00
1994	31.40	0.90 -	91.00
1995	31.50	3.80	89.00
1996	25.00	4.10	126.00
1997	23.20	1.10	134.00
1998	27.50	5.10	101.00
1999	26.40	3.20	116.00
2000	23.16	2.40	184.00
2001	27.00	2.10	160.00
2002	31.50	4.00	135.00
2003	31.20	4.50	146.00
2004	33.30	5.20	145.00
2005	33.00	5.10	175.00
2006	32.00		

جدول رقم 28 تطور مساهمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة
(1996 – 2006)[137](ص13)

السنة	الصادرات خارج المحروقات مليون دولار أمريكي	الناتج المحلي الخام بملايير الدولارات	نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى الناتج المحلي الخام، %
1996	784.79	45.7	1.73
1997	643	50	0.83
1998	370	47	0.62
1999	414	48	0.74
2000	590	53.4	1.15
2001	560	54.8	1.18
2002	734	55.9	1.31
2003	664	65.9	1.00
2004	781	85.0	0.918
2005	907	101.4	0.89
2006	1130		

نلاحظ من الجدول السابق(رقم 28) ما يلي:

- ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي والتي لا تتجاوز الواحد إلا بقليل ، معبرة عن احتمالين يتمثلان في عدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في السوق الدولية ، أو ضعف في الفوائض الاقتصادية، ناجم عن ضعف في الاستثمار، وإن كان الاحتمالان وارد تصديقهما معا، فإن الثاني هو الأقرب للحقيقة ما دام التفسير الأول يتبدد أمام الدور الفعال الذي يبغته الاستثمار في النشاط الاقتصادي، خصوصا لما نعلم أنه ليس من المستحيل أمام الخصائص التي تنفرد بها الجزائر عن غيرها من الدول ، من سعة في المساحة، وموارد طبيعية ، وإمكانات سياحية طبيعية، وتفرد في جودة محاصيل، مثل أنواع نادرة عالمية في التمور، إلى الحمضيات ، بصفة عامة ميزات طبيعية لا مثيل لها.

- مجمل الصادرات تغطي 28% فقط من واردات المواد الغذائية في سنة 2002 لتتقهقر في سنة 2004 وتصبح غير قادرة إلا على تغطية 23% من المواد الغذائية، وللتوضيح أكثر نبين نسب الواردات من السلع الاستهلاكية و سلع التجهيز من مجمل الواردات في الجدول التالي:

جدول رقم: 29 تطور نسب الواردات من السلع الاستهلاكية و سلع التجهيز من مجمل الواردات

في الفترة (2002-2006)[108](ص210)

2006	2005	2004	2003	2002	نسبة من مجموع الواردات%
17.7	17.6	19.7	20	22.7	المواد الغذائية
39.7	41.5	39.0	36.9	36.6	التجهيزات الصناعية
14.0	15.3	15.2	15.7	14.6	السلع الاستهلاكية

- يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

- انخفاض طفيف في المواد الغذائية منذ سنة 2002 إلى غاية 2006
- تعرف التجهيزات الصناعية تذبذبا في نموها بين صعود وهبوط بنسب ضعيفة.
- السلع الاستهلاكية نفس الشيء متذبذبة بتغيرات طفيفة بين الزيادة والنقصان.

جدول رقم: 30 تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2006-1996)

تم حسابه بالاعتماد على الجدول رقم(1)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الميزان التجاري	نسبة التغير%
1996	4277	--
1997	5202	21.6
1998	810	84.4-
1999	3358	314.5
2000	12858	282.9
2001	9192	28.5-
2002	6818	25.8-
2003	11078	62.5
2004	13775	24.3
2005	25644	86.2
2006	31817	24.0

يوضح الجدول السابق التطورات الهائلة في توفر النقد الأجنبي مما يدل على قدرة أوسع في الادخار، إلا أن خلل هيكل التجارة الخارجية الجزائرية من حيث تعدد الواردات من منتجات غذائية واستهلاكية، ونصف مصنعة واحتلالها لنسب عالية من مجموع الواردات كذلك الصادرات أحادية الجانب باحتلالها نسبا عالية خصوصا عند ارتفاع أسعار المحروقات ، والذي جعل الجزائر تعاني من الحالة المرضية " الهولندية". إذ تشارك الصادرات خارج المحروقات بنسب ضئيلة في مجمل الصادرات كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (31).

نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى مجمل الصادرات في الفترة (2002-2006).
[108](ص210)

الوحدة: %					السنة
2006	2005	2004	2003	2002	نسبة الصادرات خارج المحروقات
2.1	1.6	2.1	1.9	3.2	

2.2.4. مجالات إنفاق الادخار المحلي

تحقق الجزائر منذ سنة 2000 ادخارا معتبرا، وهو ما يعني زوال كل القيود على الاستثمار المتمثلة في قيد الادخار ، وقيد النقد الأجنبي أو قيد التجارة الخارجية ، وهو ما كان واضحا على مستوى تحليل تطور فجوة الموارد وفجوة التجارة الخارجية ، وأظهرت النتائج وجود فوائض اقتصادية كبيرة وبالتالي لم يعد نقص الادخار يشكل عائقا في الوقت الحالي بل تحول الاهتمام إلي كيفية استيعابه في المجالات التي تحقق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما سنعرفه من خلال التطرق إلى تطور الاستثمار باعتباره الوجه الثاني للادخار.

1.2.2.4. تحليل تطور الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية

بداية نعرف مفهوم الاستثمار وأنواعه، نقصد بالاستثمار بمعناه الاقتصادي هو الإضافة إلى رأس المال الحقيقي في المجتمع وتتكون هذه الإضافة من: [59] (ص225).

- تكوين رأس المال الثابت.

- الإضافة إلى المخزون السلعي (أو التغير في المخزون السلعي)

والمقصود بتكوين رأس المال الثابت استخدام الموارد السلعية لزيادة الطاقة الإنتاجية التي يملكها المجتمع، ولا يشمل استخدام الموارد السلعية للمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة .

وطبقا لهذا التعريف فإن مكونات الاستثمار هي الإنشاءات، مثل إنشاء المباني واستصلاح الأراضي ومد الطرق والجسور. ويشمل الاستثمار الآلات والمعدات، والتجهيزات والزيادة في وسائل النقل المختلفة.

أما التغير في المخزون السلعي فهو عبارة عن قيمة الفرق بين بضاعة آخر المدة وبضاعة أول المدة.

يتوزع الاستثمار (تراكم رأس المال) المكون من تراكم رأس المال الثابت والتغير في المخزون في الجزائر على القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي عرّفناها سابقا كما يلي:

جدل رقم 32. تطور نسب توزيع الاستثمار على القطاعات المؤسسية خلال الفترة (1984-2006)

تم حسابه بالاعتماد على الجدول الملحق رقم(8).

السنة	نمو الاستثمار	قطاع المؤسسات المالية	قطاع الإدارة العمومية	القطاع العائلي و المؤسسات الفردية	قطاع لشركات وأشباه الشركات
1984	--	0.07	55.3	5.6	39.4
1985	04.6	0.09	55.5	5.5	38.9
1986	02.6	0.15	50.15	9.2	40.5
1987	05.5	0.07	52.2	9	38.7
1988	04.4	0.08	51.6	16	32.3
1989	31.0	0.08	38.4	16.2	45.4
1990	24.4	0.17	33.3	21.6	44.9
1991	66.5	0.32	24.5	20.7	54.4
1992	19.8	0.11	27.5	21.8	50.6
1993	05.1	0.19	39.2	20.6	40
1994	39	0.42	34.8	15.4	49.3
1995	35	0.12	29.7	14.5	55.6
1996	1.8	0.18	31.4	13.9	41.1
1997	0.4	0.20	40.2	19.6	40.0
1998	19.5	0.19	36.3	21.1	42.4
1999	09.8	0.18	29.2	21.4	49.3
2000	11.1	0.22	42.8	22.1	34.8
2001	21.6	0.34	40.7	19.1	39.9
2002	22.4	0.28	36.9	16.6	46.5
2003	14.4	0.26	38.1	16.8	44.5
2004	26.5	0.23	38.9	16.3	45.0
2005	16.1	0.21	42.6	13.1	39.8
2006	05.9				

ويتوقف نصيب كل قطاع من الاستثمار الإجمالي على الإستراتيجية المتبعة ومستوى نجاح الإصلاحات هو الذي يحدد الاختيار الأفضل المتبع في ذلك ويعتبر رفع معدل الاستثمار في مجمل الناتج المحلي الإجمالي شرطا ضروريا لتحقيق النمو ولكنه غير كاف ما لم يوزع حسب القطاعات التي تؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية.

يبين الجدول رقم: (32) الملاحظات التالية :

- رغم ارتفاع معدلات الاستثمار إلا أنها لم تحقق معدلات نمو حقيقية مقبولة في الناتج.

- نمو الاستثمار في مجمله متذبذب، ونميز انخفاضا ملحوظا في الفترة (1984-1988) حيث لم يتجاوز معدل النمو، نسبة 5.5%، بعد هذه الفترة، حقق معدلات عالية كالتالي حصلت في سنة 1991.

وهكذا ضلت بين الصعود والهبوط إلى غاية إصلاحات 1995 ، حيث أدى التحكم في التوازن إلى الضغط على الإنفاق والذي نال الاستثمار نصيبه، فانخفض نموه إلى 0.4 % سنة 1997، ليعود بعدها ويعرف انتعاشا ووتيرة نمو معبرة عن الجهود المبذولة في مخططات التنمية الاقتصادية، للبحث عن حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة التي شهدتها الجزائر منذ انهيار أسعار النفط ، واختلال التوازنات الاقتصادية العامة .

توزيع الاستثمارات على القطاعات كان لصالح قطاع الإدارة العمومية إلى غاية 1989 احتل بعدها قطاع الشركات المرتبة الأولى، بعدما كان يحتل المرتبة الثانية، وتزداد حصة القطاع العائلي والمؤسسات الفردية ابتداء من سنة 1988، وتحافظ على نفس المستوى تقريبا إلى غاية 2005، إذ تعرف انخفاضا بسيطا.

إن قطاع الشركات وأشبه الشركات والقطاع العائلي والمؤسسات الفردية، يظهر ارتفاعا في كثير من الأحيان في نصيب الاستثمار، ويعود السبب إلى كبر الفائض في المخزون السلعي خلال المدة، لذلك ولمعرفة نصيب كل قطاع من تكوين رأس المال الثابت والذي يوضحه الجدول التالي رقم:(33).

جدول رقم 33 تطور الأهمية النسبية لتراكم رأس المال للأصول الثابتة حسب مختلف القطاعات

خلال الفترة (1984-2006)
تم حسابه بالاعتماد على الجدول رقم(9).

الوحدة: %

قطاع الشركات وأشباه الشركات	القطاع العائلي والمؤسسات الفردية	الإدارة العمومية	المؤسسات المالية	معدل نمو ABFF%	السنة
36.6	04.80	58.5	0.07	--	1984
37.1	04.9	57.9	0.09	06	1985
42.0	08.6	49.1	0.14	09.2	1986
39.2	07.8	52.8	0.07	8.3 -	1987
29.2	15.6	55.1	0.08	0.14 -	1988
41.4	15.8	42.6	0.09	26	1989
37.5	24.4	37.6	0.19	22.5	1990
44.3	24.9	30.3	0.39	52.0	1991
44.4	23.8	31.5	0.13	28.8	1992
38.1	21.0	40.6	0.20	16.6	1993
42.0	17.6	40.0	0.48	25.7	1994
48.3	16.9	34.7	0.14	32.9	1995
47.2	16.1	36.5	0.21	18.0	1996
39.4	19.6	40.8	0.21	0.2-	1997
39.3	21.9	38.6	0.19	14.2	1998
45.8	22.6	31.4	0.19	08.4	1999
30.5	23.2	46.0	0.23	11.3	2000
29.2	22.0	48.4	0.40	09.8	2001
33.3	19.7	46.7	0.35	15.1	2002
32.5	18.7	48.4	0.33	13.8	2003
27.0	19.9	53.7	0.31	16.7	2004
24.3	14.2	60.7	0.30	12.4	2005
				15.0	2006

2.2.2.4. تحليل تكوين رأس المال الثابت وتوزيعه حسب القطاعات

بعد حذف التغير في المخزون من مجمل الاستثمارات لمعرفة نمو وتوزيع وتراكم رأس المال الثابت على مجمل القطاعات والذي سوف يختلف بطبيعة الحال لكون قطاع الإدارات العمومية وقطاع المؤسسات المالية، الاستثمار فيهما لا يتضمن المخزون السلعي، فهو عبارة عن تكوين رأس المال الثابت فقط.

من الجدول (33) نرصد ما يلي:

- سجل معدل نمو تكوين رأس المال الإجمالي أحيانا نموا ضعيفا ومرات يتراجع فيها مثل سنوات 1987 و1988 ثم 1997 كان فيها معدل النمو على التوالي:
- 8.3 ، - 0.14 ، - 0.2 ، ليعرف منذ سنة 2000 نموا معتبرا ومستمرًا.

- نلاحظ انخفاضاً محسوساً في نصيب الشركات أي القطاعات المنتجة وهو ما يفسر ضعف النشاط الاقتصادي المحلي وضعف نتائجه حيث يتصف هذا القطاع بالاستدامة من خلال ارتباطه مع الطلب المتجدد باستمرار ويعرف القطاع العائلي تحسناً في نصيبه من مجمل تكوين رأس المال الثابت، وهذا يؤكد حقيقة سوء تسيير المخزون في قطاع الشركات وشبه الشركات ، وهو وضع شركات القطاع العام المتعثرة .

حيث يبلغ التغير في المخزون (المكون من مستلزمات الإنتاج المختلفة سواء كانت منتجات أولية، وقود، قطع غيار ، ومنتوج نهائي...) نسبة عالية من مجمل الاستثمارات تفوق 30 % في بعض الأحيان وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بمثيلتها إذ تشكل ما بين 10% - 12% [13] (ص216) من جملة الاستثمارات في الدول المتقدمة .

3.2.2.4. الادخار والإنفاق لإنعاش الاقتصاد

عادت الجزائر منذ مباشرة الإصلاحات إلى وضع مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وإحياء التنمية من جديد إذ يتصدر أهدافها إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة منذ الصدمة البترولية العكسية، وأصبحت عملية رأس المال تطرح نفسها بقوة لبعث النشاط الاقتصادي من جديد خصوصاً وأن الجزائر صارت من البلدان التي تملك فائضاً اقتصادياً معتبراً على غرار الدول النفطية.

ويحدد توجه السياسة الاقتصادية في مجال تطوير الاقتصاد ، مستوى الإنفاق الإجمالي وتوزيعه على مختلف القطاعات. وكانت الأولوية في مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة (2000-2004) لصالح الهياكل القاعدية وتمادي الإنفاق من موارد الميزانية المتأتية من الجباية البترولية التي تخضع لتقلبات أسعار المحروقات ، والتي يتعذر معها التنبؤ المتعلق بالأحجام ، والاعتماد على الموارد الجبائية العادية لا يسمح بذلك بسبب ضعف حصته في مجمل الإيرادات.

هذا الوضع جعل إيرادات الميزانية (خارج صندوق ضبط الإيرادات) ونفقات الميزانية (خارج أصل المديونية) في حالة عجز دائم، خصوصا وأن القطاع العام خلال هذه المرحلة تميز في مجال الإنفاق على التجهيز الاستثماري بالقسط الأوفر أي 60% [138] (ص11) من مجمل الإنفاق الاستثماري، والذي لا يمكن الاتكال عليه لوحده في تحمل عبء النمو للاعتبارات التالية:

- مخاطر هشاشة تسيير الأموال العمومية.

- ضعف القدرات المحلية للانجاز التي تعيقها مشاكل متكررة .

كما تميزت هذه الفترة بضعف حصة النشاط الاقتصادي المنتج، والحرمان من الحاجيات الأساسية اللازمة للتطور البشري، خصوصا وان القطاع الاقتصادي العام سجل عجزا إلتهم حصة كبيرة من الموارد العمومية وتسبب في تدهور حصيلة موارد النظام المصرفي.

البرنامج الخماسي(2005-2009) يركز على إستراتيجية انجاز برامج التجهيز العمومي الممتد خلال مدته، يعمل على تأهيل شبكة البنية التحتية في سياق الإصلاحات الاقتصادية الكبرى موضع العمل، كما يهدف إلى دعم التنمية الفلاحية والقطاع السياحي وذلك في إطار تطوير التنمية المحلية والنهوض بالتشغيل من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية.

إلا أن الدولة ترى في إشراك المستثمر الأجنبي ضرورة لدعم سياسة الإنعاش الاقتصادي بمشاركته في القطاعات الأخرى حيث يقتصر نشاطه على قطاع المحروقات ، من أجل تنويع مصادر الدخل التي تعتبر عاملا أساسيا لزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي ، وتعمل الدولة على منح تحفيزات مهمة للاستثمار في القطاعات المختلفة مثل قطاع المناجم، وقطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، قطاع الإلكترونيك، القطاع المصرفي والهياكل الأساسية، وقطاع البناء والصناعات الغذائية، والقطاعات الأخرى، كقطاع السياحة وقطاع الصيد البحري... الخ.

ويظهر الجدول التالي توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو على القطاعات المختلفة.

جدول رقم 34 نصيب كل قطاع في البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة(2005-2009). [139](ص6)

النسبة	المبلغ(مليار.د.ج)	القطاعات
45.5%	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40.5%	1703.1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8%	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية (القطاعات المنتجة)
4.8%	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.1%	50.0	برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة
100%	4202.7	المجموع للبرنامج الخماسي 2009-2005

الجدول السابق يظهر احتلال برنامج تحسين ظروف معيشة السكان بنسبة 45.5% من مجمل المبلغ المقدر ب: 4202.7 مليار د.ج. خلال الفترة (2005-2009) يحتل فيه السكن الصدارة بمبلغ إجمالي قدره 555 مليار دينار جزائري. ثم برنامج تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5 % وهو يخصص الأولوية لقطاع النقل ثم الأشغال العمومية.

أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية الموجه لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصناعة والصيد البحري ، وترقية الاستثمارات والسياحة ، وهي القطاعات التي تستوجب عناية أكبر ، حيث قدرتها على خلق وظائف جديدة لاستيعاب قوة العمل ورفع مستوى المعيشةالخ. فهي لا تحظى إلا بنسبة 8 %.

إن تطور الخدمة العمومية أمر ضروري ومطلوب لجذب الاستثمار الخارجي مثل العدالة ، والبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ، والتجارة مثل انجاز مخابر لمراقبة النوعية ومقرات وتجهيزات ومراقبة تفتيش النوعية.

ويرتكز هذا البرنامج على تغيير تدبير الأموال العمومية من أجل التقليل من عجز الميزانية وكبح الاستدانة العمومية، واعتماد تسيير الاستثمارات وفقا لطبيعة اقتصاد السوق.

3.2.4. انعكاسات إنفاق الادخار المحلي على التنمية

ترتفع نسبة الادخار المحلي منذ سنة 2000 والتي تصل إلى 57 % من الناتج المحلي الإجمالي ، معبرة عن قدرة هائلة متاحة لتمويل الاستثمار ، والذي يعد بتحقيق النمو من خلال التخصيص الجيد للموارد الذي ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال تنوع مداخيل القطاعات الاقتصادية التي تمنح الاقتصاد حصانة من الصدمات الاقتصادية وتعمل على نمو الوظائف بالمستوى الذي يتماشى مع سوق العمل .

إن واقع القطاعات الاقتصادية في الجزائر يكشف عن مستوى الأداء والمشاركة في النمو والآثار المترتبة على ذلك ، هذا ما يمكن التعرف عليه من خلال عرض وتحليل معطيات النشاط الاقتصادي التي نختصرها في الفقرات التالية :

1.3.2.4. نتائج تطور النشاط الاقتصادي

تتعدد الأنشطة الاقتصادية معبرة عن تطور تقسيم العمل الذي بدوره يتسع ويتعمق بالنمو والتطور المحقق بها ، وتختلف مستويات النشاط باختلاف توافر عناصره من دولة لأخرى ، وتتفق أدوات التقييم على مؤشرات محددة متمثلة في معدل نمو النشاط، وتنوع مساهمته في الصادرات ،... الخ ونعرض فيما يلي النشاطات الاقتصادية الجزائرية.

الصناعة

تعتبر الصناعة من حيث قدرتها على إحداث التنمية الأكثر أهمية في التنمية فمنذ أن سخر العلم والمعرفة لتطوير القوة المحركة ودفع عجلة النمو ، تزايد الاهتمام بها لتدخل أكثر فأكثر في الاستعمال في النشاط الاقتصادي وأدى انتشارها في مناطق دون أخرى إلى تعميق الهوة بين الدول لتقسم وفق معيار التصنيع إلى دول مصنعة وهي المتقدمة وترتب على أساسه وتبرز مجموعة الدول الثمانية زائد واحد الأكثر تصنيعا في العالم .

أما الجزائر فلم تصلها الثورة الصناعية بسبب عزلتها عن أوروبا والعداء الديني القائم بين أوروبا والدول الإسلامية، ثم خضوعها للغزو الذي عمل على تطوير القطاع الموجه للتصدير، بداية، الزراعة التجارية كمادة أولية للصناعة خارج الجزائر، ثم قطاع النفط والتعدين الموجه كطاقة لتسريع الصناعة وأغراض أخرى للدول الصناعية.

ولعبت التنمية الصناعية دورا هاما في عملية التحول الاقتصادي في العديد من الدول النامية، حيث صار التصنيع ضرورة لتسريع معدلات عالية من النمو الاقتصادي ولتنويع الاقتصاد وخلق مزيد من فرص العمل مما يفي بالاحتياجات الأساسية للسكان.

ومنذ أوائل الستينات اتخذت معظم الدول النامية مسار سياسة الإحلال محل الواردات (سياسة ذات التوجه للداخل)، في حين ركز عدد قليل نسبيا من الدول على سياسة تشجيع الصادرات أي سياسة التوجه للخارج، ولم يتضح التمييز لنتائج هذين التوجهين في السبعينيات حيث برزت المجموعة الفرعية من الدول ذات التوجه للخارج بانجازها الأفضل وتجاوزها بمراحل للدول صاحبة الاقتصادات ذات التوجه للداخل. [140] (ص35)، وحينها ثار الجدل بين الاقتصاديين حول طبيعة التصنيع وسماته في الدول النامية، مع التركيز على أهمية دور الإستراتيجية الصناعية في نمط التنمية الاقتصادية.

وخاضت الجزائر تجربتها الأولى مع الصناعات المصنعة السابق الإشارة لها رغم حداثة كل الظروف المحيطة بها سجلت نتائج كادت تحقق أهم أهدافها لو لم تنقطع السبل بالمسار الاقتصادي السابق الذي غرق مع كثرة المشاكل التي تضافرت لتمنع نموه ولم يعد المناخ صالحا لذلك بسبب غياب العناصر اللازمة للصناعة سواء منها الداخلية، المتمثلة أساسا في التخطيط والتسيير والإدارة وكفاءة العامل، شاركت كلها في تحطيمه، كما أرفقته تبعية الاعتماد على التمويل الخارجي وصعوبة شروطه التي رسخت فيه الفشل والتأخر أكثر فأكثر.

إضافة إلى ذلك ظروف عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، التي أدت إلى إتلاف متعمد لجزء كبير من المصانع ونتائج التصنيع السابقة.

بعد الإصلاحات، ضعفت طاقة استعمال المؤسسات العمومية حيث صارت غير قادرة على تصليح آلاتها الإنتاجية، أو تجديدها، وذلك نتيجة تخلي الدولة على تمويلها سواء عن طريق الدعم أو الاقتراض، في فترة التعديل الهيكلي، أي رفع حماية الدولة لها، وبالتالي يفرض عليها التكيف مع المحيط الجديد في ظل:

- تحرير الأسعار.

- رفع نسبة الفائدة.

- منافسة القطاع الخاص لها.

وتراجع نمو المؤسسات العمومية بـ (-1.4) سنة 1995، ثم (-8.7) في 1996 [141] (ص10) وهذا راجع إلى عدم تأقلم المؤسسات الصناعية مع البرنامج المطبق، وبدأت انعكاسات البرنامج المطلق تظهر مع مطلع 1997.

وساءت نتائج صناعات الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية وهي التي تتحمل النصيب الأكبر من التقهقر نظرا لثقل وزنها في ميدان الصناعة. من جهة أخرى حققت قروض الصناعة في مجال الصيدلة والصناعة الكيمائية والأسمدة نموا ب 34.2% .

والكهرباء والإلكترونيك 14.3% وقطاع مواد البناء 4.6% والصناعات الغذائية الزراعية 11.3% ، وفي سنة (1997-1998) سمح ذلك بتحقيق نمو في القطاع الصناعي ب 5.2% . فكانت النتيجة عجزا ماليا مقدرا بـ 90 مليار دينار جزائري 113 مليار د.ج في سنة 1995 ، 1996 على التوالي. [141] (ص11).

وكان قطاع البناء الوحيد القادر على توفير سيولة نقدية وذلك نتيجة تحديد سعر توازني للاسمنت في السوق رغم وجود الاسمنت الأجنبي مما أدى إلى وجود أرباح بهذا القطاع .

وتستمر الصناعة في التدهور، وضعف في الإنتاجية، والتحول من الصناعات الأساسية إلى الصناعات الغذائية وتصنف الصناعة في الجزائر بأكثر مأساوية في منطقة شمال إفريقيا باعتبار أن الجزائر كانت قد بذلت جهودا كبيرة في الصناعة ، لتحقق نموا متواضعا في سنة 1999 يقدر بـ 1.5% [142] (ص37).

تشير كل الدلائل على تأخر القطاع الصناعي خصوصا خارج المحروقات، إذ تراجعت حصتها من مجمل القيمة المضافة من 11% في سنة 1990 إلى 8.5% في سنة 1995، إلى 6% في سنة 2000 ، ثم 5.7% في سنة 2005 [143] (مقال) وهذا يعبر عن تراجع قيمة الثروة الناتجة عن النشاط الصناعي.

ويوضح الجدول الملحق رقم (10) نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (2002-2006). والذي يبين تراجع مساهمة أغلب فروع قطاع الصناعة في النمو، حيث لم يعد المؤشر يعبر عن النمو، بل يعبر عن تغير التأخر الحاصل في صناعة المنتوجات الصناعية ، وعن الصناعة الغذائية، الصناعة الكيمائية، النسيج، الجلود والفرو، الخشب والورق، والصناعات الأخرى.

- يبين الجدول أن تطور النشاطات الصناعية غير متساوي وشديد التباين حيث سجلت القطاعات العمومية للمياه والطاقة والمناجم ، وصناعة القطاع الخاص نموا إيجابيا، ومعتبرا خلال الفترة.

- كما يتواصل انخفاض مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في القيمة المضافة من 9.9% سنة 2004 إلى 9.7% في سنة 2005، إلى 9.4% في سنة 2006 [108] (ص41)، فالإنتاج الصناعي في القطاع العمومي يبقى اقل من مستواه المسجل في 1989 بمؤشر عام يقدر بـ 88.4 نقطة ، ولم تتعد الصناعة خارج المحروقات ثلاثة أرباع مستواها في سنة 1989، بينما تراجع المنتجات العمومية كان أكثر حدة حيث انخفض مؤشرها إلى 58.7 نقطة في سنة 2006 عن سنة الأساس 1989 [108] (ص41).

- من الشواهد على ضعف الصناعة الجزائرية هو ضعف مشاركتها في الصادرات التي تحوم حول 1 (واحد) مليون دولار من الصناعات التحويلية في حين تستورد سنويا ما لا يقل عن 2 مليار دولار لتغطية الحاجات الصناعية .

إن النتائج التي أظهرتها الأرقام تؤكد تردي وضع الصناعة الجزائرية وخصوصا التابعة للقطاع العام، والأسباب التي تكمن وراء هذا التراجع هي التالية :

- ضعف الاستثمارات التي عرفت تراجعا بنسبة 16 % سنة 2002 ، 18.1 مليار د.ج سنة 2003 مقابل 15.2 مليار د.ج سنة 2004 [143] (ص2).

- تقادم تجهيزات الإنتاج نتيجة قلة الصيانة من ناحية وعدم تجديد عتادها من ناحية ثانية ، متسببا في رداءة منتجاتها وعدم القدرة على منافسة المواد المستوردة ، فهي تفقد السوق المحلية يوما بعد يوم في انتظار توقفها إن لم تتحسن ظروفها خصوصا وان الجزائر دخلت في شراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام الوشيك لمنظمة التجارة العالمية ، وغزو منتجات ذات جودة أعلى ستكون لها بمثابة الضربة القاضية لها.

- تأخر الإصلاحات الهيكلية تجعل المؤسسات الجزائرية تعاني من أزمة نجاعتها بسبب عدم كفاية آلية التنظيم ، ومنظومة المنافسة المطبقة ، ونقل المسار التكنولوجي حيث يظل نمط الصناعة الجزائرية مع التحولات الصناعية العالمية نمطا تجاوزه الزمن لاقتصاره على إنتاج مواد موحدة بعيدة عن المنافسة الأجنبية وهذا الوضع إن لم يتدارك سيضل غير قادر على اقتحام السوق الخارجية ، وسيظل في تبعية لمداخل المحروقات الغير مضمون بقاءها لوقت طويل .

- ضعف كثافة النسيج الصناعي ، حيث يتركز في المدن الكبرى مثل العاصمة والبلدية .

- الارتباط القوي لصناعتنا بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية.

- ضعف الوساطة البنكية في عملية التمويل : إن حالة الوساطة البنكية والمالية لاقتصادنا هي إحدى العوامل المعرقلة ، فالبنوك تنقصها النجاعة، وسوق رؤوس الأموال لا وجود لها، وعدم كفاية المنتجات البنكية المطروحة للتداول .

إن تدارك أمر الصناعة وإيجاد حلول ليس بالهين وفي نفس الوقت ليس مستحيلا إذا ركزت الجهود لإيجاد الصيغة المناسبة لذلك.

- يجب العمل على تحويل الادخار من شكله النقدي إلى الشكل العيني في المجالات المنتجة ، وخصوصا الصناعة التحويلية الموجهة للسوق المحلية ، وتنويع المنتجات وعصرنة الصناعة باللجوء إلى التحالفات والشراكات مع الشركات الصناعية الناجحة عالميا للوصول إلى التكنولوجيا والخبرة في التسيير واقتحام السوق الخارجية .

- الإسراع بالإصلاحات الهيكلية ، التي تضمن إعادة هيكلة الصناعة الوطنية التي تعود للقطاع العام .

- تسهيل إجراءات الخصخصة للمؤسسات المقترحة ، وزيادة الشفافية.

- يحتاج الاستثمار الأجنبي إلي محيط جذاب للوصول إلى اقتصادنا ، هذا المحيط الذي يتضمن عناصر متعددة مثل البنية الأساسية ، الخدمة العمومية ، كفاءة الموارد البشرية ، وأيضا كثافة الطلب أي القدرة الشرائية .

قطاع البناء والأشغال العمومية

يعتبر أهم قطاع من حيث النمو المحقق خلال فترة (2002-2006) حيث يساهم بـ (9% ، 7.5% ، 8.2% ، 13.6% ، 15.3%) من الناتج المحلي الإجمالي.

يضم هذا القطاع نشاط البناء والأشغال العمومية، والأشغال البترولية، البناء الذاتي للأسر، البناء ، والأشغال العمومية للمؤسسات، وقد خصصت الجوائز خلال الفترة (2001-2006) ، 40% [123] (مقال) من الموارد المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو. كما يوضح الجدول الملحق رقم (10) معدلات نمو هذا القطاع الحقيقية التي كانت ايجابية، ومتزايدة حيث وصلت إلى 11.6% ذلك إن الدولة خصصت في سنة 2006 ، 23% من نفقات التجهيز نحو هذا القطاع حيث يمثل نشاط البناء والأشغال العمومية المتولدة عن هذه النفقات أكثر من النصف (55%) من رقم أعمال هذا القطاع، ويتوزع باقي النشاط بين القيمة المضافة المولدة من طرف قطاعات الخدمات، وتلك المولدة من طرف الأشغال البترولية (12.6%)، وكذلك الاستثمار في العقار للأسر في البناء الذاتي، أما البناء والأشغال العمومية للمؤسسات الذي يشارك بـ (33.9%) [108]. (ص31-34)

ويعتبر بناء السكنات، النشاط الأكثر ديناميكية في هذا القطاع، أن العناية بهذا القطاع من خلال التوسع في الإنفاق الاستثماري ، ذلك أن البنية الأساسية تعتبر قاعدة ضرورية لجذب الاستثمار الخاص، لذلك لا يمكن ترك استثمارات البنية الأساسية في المراحل الأولى من دفع النمو الاقتصادي للقطاع الخاص ، فدور القطاع الخاص قد يبدو واضحا في مراحل تالية بعد الإنعاش الاقتصادي، لكن انتظار هذا الدور قبل تحقيق الإنعاش قد يؤدي إلى حبس الاقتصاد في دائرة الترقب والركود، كما أن موارد الدولة تسمح بتعجيل الانجاز من خلال تكثيف الاستثمار فيه.

إن الحصول على منشآت قاعدية منسجمة وناجعة للنمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى التكامل الاجتماعي والاقتصادي، و يمثل تحقيقه هدفا وتحديا باعتبار أن تكاليف الانجاز عالية والمردود غير سريع.

وتؤكد تقييمات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الأشغال العمومية على النتائج المسجلة في هذا القطاع وهي التالية : [144] (ص47).

- ضعف برمجة متطلبات الاستثمار ، وصيانة المنشآت القاعدية في القطاع .
- ضعف التنسيق على المستوى الوطني و الجهوي والمحلي وكذا مع القطاعات الأخرى، سيما النقل والتهيئة العمرانية، والجماعات المحلية.
- رداءة أداء الجهاز الإنتاجي الوطني فيما يتعلق بنوعية الأشغال واحترام الأجل .
- تهميش الانشغالات المتعلقة بحماية البيئة في إطار مشاريع الانجاز .
- استمرار ضعف نمط النقل بالسكك الحديدية الذي يشكل عائقا للاستثمار، ونشاطات التنمية الاقتصادية.

إن النتائج المتحصل عليها في هذا المجال تبين:

التأخر الكبير في مجال الطرقات رغم النمو المسجل يتضح من الحقائق التالية :

- تشبع عدد كبير من الطرق الواقعة على المحاور الحيوية ما بين المدن .
- تسارع وازدحام الطرق في الوسط الحضري.
- تفاقم تدهور شبكة الطرق .
- العدد المرتفع جدا لحوادث المرور.
- وسائل الانجاز المحدودة بالنظر للبرامج الطموحة التي شرع فيها.
- التأخيرات المضرة بالنسبة للمعايير الواجب توفرها في المطارات والموانئ، إذ تفرض المعايير الدولية أن يتم تعزيز المطارات كل 10 سنوات ، ولم يتم تصليح المنشآت القاعدية منذ ما يزيد عن عشرين .
- إن النتائج الجيدة التي تترتب على إنجاز الطريق السريع شرق غرب المدعم لكثافة شبكة الطرق ، تطرح مزايا اقتصادية وأمنية مهمة.
- إن خيار تطوير الطرقات وعصرنتها وتوسيعها وتسريعها، يجب أن يساير منطق التنمية المستدامة .
- يجب الاهتمام بتهيئة المطارات والموانئ .
- في مجال سياسة السكن ينبغي العناية بالفئات المحرومة ، دون إغفال مبدأ التحفيز على المبادرة الخاصة للمساهمة في قطاع يتوفر على فرص أعمال متعددة .
- التأكيد على حماية الأراضي الزراعية من انتشار العمران، وفوضى المشاريع.

قطاع الفلاحة

ورثت الجزائر قطاعا فلاحيا يتميز بالثنائية، أي مجزءا إلى قطاع عصري متواجد في الأراضي الخصبة يستخدم تكنولوجيا عالية تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل، وتحقق فوائض المنتجات الموجه كمدخلات صناعية تصدر لخدمة عملية تراكم رأس المال العالمي، وقطاع تقليدي ناجم عن تفكير الجزائريين جراء تطبيق سياسة الاحتلال التي أطلق عليها المفكرون سياسة الأرض المحروقة .

هذا الوضع المزدوج الذي يحمل تناقضات عديدة أهمها :

- عدم توافق بين المنتجات وحاجات الجزائريين المتمثلة في الإنتاج الموجه للاستهلاك الشخصي، بينما المنتجات كانت موجهة كمدخلات صناعية.
- وجود قوة عمل كبيرة لكن دون تأهيل لمواصلة العمل بالقطاع العصري بعد رحيل المعمر الأوربي.
- مواصلة العمل في القطاع العصري تعترضه مشاكل رفض التمويل من قبل الوكالات البنكية التابعة للاحتلال.

ظل هذا القطاع يتحمل مخلفات أخطاء السياسة التي همشته وكان نصيبه في مجمل الاستثمارات المخططة في كل خطط التنمية الاقتصادية في مرحلة الاقتصاد الموجه لا تكاد تذكر ، في حين كانت تبعات هذا الإهمال تفرز عقبات عديدة ، كان أهمها ،التبعية الغذائية التي طالت والتي شكلت نسبة عالية من مجمل الواردات ، إلى غير ذلك من المشاكل فهل تحسن وضعها؟

تطور الإنتاج الفلاحي:

يعاني قطاع الفلاحة من مشاكل متعددة ،بداية تتمثل ضعف قدرته على جذب قوة العمل من الشباب لقلة التحفيز سواء من حيث طبيعة الحياة في الريف أو من حيث دافع الربح خصوصا مع تنامي ظاهرة التربح السريع التي تتميز بها الدول النفطية ، وممارسة الأنشطة الحرة في السوق الموازية .ثم الافتقار إلى الوسائل المتطورة تكنولوجيا والتي تستلزم تمويلا قلما يكون متاحا لدى البعض وصعوبة الحصول على القروض الفلاحية التي تأخذ وقتها من جراء البرقراطية .

أما الصعوبات الناجمة عن العوامل الطبيعية التي تجعل عنصر التأكد من المحصول غير مضمون، كالاتتماد على الأمطار الموسمية لسقي الزراعة مع ضعف مصادر الري الأخرى، كالسدود، التي وإن وجد القليل منها، فهي تعاني من مشاكل تقنية.

أما الأراضي الشمالية فهي تنقلص نتيجة غزو الاسمنت المسلح الناجم عن فوضى البناء، وزحف رمال الصحراء.

إن هذا الوضع كان يستدعي الاهتمام من طرف واضعي السياسات الاقتصادية وقد منح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 ، وساهمت ميزانية الدولة في الاستثمار الفلاحي، ثم واصلت تقديم الاعتمادات لهذا القطاع في برنامج دعم النمو بمبلغ 300 مليار دينار جزائري أي ما يمثل 7.1 % من مجمل الاعتمادات المخصصة لتمويل هذا البرنامج بكامله خلال الفترة (2005-2009)، وخصص هذا المبلغ لتحقيق الأهداف التالية :

- تطوير الاستثمارات الفلاحية .

- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج.

- مشاريع جواريه لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها .

- حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي.

- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها.

- المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية .

سجلت الفلاحة مساهمتها في مجمل الناتج المحلي كالتالي:

جدول رقم 35 مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي [108] (ص194)

الوحدة %					السنة
2006	2005	2004	2003	2002	مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي
7.7	7.7	9.4	9.8	9.2	

هذه النسب تبين انخفاض نسبة الفلاحة من مجمل الناتج المحلي. وهو ما يؤكد معدل نموها الحقيقي السنوي المبين في الجدول التالي :

جدول رقم: 36 تطور معدل النمو الحقيقي للفلاحة. [108](ص195)

الوحدة: %					السنة
2006	2005	2004	2003	2002	معدل نمو الفلاحة
4.9	1.9	3.1	19.7	1.3 -	

إن الإنتاج الفلاحي الجزائري لا يزال بعيدا من حيث الإنتاجية والمردود ولا يستطيع منافسة الإنتاج الفلاحي في دول المتوسط .

تطور تجارة المواد الغذائية

ضلت الجزائر لمدة طويلة تتصدر رأس قائمة الدول المستوردة للقمح ، ومنتجات أخرى تجعلها تعاني من التبعية الغذائية للخارج ، وهو ما توضحه أرقام الجدول رقم (37) الذي يبين ما يلي:

- المقارنة بين نسبة الواردات من المواد الغذائية إلى مجمل الواردات مع نسبة الصادرات منها إلى إجمالي الصادرات ، تبين أن لا مجال للمقارنة ، فالأولى أدنى بكثير من الثانية ، وهي عبارة عن تشوه التجارة الخارجية الذي لا يعرف توازنا في مكوناته.

- تشهد نسبة الواردات من المواد الغذائية انخفاضا طفيفا منذ سنة 2000.

- الصادرات من المواد الغذائية منذ سنت 1997 لاتصل إلى نسبة 1 % من مجمل الصادرات بل ضلت تتدهور إلى أن وصلت في سنة 2006 إلى نسبة 0.12% وهي نسبة متواضعة جدا.

إن هذه النتائج تؤكد التبعية الغذائية التي تفقد البلد نصيبا من مواردها المتأتية من صادراتنا من المحروقات ، والذي يعتبر مصدرا غير دائم يضح لهذا الغرض ولغيره حتى ينفذ ، الخطوة هنا مزدوجة ، فلاحا متأخرة ، وطاقة زائلة .

هذا الوضع يصبح أكثر سوءا إن لم تدرك الفلاحه سيما وأن المختصين يؤكدون أن الفلاحه العالمية بدأت تواجه ثلاث تحديات رئيسية: [126] (مقال).

- ضمان الغذاء .

- إنتاج الوقود.

- حماية التنوع الطبيعي.

حيث يتطلب إنتاج الوقود الأخضر على الأقل، الإنتاج الزراعي أن يتضاعف بخمس مرات من هنا إلى غاية 2030، حسب توقعات الوكالة الوطنية للطاقة.

جدول رقم: 37

تطور الصادرات والواردات من المواد الغذائية والأهمية النسبية لكل

منهما في مجمل الصادرات و الواردات. [145]

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الصادرات من المواد الغذائية	نسبة الصادرات من المواد الغذائية إلى مجمل الصادرات %	الواردات من المواد الغذائية	نسبة الواردات من المواد الغذائية إلى مجمل الواردات %
1995	101	1.07	2735	25.5
1996	135	1.02	2601	28.5
1997	37	0.27	2544	29
1998	27	0.26	2533	27
1999	24	0.19	2307	25
2000	32	0.15	2415	26
2001	28	0.15	2395	24
2002	35	0.20	2740	22.8
2003	48	0.19	2678	19.8
2004	59	0.18	3547	19.6
2005	67	0.15	5387	17.6
2006	66	0.12	3680	17.5

تطور التشغيل والبطالة

إن التشغيل يعني مستوى استيعاب قوة العمل من خلال القدرة على خلق الوظائف ، وهذه الأخيرة متعلقة بمستوى التطور الاقتصادي والقدرة على التوسع في النشاط الاقتصادي والذي لا يتم إلا من خلال عنصر رأس المال والعمل ، اللذين ضلّا محل نقاش ، لأجل إيجاد الصيغة التي تضمن النمو والتشغيل ، وكثرت نماذج النمو ، ووجدت مجالا خصبا لتطبيقاتها في صنع القرارات حول اختيار المشاريع ذات الكثافة العالية لرأس المال وأخري تحبذ الأكثر استيعابا لقوة العمل.

وقد تضمنت خطط الجزائر الأولى سياسات للتشغيل، كان أهمها هو ربط الفلاح بالأرض من خلال مشاريع القرى الاشتراكية، ثم في الصناعة التي كانت تسعى إلى القضاء على البطالة في صنف الرجال على الأقل مع حلول سنة 1980.

وكان الوجه المعاكس للتشغيل هو البطالة أكثر بروزا على الساحة والتي بسبب ضعف السياسات الاقتصادية، وضعف العملية الإنتاجية تفاقمت وزادت أكثر في المراحل الأولى من الإصلاحات مع إجراءات خوصصة مؤسسات القطاع العام ، وأدت إلى تسريح العمال الذي فاقم من الوضعية ، إذ كانت البطالة المقنعة في هذه المؤسسات ذات الأداء السيئ .

ظاهرة البطالة تعتبر ظاهرة اقتصادية و اجتماعية، ولها أسباب عديدة، وآثار اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية [147] (ندوة)

معدل البطالة في الجزائر

بداية نعرف معنى البطالة، والفرد البطال أو العاطل عن العمل هو الفرد القادر على العمل ويرغب في الحصول عليه عند مستوى أجر معين دون أن يجده.

يحسب معدل البطالة بنسبة مئوية لقوة العمل العاطلة عن العمل إلى مجموع قوة العمل في المجتمع. يشهد معدل البطالة في الجزائر انخفاضا محسوسا ينتقل من 27.3% إلى 12.3% سنة 2006، مؤكدا على قدرة الاقتصاد الوطني على خلق الوظائف.

جدول رقم: 38 تطور معدل البطالة في الجزائر [129].

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة %	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3

الجدول السابق يظهر التناقص المستمر في معدل البطالة ، ويفسر هذا التراجع قدرة القطاعات على امتصاص البطالة والحد منها .

إن هذا التغيير يدعو إلى معرفة من القطاعات التي تطورت فيها مناصب الشغل ؟

ساهم القطاع الخاص في توفير 63.2% من الوظائف الإجمالية، مقابل 36.8% للقطاع العام، وهذه النتيجة لا توافق مجهودات الدولة من خلال برنامج الإنعاش ومخطط التنمية الفلاحية.

نمو الشغل وإنتاجية العمل

تعكس إنتاجية العمل مستوى النشاط الاقتصادي الذي يتفاعل فيه الشغل مع عنصر رأس المال الثابت والعناصر الأخرى والتي تعتبر في مجملها فئات مكونة للمداخيل التي تعود لتتوزع بين الاستهلاك والادخار، والذين يتوقف مستواهما في معظم الأحوال على مستوى إنتاجية العمل ، هذه الأخيرة التي تعتمد على الأداء في العملية الإنتاجية .

كما تعتبر إنتاجية العمل مقياس مقارنة للنشاطات الاقتصادية المختلفة، كما أن نمو التشغيل على المستوى الكلي لا يعكس فعالية الاقتصاد ما لم يتوج بزيادة حقيقية في معدل نمو الدخل، وهذا الأخير، نعلم أنه في الجزائر مرتبط بقيمة صادرات المحروقات لذلك نبين نمو القيمة المضافة في مختلف القطاعات في الجزائر، وعلاقة ذلك مع نمو التشغيل والذي تبرزه إنتاجية العمل كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 39: تطور نمو القيمة المضافة ونمو التشغيل ونمو إنتاجية العمل [148] (ص30)

الوحدة: %

القطاع	نمو القيمة المضافة		نمو التشغيل		تغير الإنتاجية	
	متوسط 1997-2001	متوسط 2001-2005	متوسط 1995-2001	متوسط 2001-2005	متوسط 1995-2001	متوسط 2001-2005
الفلاحة	7.0	5.3	10.4	1.3	3.1 -	4.0
الصناعة خارج المحروقات	3.3	2.5	10.2	5.3	6.3 -	2.6 -
B.T.P.	2.9	7.2	2.5	16.9	0.4	8.3 -
خدمات	4.2	5.8	4.4 -	9.9	9.0	3.7 -
قطاعات إنتاجية	3.7	5.4	2.1	8.0	1.5	2.4 -
قطاعات إنتاجية دون محروقات	3.0	5.3	0.3 -	10.3	3.4	4.5 -

من الجدول رقم (39) نرصد الملاحظات التالية:

- المقارنة بين المعدل المتوسط لإنتاجية العمل للقطاعات المنتجة مع مثيله في القطاعات المنتجة دون المحروقات، نجد في الأولى تراجع من معدل 1.5% في الفترة (1995-2001) إلى (- 2.4 %) خلال الفترة (2001-2005) في حين يزداد التراجع في الثانية أكثر من الأولى أي من معدل متوسط لإنتاجية العمل بمقدار (3.4%) خلال الفترة (1995-2001) إلى (- 4.5 %) في الفترة (2001-2005)، وهذا يدل على تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية دون المحروقات في صنع القيمة المضافة وهذا يفسره المساهمة المعتبرة لصادرات المحروقات في الفترة (2001-2005) بسبب ارتفاع أسعارها.

- التشغيل على مستوى القطاعات الإنتاجية يرتفع بمتوسط 8% في الفترة (2001-2005) عما كان عليه في (1995-2001) والذي كان يقدر بـ: 2.1% .

- أما التشغيل في القطاعات الإنتاجية دون المحروقات فهي تسجل ارتفاعا يصل معدله في المتوسط إلى 10.3% خلال الفترة (2001-2005) في حين كان لا يتجاوز (- 0.3%) ، هذه الزيادة تعود إلى الارتفاع الكبير في التشغيل في قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي يصل إلى 16.9% ، وهو ما يفسر الزيادة في نمو القيمة المضافة التي انتقلت من 2.9% خلال (1997-2001) إلى 7.2% ، في هذا القطاع.

- إن النتائج المحصل عليها فيما يتعلق بنمو القيمة المضافة والتشغيل و إنتاجية العمل تؤكد أن القطاع الوحيد الذي حقق نتائج ايجابية هو قطاع الفلاحة رغم المشاكل التي تعرضنا لها سابقا لكنه قطاع بإمكانه تحقيق المزيد ، فلما حظي بشيء من الاهتمام في مخطط التنمية الفلاحية تحسن أداءه قليلا، ويحتاج إلى حوافز لتنشيطه أكثر، وضوابط تمنع سلوكات الاحتكار والمضاربة في الإنتاج.

- قطاع البناء والأشغال العمومية يبين سوء أدائه، وضعف برمجته وقلة التحكم في مجال الإنفاق ، فهو قطاع مكلف ، ويحتاج إلى متابعة ومراقبة للحد من التأخر، ومضاعفة التكاليف ، خصوصا وإن نجاحه مشجع لانطلاق المشاريع الأخرى.

إن ضعف الأداء بصفة عامة في مجمل القطاعات الاقتصادية خصوصا منها المنتجة تتطلب تدخلا من طرف الدولة من خلال إيجاد آليات بعث المنافسة لمؤسساتنا الوطنية خصوصا الخاصة ، فهي الأكثر حرصا على تحقيق الربح والأقدر على خلق الوظائف الأكثر كفاءة، فلنكثر الدولة من أدوات المراقبة ومنع الغش والرشوة أي أن تعلن عن تطهير أجهزتها النظامية وتعمل على تطبيق العدالة والصرامة لتحد من المظاهر السلبية التي هي خلف إفشال كل المبادرات الحسنة.

خلاصة الفصل 4

إن المبالغة في الاعتماد على المكون الأجنبي في تمويل التنمية الاقتصادية دون تفعيل الموارد الأخرى وعدم نجاح المشروعات في قدرتها على التمويل الذاتي ومع انخفاض أسعار المحروقات الذي أدى إلى انخفاض عوائدها تسبب في تزايد المديونية الخارجية التي صارت مصدرا لالتهايم موارد الصادرات كما ساعدت عوامل عديدة على تعميق الأزمة إلى حد اللجوء إلى طلب إعادة جدولة الديون الخارجية واللجوء إلى صندوق النقد الدولي للمساعدة ، وإيجاد مخرج.

وهكذا وبسبب ضعف الأداء في القطاع العام من حيث التمويل والإدارة والتسيير وكثرة السلبيات التي تسببت في المديونية الداخلية والخارجية التي أعاققت تحقيق التنمية الاقتصادية. ومع انتشار الدعوة إلى الليبرالية الحديثة وانهيار النظام الاشتراكي وتشجيع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ، للخصوصية خصوصا الدول الواقعة في أزمة المديونية الخارجية ، فكان خيار الجزائر التخلي عن الملكية العامة والتوجه إلى اقتصاد السوق، من خلال الخصخصة بهدف ترشيد الاقتصاد الوطني ومواكبة التحولات العالمية ، إلا أن عملية الخصخصة لا تزال متأخرة لأسباب أهمها، ضعف تأهيل المؤسسات الجزائرية العامة والتردد في بيع المؤسسات الكبرى.

ويظل التحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر يشوبه تواجد قطاع عام مسيطرا على الحياة الاقتصادية متمثلا في قطاع المحروقات.

إن الاعتماد على قطاع المحروقات في تمويل عملية التنمية شجع على رفع معدل الاستثمار في السبعينات حتى فاق القدرة على التمويل الذاتي إذ في الوقت الذي بلغ فيه معدل الاستثمار 52 % ، كان معدل تغطية المدخرات الوطنية للاستثمار، لا يتعدى 69 % في سنة 1978 ومع ذلك فإن النتائج كانت إيجابية بتحقيق معدل نمو حقيقي وصل إلى 9.2 % في سنة 1978 .

منذ الثمانينات انخفض معدل الاستثمار وفي المقابل تدنى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين ضعيف ومتدهور حيث تراجع بنسبة (-2.1 %) سنة 1993.

و بإتباع الجزائر إجراءات الحفاظ على التوازنات الاقتصادية - تطبيقا للإصلاحات النقدية والمالية التي أقرها صندوق النقد الدولي- والتي عززها ارتفاع الأسعار منذ سنة 2000، زادت القدرة التمويلية الذاتية للاقتصاد الجزائري. ويعبر ضعف معدل الاستثمار على عدم القدرة على استيعاب الادخار المحقق الذي تجاوز ضعف معدل الاستثمار في سنة 2007.

ضعف حصة النشاط الاقتصادي المنتج في مجمل الاستثمارات ينعكس سلبا على جوانب عديدة على الحياة الاقتصادية وخصوصا التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي إذ تظهر نتائج تطور النشاط الاقتصادي ضعف أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة في الصناعة بعد أن وضعت أسسها في السبعينات تعرضت إلى التراجع ثم التدهور وصارت المؤسسات تشكل عبئا على الاقتصاد برمته.

فالصناعة خارج المحروقات مشاركتها في الصادرات لا تكاد تذكر مقابل الواردات من الحاجات الصناعية. التحسن في معدلات نمو قطاع البناء والأشغال العمومية لا يعكس الجهود الاستثمارية المعبر عنها بمبالغ مالية عالية.

قطاع الفلاحة الذي عان من التهميش في ظل الاقتصاد الموجه ، ورغم الجهود المكثفة منذ سنة 2000 لتطويره من خلال تقديم الدعم المالي إلا انه لا يزال بعيدا من حيث الإنتاجية والمردود و لا يستطيع منافسة الإنتاج الفلاحي في دول البحر الأبيض المتوسط، فمساهمة المواد الغذائية في الصادرات متدهورة في حين نسبتها من الواردات معتبرة مما يعمق التبعية الغذائية للخارج.

رغم نمو التشغيل المعبر عنه بتناقص معدل البطالة الذي يصل في سنة 2006 إلى 12 % لا يعبر عن نمو إنتاجية العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعكس تراجعاً في نمو إنتاجية العمل باستثناء قطاع الفلاحة في الفترة (2001-2005).

إن تتبع التطورات الحاصلة في فجوة الموارد يعكس النتائج التالية :

قصور المدخرات الوطنية عن تغطية الاستثمارات والذي عرف حالات مختلفة ، قصور ناجم عن كبر حجم الاستثمارات وعدم مواكبة المدخرات وأخر ناجم عن ضعف حاصل في جانب الاستثمار والادخار معا مع تغلب الأول عن الثاني، وهو ما يعكسه ويفسره مستوى النمو الحاصل في الناتج المحلي.

ضعف القدرة الاستيعابية للمدخرات المحققة عكس بذلك ضعف جهود التنمية المتمثلة في ضعف الاستثمار المنتج المحلي – الوطني و الأجنبي – خاصة ما تعلق بالاستثمار خارج قطاع المحروقات وبذلك يبقى النمو في الناتج متدنيا بصفة عامة ومتدهورا إلى متراجعا للناتج خارج قطاع المحروقات.

كما أن تتبع فجوة التجارة الخارجية يبين التبعية التامة لسعر المحروقات، وحجم الصادرات منها وحجم الواردات من السلع والخدمات- التي تحتل فيها السلع الاستهلاكية نسبة معتبرة – والتي يؤكد لها رصيد الميزان التجاري الذي تتذبذب نسب تغيره بين التزايد الكبير والتراجع العائدين لتغيرات العوامل المذكورة وبصفة عامة يحقق منذ 1996 رصيذا إيجابيا يدل على توفر النقد الأجنبي والقدرة على الادخار.

إن الإنفاق في مجال الادخار لم يبلغ مستوى السبعينات وهو ما يعكس السياسة الحذرة بصفة مبالغ فيها، ولا بد من التوصل إلى الآلية التي تحل التناقض الموجود في وفرة الموارد (الادخار) وضعف الطاقة الاستيعابية له.

خاتمة

احتل الادخار المحلي حيزا من الفكر الاقتصادي باعتباره أهم مكون من مكونات تمويل عملية تراكم رأس المال ذلك أن تحقيق التمويل الذاتي يعتبر دعامة لاستمرار عملية التنمية ، أما قصور الادخار يترتب عليه البحث عن مصادر خارجية ، ثبت عدم نجاعتها لكثير من الدول مما أيقض فكرة تقصي أبعاد الفائض الاقتصادي سعيا لتضييق الفجوة الادخارية وفك قيد عملية تراكم رأس المال بتحديد أشكال ضياع الفائض والعمل على الحد منها .

وشكل التمويل بالتضخم جدلا بين مؤيد ومعارض، يسند الأول لمبرر مساهمته في الطاقة الإنتاجية، كما حدث في الهند أما الثاني فيرى في الاستقرار النقدي أهم العوامل للحفاظ على توازن التنمية.

ولم تقتصر معالجة الادخار على الفكر الغربي بل كان للمسلمين مساهمتهم الموضوعية التي لا تخلوا من الايديولوجية الدينية والتي لا تعيق فهم الظاهرة بل تزيدها إيضاحا خاصة ما تعلق منها بعدم تعطيل الأموال عن المشاركة في النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية التي لم تعد تقتصر على الجانب المادي وشروطه بل تضمنت الجانب الاجتماعي كعملية تعليمية مستمرة تتيح لأفراد المجتمع نمط حياة متجدد بتجدد المعرفة المكتسبة والتغيير المستمر في القيادة السائدة واحترام الحفاظ على البيئة.

تسمح الدراسة بالتعرف على عملية التمويل في الجزائر التي وجدت في الاستقرار السياسي وفي الموارد المتاحة مجالا للتوسع ، في ظل إحكام سيطرة الدولة- في عملية التحويل من خلال الخزينة العمومية - على الموارد المحلية والخارجية وأفقدت القرارات الإدارية لدورها في الوساطة بين الجهاز المالي والمؤسسة العمومية صلاحياتهما في صنع القرار والمبادرة ، فمثل هذا احد الجوانب السلبية مما قلل من الأداء الاقتصادي الجيد ، وظلت الخزينة تحكم قبضتها على إدارة الأموال إلى غاية 1990 بصور قانون النقد والقرض الذي حررها من عبء منح الائتمان، وأعاد للبنك المركزي صلاحية الإشراف وإصلاح القطاع المصرفي وتنظيمه .

كما يتبين من فحص قدرة القطاعات المؤسساتية على تحقيق الادخار بمساهمتها في مجمل الادخار المحلي الإجمالي، وأبدت تباينا في النسب قبل 1999 كان النصيب الأكبر لقطاع الإدارات العمومية وكان معدل زيادته مرتبط بسعر المحروقات.

قدمت الدراسة نتائج سد فجوة الموارد بالاعتماد على المكون الأجنبي والوقوع في الحلقة المفرغة للدين الخارجي وإرھاسات خدمات الديون.

وأدى خلل هيكل الصادرات ومعاناته من قلة تنوع الصادرات إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري بتعرضه للهزات نتيجة هبوط أسعار المحروقات ، إذ تصل صادراتها في سنة 2006 إلى 98.5 % من مجمل الصادرات.

كما أن خلل هيكل الواردات يبرز التبعية الغذائية نتيجة ارتفاع نسبة المواد الغذائية في مجمل الواردات ، وأدى انخفاض سعر المحروقات إلى حدوث الاختلالات الاقتصادية على المستوى الداخلي والخارجي ، مما استدعى النجدة بالهيئات الدولية وأعلن على إثرها إصلاحات اقتصادية وإعادة هيكلة

صناعية في ظل إقرار الخصخصة والعزم للدخول في اقتصاد السوق إلا أن تأخر إجراءات الخصخصة في الجزائر تجلت في ضعف مشاركة القطاعات المنتجة دون المحروقات في التنمية وهو ما تؤكدته إنتاجية العمل المتدنية في أغلب هذه القطاعات رغم إعلان نموها وزيادة امتصاصها للبطالة كقطاع البناء.

وهذا غير كاف ما لم يتوسع النشاط الاقتصادي ويعمل بكفاءة حتى يقدر على منافسة المنتجات من العالم الخارجي خصوصا وأن الجزائر دخلت في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتوشك على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

أما المبالغة في السياسة الحذرة أدت إلى تناقض تنامي الاحتياط على مستوى التشغيل، ارتفاع الطلب في السوق المحلية على المنتجات الاستهلاكية... الخ ، وضعف الطاقة الإنتاجية على استيعاب الفائض في المدخرات وتبقى الجزائر مطالبة بنمو حقيقي، لا يقل عن 7% ولم تدركه.

ومن خلال تناولي لدور الادخار المحلي في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر جاءت الدراسة تجيب على الفرضيات التي انطلقنا منها في المقدمة، كما يلي:

الإجابة على الفرضيات

تمت الإجابة على الفرضيات بالشكل التالي:

بالنسبة للفرضية الأولى

تجيب الفرضية الأولى على التساولين الفرعيين الأولين عند طرح الإشكالية.

فالنمو الاقتصادي متضمن في التنمية الاقتصادية وشرط ضروري لها، والاختلاف في الموقف نحو قضايا التنمية يعود إلى الاختلاف في تشخيص المشكلة ، فالفكر الذي ركز على ضعف تكوين رأس المال كمحور للمشكلة ، ولا خلاف حول هذا السبب ، لكن الخلاف يكمن في إهمال العوامل الأخرى المسؤولة عن عدم نجاعته في إحداث النمو حتى في حالة وفرته ، وهي العوامل الداخلية، التي كانت موضوعا للتنمية البشرية ، ومحورها العناية بالشروط الاجتماعية التي تضمن للفرد المقدرة على التجديد في نمط حياته بما يحقق استمرارية التنمية في ظل الحفاظ على البيئة.

ويصبح في هذه الحالة بالإمكان تفادي كل أشكال ضياع الفائض الاقتصادي الممكن مع التوجيه الصائب نحو مجالات إنتاجية تعمل في شروط كفاءة الإدارة وتأهيل للعمال ، ومنه يتحقق النمو الذي يضمن استمرار توليد الادخار المحلي ، وهذا يؤدي إلى تحرير أكثر من التبعية الاقتصادية بكل أشكالها.

بالنسبة للفرضية الثانية

يعتبر تشجيع وتعبئة الادخار أهم شروط تطوير عملية التنمية الاقتصادية ومنه كان التركيز على العوامل المحددة له ضروري والخروج بنتيجة تنطبق على وضع الدول النامية ، ولكثرة هذه العوامل الموزعة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية ، وعلى المستوى الاقتصادي ككل أو على مستوى قطاعاته ، اقتصرت الدراسة على بعضها. وتبين لنا بالنسبة للعوامل الاقتصادية أن تدني مستوى الدخل في الدول النامية لا يسمح بوجود ادخار هو أهم عامل اقتصادي ينطبق على الوضع في الجزائر

حيث يسجل النمو معدلات ضئيلة لا يمكن معها تحقيق التمويل الذاتي ، وان مسألة توزيع الدخل التي ثار حولها جدلا مفاده أن الفئة التي تستثمر، أي أصحاب رؤوس الأموال، لأجل تعظيم ربحها حسب رأي ريكاردو، وغيره من الرأسماليين، غير واردة مادامت عقبة التخلف التكنولوجي قائمة، إذ يؤدي اختلال التوزيع في الدخل في الدول النامية إلى حصول فئة لا تعمل على تعظيمه بما يخدم النمو الاقتصادي على مستوى المجتمع ولكن يوجه لأغراض التوسع في الاستهلاك البذخي، والرأي الذي يرى في توسيع عملية التوزيع لتشمل كل فئات المجتمع ، سوف يؤدي إلى إمكانية تعبئة الادخار أمرا معطلا في بلادنا، إذ تتحازر إلى إضعاف الطبقة الوسطى في المجتمع، كما أن للعوامل الاجتماعية في الجزائر تأثيرها على الادخار في ارتفاع معدل الإعالة، الناجم عن ارتفاع النمو الديموغرافي، والعائلة الممتدة، وبعض الظواهر التي لها علاقة بتبديد المال وتبذيره في مجال التباهي وولع الظهور وكثرة أشكاله.

لذلك كان الارتباط قويا، بين الادخار و سوق البضائع والخدمات الذي كلما توسع هذا الأخير أدى إلى امتصاص الفائض. ولا يمكن إصدار حكم عن تأثير سعر الفائدة المرتفع على تشجيع الادخار، إذ ثبت في دراسات قياسية إن هذا العامل غير معنوي بمعنى عدم قدرته على تفسير تأثيره على الادخار من منطلق أن الشعوب الإسلامية تخشى الوقوع في الحرام باعتباره أن سعر الفائدة ربا.

ويفسر وجود الادخار في الجهاز المصرفي في بنوك الادخار ضرورة اقتضتها الحاجة الأكثر إلحاحا مثل حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، ورغبة الجزائريين في الحصول على سكن التي كانت وراء إيداع مدخراتهم به في الجزائر على المستوى الوطني يظهر أن سعر المحروقات، وسعر الصرف ، وقوة الانفتاح على الخارج ، وحجم البترول ، ومعدل التبادل التجاري هي أهم العوامل المؤثرة على الادخار .

إيرادات الميزانية تتكون من الجباية البترولية ومساهمة الجباية العادية كانت ضعيفة وقد عرفت تحسنا بعد الإصلاحات ومشاركة الجباية العادية من خلال توسع أوعية الضرائب إلا أن الضغط الضريبي في الجزائر يعد من اقله في الدول المغاربية .

بالنسبة للفرضية الثالثة

إن الهدف من تعبئة الادخار هو تنشيط الاقتصاد من خلال تحول الادخار من الدائر المالية إلى دائرة الاقتصاد الحقيقية ، إذ لا يكفي توفير المدخرات وتعبئتها في الجهاز المصرفي ما لم يكن كفؤا في تقديم وتسويق خدمات النجاعة للمشاريع الاقتصادية الجديدة وذلك يعيق المبادرة لمباشرة النشاط، ويحبط الجهود الموجودة في الساحة الاقتصادية على الاستثمار.

وهذا عائد إلى الفساد الإداري وانتشار البرقراطية التي تعطل المسار الطبيعي للتنمية، إذ لم تعد الجزائر منذ مدة تشكو ضعف الادخار ، السبب هو أن حجم المشاريع غير قادر على استيعابها وهو وضع ألفتة الدول النفطية في اغلبها، وما تحققه القطاعات الاقتصادية الحقيقية من نمو يعتبر غير كاف لأنه لا يصل إلى المستوى القادر على إخراج الجزائر من وضعها إذ لازال عاجزا على الاعتماد على هذه القطاعات دون المحروقات .

نتائج الدراسة

في ختام هذه الدراسة ومن خلال ما ورد فيها خلصنا إلى النتائج التالية:

- تؤكد الدراسة المتعلقة بقضايا التنمية الاقتصادية، الأهمية الأساسية لمعدلات الادخار المحلي، بالنسبة لتكوين رأس المال الثابت، والنمو الاقتصادي. ووفقا لذلك تمثل زيادة معدل الادخار شرطا من الشروط الضرورية لتحقيق معدل مناسب من النمو الاقتصادي.

- تعثر مسار التنمية في الجزائر جراء عدم تطابق رسم الأهداف المبالغ فيها مع تحديد الوسائل والإطار المناسب لها.

- تسرب مدخرات الجزائر في شكل خدمات الديون والتي دامت أكثر من عشرين سنة ، وجدت أخيرا حدا لها من خلال تسديد الديون المبكر، حيث لم يبق منها إلا 88 مليون دولار في جوان 2007.

- تأخر عمليات خوصصة المؤسسات العمومية المدرجة في قائمة الخوصصة، والتردد في إعادة تأهيلها، يعرض عمالها للإحباط ، فينعكس ذلك على أدائها وطلبها المتزايد للقروض لتعويض خسائرها، وهذا يعتبر مصدرا لهدر المدخرات العمومية التي تذهب لتسديد قروضها.

- تصافر إجراءات التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي ، مع ارتفاع أسعار المحروقات على تحقيق مستويات عالية من الادخار في الاقتصاد الجزائري.

- يظهر التوزيع النسبي للادخار حسب قطاعاته المؤسساتية، إعادة تشكيله منذ سنة 2000 لصالح القطاع الحكومي مفسرا بالزيادة الحاصلة في إيرادات قطاع المحروقات الناجمة عن ارتفاع الأسعار.

- يبرز معدل تغطية الاستثمار اتجاها تصاعديا ، ببرره عدم مواكبة الاستثمار لنمو معدلات الادخار ، وهذا يؤكد ضعف القدرة الاستيعابية للادخار في الاقتصاد الجزائري.

- عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية المستقبلية ، يعبر عن ضعف تفعيل مسار التحول إلى اقتصاد السوق.

- تعريض المال العام للسرقة خصوصا ما تعلق ، بقلة الشفافية حول مصير الأموال المتراكمة بصندوق ضبط الإيرادات، وكيفية تسييره ، حيث لا تعرض على ممثلي الشعب للتصويت عليها ، وينحصر دورهم في المصادقة على توزيع النفقات على المشاريع المختلفة ، والتي تعد منذ سنة 2000 ، على أساس تحديد دور إيرادات الجباية البترولية اعتمادا على تقدير سعر 19 دولارا لبرميل البترول ، وهذا الإجراء يجعل الميزانية في حالة عجز ، ويضلل الادخار الميزاني خارج صندوق ضبط الإيرادات ، متواضعا.

- تظهر اغلب المؤشرات ضعف دارة الاقتصاد الحقيقية خارج المحروقات وضعف قدرتها على تحقيق التمويل الذاتي ، نلمس ذلك من خلال ما يلي:

▪ اختلال هيكل التجارة الخارجية: إذ تبين مساهمة الصادرات خارج المحروقات ضعفا متزايدا في مساهمتها في مجمل الصادرات التي لم تتعد نسبة 2.1% سنة 2006 والتي لا تغطي في مجملها نسبة 23% من واردات المواد الغذائية في سنة 2004.

▪ ضعف إنتاجية العمل في القطاعات الإنتاجية دون المحروقات التي تراجعت خلال الفترة (2001-2005) بمتوسط نسبة مئوية تقدر بـ (-4.5 %).

- النمو الاقتصادي لم يحقق المستوى الذي يوصله إلى بر الأمان والذي قدره البنك العالمي للجزائر على غرار دول منطقة شمال إفريقيا بنسبة 7 % ، معللا إياه بضعف محيط الاستثمار في الجزائر الذي يصنف الأسوأ على الإطلاق.

التوصيات

بعد عرض النتائج المتوصل إليها نقدم جملة من التوصيات، نرى فيها تدبيراً مناسباً لما جاء من هذه الدراسة، والتي نلخصها فيما يلي:

- معالجة مظاهر الفقر والتخلف، وتطوير المهارات وتحسين الخدمات الأساسية لإرساء قواعد بناء هيكل إنتاجي واسع النطاق.

- العمل على التخلص من العقدة الهولندية التي ميزت السلوك الاقتصادي الجزائري، بتفادي التعبير من خلال قيمة المحروقات في تغطية سلبيات النتائج في القطاعات دون المحروقات.

- تطوير الأداء الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية، مرهون بإصلاح قضايا عديدة على رأسها العوامل التي تقوي تنافسيتها، وكسبها للسوق المحلية والاندماج في السوق العالمية.

- الإسراع في إيجاد الآلية المناسبة لإعادة تأهيل المؤسسة الجزائرية وتخليصها من أزمة النجاعة وضعف آلية التنظيم ، من خلال الاستفادة من تجارب الدول الناجحة والتي سبقتنا في مجال التحول إلى اقتصاد السوق.

- تحسين أداء المنظومة المصرفية وعصرنتها وأحكام الرقابة بإدخال أدوات جديدة ، والاعتماد على الكفاءات البشرية وتدريبها ، من أجل تطوير الخدمات في مجال تمويل مشاريع الاستثمار الأكثر نجاعة.

- تنشيط سوق رأس المال لمساهمتها في رفع مستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة عن طريق توفير السيولة الأزمة للمستثمرين، وأهمية دورها في تعبئة الادخار وما تنتجه من فرص استثمار مدخرات الأفراد في شراء الأوراق النقدية.

- العمل على تطوير العادات المصرفية من خلال التوسع في انتشار الجهاز المصرفي لأنه سيساعد على الحد من ظاهرة التفضيل السلعي.

- إعادة النظر في دور تحصيل الضريبة لتصبح وسيلة، لا هدفا يعيق النشاط الاقتصادي، كفرض غرامة على أصحاب الأراضي الغير مستغلة، وهو نهج اتبعته إحدى الدول للتوسع في استغلال الأراضي، وفي ذلك الاستفادة للحد من التبعية الغذائية. التوسع في فرض ضرائب على الأنشطة التي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالبيئة.

- الشفافية وتوسيع النقاش على مستوى الحكومة والمجتمع وإطلاع الجمهور على الاستراتيجيات الجديدة للاقتصاد لتحقيق الديمقراطية .

- احتواء ظاهرة ضعف القدرة على استيعاب الاقتصاد للمدخرات المحلية، يستوجب العمل بإحدى الخيارات التالية :

▪ التقليل من حجم صادراتنا من المحروقات والمحافظة على احتياطي الطاقة للأجيال القادمة انطلاقاً من مبدأ الإنصاف في توزيع الثروة بين الأجيال.

▪ استخدام هذه المدخرات بالتعاون مع الجهات المختصة في تطوير التكنولوجيا وعلى رأسها تكنولوجيا بدائل الطاقة مثل تطوير الوقود الأخضر.

آفاق الدراسة:

الموضوع المدروس، يتضمن قضايا عديدة تطرح إشكاليات، تحتاج المعالجة على المستوى الجزئي لكل واحدة على حدى، مع استخدام أدوات التحليل القياسي في محددات كل قطاع على انفراد، للتوصل على نتائج أكثر دقة واستخدامها في التأثير على تعبئة الادخار، كذلك موضوع البنوك والسوق المالية وأهمية دورهما في توجيه النشاط الاقتصادي وضرورتهما في المرحلة الحالية، وهذا يتطلب عناية أكثر ويكون مجالاً للبحث.

قائمة المراجع

- 1- صفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، التخلف والتنمية- دار النهضة العربية - القاهرة 1994.
- 2- مصطفى كامل السعيد، أحمد رشاد موسى ، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الثانية دار النهضة العربية القاهرة 1975.
- 3 - سلوى سليمان و عبد الفتاح قنديل، مقدمة في علم الاقتصاد جامعة القاهرة، مصر (2004- 2005)
- 4 - صندوق النقد الدولي: دليل الإحصاءات النقدية والمالية، واشنطن 2000.
- 5 - قادة أقاسم، عبد المجيد قدي، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1994.
- 6- طلال توفيق محمد: الادخار الجماعي وأجهزة تمويل الاستثمارات العامة في الدول النامية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عين شمس 2000.
- 7- محمد دويدار، الاقتصاد السياسي، المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر 1981
- 8- بول باران ، تعريب أحمد فؤاد بلنغ، الاقتصاد السياسي للتنمية ، دار الكتاب للطباعة والنشر. القاهرة 1967 .
- 9- خالد زكي محمد الديب : دور السياسة النقدية والسياسة المالية في خفض الفجوة الادخارية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عين شمس مصر 1996.
- 10- عبد الهادي النجار ، الفائض الاقتصادي الفعلي ودور الضريبة في تعبئته في الاقتصاد المصري الحديث، دار النهضة العربية، القاهرة 1974.
- 11- محمد يسرى إبراهيم دعبس : الادخار والعوامل المؤثرة فيه، سلسلة المعارف الاقتصادية،العدد رقم 7 الإسكندرية 1997.
- 12- شارل بئلهام تعريب إسماعيل صبري عبد الله ، التخطيط والتنمية ، دار المعارف مصر 1966
- 13- محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي : التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع الإسكندرية 2004
- 14- عبد المعطي رضا أرشيد: الادخار بين مفهوم ديناميكي ودور فعال للتنمية بحوث اقتصادية، العدد 15. 1999
- 15- خليل محمد حسن الشماع، المدخرات العربية ،أنواعها ونوعية المدخرين والعوامل المؤثرة على حجمها وتطورها .اتحاد المصارف العربية . 1987.
- 16- أمينة عز الدين عبد الله: بعض وسائل تعبئة الادخار العائلي في مصر في ضوء تجارب بعض الدول النامية سلسلة اوراق بحثية العدد (3) سبتمبر 1999 جامعة حلوان مصر.
- 17- عبد الله الصعيدي الادخار والنمو الاقتصادي ، دراسة المكونات والمحددات للادخار المحلي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر، دار النهضة العربية القاهرة، 1989
- 18- حسين طه الفقير: العائد الاجتماعي لتعبئة الادخار الضائع تجاه إنتاج الحاجات الأساسية في الاقتصاد المصري، دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد (غير منشورة) جامعة القاهرة 1986.
- 19- عمار داودي الدور الاقتصادي للادخار ،جمعه وتوظيفه في النظام المصرفي، مطبوعة مختصرة الجزائر 2003
- 20- عبد الله الطاهر وآخرون ،الاقتصاد السياسي ،وائل للنشر والتوزيع عمان الاردن 2002
- 21- عبد الرحمان يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادي،الدار الجامعية ، الإسكندرية،مصر 2003.
- 22 - عبد الفتاح قنديل و سلوى سليمان، الدخل القومي ، دار النهضة العربية القاهرة ، 1997
- 23- فايز إبراهيم الحبيب نظريات التنمية والنمو الاقتصادي جامعة الملك سعود الرياض، 1985.

- 24 - منال محمد متولي: المدخرات في الاقتصاد المصري ، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في الاقتصاد (غير منشورة) جامعة القاهرة 1995.
- 25- فريد بريك شرر تعريب علي أو عمشة ، نظرة جديدة إلي النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي ، مكتبة العبيكان ، المملكة العربية السعودية 2002
- 26- محمودي الخالدي ، اقتصادنا – مفاهيم إسلامية مستتيرة عالم الكتاب الحديث- الأردن 2005.
- 27- عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، سلسلة الدراسات الكبرى، الجزائر 1991.
- 28- سمير محمد عبد العزيز، تمويل التنمية الاقتصادية مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 1988.
- 29- ز.ف.سوكولينسكي- تعريب عارف دليلة، نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي، دار الطليعة ببيروت 1980.
- 30- محمد عبد الغفار ، اثر التمويل الخارجي على الادخار في مصر أطروحة دكتوراه (غير منشورة)كلية التجارة القاهرة 1994.
- 31- هدى السيد: محددات الادخار في مصر، مجلة مصر العاصرة، العدد431، مصر 1993.
- 32- رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة عدد 226 الكويت 1997.
- 33- توماس ماير - جيمس دوسينبري، روبرت ز.البيير، تعريب السيد احمد عبد الخالق وأحمد بديع بليج، النقود والبنوك والاقتصاد ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ، بدون تاريخ.
- 34- سمير عبد العزيز، التمويل العام مكتبة الإشعاع الفنية مصر 1998
- 35- هيثم صاحب عزام، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع عمان الأردن 2001.
- 36- رفعت المحجوب ، المالية العامة، مكتبة النهضة مصر 1983.
- 37- رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1985.
- 38- رفعت المحجوب ، إعادة توزيع الدخل من خلال السياسة المالية دار النهضة العربية 1964.
- 39- الديوان الوطني للإحصاء الجزائر 2003.
- 40 - حسين عمر ، الاستثمار والعولمة دار الكتاب الحديث الجزائر 2000.
- 41 - ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة دار المحمدية العامة الجزائر الطبعة الأولى 1998.
- 42 - خيرى الجزيري ، مقدمة في مبادئ الاستثمار مكتبة عين شمس 2002.
- 43- سمير محمد عبد العزيز ، اقتصاديات الاستثمار والتمويل ، التحليل المالي ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، مصر 1985.
- 44- زين العابدين ناصر ، مبادئ علم المالية ، الجزء الأول دار النهضة العربية 1985
- 45- غازي عناية تمويل التنمية بالتضخم المالي بيروت دار الجيل الجديد 1991.
- 46 - Denis Kessler et dominiques Strauss revue tiers monde Tome XXV N°98 juin 1984.
- 47 - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي المعاصر- سلسلة عالم المعرفة- رقم 257 الكويت ماي 2000.
- 48 - عبد الرحمان يسرى احمد ، التنمية الاقتصادية دار الجامعة المصرية، الإسكندرية ، بدون تاريخ.
- 49- عبد الله الصعيدي ، بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1992.
- 50- رياض الشيخ ، المفاهيم الأساسية في التنمية ومحدداتها بالإشارة إلى تجارب التخطيط الإنمائي في الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 1980.
- 51- منال محمود عطية عبيد : تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي أطروحة دكتوراه في، الفلسفة في الاقتصاد،(غير منشورة)،كلية التجارة جامعة حلوان مصر 2002.

- 52- ميير بالدوين ، التنمية الاقتصادية ، تعريب جرانت اسكندر الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ، بدون تاريخ.
- 53- أسامة عبد الرحمان: البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، مدخل لدراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة عالم المعرفة الكويت، 1982.
- 54- عمرو محيي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية بيروت، بدون تاريخ.
- 55- سعد طه علام ، التنمية والدولة، دار طيبة، مصر 2004.
- 56- علي العطار، التنمية الاقتصادية والبشرية، دار العلوم العربية ببيروت، لبنان 2005
- 57- معتز نعيم : النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ترابط وثيق مع دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي السوري في الفترة (1970-1995)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 15 العدد الأول 1999.
- 58- عدنان سليمان: نقد الخطاب التنموي، مجلة جامعة دمشق المجلد 13 العدد الثاني 1997.
- 59- مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية ببيروت 1980.
- 60- عصام خوري، عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية الطبعة الرابعة، منشورات جامعة دمشق 2000.
- 61- عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003.
- 62- منى البرادعي تحديات النمو والتنمية في مصر والدول العربية ، مؤتمر قسم الاقتصاد جامعة القاهرة 1998.
- 63- عبد الفتاح علي الرشدان: رؤية في التنمية العربية ، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 2، الكويت 1999.
- 64- إبراهيم مشورب: قضايا التخلف والتنمية في العلم الثالث، دار الملهم اللبناني ببيروت، لبنان 1997
- 65- سمير توفيق إسحاق: الدروس المستفادة لمصر من التجربة الكورية، النموذج الكوري للتنمية ، مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة 1996. 62- منى البرادعي : تحديات النمو والتنمية في مصر والدول العربية، مؤتمر قسم الاقتصاد جامعة القاهرة 1998.
- 66- رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية... رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية للكتاب بدون تاريخ.
- 67- وديع شرايحة، دراسات في التنمية الاقتصادية، الجامعة الأردنية، كتابكم 1987 .
- 68- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003.
- 69- جيل بارتان، تعريب علي مقلد ، الاستثمار الدولي منشورات عويدات ، لبنان 1982
- 70- غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية 2001.
- 71- أمين محمد محي الدين: القيود البديلة على الاستثمار في الجمهورية اليمنية ، قيد المدخرات المحلية أو قيد النقد الأجنبي ، رسالة دكتوراه ، الفلسفة في الاقتصاد ، (غير منشورة)، جامعة القاهرة 1998.
- 72- هيلمونت رايزن: تدفقات رأس المال الصافية إلى الدول النامية، كم تقبل وكم ترفض؟ المجلة المصرية للتنمية والتخطيط المجلد الثامن، العدد الثاني، ديسمبر 2000.
- 73- فتحي خليل الخضراوي: مشاكل التكوين الرأسمالي في مصر، معهد التخطيط القومي مصر 1981.
- 73- (مكرر) فتحي الحسيني خليل: التكوين الرأسمالي الثابت وأثره على واقع التنمية في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر 1982.
- 74- زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الثاني، القاهرة، دار النهضة العربية 1980.
- 75- المديرية العامة للجمارك الجزائرية إحصائيات التجارة الخارجية، المركز الوطني للإعلام والإحصائيات، الجزائر 2007 .
- 76- عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج، مركز المحروسة للنشر القاهرة ، 2002.
- 77- عبد الحميد القاضي، السياسة النقدية الائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية، مكتب الشباب، الإسكندرية 1973 .
- 78- علي لطفي ، المالية العامة ، دراسات تحليلية، مكتبة عين شمس القاهرة 1995.
- 79- علي مهرة، الإدخار ودوره في التنمية، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية السورية، دمشق، 1996.

- 80- سمير محمد عبد العزيز، الادخار الشخصي والسياسة الضريبية دار المعارف الإسكندرية 1983.
- 81- عزيزة علي عبد الرزاق: أهم محددات الادخار العائلي في مصر في الفترة من (1985-2000) المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، جامعة عين شمس، مصر العدد الثالث 2001.
- 82- احمد هني. اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993
- 83- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992.
- 84- معطيات عامة عن الجزائر، مجلة بروميكس سنة 2000.
- 85- كريم الناشاشيبي وآخرون: دراسة خاصة حول الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول الاقتصادي، صندوق النقد الدولي واشنطن 1998.
- 86- دليل: جريدة الأحرار: يومية جزائرية العدد 2778 بتاريخ 2007.02.14
- 87- أميرة. د، الشروق اليومي: جريدة يومية جزائرية بتاريخ 2 افريل 2007.
- 88- بنك الجزائر: التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، 14 نوفمبر 2005
- 89- جريدة الخبر اليومية 2 افريل 2006.
- 90- محمد لقصاصي: محافظ بنك الجزائر، جريدة الخبر اليومية 2005/12/25 العدد 1569.
- 91- Acc, Reports, Algeria investment outlook 2001 sur le site : www.arabcomconsult.com/Algeria
- 92- حسين النجفي، سوق الأوراق المالية، مكتبة النجف، بغداد 1992.
- 93- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة البنكية، عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي، الجزائر 2000.
- 94- Media Bank : mise en place du marche financier en Algérie N°30 juillet 1997.
- 95- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: مناخ الاستثمار في الدول العربية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة مصر 2000.
- 96- محمد زميت : النظام المصرفي في الجزائر في مواجهة تحديات العولمة المالية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، علوم اقتصادية، الجزائر (2005-2006)
- 97- منصور بن عمارة: المؤسسة المصغرة ودور البنوك في تمويلها، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2003.
- 98-Benissad Mohamed El-Houcine : économie du développement en Algérie 2^{eme} édition, OPU Alger 1982.
- 99- Ben Halima Ammour :le système Bancaire algérien 2^{eme} édition, édition Dahleb 2001.
- 100- Ahmed Henni: monnaie, crédit et financement en Algérie C.R.E.A.D 1987
- 101- لحر خديجة: دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية، حالة البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الجزائر (2004-2005).
- 102- بوخاتم نجيب: دور الجهاز المصرفي في عملية التحويل الاقتصادي والانتقال الى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر 2003.
- 103 -Naas Abdelkrim : le système bancaire algérien, maison neuve et la rose, paris 2003.
- 103(BIS)-Benissad Mohamed El-Houcine: essais d'analyse monétaire OPU Alger 1980.
- 104- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001.

- 105- لشعب محفوظ، سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1997.
- 106-Banque d'Algérie .rapport sur les évolutions économiques et monétaires en Algérie de l'année (2001).juin2002
- 107-Banque d'Algérie .rapport sur les évolutions économiques et monétaires en Algérie de l'année (2002-2003).2004
- 108- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2006. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر اكتوبر 2007.
- 109- محمد لكصاص: الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر صندوق النقد العربي أبو ضبي 2004.
- 110- بنك الجزائر: التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2003، أكتوبر 2004 .
- 111- سليم بن عبد الرحمان جريدة الشروق اليومي، 15 أبريل 2006، العدد 1661.
- 112- محمد راتول: تحولات الاقتصاد الجزائري برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج، بحوث اقتصادية عربية العدد 23 سنة 2001.
- 113 - C.N.E.S. 22^{eme} session plénière Algérie Mai 2003.
- 114- عبد الحميد محبوب التمويل الداخلي للتنمية في كوريا ، النموذج الكوري للتنمية، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة 1996.
- 115- وزارة المالية تقرير مشروع المالية لسنة 2008 ،الجزائر سبتمبر 2007.
- 116- عبد المجيد بوزيدي ، ترجمة عبد الوهاب بوكروح: الخصوصية أية حصيلة ؟ جريدة الشروق اليومي 2007.02.14 العدد 1918
- 117- عبد الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.
- 118- جورج قرم: الموازنة وأهميتها الاقتصادية و السياسية في لبنان، مركز الدراسات والأبحاث الإنمائية، نادي خريجي الجامعة الأمريكية، بيروت كانون الثاني 2003.
- 119- بن حمادي عبد القادر: تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات، حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر 2002.
- 120- فوزت فرحات، المالية العامة، الاقتصاد المالي، دراسة التشريع المالي اللبناني،مقارنة مع بعض التشريعات العربية والعالمية منشورات الحلبي الحقوقية ببيروت 2001.
- 121- نجاح عبد العليم: التمويل بالعجز، شرعيته وبدائله من منظور إسلامي، المجلة العلمية للتجارة، الأزهر، مصر 2001.
- 122- رياض الأبرش القروض المصرفية والتمويل الإنمائي فبراير 2000 على الموقع: www.mafhoum.com/syr/articles/abrach/abrach.htm
- 123- البنك العالمي: التقرير السنوي 2007، التنمية الاقتصادية وآفاقها على الموقع : Cnean@world bank.org
- 124- المجلس الشعبي الوطني: الجريدة الرسمية للمداولات، الجزائر، نوفمبر 2000.
- 125- عبد اللطيف بن اشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.
- 1268- جان كلود برتيليمي، ديوان العالم الثالث تعريب حسين حيدر منشورات عويدات، بيروت لبنان 1996.
- 127- C.N.E.S.projet de rapport sur regards sur la politique monétaire en Algérie 26^{eme} session pléniere ,juillet 2005.
- 128- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الابيض المتوسط عائقا امام التنمية الأورو متوسطية، الدورة العامة الخامسة عشر.
- 129- الديوان الوطني للإحصاء: الموقع على الأنترنت www.ONS.DZ (2007)

- 130- صوري الزين: آلية التشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه (2005-2006) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (غير منشورة).
- 131- بن حمود سكينه: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مطبوعة مقدمة لطلاب الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2007.
- 132- عبد الوهاب شمام: دراسة حول الخصصة والتحويلات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة العدد 8، 1997.
- 133- حفيظ صوالي، جريدة الخبر اليومية بتاريخ 8 افريل 2006
- 134- عبد المجيد بوزيدي، ترجمة عبد الوهاب بوكروح، هل سنشهد رد الاعتبار للدولة؟ الشروق اليومي 22/2/2007. العدد: 1924
- 135-Jacques Ould Aoudia : une lecture économique de la crise Algérienne, conférence donnée le 26/11/1998 à paris sur le site : <http://www.fen.fr/~marchand/lien/lien%2095/lca.htm1>
- 136- طه عبد العليم: نموذج التنمية الكوري، نظرة عامة، النموذج الكوري للتنمية مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة 1996.
- 137- مسعداوي يوسف: دور تأمين القروض في تمويل الصادرات ، دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة الجزائر (2006-2007).
- 138- عبد اللطيف بن اشنهو: مشروع قانون المالية 2005 الجزائر 2004.
- 139- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الجزائر افريل 2005.
- 140- هدى الشرقاوي: التصنيع في جمهورية كوريا، النموذج الكوري للتنمية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة 1996.
- 141- مدنى بن شهرة: سياسات التعديل الهيكلية في الجزائر، برنامج وأثار، على الموقع : <http://www.uluminsania.net/a189.htm>
- 142- الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا لسنة 2000 طنجة، المغرب 2001.
- 143- عبد المجيد بوزيدي، ترجمة عبد الوهاب بوكروح: أزمة الصناعة الجزائرية، الشروق اليومي 08.03.2007 العدد: 136.
- 144- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة السادسة والعشرون الجزائر 2005.
- 145-Direction générale des Douanes Algériennes statistique du commerce extérieure pour les années de(1995-2006) centre nationale de l'information des statistiques.
- 146- عبد المجيد بوزيدي، ترجمة عبد الوهاب بوكروح: يجب الانتباه إلى مسألة التبعية الغذائية: الشروق اليومي 02.05.2007
- 147- الندوة العربية حول البطالة: أسبابها وأثرها على المجتمع، منشورات كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البلية 2006.
- 148-C.N.E.S. Rapport national sur le développement humain .Algérie 2006.

قائمة جداول الملاحق

	الرقم
221	1 تحويلات العاملين الى الدول العربية المستقبلية للتحويلات خلال الفترة(1990-2005).
222	2 تطور الادخار المحلي الإجمالي والادخار الوطني الإجمالي والنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1974 - 2005).
223	3 تطور الادخار المحلي على مستوى القطاعات المؤسساتية في الفترة (1974-2005)
224	4 تطور الدخل العائلي المتاح وادخار القطاع العائلي في الجزائر خلال الفترة (1974-2005)
225	5 تطور الضرائب المباشرة المفروضة على القطاع العائلي والضرائب غير المباشرة والدخل العائلي المتاح خلال الفترة (1974 - 2005)
226	6 تطور إيرادات ميزانية الدولة في الجزائر خلال الفترة (1984 - 2008)
227	7 تطور نفقات ميزانية الدولة في الجزائر خلال الفترة (1984 – 2008)
228	8 توزيع الاستثمارات على القطاعات المؤسساتية في الجزائر خلال الفترة(1974 - 2006)
229	9 تطور توزيع التراكم الخام للأصول الثابتة على القطاعات المؤسساتية في الجزائر خلال الفترة (1984 - 2006).
230	10 التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي(2002- 2006)
231	11 تطور سعر برميل النفط خلال الفترة (1980-2006)

الرسوم البيانية

الرقم	الصفحة
1	تطور مكونات إيرادات الميزانية خلال الفترة (2000- 2008) 232

الجدول الملحق رقم(1):تحويلات العاملين إلى الدول العربية

المستقبلية للتحويلات للفترة 1990-2005

(مليون دولار أمريكي)

التغير (%) 2004-2001	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
15.9	2,500	2,330	2,201	2,143	2,011	1,845	1,752	1,624	1,819	1,702	1,441	1,094	1,040	844	448	449	الأردن
54.5	1,242	1,432	1,250	1,071	927	796	761	718	685	736	680	629	446	531	525	551	تونس
267.2	غ.م	2,460	1,750	1,070	670	790	790	1,060	1,060	880	1,120	1,395	1,140	1,390	1,290	352	الجزائر
0.0	غ.م	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	15	16	16	10	10	جزر القمر
92.9	1,679	1,580	1,218	1,086	819	669	665	687	420	222	346	107	75	124	45	62	السودان
30.9	غ.م	855	676	610	653	656	663	725	728	313	339	535	352	550	350	385	سورية
2.6	غ.م	40	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	عمان
142.3	4,257	5,592	3,507	2,544	2,308	2,110	1,870	1,225	1,225	1,225	1,225	2,165	2,050	2,016	1,895	1,818	لبنان
2,290.0	248	239	243	197	10	9	ليبيا
14.8	غ.م	3,341	2,961	2,893	2,911	2,852	3,235	3,370	3,697	3,107	3,226	3,672	5,664	6,104	4,054	4,284	مصر
29.4	غ.م	4,221	3,614	2,877	3,261	2,161	1,938	2,011	1,893	2,165	1,970	1,827	1,959	2,170	1,990	2,006	المغرب
0.0	غ.م	2	2	2	2	2	2	2	3	4	5	5	2	50	12	14	موريتانيا
0.9-	1,283	1,283	1,270	1,294	1,295	1,288	1,223	1,202	1,169	1,134	1,080	1,059	1,039	1,018	998	1,498	اليمن
13.4-	غ.م	692	692	679	799	1,124	1,138	1,082	837	597	626	486	فلسطين
52.9	11,209	24,079	19,435	16,517	15,717	14,353	14,088	13,757	13,587	12,136	12,121	13,042	13,841	14,865	11,656	11,468	إجمالي الدول المستقبلية

غ.م : غير متوفرة.

المصدر:

- صندوق النقد الدولي، احصاءات ميزان المدفوعات، الكتاب السنوي، عدة نشرات.

- استبيان التقرير الاقتصادي الموحد لعامي 2005 و 2006

- البنك الدولي، قاعدة بيانات "Global Economic Prospects 2006"

- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون -محدداتها وآثارها الاقتصادية، العدد 59 ، يونيو 2004 ، صفحة

الجدول الملحق رقم: 2

تطور الادخار المحلي الإجمالي والادخار الوطني الاجمالي والنتاج المحلي الإجمالي.
خلال الفترة (1974-2005)

(الوحدة: مليون د.ج.)

النتاج المحلي الإجمالي	الادخار الوطني الإجمالي	الادخار المحلي الإجمالي	السنة
55560.90	24122.6	22641.70	1974
61573.90	22677.4	22392.10	1975
74075.10	29114.7	28615.60	1976
87240.50	29990.5	30233.90	1977
104831.60	37882.5	37812.40	1978
128222.60	28297.6	48895.60	1979
162507.20	67254.2	66178.40	1980
191468.50	73002.9	73582.50	1981
207551.90	75064.5	76480.50	1982
233752.10	86696.0	87927.10	1983
263855.90	92093.1	92685.60	1984
291597.20	100602.8	101047.00	1985
296551.40	83759.7	84062.00	1986
312706.10	94294.2	94842.20	1987
347716.90	87383.5	87672.80	1988
422043.00	120915.1	121118.00	1989
554388.10	179165.5	179530.20	1990
862132.80	318751.0	320305.40	1991
1074695.80	347382.8	347376.80	1992
1189721.90	335539.9	335598.70	1993
1487403.60	427197.1	428385.20	1994
2004994.70	563967.9	564184.40	1995
2570028.90	813.914.3	801721.10	1996
2780168.00	873257.2	869936.00	1997
2809999.80	786812.3	749294.20	1998
3212543.50	988842.5	970374.10	1999
4078675.30	1743737.8	1721678.40	2000
4241800.00	1846125.6	1752436.60	2001
4455300.00	1410775.4	1826745.30	2002
5149000.00	1603012.1	2358079.00	2003
6112000.00	2054167.8	2916753.60	2004
7130000.00	2264118.2	4091012.10	2005

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر.

الجدول الملحق رقم: 3

تطور الادخار المحلي على مستوى القطاعات المؤسساتية خلال الفترة (1974-2005)

(الوحدة: مليون د.ج.)

الشركات وأشباه الشركات	القطاع العائلي والمؤسسات الفردية	المؤسسات العمومية	المؤسسات المالية	السنة
5584.6	3806.3	12302.4	1038.1	1974
3893.6	4081.2	12704.4	1812.6	1975
6835.8	4613.6	15618.5	1670.6	1976
8370.2	1923.8	18355.5	1778.3	1977
9353.8	4197.7	22651.2	1823.6	1978
6906.3	9926.5	29876.6	2401.3	1979
13251.4	14197.1	36987.9	1987.9	1980
8619.9	10691.4	52402.9	2118.8	1981
17431.6	16503.2	37358.9	3481.6	1982
28535.8	21086.9	34813.4	3791.0	1983
26887.9	11840.4	49946.9	4010.3	1984
20734.5	16218.9	57494.6	6599.0	1985
15775.2	22662.1	37932.8	7692.0	1986
20115.2	28873.0	37638.4	8216.1	1987
21947.8	29926.7	26886.2	8912.1	1988
28683.7	32197.1	49371.0	10866.2	1989
47532.8	57329.9	60916.7	13750.8	1990
67874.7	112404.3	127573.1	12453.3	1991
87147.6	153111.1	80677.2	26440.9	1992
90099.3	184377.9	37158.5	23963.0	1993
126304.6	145573.1	122400.4	34107.0	1994
146828.6	141454.8	220821.9	55079.0	1995
197915.5	171838.1	350634.6	81332.9	1996
276242.2	199571.3	350785.1	43337.4	1997
276448.5	295286.2	152602.7	44956.7	1998
351104.6	347842.8	224263.3	47163.4	1999
525668.5	401554.9	742410.8	52044.2	2000
535380.2	528689.2	629324.0	59043.2	2001
621072	569779.3	543117.7	86776.3	2002
662079.5	680951.2	900966.5	111525.8	2003
864635	764451.4	1170807.2	116860	2004
1143254	822213.7	2002175.9	123368.5	2005

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء الجزائر.

الجدول الملحق رقم:4

تطور الدخل العائلي المتاح، وادخار القطاع العائلي
في الجزائر خلال الفترة (1974-2005)

(الوحدة:مليون د.ج.)

الادخار العائلي الخام	الدخل العائلي الخام	السنة
3806.30	27730.80	1974
4081.20	33603.60	1975
4613.60	38624.10	1976
1923.80	44569.80	1977
4353.80	52990.90	1978
9926.50	66143.10	1979
14197.10	82013.60	1980
10691.40	95261.70	1981
16503.20	109151.70	1982
21086.90	124134.80	1983
11840.40	134212.90	1984
16218.90	152642.00	1985
22662.10	174857.20	1986
28873.00	178738.70	1987
29926.70	238802.40	1988
32197.10	289466.90	1989
57329.90	362372.20	1990
112404.30	522454.20	1991
153111.10	691955.60	1992
184377.90	823445.50	1993
145573.10	972327.60	1994
141454.80	1244536.70	1995
171838.10	1491231.30	1996
199571.30	1611240.80	1997
275286.20	1806789.10	1998
347842.80	1990181.30	1999
401554.90	2086417.70	2000
528689.20	2345966.60	2001
569779.30	2524021.30	2002
680951.20	2770270.30	2003
864635.00	3084129.00	2004
1143254.00	3299426.00	2005

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الجدول الملحق رقم 5

تطور الضرائب المباشرة المفروضة على القطاع العائلي والضرائب
غير المباشرة والدخل العائلي المتاح في الفترة (1974-2005)

(الوحدة: مليون د.ج.)

السنة	الضرائب المباشرة المفروضة على القطاع العائلي	الضرائب غير المباشرة	الدخل العائلي المتاح
1974	666.3	71.6	27730.3
1975	855.2	77.3	33603.6
1976	1128.4	134.9	38624.1
1977	1526.7	118.6	44569.8
1978	2075.8	195.8	52990.9
1979	2166.0	236.0	66143.1
1980	2159.0	314.7	82013.6
1981	2841.8	402.6	95261.7
1982	3404.3	452.8	109151.7
1983	4693.3	540.1	124134.8
1984	4885.7	2018.9	134212.9
1985	6708.5	1955.8	152642.0
1986	10081.9	1972.7	174857.2
1987	10820.9	2878.2	178738.7
1988	14533.1	3285.9	238802.4
1989	16874.5	4100.8	289466.9
1990	19595.9	7471.5	362372.2
1991	23851.2	8492.1	522454.2
1992	30152.5	11774.4	691955.6
1993	35648.1	12913.5	823445.5
1994	38960.8	12972.7	972327.6
1995	51933.7	13976.1	1244536.7
1996	58133.4	16825.1	1491231.3
1997	69611.5	20555.4	1611240.8
1998	73693.6	22136.2	1806789.1
1999	58201.9	19561.3	1990181.3
2000	63938.1	20562.8	2086417.7
2001	79658.4	21626	2345966.6
2002	102868.2	15303.6	2524021.3
2003	118675.4	16719.1	2770270.3
2004	139244.4	17169.1	3084129.7
2005	149163.5	11474	3299426

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء الجزائر.

الجدول الملحق رقم: 6

تطور إيرادات ميزانية الدولة في الجزائر خلال الفترة (1984-2008)
الوحدة: 10⁹ دج

السنة	الجباية البترولية	الجباية لعادية	إيرادات أخرى	مجموع إيرادات الميزانية
1984	43.84	44.35	10.89	99.08
1985	46.79	49.47	12.29	108.54
1986	21.44	54.47	16.48	92.38
1987	20.48	57.97	14.51	92.96
1988	24.09	58.08	11.29	93.45
1989	45.49	64.59	6.37	116.41
1990	76.20	78.80	25.20	160.20
1991	161.50	106.20	4.70	272.40
1992	201.30	109.10	6.40	316.80
1993	185.00	126.10	9.00	320.10
1994	222.18	175.96	36.06	434.00
1995	336.15	233.15	31.15	600.80
1996	469.00	290.60	38.56	825.16
1997	564.00	314.01	47.89	926.67
1998	378.56	329.83	66.13	774.51
1999	560.12	314.77	75.61	950.50
2000	720.00	349.50	55.43	1124.93
2001	840.00	398.24	150.90	1389.74
2002	916.40	482.90	177.39	1576.68
2003	836.06	519.95	161.66	15.17.67
2004	862.20	537.55	172.63	1599.30
2005	899.00	645.20	139.87	1719.80
2006	916.00	712.60	24.00	1828.90
2007	973.00	704.80	23.00	1831.30
2008	970.20	754.80	68.50	1924.40

Source : (de1984 à2004) CNES: Conseil national économique et social ;Projet de rapport sur regards sur la politique monétaire en Algérie ;26^{eme} Session plénière juillet2005 P :133 ;141,151

المصدر: من (2005-2008) وزارة المالية مشروع قانون المالية لسنة 2008 سبتمبر 2007 ص:11

الجدول الملحق رقم:7

تطور نفقات ميزانية الدولة في الجزائر خلال الفترة (1984-2008)

(الوحدة : 10⁹ د.ج.)

السنة	التسيير	التجهيز	الإنفاق	الادخار الميزاني	نسبة الادخار الميزاني إلى الناتج %	رصيد الميزانية الفائض أو العجز
1984	52.34	44.65	96.99	44.65	16.92	02.09
1985	52.31	45.31	975.30	56.23	19.28	11.01
1986	63.67	41.57	105.24	28.71	09.60	12.86-
1987	65.48	38.27	103.75	27.48	08.70	10.79-
1988	76.21	43.44	119.65	17.24	04.90	26.20-
1989	81.00	42.50	123.50	35.41	08.30	08.70-
1990	96.09	45.60	142.50	64.11	1156	13.70-
1991	183.30	52.00	235.30	89.10	10.33	01.80-
1992	236.10	72.60	308.70	80.70	07.50	03.60
1993	288.90	101.60	390.50	31.20	02.6	01.70
1994	344.72	117.70	461.90	89.57	06.00	01.20-
1995	444.43	144.66	589.09	156.37	07.70	08.70-
1996	550.60	147.01	724.61	272.56	10.60	04.40-
1997	643.56	201.64	845.20	283.11	10.18	01.40-
1998	663.86	211.88	875.74	110.65	03.90	03.00
1999	774.70	186.99	961.69	175.80	05.40	02.40
2000	856.19	321.93	1178.12	268.74	06.50	53.19-
2001	963.63	357.40	1321.03	426.11	10.00	68.71
2002	1097.72	452.93	1050.65	478.96	10.50	26.03
2003	1199.04	553.65	1752.69	318.63	06.00	253.02-
2004	1242.20	618.80	1860.00	358.10	05.80	466.60
2005	1232.60	872.50	2105.10	487.20	06.40	385.30-
2006	1443.00	1217.60	2660.60	385.90	---	831.70-
2007	1652.70	2294.00	3946.70	178.60	---	
2008	2018.00	2304.90	4322.90	-94	-1.36	

source :- De(1984 à 2004) Conseil national économique et social. Projet de rapport sur : Regard sur la politique monétaire en Algérie.26^{eme} plénière, juillet 2005. P :128,133,141 ,151.

المصدر:- من(2005-2008) وزارة المالية مشروع قانون المالية لسنة 2008 سبتمبر 2007 ص:29.

الجدول الملحق رقم: 8

توزيع الاستثمار على القطاعات المؤسساتية في الجزائر في الفترة (1984-2006)

(الوحدة: مليون د.ج.)

السنة	إجمالي الاستثمار	المؤسسات المالية	المؤسسات العمومية	القطاع العائلي و (م) الفردية	الشركات وأشباه الشركات
1974	22075.3	8.2	3927.0	2367.5	15772.5
1975	27846.5	16.5	5229.3	1207.7	23384.1
1976	31926.5	15.6	7008.2	1903.1	22999.0
1977	40814.1	47.8	12034.8	2104.3	26627.1
1978	54621.7	75.1	14953.2	3754.7	35838.7
1979	54430.9	92.5	16218.7	3485.0	34635.1
1980	63512.1	121.1	20590.9	4111.5	38588.5
1981	70836.1	64.1	27598.2	268.4-	38344.2
1982	77339.1	53.7	40177.5	4801.1	32308.2
1983	87819.3	58.1	49770.0	4089.2	33901.7
1984	92531.5	64.8	51187.6	5192.8	36450.3
1985	96765.4	86.5	53706.0	5318.1	37654.8
1986	99333.3	150.9	49815.8	9173.2	40193.4
1987	93880.2	65.9	49022.4	8459.0	36332.9
1988	98040.2	79.6	50568.8	15700.9	31690.9
1989	128766.0	108.2	49427.6	20824.8	58405.4
1990	160227.0	269.7	53391.1	34592.4	71963.8
1991	266733.9	845.9	65492.1	35329.2	145066.7
1992	319811.1	363.3	87835.2	69793.1	161819.5
1993	339203.0	640.7	131755	69316	134490.5
1994	467941.2	1973.9	162905.9	72143.8	230917.1
1995	633026.4	784.2	188018.7	91978.8	352249.7
1996	644641.4	1352.3	233745.6	103284.0	306159.5
1997	647459	1328.5	260108.7	126652.7	259369.1
1998	773955.4	1438.6	281267.3	163326.5	327923
1999	849951.4	1521.6	147966.3	181611.7	418851.8
2000	944963.5	2082.5	404854.7	208863.0	329163.3
2001	1149291.3	3861.9	467283.8	219754.8	458390.8
2002	1406500	3943	518911.4	233342.8	654578.2
2003	1609400	4238.8	612608.3	270572	715597
2004	2036700	4650.2	793529.2	332376.2	914612.2
2005	2366100	4980.4	1008145.1	310431.7	940561
2006	2563000				

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء الجزائر.

الجدول الملحق رقم : 9

تطور توزيع التراكم الخام للأصول الثابتة على القطاعات المؤسساتية في الجزائر
خلال الفترة (1984-2006)

الوحدة: (مليون د.ج)

قطاع الشركات وشبه الشركات	القطاع العائلي والمؤسسات الفردية	الإدارة العمومية	المؤسسات المالية	إجمالي A.B.F.F	السنة
32045.4	4184.4	51187.6	64.8	87482.2	1984
34435.6	4537.3	53706.0	86.5	92765.4	1985
42573.5	8793.1	49815.8	150.9	101333.3	1986
36475.4	7316.5	49022.4	65.9	92880.2	1987
26785.7	14309.3	50568.8	79.6	91743.4	1988
47940.2	18320.1	49427.6	108.2	115796.9	1989
53590.9	34624.9	53391.1	269.7	141876.6	1990
95640.9	53799.7	65492.1	845.9	215778.6	1991
123403.0	66372.2	87835.2	363.3	277973.7	1992
123609.2	68129.2	131755	640.7	324134.9	1993
171101.5	71563.8	162905.9	1973.9	407545.1	1994
261555.7	91467.4	188018.7	784.2	541826.0	1995
301644.5	1027.4.7	233745.6	1352.3	639447.1	1996
251535.2	125147.3	260108.7	1328.5	638119.7	1997
286337.8	159710.4	281267.3	1438.6	728754.1	1998
361706.6	178604.1	247966.3	1521.6	789798.6	1999
268148.7	204270.5	404854.7	2082.5	879356.4	2000
281915.1	212401.7	467283.8	3861.9	965462.5	2001
369681.1	218773.8	518911.4	3943	1111309.3	2002
411109.0	237212.4	612608.3	4234.8	1265164.5	2003
398142.4	280580.8	793529.2	4650.2	1476902.6	2004
403424.1	244663.9	1008145.1	4980.4	1661213.5	2005
				1912000	2006

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء الجزائر.

الجدول الملحق رقم: 10

التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالنسبة المئوية
في الفترة (2002-2006)

2006	2005	2004	2003	2002	
--	5.8	3.3	8.8	3.7	المحروقات
5.3	4.7	6.2	6.0	5.3	قطاع خارج المحروقات،
					قطاعات أخرى
4.9	1.9	3.1	19.7	1.3 -	الزراعة
15.1	12.9	1.0 -	0.6	6.1	السياحة
3.4	9.5	5.8	6.6	4.3	الطاقة والمياه
2.2 -	4.5 -	1.3 -	3.5	1.0 -	صناعة المنتجات الصناعية
7.6 -	14.4 -	15.7 -	20.6 -	19.1 -	الصناعة الغذائية
1.3	4.1 -	2.0	8.9	7.1	الحديد، الصناعة الميكانيكية والكهرباء
3.1 -	3.9	2.2 -	10.6 -	5.8 -	الصناعة الكيماوية
14.0 -	0.6	14.4 -	2.4 -	3.7	النسيج
15.9 -	18.4 -	15.4	7.7 -	19.3 -	الجلود والفرو
3.8 -	4.8	10.3	7.6 -	8.4	مواد البناء
2.9	15.9 -	0.7 -	6.1 -	0.9	الخشب والورق
1.0 -	25.1 -	5.2	11.9 -	1.2	أخرى
1.8	1.7	2.5	2.9	6.6	صناعة القطاع الخاص
11.6	7.1	8.0	5.5	8.2	بناء وأشغال عمومية
5.0	5.6	7.7	4.2	5.3	خدمات خارج الإدارات العمومية
4.8	3.7	4.0	4.5	3.0	خدمات الإدارات العمومية
2.7	5.9	10.2	2.3	16.7	حقوق ورسوم على الواردات
	5.1	5.2	6.9	4.7	إجمالي الناتج المحلي
	4.1	7.8	5.5	8.2	إجمالي الاستيعاب المحلي
	4.2	5.5	4.0	4.2	الاستهلاك
	2.4	4.5	4.2	5.5	العمومي
	4.8	5.8	4.0	3.8	الخاص
	7.9	8.1	5.1	7.6	الاستثمار الخام
	7.3	4.1	7.2	5.5	صادرات السلع والخدمات من غير العوامل
	5.3	13.1	2.4	19.5	واردات السلع والخدمات من غير العوامل

المصدر: بنك الجزائر. التقرير السنوي 2006 الجزائر 2007. ص: 195

الجدول الملحق رقم: 11تطور سعر برميل النفط

الوحدة: دولار أمريكي

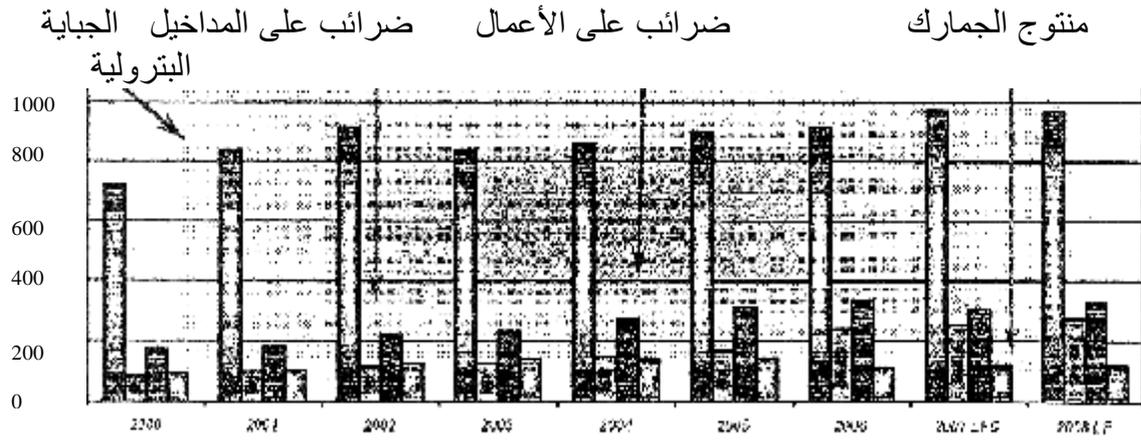
السنة	سعر البرميل
1980	35.10
1981	39.50
1982	35.90
1983	30.50
1984	2970
1985	2890
1986	14.90
1987	18.60
1988	14.20
1989	16.90
1994	16.31
1995	17.60
1996	21.60
1997	19.50
1998	12.85
1999	18.03
2000	28.59
2001	24.90
2002	25.31
2003	28.89
2004	38.64
2005	54.33
2006	65.40

Source : De (1980 à 1989 et de 2000 à 2004) Conseil national économique et social ;Projet de rapport sur regards sur la politique monétaire en Algérie ;26^{eme} Session plénière juillet2005 P :135.,154.

المصدر:من(2005-2006) وزارة المالية تقرير مشروع قانون المالية لسنة2008،الجزائر سبتمبر 2007ص:26.

الرسم البياني رقم: 1

تطور مكونات إيرادات الميزانية



المصدر: وزارة المالية، تقرير تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2008، سبتمبر 2007 ص:11